الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي

جامعـــــة قسنطينـــة 3

كليـــــــة العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تأثير سباق التسلح بين الجزائر و المغرب على اتحاد المغرب العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية

فرع سياسات مقارنة

إعداد الطالب

عمر بكيري

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض بوريش

أعضاء لجنة المناقشـــــــة:

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئـــيـــســـــا
أ.د. رياض بوريـــش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مشرفا و مقررا
د. عبد اللطيف بوروبي	أستاذ محاضـــر	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشـــا

السنـــــة الجامعيـــــة

2014-2013 م / 1435-1434 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى الوالدين الكريمين.

وكل أفراد عائلتي..

عمر بكير

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بفائق الاحترام والتقدير إلى أستاذنا القدير رياض بوريش

الذي تحمل معنا مشاق الحرص والتقويم ،فكان لنا شرف الإشراف

والتقدير...

ثم الثناء والشكر إلى كافة الزملاء والرفقاء، الذين قاسموني عناء

الحرص والاهتمام...

والشكر الجزيل إلى كافة أساتذة العلوم السياسية الذين أعانوني

على إتمام هذه المسيرة العلمية ...

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول :الإطار النظري و المفهوماتي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح و أنماطه

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح
المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح
المطلب الثالث: أنماط سباقات التسلح

المبحث الثاني: تفسير أسباب سباقات التسلح

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية و الجديدة
المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي
المطلب الثالث: النظرية الواقعية الدفاعية
المطلب الرابع: النظرية الواقعية الهجومية

المبحث الثالث: نتائج سباقات التسلح

المطلب الأول: الحرب
المطلب الثاني: توازن القوى و الردع
المطلب الثالث: الطمأنينة و بناء الثقة

المبحث الرابع: نظريات التكامل و الاندماج

المطلب الأول: مفهوم التكامل و المفاهيم المرتبطة به
المطلب الثاني: أنواع التكامل
المطلب الثالث: نظريات التكامل الاقليمي

الفصل الثاني: أسباب سباق التسلح الجزائري المغربي

المبحث الأول: قضية الحدود الجزائرية المغربية

المطلب الأول: الأصول التاريخية للحدود الجزائرية المغربية
المطلب الثاني: تطور النزاع و مبادرات التسوية

المطلب الثالث: تفسير النزاع و علاقته بسباق التسلح

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: أصول النزاع في الصحراء الغربية
المطلب الثاني: الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية
المطلب الثالث: تداعيات الخلاف الجزائري المغربي

المبحث الثالث: دور العوامل الذاتية في الصراع الجزائري المغربي

المطلب الأول: طبيعة النظم و الصراع حول الزعامة
المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الجزائر
المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في المغرب

المبحث الرابع: الدور الخارجي و صفقات السلاح

المطلب الأول: الدور الخارجي
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية و صفقات السلاح المغربية
المطلب الثالث: العلاقات العسكرية و صفقات السلاح الجزائرية

الفصل الثالث: اتحاد المغرب العربي في ظل سباق التسلح

المبحث الأول: التعاون و الاندماج الاقتصادي قبل 1989

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل عام 1962
المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد عام 1962
المطلب الثالث: مغرب الشعوب

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: تأسيس اتحاد المغرب العربي و دورات القمة
المطلب الثاني: تقييم أداء اتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: عوائق التحاد المغرب العربي و مستقبل العملية التكاملية

المطلب الأول: معوقات التكامل المغاربي
المطلب الثاني: مستقبل العملية التكاملية

الخاتمة

مقدمـــة:

تسعى الدول في كل مكان و زمان لتحقيق مصالحها القومية و يعتبر الأمن هو الغاية الأولى و المصلحة القصوى التي تنشدها الدول بعد ضمان وجودها و بقائها ككيان سياسي و سيادي، بل إن تحقيق الأمن يضمن لها بالضرورة الحفاظ على وجودها، لكن الدول تختلف دائما فيما بينها في السبل و الوسائل التي تتبعها لتحقيق أهدافها تلك، غير أنها تتشابه في كونها إما تعتمد على بناء قوتها العسكرية لمواجهة إي احتمال للاعتداء عليها، أو من خلال المفاوضات و المساومات و الانخراط في أحلاف و تنظيمات دولية.

لكن حقيقةً إن العامل العسكري في العلاقات الدولية يبدو أن دوره في تراجع مستمر بسب أن القدرات العسكرية و الإمكانات التكنولوجية المتاحة في عصرنا هذا لم تترك خيارات كبيرة للدولة عبر نجاعة قوتها العسكرية لفرض أمنها و تحقيق مصالحها، بسبب مستوى الدمار المتبادل الكبير الذي قد تحدثه هذه الأسلحة ليس فقط في بالنسبة للدول التي تستخدمها، بل كذلك بسب أن آثاره الجانبية قد تمتد إلى بقية دول العالم و تسبب كوارث بيئية تهدد وجود النوع البشري قبل الكيانات السياسية. لهذا السبب كان و مازال البعض يرى بأن أمن الدول و مصالحها تتحقق من خلال الوسائل السياسية أكثر منه عبر الوسائل العسكرية، فامتلاك أسلحة الدمار الشامل أصبح يعني أن الدولة ليست آمنة على نفسها من نفسها أولا قبل أن تكون مهددة من أعدائها بسبب القدرة التدميرية الهائلة لها من جهة، و من جهة ثانية بسبب مشاكل الصيانة و التخزين و التكاليف الباهظة لتحقيق ذلك.

إذا على الرغم من تراجع دور العامل العسكري في تحقيق الأمن عمليا، إلا أن حمى سباق التسلح مازالت تجتاح الدول في العالم خاصة الدول النامية التي أضحت تخصص معدلات إنفاق عالية قد تفوق أحيانا ما تخصصه للتنمية المحلية، و بهذا أصبح سباق التسلح أحد أهم مصادر الصراع الرئيسية في العالم، و بالتالي يعتبر هذا العامل بالإضافة إلى كونه مصدر تهديد لأمن الدول، هو كذلك السبب الرئيسي في هدم أسس التعاون و التكامل الإقليمي فيما بينها، فهذه الدول التي من المفترض أن تتعاون فيما بينها لتحقيق مصالحها في جو من السلام و الطمأنينة، أدى نزوعها إلى المزيد من التسلح كحاجة فطرية فيها إلى ضرب مستويات الثقة المتبادلة لدى منافسيها، و أدى أيضا إلى ازدياد الشكوك و النوايا السيئة تجاه بعضها البعض، فالشكوك و سوء الإدراك المتبادل يشكلان دافعا لمزيد من التسلح، و مزيد من الإنفاق العسكري هو الباعث المباشر لأي سباق تسلح، فهذه الأفعال و ردود الأفعال من قبل الدول المتنافسة تقود

إلى حلقة مفرغة من انعدام الأمن و انعدام الثقة و مزيد من الأسلحة، و بهذا تتشكل المعضلة الأمنية فيما بينها و التي تزيد غالبا من احتمالات اندلاع حروب في المنطقة.

في الحقيقة لم تسلم المنطقة العربية من عدوى التسلح، فهي تشهد حاليا سواء في مشرقها أو مغربها مستويات عالية من الإنفاق العسكري لم تشهده من قبل و كأن بعض الدول العربية تستعد لإعلان حرب في المنطقة، و بالتالي أدت مستويات الإنفاق الكبيرة تلك و نوعية الأسلحة إلى اندلاع سباق تسلح بين بعضها البعض بغية الحفاظ على التوازن العسكري، خاصة إذا علمنا أنها تتميز بوجود بعض الخلافات و النزاعات التاريخية العالقة بينها، و التي قد تنفجر في أية لحظة إذا لم يتم التعامل مع هذا الموقف بحكمة و عقلانية. و لهذا فقد تحولت المنطقة إلى سوق لمختلف أنواع الأسلحة شكلت عائقا أما مشاريع التنمية المحلية بسب الأعباء الباهظة، كما شكلت عائقا أما أي مشاريع للتعاون و التكامل بسب انعدام الثقة فيما بينها.

و بالحديث هنا عن دول المغرب العربي فبالرغم من أنها تجمعها روابط عديدة قد لا تتوفر في مناطق إقليمية أخرى في العالم، من حيث وحدة اللغة، الدين، العرق و التاريخ المشترك، جعلها تشكل كتلة شبه موحدة تكونت و ترسخت تاريخيا على امتداد فترات زمنية طويلة بفعل اعتبارات و متغيرات عديدة و متداخلة ، فهذه الخصوصية التاريخية شكلت نواة الوحدة بين شعوبها، إلا أنها تعاني كذلك من صراعات و خلافات تاريخية و أحيانا انشقاقات قادتها إلى مواجهات عسكرية و نخص بالذكر هنا الجزائر و المملكة المغربية.

لقد كانت الغزوات الخارجية التي تعرضت لها المنطقة المغاربية عبر فترات تاريخية متعاقبة المرحلة الأكثر أهمية من مراحل عملية تفكيك و تجزئة هذه الوحدة الجغرافية و العرقية و الحضارية المتماثلة، بحيث سعت القوى الاستعمارية إلى ضرب أسس هذه الوحدة و زرع الفتن و الخلافات بين دولها حتى تنسف أسسها و تضمن استمرار تجزئتها، و هو ما سوف يضمن لها استمرار مصالحها حتى بعد انسحابها في إطار تصفية الاستعمار العالمي، لأن في ضعفها و تشرذمها ضمان لمصالح القوى الاستعمارية الخارجية ، أما وحدتها فهي تقوّض و تضر لا محالة بمصالحها و استراتيجياتها. و لهذا كانت الخلافات و الانشقاقات المغاربية صنيعة استعمارية بالدرجة الأولى، و قد تجلت إفرازاتها في أثناء عملية بناء الدولة القطرية في المغرب العربي بعد الاستقلال ، بحيث اعتبرت هذه المرحلة بمثابة المرحلة الثانية في عملية التفكيك، وكانت النتيجة أن تمخض عن هذا المسار مجموعة من مظاهر التنافس و الصراع بين الوحدات السياسية التي أفرزتها عملية التفكيك ، بحيث تجسدت و تعمقت في كثير من الأحيان

حالة العداء و عدم الثقة بين الدول المغاربية، و بالتالي كان لتراكم هذا الشكل من أشكال الشعور انعكاساته السلبية في التفاعلات البينية وفي تحديد و رسم المشاهد المستقبلية لمنطقة المغرب العربي.

فبالرغم من التحولات الجوهرية التي مست العلاقات الدولية بعد تفكك المعسكر الاشتراكي 1991 والتي دفعت دول العالم إلى مزيد من التكتلات الجهوية في عديد من مناطق العالم، تؤمن لأعضائها وسائل و قدرات لمواجهة تحديات الوضع الدولي الجديد فان هذه الحالة لم تمس بعض دول المغرب العربي التي مازالت قياداتها السياسية تستمتع بمظاهر الاختلافات و النزاعات فيما بينها، فلم تكن لها ارادة حقيقة لتبحث عن حلول لها، أو على الأقل أن تتجاوزها كما فعلت باقي دول العالم، بل أكثر من ذلك فان المشاكل العالقة بينه ا قد قادت بشكل بارز و مخيف في الآونة الأخيرة إلى سباق نحو التسلح تجلت مظاهره أساسا بين الدولتين المحوريتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب.

لقد أرسلت الأمم المتحدة تحذيرا للبلدان المغاربية خاصة الجزائر و المغرب بخصوص اشتداد سباق التسلح بينها، مما برهن على أن هذا السباق بلغ درجة تبعث المجتمع الدولي للقلق و الانشغال، حول انعكاساته المحتملة على مستقبل العلاقات المغاربية–المغاربية، و تبعاته الخطيرة على الأمن و الاستقرار في شمال إفريقيا و الحوض الغربي للمتوسط عموما. و ربما ما كانت الأمم المتحدة لتوجه ذلك التحذير لولا أن البلدين باتا يحتلان مرتبة متقدمة من بين الدول الأكثر إنفاقا على السلاح في العالم، و طبقا للتقرير السنوي لمعهد ستوكهولم أصبحت البلدان المغاربة الأربع ما عدا موريتانيا تستأثر لوحدها ثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية، و هو ما شكل دلالة قوية على شدة حمى التسلح في المنطقة المغاربية عموما، و بين الجزائر و المغرب على وجه الخصوص.

و على هذا الأساس سوف أسعى من خلال هذه المحاولة البحثية الأكاديمية إلى التطرق لهذا الموضوع و إماطة اللثام عن هذه العوامل و الإشكاليات الحقيقية التي دفعت البلدين الجزائر و المغرب إلى الدخول في هذا السباق نحو التسلح، ومدى التأثيرات الناتجة عنه على مسار عملية التكامل و الاندماج بين دول المغرب العربي. و لهذا سوف أفترض مسبقا بأن عامل سباق التسلح بين الجزائر و المغرب سوف يكون هو المتغير المستقل في الدراسة على أن تكون عملية التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي هي المتغير التابع له.

1-التعريف بالموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن مواضيع العلاقات الدولية، فهو يصنف ضمن الدراسات الإقليمية المغاربية، و هو يتضمن دراسة جانب من جوانب الصراع بين دولتين شقيقتين وجدتا نفسيهما متورطتان في منافسة أمنية قادتهما إلى سباق تسلح غير معلن، و بالتالي تحاول الدراسة فهم جوانب هذا النزاع وانعكاساته على جوانب التعاون متعدد الأطراف في إطار اتحاد المغرب العربي، بمعنى دراسة إمكانيات التعاون متعدد الأطراف في ظل صراع ثنائي الأطراف .

2- أهمية الموضوع :

تعتبر هذه القضية جزء من الدراسات الإقليمية ضمن نظام إقليمي فرعي هو جزء من النظام الدولي و بالتالي فهو مجال دراسة في العلاقات الدولية.

و يشكل هذا الموضوع حلقة مهمة للبحث لأنه يتعرض لقضية حساسة تعتبر سرية إلى حد ما و تدخل ضمن سياسات الأمن القومي، فسياسات الدفاع التي انتهجتها الدولتان قادتهما إلى سباق نحو التسلح شكلت عامل عدم استقرار للمنطقة، و كانت لها أثرا سلبيا على عملية التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي رغم الروابط التاريخية و التقارب الاجتماعي بين شعوب هته الدول التي من المفروض أن تكون كافية لتشكيل اتحاد فعال (روابط الدين واللغة والعرق) ، لذلك فإن دراسة لمثل هذا الموضوع الذي يضم تناقضا جوهريا، مرتبط بكيفية إدارة الدولتين لنزاعهما من خلال متغير سباق التسلح، و من جهة ثانية مرتبط بسعي الدولتين للتكامل و الوحدة، ففي ظل هذا التناقض تكمن أهمية دراسة هذا الإشكال، بتسليط الضوء على الجانب المظلم من تفاعلات البلدين و كيف كان تأثيرها على الجانب المشرق لها.

3- أسباب اختيار الموضوع:

مبررات اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات علمية وعملية وذاتية:

الاعتبارات العلمية:

في حدود اطلاعي فان هناك ندرة للدراسات التي تناولت هذا الموضوع من نفس الزاوية و بنفس المنهجية المقترحة، وبالتالي سوف تكون هذه المحاولة البحثية كجهد يضاف إلى المكتبة الجزائرية وللإنتاج والبحث العلمي، نظرا لحاجة مكتبة وطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إلى المراجع حول هذا الموضوع لان المتوفر منها لم يتطرق إلى هذا الجانب الحساس و تأثيراته على مشروع التكامل.

الاعتبارات العملية:

إن المبررات العملية لهذه الدراسة تنبع من كونها تعالج موضوعا حيويا على الساحة الدولية و الإقليمية، حيث أنه في ظل سعي دول العالم إلى التكتل و الاندماج الدولي و الإقليمي مازالت دول المغرب العربي تقبع تحت تأثير عوامل ذاتية غير قادرة على بلورة تكتل إقليمي ناجح ومن هنا تأتي أهمية رصد وتحليل هذا الواقع خصوصا وأن الجزائر والمغرب الدولتان الرئيستان اللتان بإمكانهما دفع أي عملية تكتل إلى الأمام إذا ما تم تجاوز خلافاتهما على غرار معظم دول العالم الأخرى.

الاعتبارات الذاتية:

أما بخصوص الميول الذاتية لتناول هذا الموضوع فهي نابعة من إحساسي بضرورة تفعيل ديناميكية التكامل على المستوى الإقليمي لاتحاد المغرب العربي من خلال كشف وتسليط الضوء على بعض الحقائق التي تشكل عائقا أمام الاندماج فكمواطن مغاربي تحدوني الغيرة و الرغبة في المساهمة ولو بطريقة غير مباشرة في تجاوز الحدود والمضي إلى الأمام اقتداء بما فعلته الشعوب الأخرى السباقة في هذا المجال.

4- الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع البحث خلصنا إلى نتيجة و هي قلة الدراسات المباشرة الشاملة لكل حيثيات الموضوع، بالإضافة إلى ندرة الدراسات التي تطرقت إلى سباق التسلح بين البلدين ناهيك عن تأثيراته على اتحاد المغرب العربي، و كل الدراسات الأخرى كانت متمحورة حول العلاقات بين البلدين أو حول الاتحاد المغاربي، و جلها يفتقد إلى التعمق المطلوب و تطغى عليها ايديولجية كاتبيها و انتماءاتهم في غالب الأحيان. كما أنها كانت تتناول العلاقات بين الجانبين بشكل جزئي في أحد مظاهرها و محدداتها مثل التكامل الاقتصادي أو التعاون الثقافي أو الخلاف الحدودي و الخلاف حول قضية الصحراء الغربية و سبل تسويتها.

ومن بين هذه الأدبيات على سبيل المثال و ليس الحصر نذكر:

- دراسة الأستاذ عبد الجبار مصعيش " العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 الى الآن " و تناولت العلاقات المغربية الجزائرية منذ 1830 و حتى 1999، و فيها حاول الباحث إلى حد بعيد في رصد جل الأحداث التاريخية المهمة و تأثيراتها على العلاقات بين الجانبين، و قد غلب الجانب التاريخي على هذه الدراسة في معالجة العلاقات السياسية بين البلدين، كما بالغ الباحث في ابداء ذاتيته عند التطرق للقضايا الخلافية بين البلدين و انحيازه الواضح لطروحات بلده المغرب.
- دراسة : Pr:Benjamin Stora بعنوان " Algerie-maroc , hestoires parallelles, destin croise " و هي دراسة تاريخية سياسية، حاولت فهم تاريخ البلدين المتوازي و أسباب تقاطع مصيرهما بنوع من الموضوعية، كما قام الباحث برصد مجموعة من الأزمات و الظواهر التي مر بهما البلدان من قبل الوطنية و اختلاف ظهور الدول الأمة في كل إقليم إضافة إلى ما اسماه بالمد الإسلامي و الأصولية و محاولة الوقوف على أسبابها في كل قطر، و مدى ترابط هذه الظواهر بين الإقليمين و تأثيرها على مصير العلاقات بينهما في المستقبل.
- دراسة الأستاذ خير ميلاد أبو بكر بعنوان "اتحاد المغرب العربي " وهي دراسة قديمة نوعا ما تعود سنة 1996 سعى فيها الباحث إلى إعطاء فكرة شاملة عن الاتحاد من حيث أصوله التاريخية و مقومات التكامل المغاربي و العوامل الداخلية و الإقليمية و العالمية التي لعبت دورا في وضع المشروع المغاربي موضع التنفيذ، بالإضافة إلى تحديد الإمكانات المتاحة لهذا الاتحاد و أهم المحددات التي تعترض نشاطه، ولم يتطرق الباحث إلى قضية سباق التسلح مكتفيا بعرض المشكلات و الخلافات بين دوله حول قضايا أنظمة الحكم، الحدود و الصحراء الغربية.
- دراسة الباحثة بخوش صبيحة : وهي عبارة على أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم إداري بجامعة الجزائر، أجريت سنة 1989-2007 ، وجاءت تحت عنوان "إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصاد والمعوقات السياسية"، و قد عالجت الباحثة إشكالية العمل المغاربي المشترك في ظل الأوضاع الداخلية و الإقليمية و التحديات الخارجية، و قد خلصت الدراسة إلى اعتبار أن عوامل الوحدة(الدين و اللغة) و التاريخ المشترك لم تكن كافية لدفع عملية التكامل في ظل تضارب المصالح و تناقضها، بالإضافة إلى اعتبار أن مشروع التكامل المغاربي قد حمل في طياته بذور فنائه منذ قيامه عندما أعلت دوله نزعتها القطرية و مصالحها الوطنية.

- دراسة الباحث بوزرب رياض2007-2008: و هي رسالة ماجستير تحت عنوان:" النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، حاول الباحث فيها دراسة العوامل النزاعية المتحكمة في العلاقات الجزائرية المغربية، و قد خلص الباحث إلى اعتبار أن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيرا في العلاقات الصراعية بين البلدين، كما تعتبر الصحراء الغربية حجرة عثرة أما أي تقارب جزائري مغربي.

أما هذه المذكرة محل الدراسة فهي تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تناولت أحد أهم مظاهر النزاع الجزائري المغربي و الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة و هو سباق التسلح بين البلدين، كما حاولت دراسة تأثير هذا العامل على الجانب التعاوني المتمثل في التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي وفقا للإشكالية و التساؤلات التالية:

5- إشكالية الدراسة:

يعتبر الهاجس الأمني من أهم العوامل المحددة للعلاقات الصراعية بين الدول، لذلك نجد دولا تسعى لامتلاك قدرات عسكرية لتحقيق تفوق استراتيجي أو على الأقل تحقيق توازن قوة إقليمي من خلال عمليات التسليح للحفاظ على مصالحها أو لتكريس تفوقها.

وفي إطار آخر نجد دولا أخرى تسعى لتحقيق مصالحها من خلال الدخول في عمليات التكامل و الاندماج الاقتصادي و السياسي، و من هذا المنطلق سعت دول المغرب العربي لإنشاء اتحاد كتجسيد لجانب العلاقات التعاونية بينها.

ففي ظل هذه المفارقة يمكننا وضع الإشكالية بطرح التساؤل الرئيسي:

إلى أي مدى أثر عامل السباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب على عملية بناء اتحاد المغرب العربي و بالتالي على مستقبل العملية التكاملية في المنطقة؟

وتندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل وجود زيادة في الإنفاق العسكري يفسر بأنه سباق تسلح؟
- ✓ هل وجود سباق نحو التسلح يؤدي بالضرورة إلى القضاء على فرص التعاون و الاندماج؟
- ✓ هل أثرت قضية الصحراء الغربية في توجه البلدين نحو مزيد من التسلح؟
- ✓ هل التوسع في مؤسسات الاتحاد مرهون بالتقارب السياسي بين البلدين؟

- ✓ ما هو مصير عملية التكامل في إطار السياسات العسكرية للبلدين؟
- ✓ هل عملية التسلح في المغرب العربي ناتجة عن اعتبارات محلية أم عن تنافس قوى أجنبية حول المنطقة؟

6- فرضيات الدراسة:

- كلما زاد إدراك القيادات لأهمية العامل العسكري كلما دفع ذلك باتجاه زيادة القدرات العسكرية.
- كلما زادت التراكمات الصراعية في علاقات البلدين كلما أدى ذلك إلى بروز مظاهر عدم الثقة بين البلدين.
- كلما زادت مصالح الأطراف الخارجية في المنطقة كلما ساهم ذلك في تأزيم العلاقة بين القوتين الفاعلتين في المنطقة.
- كلما ازدادت الضغوطات الداخلية كلما اتجه القادة في البلدين إلى تأجيج عوامل التوتر بينهم.

7- مناهج الدراسة:

في هذا البحث سوف نتبع منهجا وصفيا تحليليا مركبا، لان الدراسة التي سنقوم بها تنطوي على جوانب مختلفة لا يمكن تناوله ا من خلال منهج واحد، فهده الدراسة تشمل جانبا تاريخيا متعلقا بلأسباب التاريخية التي خلقت سباق تسلح بين الجارتين و أدت تراكمات القضايا الخلافية إلى تغذيته، و بالتالي سوف نعتمد على المنهج التاريخي قصد التقرب من الظاهرة، وصفها، معرفة جذورها التاريخية و الأسباب المحركة لها و التطورات المصاحبة لها وفق المتغيرات الدولية.

كما سوف نستعمل المنهج الإحصائي بحسب قدرتنا على الوصول إلى الإحصاءات المتعلقة بالنفقات العسكرية للبلدين، أو حتى تلك الأرقام المتعلقة بنتائج النشاطات بين بلدان الاتحاد، على اعتبار أن الشق الثني من الدراسة هو دراسة العملية التكاملية و التأثيرات المحتملة لسباق التسلح على مسارها.

كما نستعمل المنهج القانوني المؤسسي عند تطرقنا للمعاهدة المنشئة و دراسة موادها و بعض الاتفاقات داخل الاتحاد.

كما سوف نستعمل أيضا المنهج الوصفي التحليلي في كل مراحل البحث لان الموضوع ذو طابع سياسي استراتيجي مرتبط بنوع من النزاع أو الصراع غير المباشر بين البلدين، و في إطار تحليلنا للوقائع سوف نستعين بمجموعة من النظريات و المقتربات التفسيرية مثل الواقعية البنيوية، والواقعية الجديدة بشقيها الهجومي و الدفاعي وكذلك المعضلة الأمنية كأدوات تحليلية رئيسية، تساعدنا في ضبط المعلومات، تحليلها، و تفسيرها.

8- أهداف الدراسة:

أسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسين:

هدف نظري:

أسعى من خلاله إلى تغطية العجز الذي تعاني منه الدراسات الإقليمية العربية التي تعتمد على منهجية علمية، لان أغلب الكتابات تندرج كإسهامات فكرية غير أكاديمية أغلبها وجهات نظر ذاتية تعبر على ما يجب أن يكون دون تحليل أو تفسير للعوامل و المتغيرات ، كما أحاول تقديم اسهام نظري متعلق بسباق التسلح في ظل انعدام دراسات عربية سابقة تطرق لهذا المتغير في العلاقات الدولية ناهيك عن دراسته في إطار إقليمي بين الجزائر و المغرب.

هدف عملي:

أسعى من خلاله إلى فهم و كشف و تحليل الأسباب البنيوية التي أثرت على اتحاد المغرب العربي من خلال دراسة متغير السباق نحو التسلح و محاولة قياس مدى تأثيره على مسار بناء اتحاد مغاربي.

9- خطة الدراسة:

لتغطية هذا الموضوع بما يؤدي إلى الإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة و بما يعزز الفرضيات سابقة الذكر سوف أحاول التطرق إلى المحاور التالية المكونة من مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة كما يلي:

الفصل الأول: و هو الإطار النظري و المفهوماتي، يحاول الباحث الإلمام بالجانب النظري المرتبط بالمتغير المستقل محل الدراسة و هو سباق التسلح. و نتيجة لكون أنه لا يوجد إطار نظري خاص بسباقات التسلح حاول الباحث توظيف نظريات العلاقات الدولية التي تفسر جانب

الصراعات الدولية لمحاولة فهم و تفسير أسباب الظاهرة و نتائجها المحتملة على العلاقات بين الدول و إمكانية ارتباطها المباشر بالحروب الدولية، مستعينا بالمنظور الواقعي الذي يضم الواقعية التقليدية و الجديدة بفروعها، لأنه الأقرب لتفسير سباق تسلح من خلال رؤية عقلانية، كما تم تناول هذا الفصل كذلك أهم النظريات المفسرة للمتغير التابع وهو عملية التكامل و الاندماج.

الفصل الثاني: في هذا الفصل تحاول الدراسة التنقيب على الأسباب التاريخية لتشكل الصراع الجزائري المغربي، لمعرفة كيف أن وجود خلافات سياسية قد تتطور إلى نزاعات إقليمية تشكل بؤرة لسباق التسلح رغم وجود عوامل التقارب و الوحدة إلا أن الحسابات الإستراتيجية المصلحية الضيقة لدى الطرفين تتجاوز الاعتبارات الوحدوية و تؤدي إلى تأجيج المنافسة، و التي من مظاهرها سباق التسلح، كما يتطرق الفصل إلى الدور الخارجي في تشكيل هذه التناقضات و توجيهها باتجاه التأزم، مستفيدا من العوامل الذاتية والتناقضات الناتجة عن طبيعة النظم السياسية و الاقتصادية للبلدين.

الفصل الثالث: تتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى جانب التعاون و التكامل من خلال دراسة مسار عملية التكامل في إطار المغرب العربي، و محاولة فهم و تحديد مستوى التأثير الذي فرضه التنافس العسكري في إطار سباق التسلح الجزائري المغربي، على توجهات الأطراف المغاربية في سعيها لتشكيل إطار جماعي للتعاون، بالإضافة إلى محاولة التعرف على أداء اتحاد المغرب العربي كمنظمة، و مستقبل المشروع التكاملي ككل في ظل استمرار سباق التسلح بين البلدين.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

يعتبر الإطار النظري مدخلا مهما لدراسة أي موضوع، فهو الدليل الذي يوجه الباحث، من خلال مساعدته على تحديد طريقة بحثه و تقليص مجالات الاهتمام و تأطير عملية التحري. لكن سباق التسلح من المواضيع التي غاب عنها الإجماع، كما أنها من المواضيع التي يغيب عنها الإطار النظري الخاص بها، و لهذا حاول البحث في هذه الدراسة توظيف نظريات العلاقات الدولية لتفسير أسباب و نتائج سباقات التسلح.

لقد أثارت سباقات التسلح الاهتمام و ولدت نقاشات حولها نتيجة الاعتقاد الشائع بأن لها تأثيرات و انعكاسات سلبية على أمن الدولة، ففي حين يرى البعض أنها تزيد من احتمالات اندلاع الحروب و تضفي التوتر و عدم الاستقرار في العلاقات بين الدول، يرى البعض الآخر بأن سباقات التسلح هي أفضل خيار بالنسبة للدولة لتجنب الحرب عندما تواجه عدوا. و بناءا على ذلك و لمحاولة فهم أسباب حدوث سباقات التسلح و نتائجها المحتملة على أمن الدول، عمد الباحث إلى توظيف نظريات العلاقات الدولية و بالخصوص النظريات الواقعية، و تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: و نتطرق فيه إلى تحديد مفهوم سباق التسلح، و أنماطه، و بعض المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني: نحاول فيه الإحاطة بالنظريات الواقعية التي تعطي تفسيرا لأسباب حدوث سباقات التسلح، و هذا بالتطرق إلى النظرية الواقعية التقليدية و الجديدة، الواقعية الدفاعية و الهجومية، و المعضلة الأمنية.

المبحث الثالث: نحاول فيه التطرق للإسهامات النظرية التي تحدد العلاقة بين سباقات التسلح و الحروب، كما نتطرق إلى النتائج المحتملة لها و كيفية إخمادها.

المبحث الرابع: نعرج فيه على مفهوم التكامل، أنواعه والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح و أنماطه

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح

لغـــة: السباق هو التنافس و التباري بين طرفين أو أكثر للوصول أو الحصول على شيء معين في أقصر زمن ممكن. أما التسلح فهو عملية حصول أطراف معينة على احتياجاتها من السلاح و المعدات العسكرية، إما بالتصنيع المحلي أو بالاستيراد من الخارج.

إذا **فسباق التسلح :** هو التنافس لامتلاك الأسلحة كما أو نوعا بين فاعلين خلال فترة زمنية معينة، و الفرق بين التسلح و سباق التسلح هو أن الأول ناتج عن قرار تتخذه الدولة بمفردها، أما الثاني فهو ناتج عن قرارات تفاعلية بين دولتين أو أكثر، و غالبا ما يقال بأن دولة ما قررت التسلح عوضا عن القول بأنها قررت الدخول في سباق للتسلح، و مع ذلك فإنهما أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا، فاتخاذ قرار بالتسلح يقتضي دائما أن يتم تقييمه إذا ما كان سوف يزيد من احتمال أن ترد الدولة المعادية بقرار للتسلح، لأن الدول غالبا ما يكون لها رد فعل تجاه قرارات التسلح و عليه فقرار التسلح هو بالأساس قرار للدخول في سباق للتسلح[1].

أما اصطلاحا : فهو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية[2].

و تعرفه موسوعة **ويكيبيديا** على أنه "مصطلح يصف صراع أو سباق بين دولتين متحاربتين، غالبا دولا متعادية، في سبيل التفوق العسكري، و ذلك عن طريق الحصول على عدد أكبر من الأسلحة و القوات المسلحة، و التمكن من تصنيع معدات ذات تقنية عسكرية أفضل".

إذا فسباق التسلح هو تنافس شديد بين دولتين لزيادة أمن كل واحدة منهما من خلال الحصول على مزيد من القوة العسكرية، وهو يتطلب هنا منافسة مستمرة في تكديس الأسلحة و تحسين نوعيتها من قبل فاعلين اثنين أو أكثر، غالبا ما يكونا في حالة نزاع قد يتداعى إلى مواجهة مسلحة.

و يعرفه "**صاموئيل هنتنجتون**": «على أنه شكل من التفاعلات المتبادلة بين دولتين، أو مجموعتين من الدول، أو هو سلسلة متصلة من الزيادات التراكمية في القدرة العسكرية على

---

[1]- Charles Glaser, The Causes and Consequences of Arms Races, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000, p.260.

[2]- عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي-الباكستاني و أبعاده الإقليمية و الدولية، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية، كلية التربية جامعة ديالي،العدد 45(2010)، من الموقع.http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=7258

طرفي صراع ما [1]»، بمعنى أنه تنافس على تعزيز الأسلحة و تكديسها بين طرفين قد يضم أحدهما أكثر من دولة، و تكون التفاعلات بين وحداته مبنية وفقا لمبدأ الفعل و رد الفعل، بحيث تلي كل ردة فعل ردة فعل أخرى، و بالتالي نصبح أما سلسلة لا متناهية من ردود الأفعال تعبر في جوهرها عن شدة سباق التسلح.

و بمرور الوقت، يصبح لسباق التسلح آلية خاصة به، فهو يوجد مصالح مكتسبة مرتبطة به، و يولد تفاعلات و علاقات عدائية بين أطرافه ، كما يشيع نوعا من الأفكار و المشاعر المرتبطة باستمرار الصراع و تصعيده، و هو مما لا شك فيه ليس عملية مستقلة تلعب فيها الاعتبارات والعوامل العسكرية الدور الأساسي بمعزل عن السياق السياسي الذي تتم فيه، فالحقيقة أنه يبدأ نتيجة وجود صراع متأصل بين دول، وهو أحد الأشكال التي يفصح الصراع فيها عن نفسه، و من ثم فإن سباق التسلح هو نتيجة لوجود الصراع أكثر من كونه سببا له، و إن كان من تداعياته استمرار النزاع و تصعيده، أو على الأقل جعل تسويته سلميا من الأمور غير المطروحة[2].

إن **سباق التسلح** بشكل عام يعني: « تخصيص نسبة عالية من الإنفاق الحكومي، لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة من دول أخرى ، أو تخصيص تلك النفقات لتطوير صناعة الأسلحة المحلية ، تقليدية كانت أم من أسلحة التدمير الشامل ة، بغية تحقيق التوازن أو التفوق العسكري، مع دولة أو دول أخرى، وترجيح الكفة التسليحية للدولة إزاء تلك الدول، بغية المحافظة على أمنها الوطني والقومي، أو لتحقيق أهداف توسعية »[3].

يربط هذا التعريف سباق التسلح بالزيادة في النفقات الحكومية على مختلف الأسلحة و المعدات كمظهر من مظاهر النزاع بدون تحديد أسبابه في حين تبقى أهدافه إما ذات بعد دفاعي للحفاظ على الأمن القومي و التوازن العسكري، أو ذات بعد هجومي لتحقيق التوسع و الهيمنة، لكن في كلتا الحالتين من الصعب جدا بالنسبة للدول المتورطة فيه إدراك النوايا الحقيقية لبعضها البعض، و لهذا فهي تستعد للأسوأ خاصة إذا كانت تتشارك رصيدا تاريخيا نزاعيا يدفع نحو زيادة الشكوك و الاشتباه، و بالتالي فهي تقوم بزيادة قدراتها العسكرية باطراد ردا على ما تلحظه من تنام في الاستعدادات العسكرية لخصمها و لا تعطي الفرصة له لتحقيق تفوق مريح، و بنفس الطريقة يقوم الخصم بردة فعله، و بذلك تُذكِي سباقات التسلح من خلال آلية الفعل و رد

[1]- علي الدين هلال، مصر و قضايا نزع السلاح : إطار الدراسة، السياسة الدولية، يوليو 1978. من موقع جريدة الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214455&eid=1390
[2]- نفس المرجع.
[3]- عراك تركي حمادي الفهداوي، مرجع سابق.

الفعل من حدة التوترات الموجودة أصلا، و يمكن أن تساهم في نشوب نزاعات مسلحة و تصعد من الضغوط للقيام بهجوم واقي أو بزيادة خطر اندلاع حرب طارئة خاصة إذا ما تم إدراك تلك العمليات المتنامية للتسلح كدليل على إضمار النوايا العدوانية من الخصم.

و يعرف "**أنتريليغاتور و بريتو**" Intriligator and Brito سباق التسلح على أنه «عملية التفاعل الديناميكية، بين دول متنافسة في سعيها لامتلاك الأسلحة» [1]، إذا سباق التسلح الدولي يحدث في بيئة تنافسية، بوجود نزاع أو صراع يكون جميع أطرافه مقتنعين بأن القوة أساسا هي التي تحدد نتائج هذا النزاع. فطبيعة النظام الدولي و وجود تهديدات خارجية نابعة منه، تخلق شعور باللاأمن لهذه الدول، التي تنزع باتجاه رفع مستويات التسلح لديها.

و في نفس الاتجاه ذهب " **كارب**" Karp إلى اعتبار سباق التسلح بأنه " الحالة التي تعي فيها دولتين أو أكثر بأنهم مشتركون في علاقة تنافسية، حيث تقوم فيها بزيادة أو تطوير أسلحتهم بشكل سريع، وتغيير حالة بني اتهم العسكرية، مركزين على السلوك السياسي و العسكري لخصومهم في الماضي و الحاضر و المستقبل"[2].

في هذا التعريف يبرز النزاع على أنه علاقة تنافسية بين الدول، و هذا التنافس هو سبب وجود التسلح، و أعمال و سلوكات الخصوم هي أفعال إستراتيجية تقوم على دراسة سلوك المنافسين في الماضي و توقعه في المستقبل، فالدول تعزز من قدراتها العسكرية لأنها تزودها بالقوة اللازمة التي تستخدمها ضد خصومها، الذين يعون التهديد الناتج عن ذلك و تترجم أفعالهم بتقوية ترسانتهم العسكرية أيضا ما يجعلنا أمام حلقة من الفعل و رد الفعل. فالحاجة إلى التسلح هو النتيجة الطبيعية للعلاقات التنافسية بين الدول، و ليس السبب الرئيس لأي نزاع بينها.

أما "**كولين غراي**" Colin S. Gray فقد أورد مجموعة من الشروط في تعريفه لسباقات التسلح:

أولا: لابد من وجود طرفين أو أكثر واعيين لتخاصمهم و تعارض مصالحهم.

ثانيا: لا بد من تنظيم و بناء القدرات العسكرية بالنظر إلى تأثيرها و مدى فعاليتها داخل أرض المعركة، و إلى قدرتها على ردع الخصوم.

---

[1]- Dagobert L. Brito and Michael D. Intriligator, Arms Race, Defense and Peace, Economics, February 2000,vol.11, p.1.

[2] -Evaghoras L. Evaghorou, The Economics of Defence of Greece and Turkey: A Contemporary Theoretical Approach for States Rivalry and Arms Race, Center for International Politics Thessaloniki, January 2007, p.9. in: http://www.cipt.gr/html//modules.php?name=News&file=article&sid=121

ثالثا: لا بد أن يتم التنافس و التسابق من الناحية الكمية أو النوعية أو كليهما معا لأفراد الجيش، الأسلحة، التنظيم و العقيدة العسكرية.

رابعا: لابد أن تكون هناك زيادة سريعة و مستمرة في كمية الأسلحة، و تطوير و تحسين متواصل في نوعيتها[1].

كما يعتقد "**غراي**" بأن سباقات التسلح لا تحدث فقط بين الدول أو الأحلاف الدولية، بل كذلك نجدها بين الجماعات المسلحة داخل الدولة الواحدة، لهذا يجب عدم إهمال العنف و التحضير للعنف الداخلي خاصة في النزاعات الإثنية أو المجتمعية، كما يرى كذلك بأنه من الصعب جدا التمييز بين القرارات المتخذة أساسا كرد فعل للتأثيرات الخارجية على سباق التسلح و بين تلك التي تتخذ لأسباب داخلية محضة، فبغض النظر سواء كانت تلك القرارات لدوافع خارجة أم داخلية فهي تذكي سباق التسلح وتجعل الدولة المنافسة، الساعية إلى حالة من التوازن العسكري، غير قادرة على تجاهلها و اعتبارها لدوافع داخلية لا تشكل تهديدا لها[2].

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح

سياسة التسلح : وهي أشمل من عملية التسلح، وتعني أن تتخذ الدولة إجراءات وخطط مدروسة، تتناسب فيها عملية التسلح مع الموارد الاقتصادية المتاحة لها، و مع حجم قوتها العسكرية، و احتياجاتها للسلاح [3]. أو هي اختيار أنسب أنواع الأسلحة طبقا لمهام وواجبات القوات المسلحة وصولا لتحقيق الغاية المرجوة و هي الدفاع عن الأمن القومي للدولة من خلال التركيز على التسلح التقليدي و فوق التقليدي أو النووي، انطلاقا من إمكانيات الدولة و طبيعة التحديات التي تواجهها و طبيعة الصراع الذي يُنتظر خوضه، و كذلك نوع السلاح الذي يمتلكه الخصم و كميته[4]، فعلى سبيل المثال، تقوم بعض الدول بعملية تسلح، دون سياسة تسلح محددة، إذ تستورد كميات من الأسلحة والذخيرة، أكثر مما تحتاج، وإلى حدٍ يفوق قدراتها الاقتصادية، والعسكرية، لاسيما وأنها بحاجة إلى تنمية في شتى الميادين الأخرى.

الأمن القومي: يرجع تاريخ استخدام مصطلح الأمن القومي National Security إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1948، و منذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم الأمن القومي و شاع استخدامه ، و يرتبط المفهوم

---

[1]- Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Vol.24, No.1, October 1971, p.42.

[2]- Ibid, p. 40.

[3]- عراك تركي حمادي الفهداوي، مرجع سابق.

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 84.

التقليدي للأمن القومي بالقوة العسكرية ، ويعود ذلك إلى حقيقة أن الصراع والتنافس كانتا السمتين المميزتين للعلاقات الدولية، ولهذا كانت القوة الأساس في هذين المجالين ، ومع زيادة تكاليف بناء القوة العسكرية و ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل، بدأت الكتابات في الأمن القومي، تشدد على أهمية أثر الجانب الاقتصادي، وأصبح واضحاً أن الدولة المقتدرة اقتصاديا، هي التي تكون قادرة على حماية نفسها عسكريا[1].

الأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمسهم وممتلكاتهم، و يعتقد "**أموس جوردن**" و "**ويليام تايلور**" «أن الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب و إقليم الدولة من التهديدات الخارجية ، أما المفهوم الواسع له، فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية، لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية و المعنوية و السياسية و قيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة و بقا ءها»[2]. إذا فقد تطور هذا المفهوم ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها و مصالحها الحيوية.

و يعرفه "**أمين هويدي**" بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها و مصالحها، في الحاضر و المستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية »[3]. فالأمن القومي يهدف لضمان سلامة الدولة و مصالحها، من خلال التقييم السليم للتهديدات، و الإدراك الواقعي لقدرات و نوايا مصادر التهديد، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الداخلية و الخارجية المحيطة بها.

إن مفهوم الأمن مرتبط بطبيعة التهديد الآتي من خارج الحدود، وبجوهره الذي يحمل الصفة العسكرية، و في هذا الإطار يقول "**والتر ليبمان**" Wolter Lippmann «إن الدولة تكون آمنة (أي في وضع آمن) إلى حدٍ ما، عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، و إذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار و حماية هذه القيم، إن أمن الدولة

---

[1]- عراك تركي حمادي الفهداوي، مرجع سابق.

[2]- عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي : مقاربة نظرية تطبيقية، ليبيا، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بدون تاريخ ، ص 36.

[3]- أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، بيروت، دار الطليعة، ط1، 1975، ص7.

يساوي قوتها العسكرية و أمنها العسكري، و قدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه»[1].

أما المفهوم الحديث للأمن القومي، فهو قضية دفاعية شاملة ومتعددة الأبعاد عسكريا واقتصادياً، وأيديولوجيا واجتماعياً، ودبلوماسياً. وهنا يذهب "**أرنولد ولفرز**" Arnold Wolfers إلى اعتبار أن الأمن القومي له بعدان، بعد موضوعي هو حماية القيم، و بعد ذاتي هو غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم، إذا فللأمن في النهاية يعني غياب شر عدم الأمن، كما أن زيادته أو نقصانه أمران يرتبطان بقدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزيمته . و هناك من يرى بأن الأمن القومي هو الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي و شخصيتها القومية، بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية. و هو بالإضافة إلى ذلك مرتبط بالهدف الذي تسعى إليه السياسة الخارجية من خلال بناء القوة العسكرية وحماية قيمها الداخلية والمحافظة على كيان الدولة و ضمان سلامتها[2].

إذا فللمفهوم الشامل للأمن القومي يعني" القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية و الخارجية، في مواجهة التهديدات في السلم و الحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر و المستقبل تحقيقا للأهداف القومية المخططة".[3]

و في إطار هذا المفهوم الحديث فإن للأمن القومي أبعادا مختلفة تتمثل في:

- البعد السياسي و يعني الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- البعد العسكري و يعني مواجهة التهديدات الخارجية و تأمين المصالح و الدفاع عنها.
- البعد الاقتصادي و يرمز إلى تحقيق التقدم و الرفاهية للمواطنين.
- البعد الاجتماعي و يهدف إلى توفير التماسك الاجتماعي من خلال تنمية الشعور بالانتماء و الولاء.
- البعد القيمي و يسعى إلى تأمين الفكر و المعتقدات و الحفاظ على التراث الثقافي.

نزع السلاح أو ضبط السلاح: يعتبر نزع السلاح Disarmament المصطلح الشائع و المستخدم على نطاق واسع في الأمم المتحدة، و وكالاتها المتخصصة، ليشمل جوانب تنظيم التسلح بصفة عامة، في حين يعتبر ضبط التسلح Arms Control المصطلح الأكثر شيوعا في الدراسات الإستراتيجية.

---

[1]- عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، ص 35.
[2]- عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، بنغازي :جامعة قار يونس، ط1991،1، ص 36.
[3]- هشام محمود الأقداحي، في تحديات الأمن القومي، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 46.

يرى بعض الباحثين أن نزع السلاح هو مفهوم شامل أكثر عمومية من ضبط التسلح، الذي يعتبر كأحد القنوات والمراحل المؤدية إليه وتبعا لهذا الرأي، فإن نزع السلاح، يشير إلى التخلص والقضاء على كافة الأسلحة، أو تخفيضها إلى درجة كبيرة، تحد من فعاليتها، بحيث يغدو من الصعب استخدامها لحل صراع ما ، أما ضبط التسلح فيقصد به إحداث تخفيضات في أنواع الأسلحة، أو عدد القوات، كجزء من تسوية صراع ما، أو ترتيبات أمن جماعي، دون أن يعنى ذلك، عدم إمكانية الدولة اللجوء إلى القوة العسكرية مستقبلا[1].

إن نزع السلاح، بالمعنى الشامل هذا، هو مفهوم مثالي أو فلسفي وهو هدف بعيد التحقيق ومن ثم، فإنه يخرج عن نطاق الدراسة العلمية، وعلى أية حال، غالبا ما يستخدم تعبيري نزع السلاح وضبط التسلح كمترادفين للدلالة على تلك الجهود أو الآراء التي تسعى لتحقيق الحد من سباق التسلح، ووضع ضوابط على امتلاك السلاح و استخدامه، و مع شيوع مصطلح نزع السلاح، فإن التعبير الأكثر دقة في العلاقات الدولية هو ضبط التسلح، أو تقييده، أو خفضه، أو الحد منه.

ويرى البعض الآخر أن ضبط التسلح، يتضمن كل الإجراءات الثنائية أو الجماعية، التي تسعى إلى تقييد أو تحديد القدرة العسكرية لدولة ما، أو لمجموعة من الدول بشكل تبادلي، بعبارة أخرى، فإن التعبير يشير إلى كافة الخطوات التي قد تستخدمها الدول الأطراف في صراع ما، لتنظيم بعض جوانب قدرتها العسكرية الحالية أو المتوقعة ويمكن أن تنصرف هذه الخطوات، إلى مكان أو حجم أو درجة استعداد أو نوع الأسلحة وأفراد القوات المسلحة. أما نزع السلاح، فيشير في الدراسات العلمية، إلى عملية الخفض الفعلي للتسليح، أو تجريد منطقة ما من السلاح النووي، أو السلاح التقليدي[2].

إن نزع السلاح حسب هذا الفريق، يُعتبر أحد جوانب عملية ضبط التسلح، و هو جزء من الآليات التي تقوم بها الدول طواعية من خلال المفاوضات و الاتفاقيات الدولية، أو قسرا غالبا ما يفرض على دولة منهزمة في الحرب بهدف تحقيق مصلحة أطراف معينة على حساب أطراف أخرى، كما حدث لألمانيا من تحجيم لقواتها في إطار معاهدة **فرساي** بعد الحرب العالمية الأولى. و قد يكون بمبادرة من جانب واحد مثل إعلان "**ميخائيل غورباتشوف**" رئيس الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية الثمانينات، خفض قواته المسلحة بمقدار نصف مليون جندي بالإضافة إلى نسبة من الأسلحة و العتاد الحربي. أو قد يكون باتفاق ثنائي على تدابير للحد من

[1]- علي الدين هلال، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع السابق.

التسلح مثل محادثات الحد من الأسلحة الهجومية الإستراتيجية (**SALT**) في السبعينات، و الإتفاقية التاريخية الموقعة في براغ سنة 2010 بين "**باراك أوباما**" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و" **ديميتري ميدفيديف**" رئيس روسيا الاتحادية لخفض ترسانتهما النووية.

الإنفاق العسكري: ثمة تعريفات مختلفة لمفهوم الإنفاق العسكري بعضها يتناوله من منظور ضيِّق حيث يختصره بتلك "الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة"، وبأنه "جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلا، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية"[1].

هذا التعريف لا يأخذ في الحسبان مختلف أوجه الإنفاق المرتبط بالأغراض العسكرية، و إنما يركز فحسب على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة، كما أنه لا يتضمَّن الأنشطة المدنية التي تقع ضمن موازنة الدفاع، كمشاريع الأبنية الأساسية وأعمال الإغاثة، وإذا ما أُخِذ بهذا المفهوم للإنفاق العسكري فإنه سيكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق، لأنه سيكون في الغالب أدنى مما هو في الواقع، وسيجعل مقارنته مع الإنفاق العسكري في الدول الأخرى غير دقيقة.

على العكس من هذا التعريف الضيِّق للإنفاق العسكري يتناول البعض هذا المفهوم بمنظور أوسع، فيعتبر أنه يضم كلاً من البنود الآتية:

- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.
- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية، بغض النظر عن الإدارة التي تقوم بها.
- نفقات البرامج الأخرى المبرّرة على أرضية الأمن القومي.
- المدفوعات كلها للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة [2].

غير أن التعريف الأوسع والأكثر شمولية للإنفاق العسكري هو ذلك الذي يستخدمه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي(**Sipri**) ، حيث يرى أن الإنفاق العسكري يتضمَّن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة الآتية:

- القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.
- وزارات الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.
- القوات شبه العسكرية، عندما يُحسب أنها مدرَّبة ومجهَّزة لعمليات عسكرية.
- الأنشطة العسكرية في الفضاء.

[1]- طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الإسرائيلي 1965-1990، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص 38-39.
[2]- نفس المرجع، ص 39.

و هو يشمل جميع الإنفاقات على:
الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد، العمليات والصيانة، المشتريات، البحث والتطوير العسكريين والمساعدة العسكرية. أما المستثنى من الإنفاق فهو الدفاع المدني والإنفاق الحالي على أنشطة عسكرية سابقة، مثل الإعانات المخصَّصة لمحاربين قدامى، ولإجراءات تسريح من الخدمة، وتبديل أسلحة وتدميرها[1].

المطلب الثالث: أنماط سباقات التسلح

في الحقيقة لقد تعددت تصنيفات سباقات التسلح بتعدد الباحثين في هذا التخصص، فكل سباق تسلح قد يعتبر فريدا من نوعه له خصائصه و سماته التي تجعله متميزا بذاته، لكن يعتبر تصنيف "**غراي**" Colin S. gray في دراسته حول ظاهرة سباق التسلح An Arms Race Phenomenon الأشمل فيما بينها وهو يتضمن عشر أنماط كما يلي:

أولا: من حيث عدد أطرافه

فقد يكون سباق التسلح ثنائي الطرف أو متعدد الأطراف أو أحادي الجانب، و هنا يرى "**غراي**" بأن أغلب سباقات التسلح تكون ثنائية الأطراف سواء تضم دولتين أو حلفين و خير مثال على هذا النمط هو السباق الأمريكي السوفيتي إبان الحرب الباردة، كما يمكن أن تكون متعددة الأطراف بمعنى مركبة حينما تجري بين أكثر من قطبين كما كان الحال في العلاقات البحرية لبريطانيا مع فرنسا و روسيا، و كذلك علاقات فرنسا البحرية مع ايطاليا و ألمانيا في بداية 1890، لكن "**غراي**" يرى بوجود سباق تسلح أحادي الجانب مرتبط باندفاع طرف باتجاه بلوغ مستوى من القوة غالبا ما يكون معلنا من قبل الطرف الآخر من أجل تحقيق الكفاية، لكن في الحقيقة الطبيعة الأحادي في السباق قد تكون زائفة و غير عقلانية، لأن الطرف الثاني قد يتجنب المنافسة الكمية و يناور بمنافسة نوعية قد تكون غير معلنة أو هي كضمان أو تأمين لوضعية صناعية مناسبة للمرحلة القادمة، وقد يدعي الطرف الأضعف بأنه ليس متورطا أصلا في السباق لأنه يشعر بأنه لا يستطيع مجارات النسق الحالي في حين أنه يحضر لسبق معين[2].

ثانيا: من حيث الكم و النوع

[1]- التسلح و نزع السلاح و الأمن الدوليين، الكتاب السنوي 2009 (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 307-308.

[2]- Colin S. Gray, Op.cit, pp.45-46.

يرى "**غراي**" بأن التمييز نظريا بين سباق التسلح الكمي و النوعي صعبا جدا، لكنه يعتبر بأن سباقات التسلح جميعها تتبنى بوضوح مظاهرا كمية و نوعية في آن واحد، فالزيادات المتتابعة ذات الطبيعة التنافسية بين الخصمين قد تعبر غالبا عن سباق كمي محوره آخر طراز من الأسلحة، كما قد تكون هذه الزيادات مرتبطة بأجيال متعاقبة لنفس السلاح و بالتالي فإن النجاح السريع في تطوير أجيال من الأسلحة لا يعد سباقا نوعيا محضا بل هو عبارة عن سلاسل من السباقات الكمية المتميزة، و مثال ذلك السباق البحري الإنجليزي الألماني بين سنتي1905 و 1914 الذي كان بالأساس سباقا كميا، بالرغم من التطوير المستمر للغواصات والمدرعات البحرية، و نفس الشيء بالنسبة للسباق الأمريكي السوفيتي في الفترة بين 1961 و1970 التي تصنف على أنها فترة منافسة كمية في الأجيال الثانية و الثالثة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات **(ICBM)**[1].

ثالثا: من حيث طبيعة الأطراف

يحدث سباق التسلح عموما بين دول منفردة أو بين أحلاف تضم مجموعة من الدول، لكن في الحقيقة "**غراي**" يرى بأن سباق التسلح يمكن أن يحدث كذلك بين الهيئات و الأقسام Sister Services داخل أجهزة الدولة كما يمكن أن يحدث بين الجماعات المنظمة داخل نفس المجتمع، فسباق التسلح ممكن أن يحدث خارج إطار العلاقات بين الدول، بل هو عبارة عن مخرجات الطبيعة التنافسية بين الهيئات و القطاعات من أجل تعزيز السلطة و النفوذ و كذلك تحقيق الرضا الوظيفي، فهذا النوع من السباقات مرتبط ببرامج تطوير و تحديث التجهيزات العسكرية و نوعية الأسلحة التي تسعى الأجهزة و القطاعات العسكرية لاقتنائها و الحصول على التمويل اللازم لذلك[2]، لأسباب تتعلق بالمصالح في إطار العلاقات بين المركب الصناعي و العسكري، و أفضل مثال على ذلك العلاقات التنافسية بين قوات البحرية الأمريكية و القوات الجوية.

رابعا: من حيث النفقات

في هذا النمط يُدرس سباق التسلح بالنظر إلى النفقات العسكرية السنوية كنسبة مئوية من الدخل القومي فأي زيادة أو انخفاض أو ثبات في هذه النسبة يعتبر مؤشرا على سلوك أطراف سباق التسلح كما يعتبر مؤشرا على نمطه، يرى "**ريتشاردسون**" Richardson في نموذجه حول سباق التسلح بأن أي طرف في السباق يزيد من ترسانته بالتناسب مع المستوى المطلق للطرف الآخر، و هذا المستوى يؤخذ كمؤشر على عدوانية الدولة، بمعنى أن مستوى إنفاق الدولة على

[1]- Ibid, pp.47-48.
[2]- Ibid, p.49.

التسلح مقارنة بدخلها القومي و مقارنة بالإنفاق العسكري لخصمها يحدد مستوى عدائيتها كما يحدد شدة سباق التسلح[1] .

يشير "**ريتشاردسون**" إلى أن عملية مراقبة النفقات أثناء ردود الأفعال المتبادلة تبين نوعين من سباقات التسلح: المستقرة و غير المستقرة، فالسباق غير المستقر هو الذي يتحرك فيه الطرفين بمعدل متسارع بعيدا عن نقطة توازن النفقات الدفاعية، و العكس بالنسبة للسباق المستقر، كما يعتقد "**ريتشاردسون**" بأن هناك تناسب طردي بين الزيادة السنوية لنسبة الإنفاق العسكري وبين زيادة احتمالات المواجهة المسلحة بين الطرفين، لكن يبقى هناك مشكل متعلق بمصداقية الإحصائيات لأن الدول عادة لا تتمتع بالشفافية في هذا الجانب، بالإضافة كذلك إلى أن الإنفاق العسكري قد لا يكون موجها بالضرورة لتصنيع الأسلحة و تطويرها أو حتى اقتنائها، فقد يكون بغرض الصيانة و قد يكون لدواعي داخلية غير مرتبطة أصلا بالتهديد الخارجي[2].

خامسا: من حيث عدد الأسلحة

يعتقد "**غراي**" بأن أغلبية سباقات التسلح تركز على التنافس حول آخر طراز من السلاح المسيطر، فهي عملية تتضمن المنافسة على سلاح فريد هو السلاح المتفوق في تلك المرحلة، مثل السباق الانجليزي الألماني بعد سنة 1905 الذي يعد سباق أحادي السلاح (سباق الغواصات)، وضمن نفس الإطار يمكن تقديم السباق الأمريكي السوفيتي في مرحلة معينة على أنه سلاسل من السباقات على آخر طراز من الأسلحة الإستراتيجية [3]، لكن هذا لا ينفي حقيقة وجود سباقات تسلح تشمل أكثر من سلاح و هي عادة تحدث بين دول ليست بدول كبرى، تتسابق في آن واحد على عدد من الأسلحة، كما هو الحال في سباق التسلح لدول الخليج العربي و إيران، كما يمكن اعتبار السباق العربي الإسرائيلي في القرن الماضي مثالا واضحا عن التنافس متعدد السلاح.

سادسا: من حيث التسلسل

هذا النمط يحدد مستوى و درجة تورط الطرف الثالث في سباق التسلح، فقد يكون ثنائي الصف مثل سباق التسلح العربي الإسرائيلي في القرن الماضي أين كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزود إسرائيل بالأسلحة في حين كان الإتحاد السوفيتي يزود الدول العربية، فهذا النوع من السباق يمكن اعتباره سباق تسلح بالوكالة يتضمن ترابطا كبيرا بين الدولة المزودة و

---

[1]- Idem.
[2]- Ibid, pp.50-51.
[3]- Ibid, p.52.

الدولة المقتنية، كما يمكن أن يتضمن سباق التسلح تعددا في الصفوف مثل سباق التسلح الهندي الباكستاني إبان الحرب الباردة الذي يضم بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و بريطانيا، فهذا النوع من السباق قد لا يكون للدول المزودة أهداف في فوز أحد الأطراف بقدر ما يخدمها الحفاظ على التوازن العسكري بينها، و هناك حالة أخرى لتعدد الصفوف و هي تتضمن سلسلة طويلة من المزودين غالبا ما تكون روابطها معقدة و مجهولة المصدر، فهذا النوع من سباقات التسلح يظهر خاصة في الدول التي تعاني من نزاعات مجتمعية مثل الكونغو[1].

سابعا: من حيث الأفعال

إن آلية الفعل و رد الفعل تفسر منطق أفعال سباق التسلح، و التي غالبا ما تكون أفعال تقليد أو موازنة، أو أفعالا مستقلة، فالدول المتورطة في سباق تسلح تدخل في سلاسل من الأفعال و ردود الأفعال المتبادلة بناء على حسابات عقلانية لتحركات الخصم الفعلية أو المحتملة[2]، ولهذا نجدها غالبا ما تحاول تقليد بعضها البعض كنوع من التحدي و إبرازا للقدرات، فالاكتشافات و التطور التقني الذي توصل إليه أحد الأطراف يحفز الطرف الثاني على محاكاة انجازه و السير على خطاه لتحقيق التوازن، لكن في الحقيقة قد تكون أفعال الموازنة و التقليد هي ذاتها في سباقات التسلح التي تتمحور حول سلاح وحيد، أما تلك السباقات التي تتضمن تعددا في الأسلحة فإن الخصمين يوازن أحدهما الآخر على حسب قدراته الاقتصادية و التكنولوجية بالإضافة إلى العوامل الجغرافية التي تعطي أفضلية لأحدهما على حساب الآخر، فمن غير المتصور أن يجاري طرف لا يطل على البحار طرفا آخر تحيط به المياه من كل جانب في سباق تسلح محوره الغواصات و السفن البحرية. و لهذا فأحيانا تكون أفعال الدولة في سباق التسلح مستقلة عن أفعال الخصم بالرغم من أن كليهما يسعى لامتلاك القوة و التفوق على الآخر.

ثامنا: من حيث المراحل

يعتبر "**غراي**" بأن سباقات التسلح تتضمن مرحلتين، المرحلة الجنينية و مرحلة النمو و التطور، لقد حدد " **ريتشاردسون**" الفترة بين 1945 و 1946 على أنها الفترة التي اتخذ فيها سباق التسلح الأمريكي السوفيتي شكله الجنيني، فهذه المرحلة هي مرحلة النشوء التي غالبا ما تكون فيها النوايا مضمرة، و يتم فيها التعتيم على البرامج و الأهداف وإحاطتها بالسرية التامة

[1]- Ibid, p.53.
[2]- Ibid, p.54.

من الطرفين أو من أحدهما[1]، و لهذا فسباقات التسلح لا تبتدئ مباشرة بمجاهرة العداء و تصعيد التوتر بإعلان برامج تسلّح طموحة تصحبها زيادات واضحة في النفقات العسكرية، بل قد تبتدئ حينما يدرك طرف بأن مصالحه مهددة و أن عليه الاستعداد لمواجهة محتملة مع الطرف الآخر، ففي المرحلة الجنينية غالبا ما يكتنف الغموض مواقف الطرفين و سياساتهما، لكن حالما يتم إدراك التهديد و تبتدئ حلقات الفعل و رد الفعل فإننا نكون بصدد مرحلة النمو و التطور.

تاسعا: من حيث الشكل

يصنف "**غراي**" سلوكات سباقات التسلح على أنها بدائية أو معقدة، فالسلوك البدائي في سباق التسلح ينتج عندما يتفاعل أي مشارك من خلال فعل أو ردة فعل لحركة خصمه من دون التفكير حول الأثر المحتمل لحركته على الخطوات المستقبلية لخصمه، أما سباق التسلح المعقد فيكون عندما يدرك كل المشاركين بأنهم في حالة معادلة غير صفرية، و أن استراتيجيات خصومهم و سلوكياتهم في المستقبل مرتبطة أساسا باستراتيجياتهم المختارة في المرحلة الحالية[2]، فعملية التغذية الإسترجاعية غير مهملة في هذا النمط من سباق التسلح، و لهذا نجد الدول التي تخفق في وضع استراتيجياتها بحكمة نتيجة الضغوط الداخلية أو نتيجة سوء الإدراك، قد تفشل في التنبؤ بالخطوات التالية لخصمها ما يجعلها عرضة للهشاشة و الضعف تجاهه، الشيء الذي يقوض قدرتها على كسب المعركة في حالة تصعيد النزاع إلى حرب.

عاشرا من حيث التقييد:

يرى"**غراي**" بأن طبيعة السلاح الذي يدور سباق التسلح حوله تحدد سرعة سباق التسلح و شدته، و لهذا ينتج نوعين من سباقات التسلح المقيدة و غير المقيدة، ففي سباق التسلح المقيد قد يكون العامل المثبط هو نوع السلاح في حد ذاته، الذي قد يشكل عائقا نتيجة تكلفته و مستوى تكنولوجيته الذي يفوق قدرات هذه الدول، وبالتالي يقيد من أهدافها، كما يؤكد " **غراي**" بأن محاولة أي طرف تحقيق التفوق في هذا النمط من سباقات التسلح قد تبوء بالفشل نتيجة التكلفة الكبيرة له[3]، و لهذا قد تخمد سباقات التسلح مع مرور الوقت أو تخف حدتها عند بلوغ هذا المستوى العالي من التكلفة.

---

[1]- Ibid, p.55.
[2]- Ibid, p.56.
[3]- Idem.

المبحث الثاني: تفسير أسباب سباقات التسلح

نحاول في هذا المبحث من خلال النظريات الواقعية معرفة أسباب حدوث سباقات التسلح و آلية عملها، من خلال البحث عن إجابة السؤال متى و لماذا تحدث سباقات التسلح؟.

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية و الجديدة

تعتبر الواقعية المنظور السائد في ميدان العلاقات الدولية مند بداية التـــأسيس الأكاديمي لهذا الاختصاص سنة 1919، فهي تعطينا أقوى تفسير لحالتي الحرب و الصراع الذين يطبعان الحياة في النظام الدولي، و بذلك هدفت إلى دراسة و فهم سلوكيات الدول و العوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، من خلال تحليل ما هو قائم فعلا من ممارسات لسياسات القوة و الحرب والصراع[1].

أولا: الواقعية الكلاسيكية Classical Realism

يعود الفضل في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى "**هانس مورغينثو**" من خلال عمله الشهير السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة و السلام1948 م الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية، بحيث تعد مبادئه الأكثر وضوحا و صراحة بين المنظرين الواقعيين الآخرين، و لهذا يتفق أغلب الباحثين على أن مساهمته تعتبر لوحدها سببا لتأسيس" المنظور الواقعي Realist Paradigm " وهيمنته في حقل العلاقات الدولية [2]. وفي أواخر العقد السابع من القرن العشرين أحدث"**كينيث وولتز**" شرخا كبيرا عن واقعية "**مورغينثو**" التقليدية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأخيرة تعرف بالواقعية الكلاسيكية ، و بالرغم من هذا فهناك من يسميها الواقعية البنيوية الأولى، لأنها تركز على الطبيعة البشرية في تحليلاتها معتبرة إياها البنية الحاسمة التي تحدد سلوكيات الدول و التي تقع خارج إطار التاريخ و لا يمكن تجاوزها، فالدول حسب "**مورغنثو**" تتصرف مثل الإنسان الفرد و الفارق بينهما هو حجم القوة و الإمكانات[3].

مبادئ الواقعية التقليدية:

---

[1]- ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1985،1، ص 23.

[2]- توفيق حكيمي،الحوار النيوواقعي النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007-2008 ، ص 9.

[3]- جون بيليس و ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004،ص235

- ✓ الطبيعة البشرية ثابتة أو يصعب تغييرها بسهولة، فالإنسان ملطخ بالخطيئة و هو ينزع للشر و يتصف بالأنانية و حب السيطرة، يبحث عن مصلحته الخاصة و الهيمنة على الآخرين، ولا يمكن الاعتماد عليه.
- ✓ العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، و أية محاولة لتجاوز هذه القواعد تحت أية ذريعة لن تكون نتيجتها إلا الفشل.
- ✓ السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق بل العكس، و الدولة لها معاييرها الأخلاقية التي تختلف عن أخلاقيات الأفراد، و الخلط بينهما هو وضع أساس لكارثة قومية[1].
- ✓ المصلحة الوطنية هي الموجه الرئيسي للقادة السياسيين، وهي دوما تعرف بلغة القوة ومن خلالها يمكن تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ.
- ✓ المصلحة القومية تقتضي صراعا مستمرا على القوة و تهديدا مستمرا بالحرب، بسبب عدم وجود انسجام في المصالح وهذا يجعل من الدول أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين[2].
- ✓ العلاقات الدولية تتسم بالفوضى و الدول تتسم بالأنانية تسعى للامتلاك المتواصل القوة، تكون السياسة الخارجية لكل دولة قائمة على اعتبار بقاءها هو الحد الأدنى من أهدافها و ما إن يتم ضمانه حتى تسعى إلى مصالح أخرى، و بالتالي فالسعي لتحقيق أهداف ليست بذات الأهمية من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات الدولية[3].

مرتكزات الواقعية التقليدية:

أولا: الدولانية: تؤكد الواقعية التقليدية بأن الدولة هي الوحدة الأساسية الفاعلة في الساحة الدولية و ما عداها لا يلعب إلا دورا هامشيا ثانويا، فالدولة المستقلة صاحبة السيادة لا تعترف بأية سلطة فوقها و هي مستقلة تتميز عن الفاعلين الآخرين من غير الدول في العلاقات الدولية، و يرتبط معناها في فكر الواقعيين ارتباطا حتميا باستخدام القوة، و هي حسب "**ماكس ويبر**" « احتكار الاستخدام المشروع للقوة الفعلية ضمن منطقة معينة »، بمعنى أن سيادتها تقتضي إصدار القوانين و تنفيذها. لكن في بيئة دولية تخلو من ظاهرة الاحتكار النهائي لأدوات القوة، تتعايش هذه الدول في إطار فوضوي يُعرّف على أنه غياب سلطة مشتركة أو فوقية، و لهذا يسعى الجميع إلى فرض إرادتهم ومن ثم فان الحرب هي الملجأ باعتبارها أفضل وسيلة لفرض الإرادة[4].

---

[1] - جيمس، دورتي،روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي،كاظمة للنشر و التوزيع؛ 1984،ص69.

[2] - ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[3] -Stephan.G.Brooks,Duelling Realism in International Relations, International Organization,vol,51n 03, Summer 1997, In : http :www.Mitholvoke,edu/acad/intel/books,htm,16-03-2007.

[4] - محمد طه بدوي، النظرية السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 2010، ص 198.

و حتى تتمكن الدول من فرض إرادتها على غيرها لا بد لها من امتلاك القوة الكافية، ولهذا نجد الواقعيين يركزون على القوة حتى مزجوا السياسة بالقوة و اعتبروا أن مهمة الدولة هي تعظيم قوتها دوليا و تنظيم سلطتها داخليا فالسياسة ما هي إلا صراع على القوة[1]. إن الدولة حسب الفكر الواقعي التقليدي هي فاعل عقلاني، تنتهج سياسة عقلانية في رسم أهدافها و في استخدام الوسائل المتاحة لتحقيقها، وهذا يفترض اعتبارها فاعلا وحيدا، متحدا و متماسكا، و لهذا يعتبر الواقعيون الدول متشابهة رغم اختلاف شكل حكوماتها أو أنظمتها الاقتصادية، وما يجمع بينها و يوحدها هو اعتبارات المصلحة القومية المعرّفة في إطار القوة، و القوة في الفكر التقليدي هي القدرة على أن تحظى دولة بما تريد إما بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلا[2].

ثانيا: البقاء: لقد شددت الواقعية التقليدية على أن التنافس و الصراع و الفوضى تعم العلاقات الدولية، فهي تفترض بأن السياسة الدولية تتميز بالفوضى طالما لا توجد حكومة عالمية أو سلطة عليا تسيطر على جميع الدول و تفرض عليهم قواعد عامة بمعنى أنها تحتكر استخدام القوة كما في حالة الدولة داخليا، و لهذا فان أبرز أهداف الدولة على الساحة الدولية هو البقاء، و الدول تسعى لامتلاك القوة إما بوصفها غاية أو بوصفها وسيلة و في كلتا الحالتين الهدف واحد هو الحفاظ على الذات[3].

إن الهاجس الأمني يسيطر على الفكر الواقعي، و يعتبر الواقعيون الافتقار إلى الأمن هو المظهر الدائم للنظام الدولي، ولن يكون هناك علاج لهذا إلا من خلال امتلاك السلاح و استخدامه للدفاع عن النفس، فالبقاء هو شرط مسبق لتحقيق الأهداف الأخرى كما يقول "**وولتز**" « بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها»[4] .

ثالثا: الاعتماد على الذات: إن الحرب و الصراع ظاهرتان مألوفتان على المستوى الداخلي و الخارجي على السواء، و الفرق الوحيد بينهما يكمن في بنية كل منهما، ففي إطار البيئة الداخلية لا يتعين على الأفراد الدفاع عن أنفسهم لوجود دولة تحتكر القوة و تمنع استخدامها بين الأفراد، على عكس البيئة الخارجية لا توجد سلطة عليا تفرض قوانينها و تحتكر استخدام القوة و تحمي

[1]- جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 240.
[2]- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص240.
[3]- ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص242.
[4]- جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق ، ص 243.

أمن و مصالح الدول، ولهذا فإن الدول مجبرة لأن تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن وجودها و مصالحها، إذا فالأمن لا يتحقق إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس[1].

ثانيا: الواقعية الجديدة(البنيوية) Neo-Realism

يرى الكثير من الباحثين بأن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية التقليدية لاعتبارها أن القوة هي متغير رئيسي في الساحة الدولية، يحدد شكل العلاقات بين وحدات النظام الدولي. يرى "**روبرت كوكس**" Robert Cox بأن الواقعية الجديدة هي محاولة لتنظيم أفكار الواقعية التقليدية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك و قوي و تدل تسميتها *Neo-realism* على جانب الاستمرارية و التميز عن سابقتها التقليدية، و هناك من يفضل تسميتها الواقعية البنيوية Structural Realism مثل "**روبرت كيوهان**" على اعتبار أن هذا الاتجاه ركز على الدراسة العمودية لبنية النظام الدولي[2].

يعتبر"**كينيث وولتز**" من خلال كتابه "نظرية السياسة الدولية" سنة 1959 أب الواقعية الجديدة، و قد استوحى نظريته الواقعية من علم الاقتصاد الجزئي حول نظرية الاختيار العقلاني، و فيها بحث " **وولتز**" عن الأسلوب الأفضل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، منتقدا الواقعيين التقليديين (مورغنتو، كيسينجر ...الخ) لمزجهم السياسة الداخلية في نظرياتهم و تركيزهم على الطبيعة البشرية لتفسير ظاهرة القوة و الحرب في العلاقات الدولية، و لهذا سعى "**وولتز**" في تفسيره إلى البحث في بنية النظام الدولي وحدها دون الأخذ بعين الاعتبار الطابع الداخلي للدول المكونة له، و يعتبر "**وولتز**" تلك النظريات بأنها اختزالية فلا يمكن إثبات أو دحض تحليلاتها المبنية على الطبيعة البشرية، على عكس نظريته فيمكن إثبات صدقيتها من عدمه لأنها أكثر قوة و علمية[3].

لقد قسم "**وولتز**" مختلف السياسات الدولية في إطار تحديده لأسباب الحرب و السلام، إلى ثلاثة مستويات تعود إليها أسباب الصراعات الدولية، و هي الفرد و الدولة و النظام الدولي، و بانتقاده للمستويين الأول و الثاني، يرى "**وولتز**" بأن فهم السياسات الدولية لا يتم إلا من خلال البحث في النظام الدولي، لذلك فهو ينتقد النظريات التقليصية أو الإختزالية Reductionist التي ترى بأن المنظومة الدولية هي مجموع الدول و قراراتها وأفعالها المتبادلة، و يعيب عليها عدم قدرتها على تفسير انتهاج الدول لطرق متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية و

---

[1]- جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 245.

[2]-عبد الناصر الدين جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص ص 127- 129.

[3] - أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 362-363.

تناقض إيديولوجياتها. لكنه يعتبر أن ذلك مرده إلى بنية النظام الدولي فالقيود و العوائق التي تنتج من النظام الدولي هي التي تقع وسطا بين الدول و سياساتها و هي التي تفسر ذلك التشابه الملاحظ في سلوكياتها رغم اختلافاتها البنيوية[1].

يرى "**وولتز**" بأن النظام الدولي يتشكل من بنية Structure و وحدات متفاعلة Unites Intereacting و أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام، و لهذا فهو يركز في تحليله على البنية الفوضوية للنظام الدولي بدلا من الفرد و الدول، مغيرا بذلك الشكل الداخلي للتفكير فقبل "**وولتز**" كانت أسباب الحروب تختزل في القادة(نابليون أو هتلر مثلا) و أحيانا في بعض الأنظمة السياسية، بمعنى أن الفرد و الدولة هما اللذان يتسببان في الحروب و سباقات التسلح، لكن من خلال كتابات "**وولتز**" تم لفت النظر إلى وجود بناء عالمي يقف خلف الحروب و هو بنية النظام الدولي[2].

يحاجج "**وولتز**" بأن بنية النظام الدولي تتغير بتغير توزيع القوة بين وحداته، و يأخذ النظام الدولي شكله الفوضوي نتيجة انتفاء سلطة دولية قادرة على احتكار استخدام القوة و فرض احترام القانون، و في هذه الحالة حسب "**وولتز**" لا تحدث فقط الحروب بل كذلك يكون من الصعب جدا للدول تحقيق غاياتها و أهدافها طالما لا توجد مؤسسات عليا بإمكانها سن و فرض القوانين، و لهذا تلجأ الدول إلى مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق مصالحها و الدفاع عن أمنها، و هذا يقتضي من الدولة بناء و تنمية قوتها لمواجهة الضغوط و القيود الناتجة عن بنية النظام الدولي[3].

و بالرغم من أن بنية النظام الدولي تبقى المسؤولة عن التشابه الملحوظ في سلوكيات الدول، لكن هذه الأخيرة تستجيب بشكل متمايز عن غيرها، و يرى "**فريد زكريا**" أن نظام المنافسة و الانتقاء ضمن النظام الدولي الفوضوي يجعل بعض الدول تتفوق بأدائها على غيرها، نتيجة موقع الدولة في النظام الدولي و الذي يتحدد من خلال قدراتها الاقتصادية و العسكرية، مواردها الطبيعية، الاستقرار السياسي، الكفاءة السياسية...الخ. و هنا تختلف الواقعية الجديدة أو البنيوية عن الواقعية التقليدية في استخدامها لمفهوم القوة، فواقعية "**مورغنتو**" تعرف المصلحة دائما بلغة القوة و بالتالي يعتبر مفهوم القوة أداة لتحليل سياسات الدول في أوقات مختلفة [4]، بينما الواقعية الجديدة ترفض هذا المعنى و تعتقد بأن الدول لا تبحث عن القوة في حد ذاتها بل تبحث

---

[1] - توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص13.

[2] - أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 366.

[3]- Kenneth N.Waltz, Theory of International Politics, Addition Wesley ,1979, p.111.

[4]- ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص 27-28.

عن الأمن الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء طابع شرعي لاستعمال القوة، و بالتالي فإن سعي الدولة لزيادة أمنها يقتضي دوما سعيها لزيادة قوتها.

أما فيما يخص أهداف الدول ترى الواقعية الجديدة بأن الدول على عكس الأفراد في النظام الداخلي الهرمي الذين يسعون إلى أهداف مختلفة و متمايزة، فإن الدول تسعى ضمن النظام الدولي الفوضوي لتحقيق الأهداف ذاتها متمثلة في هدف الأمن و البقاء، و بضمانهما تتحقق بعدها الأهداف الأخرى تباعا، و من خلال مبدأ العقلانية تتم المفاضلة بين مختلف الأهداف و المكاسب، فالواقعيون الجدد قد بنو نظرياتهم على أساس نظرية الاختيار العقلاني المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي، و وفقا لـــ "**وولتز**" فإن الأنظمة السياسية الدولية مثلها مثل الأسواق الاقتصادية فردية في الأصل تخلق بشكل عفوي و غير مقصود، و أن سلوك القوى العظمى في أي فترة معينة مشابه لسلوك الشركات الكبرى الاحتكارية في نظام اقتصاد السوق[1].

و يفترض "**وولتز**" بأن النظام الدولي يؤثر على استراتيجيات الدول المؤسسة له بنفس قدر تأثير السوق على خطط الشركات، ففي ظل التنافس تختار بعض الشركات عدم التورط في استراتيجيات الكسب السريع قصير الأجل المحفوفة بالمخاطر، و تنتهج بذلك استراتيجيات طويلة الأمد تولد قليلا من الأرباح قصيرة الأجل لكنها أكثر ضمانا، و قد تتبنى الشركات أساليب و خطط مختلفة لكن ذلك لا ينفي حقيقة أنها تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، و نفس الشيء يحدث في البيئة الدولية الفوضوية التي تفتقر إلى سلطة ضابطة، فالدول تجد نفسها مدفوعة بإلحاح إلى تعظيم مكاسبها، و إذا لم تسارع لزيادة نفوذها إلى حده الأقصى، فإن دولا أخرى سوف تنتهز الفرصة بدلا منها[2]، بسبب أن الأمن دوما سلعة نادرة.

يفترض الواقعيون الجدد بأن الدول تتصرف دوما بعقلانية و رشادة في استجابتها لحوافز و قيود النظام الدولي، و إذا ما حدث أي تجاوز لهذه القيود فقد ينجر عن ذلك عواقب وخيمة قد تؤدي ليس فقط إلى الإضرار بمصالح و نفوذ الدولة بل حتى إلى زوالها، و هذا ما يشكل رهانا للدولة التي تفكر عقلانيا كيف تواجه بيئة دولية فوضوية تتضاءل فيها المعلومات الضرورية و الدقيقة حول قدرات الخصم، أهدافه و نواياه، لأن أغلب الدول تخفي حقيقتها بل و تزيفها للحصول على مكاسب تقيها تهديد و خطر منافسيها، وبذلك يتم تقييم سلوكيات الدول بناءا على معادلة التكاليف و المكاسب، و أكثر من هذا فإن بعض رواد الواقعية الجديدة من أمثال "**غريكو**" Grieco و " **كراسنر**" Krasner يُسلِّمون بفكرة المكاسب النسبية، أي ضرورة حساب الدولة

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 370.
[2]- نفس المرجع، ص 371.

لمكاسبها مقارنة بمكاسب خصومها، بمعنى أن الدولة تهدف إلى منع خصومها من الكسب أكثر[1]، فالدولة هنا بالإضافة إلى سعيها لتعظيم مكاسبها فهي تسعى كذلك لمنع الآخرين من تحقيق مكاسب.

عموما إن اختيارات الدولة العقلانية حسب الواقعيون الجدد مرتبطة بثلاثة افتراضات كما يتصورها "**ستيفن بروكس**" Steven G. Brooks :

1- الإمكانية مقابل الإحتمالية: Possibility versus Probability

بمعنى أن الدول تتعامل على أساس أسوأ الاحتمالات نتيجة الضغوط و القيود المفروضة من بنية النظام الدولي، باعتباره بيئة صراع قاسية و وحشية تنتفي فيها الثقة، و هذا يجعل الدول تتبنى أسوء الحالة و السيناريوهات و تعمل وفقا لذلك بتعظيم مكاسبها و عوامل قوتها، فوجود الحرب كخيار لفض النزاعات يشكل هاجسا أمام الدول التي ترجح احتمالية الاعتداء عليها من قبل الآخرين بالنظر إلى إمكاناتهم و قدراتهم، هذا من جهة و من جهة أخرى، فإن ذات الدولة المهووسة تنزع إلى الدفاع الوقائي لأنه الضمان الوحيد و الصحيح لصد الاعتداء المحتمل، و عليه فإن خيار أسوء احتمال يتضمن أن توفر الدولة أمنها بنفسها مهما اقتضى الأمر[2].

2- الأجل القصير في مقابل الأجل الطويل: Short Term versus Long Term

تؤدي بنية النظام الدولي شديدة التنافس و العداء، الدولة إلى البحث عن تحقيق الحد الأقصى من الأمن على المدى القصير لمواجهة التهديدات الخارجية، على افتراض أن ذلك سوف يوفر لها هدف البقاء و هو الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه في بيئة دولية عدائية، لكن هذا المسعى قد تكون له آثار عكسية على المدى الطويل تساهم في تأجيج دوافع الشك و الريبة تجاه محيطها الخارجي، و لهذا فالدولة العقلانية تقوم بحساب التكاليف و المكاسب المحتملة في الأمدين القصير و الطويل، وقد تُهمِل أهدافا قصيرة الأمد في مقابل تعظيم مكاسبها على الأمد الطويل[3].

3- الأمن العسكري مقابل القدرة الاقتصادية: Military Security versus Economic Capacity

---

[1]- رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008، ص 28.

[2]- Steven G. Brooks, Op. Cit, pp.447-448.

[3]- Ibid, p.450.

في ظل البنية الدولية الفوضوية و في ظل مبدأ الاعتماد على النفس يتطلب تحقيق الهدف الأسمى للدولة المتمثل في الأمن و البقاء قدرات عسكرية رادعة من جهة، و من جهة أخرى قاعدة إنتاجية و اقتصادية قوية، و في هذا الإطار تكون الدولة ملزمة أن توازن بينهما، و هذا ما يسميه "**وولتز**" التوتر بين الأمن العسكري و المصالح الاقتصادية، فبالرغم من أن الواقعية الجديدة تقر بأهمية الاقتصاد في تحقيق أهداف الدولة ألا أنها تعتبر أنه من غير العقلانية أن تركز الدولة على الاقتصاد في الوقت الذي تزداد فيه المخاطر الأمنية حولها، و لهذا ترى الواقعية الجديدة أن على الدولة أن تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية و تطويرها داخليا و خارجيا، لكن على أن لا يكون ذلك على حساب ترك نفسها عرضة للتهديد أو لخطر هجوم عسكري محتمل[1].

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي:

يعود جوهر تفسير المعضلة الأمنية أو مأزق الأمن إلى كتابات "**تيوسيديدس**" عند تأريخه للحروب **البيلوبونيزية** بين أثينا و اسبارطا حيث أن نماء للقوة الأثينية بشكل كبير أثار الرعب لدى الإسبارطيين، لذلك فالشكوك و انعدام الثقة كانت السبب الرئيس وراء تلك الحروب، أما في العصر الحديث فيعتبر "**جون هارز**" John Herz أول من سن هذا المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية سنة 1950 من خلال كتابه Idealist Internationalism and the Security Dilemma ، وقد تطور بعد ذلك هذا المفهوم و استخدم على نطاق واسع تعدى الطرح الواقعي بمختلف توجهاته.

إن مفهوم المعضلة الأمنية بين الدول مرتبط بوجود تهديد خارجي يولّد الخوف والشك المستمرين، فالشعور باللاأمن يولّد مزيد من الشعور باللاأمن حتى و لو كانت نوايا الطرف الآخر حسنة فسيبقى هناك تخوف دائم و هو ما يعتبره Butterfield مأساة من الصعب التغلب عليها[2].

في ظل نظام فوضوي تعتمد فيه الدول على قدراتها الذاتية لتوفير أمنها ، و تسعى فيه لامتلاك القوة الكافية لتحقيق ذلك، فإنها تصبح أقوى من خصومها و بما أنه لا يوجد ما يؤكد بأن الدولة سوف تلتزم بعدم استخدام أو التهديد باستخدام قوتها و استغلالها للحصول على تنازلات و فرض إرادتها على الآخرين، فهي بالتالي تزرع الخوف لدى خصومها و تثيرهم

[1]- Ibid, p.451.

[2]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي،الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة و النشر والتوزيع ، 2005 ، ص13.

لبناء ترسانتهم للالتحاق بالمستوى المطلوب لتحسين وضعيتهم الأمنية، و هذا ما يؤدي إلى خفض مستوى الأمن لدى الدولة الأولى و يحطم درجات الطمأنينة لديها، و هكذا فكلما سعى الطرفان لمطابقة قدراتهم العسكرية تجاه بعضهما البعض كلما انخفض أمن كليهما وازدادت مخاوفهما و شكوكهما ما ينبئ باندلاع حرب وقائية أو استباقية خاصة عندما يشعر أحد الأطراف أنه غير قادر على مجابهة التحدي و مواكبة خصمه، إن المأزق الأمني يعني هنا بأن مساعي طرف لتحسين و ضمان أمنه تؤدي تلقائيا إلى خفض أمن الآخرين و المأزق هنا يصف علاقة التوتر بين القوة و الشعور بالاطمئنان[1].

في تعريفهما للمعضلة الأمنية Nicholas Wheeler و Ken Booth سارا بعيدا عن الاتجاه السائد في الكتابات الأكاديمية التي تركز على مسارات المنافسة الأمنية المتناقضة بين الدول، فقد أشارا بأن المعضلة تدل على الصعوبة التي تواجهها الدول عند الاختيار بين البدائل، فالمعضلة الأمنية إذا هي الحالة التي تخلق فيها الاستعدادات العسكرية لدولة حالة مستعصية من الشك Uncertainty Unresolvable في عقل الدولة الأخرى، فيما إذا كانت هذه الاستعدادات لأغراض دفاعية بمعنى تدعيم الأمن فقط، أم أنها لأغراض هجومية بهدف تغيير الوضع القائم[2]. حسب هذا التعريف تشير المعضلة الأمنية إلى الالتباس الذي يواجه صناع القرار عند تفسيرهم للاستعدادات و الإجراءات العسكرية لجيرانهم، فيما إذا كانت هجومية تستوجب موقفا صارما أم أنها كانت دفاعية خالصة تتطلب ضبطا للنفس و تهدئة للمخاوف، كما تشير كذلك إلى حالة اللايقينية الوجودية Excistential Uncertainty المرتبطة بوجود العلاقات الإنسانية والتي تعني أن الحكومات لاستطيع أن تكون متأكدة مئة بالمائة من دوافع و نوايا أولئك الذين يستطيعون إلحاق الأذى و الضرر بها[3].

في الحقيقية المعضلة الأمنية حسب Nicholas Wheeler و Ken Booth لها مستويين فهي تشكل مأزقين لصناع القرار، معضلة التفسير ومعضلة الاستجابة:

معضلة التفسير: وهو المأزق الذي يواجهه صناع القرار عندما تجابههم قضايا تمس الأمن، و يكون لزاما عليهم الاختيار بين بدائل غير مرغوب فيها حول السياسات العسكرية و المواقف السياسية للخصم، فمعضلة التفسير تنتج عن الحاجة لاتخاذ قرار في ظل حالة الشك وعدم اليقين

[1]- Branislav L. Slantchev, Introduction to International Relations : The Security Dilemma, Department of Political Science, University of California,2005.in: slantchev.ucsd.edu/courses/ps12/10-security-dilemma

[2]- Nicholas Wheeler and Ken Booth, Uncertainty Rethinking The Security Dilemma In Security Studies An Introduction, Ed , Paul Williams, Abingdon, Oxon, Routledge, 2008, p131.

[3]- Tamotsu Fukuda, Managing The Security Dilemma In East Asia: The Potential And Performance Confidence Measures, Strategic And Defense Studies Centre Research School of Pacific And Asian Studies, Canberra, 2002, In https://digitalcollections.anu.edu.au/.../Managing_the_SD_in_EA.pdf .

التي تشوب دوافع و نوايا الخصم، بشأن ما إذا كانت تعزيزاته لأغراض دفاعية فقط بمعنى ضمان الأمن، أم أنها لأغراض هجومية تهدف لتغيير الوضع القائم.

معضلة الاستجابة: وهي تلي معضلة التفسير و تحدد صعوبة الاختيار التي تواجه الدولة في صياغة سياساتها، استجابة لتفسير معطى حول نوايا و مقاصد الدولة الأخرى، فصناع القرار يحتاجون لمعرفة كيفية الرد إما من خلال بعث إشارات حازمة قولا أو فعلا بغرض الردع، أومن خلال بعث إشارات للطمأنينة و كلا المسارين يحملان قدرا من المخاطرة. فإذا كان مأزق التفسير مستندا على اشتباه في غير موضعه تجاه دوافع و نوايا و قدرات الخصم، تكون الاستجابة بمنطق المواجهة ما ينتج عنها خلق مستوى بيِّن من العداء المتبادل لم يكن أبدا متأصلا لدى أي منهما، أما إذا كانت الاستجابة مستندة على ثقة في غير محلها، فهناك خطر أن يتعرض أحدهما للإكراه من خصمه الذي يكن له عداءا دفينا[1].

عندما يحل مأزق الاستجابة بطريقة تؤدي إلى تصاعد مستويات من العداء المتبادل لم يكن أبدا متأصلا لديهما، تتحول المعضلة الأمنية إلى مشكلة أو متناقضة أمنية Security Paradox . و بالإضافة إلى ذلك فقد أدرج الكاتبان مصطلحا جديدا Security Dilemma Contagion أو عدوى المعضلة الأمنية تعبيرا عن الحالة التي تؤول فيها ديناميكيات المعضلة الأمنية بين دولتين أساسا إلى استجابة دول أخرى مجاورة ببرنامج تسلح يؤذّن بسباق تسلح واسع النطاق[2].

كما لفت الكاتبان كذلك انتباهنا إلى Ambiguous Symbolism of Weapons أو الدلالة الرمزية الغامضة للأسلحة كبعد آخر في المعضلة الأمنية، لأنه من غير الممكن التمييز بين ما هو هجومي أو دفاعي، فالأسلحة ذاتها تستخدم للغزو بقدر استخدامها للحماية من الغزو فالأسلحة هنا لها دلالة بالنظر إلى السياق الذي تستخدم فيه و بالنظر للجهات التي تستخدمها [3]، فمتى ما كانت مستويات الغموض التي تكتنف الأسلحة عالية، كانت استجابة صناع القرار لمعضلة التفسير معقدة جدا، و قد يجدون أنفسهم مرغمين على التفكير بسيناريو الأسوأ حالة بدلا من إجراءات للتهدئة، والعكس إذا ما كانت الدولة قد تسلحت بأسلحة لها دلالة رمزية أقل

[1]- Nicholas Wheeler and Ken Booth, Op. Cit, pp.131-132.
[2]- Ibid, p.133.
[3]- Nicholas Wheeler and Ken Booth, The Security Dilemma, in John Baylis and N.J. Rengger ed, Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World, Oxford: Oxford University Press, 1992, p.43.

غموضا، عندئذ من المرجح أن يستطيع صناع القرار للدولة الأخرى تفسير هذا الموقف بوضوح و التحرك وفقا لذلك[1].

إذا و كخلاصة يرى Wheeler و Booth أن منطق فهم صناع القرار و استجابتهم في ظل حالة الشك و عدم اليقين التي تسود المعضلة الأمنية تنقسم إلى ثلاث أنواع:

منطق الحتمية *Fatalist Logic*: و يعني أن حالة اللاأمن لا يمكن تجاوزها في السياسة الدولية، فالأمن سلعة غير وافرة و علاقات الدول فيما بينها صراعية تنافسية، ولأن البيئة الدولية تضم أعداء محتملين أو فعليين فالدول دائما ما تخشى التعرض للهجوم و لهذا تتحرك مثل القوى الثورية العدوانية عوضا عن المبادرة بإجراءات للتهدئة و إبراز حسن النية.

منطق التخفيف *Mitigator Logic*: ويعني بأن حالة اللاأمن يمكن تلطيفها عبر الزمن لكن لا يمكن تجاوزها بسبب الطبيعة البشرية المعيبة، فالتعاون في ظل الفوضى الدولية ممكن في حدود و أطر ضيقة، و يمكن التخفيف من مظاهر الصراع كسباقات التسلح و الحروب دون إنهائها كليا.

منطق التخطي *Transcender Logic*: يعني بأن حالة اللاأمن الناتجة عن المعضلة الأمنية يمكن تجاوزها إذا ما أقيمت إصلاحات و ووجدت بنى و آليات لذلك، لأنه بالرغم من الخصائص الفردية التي تجبل الأفراد على العدوانية إلا أن انعدام الأمن ناتج عن الشكوك التي طالما أدركها البشر فبإمكانهم تجاوزها و التعلم من أخطاء الماضي[2].

المطلب الثالث: الواقعية الدفاعية *Defensive Realism*

مضلة تغطي أعمالا عديدة في حقلي السياسات الدولية و السياسة الخارجية، تتخذ من أعمال Robert Jervis حول المأزق الأمني نقطة انطلاق لها، ومن أهم روادها Stephan Van Evera ، Stephan Walt، Jack Snyder، Barry R.Posen، Sean M.Lynn-Jones.

إن الواقعية الدفاعية تحمل نظرة متفائلة نسبيا حول العالم، حيث يحاجج دعاتها أن صناع القرار يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل كبير فوائدها، و أن استخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع إستراتيجية أمنية مرفوضة في عصر الاعتماد المتبادل و العولمة [3]، وهم يعترفون بوجود إمكانية تحت ظروف معينة لتلطيف و تخفيف المنافسة الأمنية، حيث يمكن

---

[1]- Ibid, p.45.
[2]- Ibid, pp.12-16.
[3] - توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص19.

للقادة السياسيين أن يستشفوا إذا ما كانت الدولة الأخرى مدفوعة بنوايا هجومية أو دفاعية ففي مثل هذه الفترات التي تكون فيها الوحدات أقل شكوكا و اشتباها، قد تبتعد الدول عن المنطق الحتمي لحالة الشك و عدم اليقين باتجاه تبني منطق التخفيف و القيام بإجراءات للتهدئة و إبراز النوايا الحميدة[1].

و في هذا الإطار يرى الواقعيون الدفاعيون بأن تلطيف الحالة التناقضية للمنافسة الأمنية بين دول دفاعية التوجه ممكن إذا ما استوعب الأطراف و فهموا حقيقة المعضلة الأمنية، وانتهجوا سياسات عسكرية لبلوغ مستوى معين من الأمن يتوافق مع هدف البقاء و لا يؤدي تلقائيا إلى الإضرار بأمن الآخرين، فبالرغم من استمرار وجود أسلحة دفاعية لديهما لها دلالات هجومية، فإن القدرة الهجومية المحدودة لها تعطي إشارات عن النوايا الحميدة للدولة تساهم في كبح و ضبط جماح المنافسة الأمنية المتناقضة[2].

يرى Jervis في كتابه *Perception and Misperception in International Politics* أن الإفشال الذاتي للقوة *Self-Defeating Power* يحدث من قبل دول الحفاظ على الوضع القائم عندما يفشلون في فهم حقيقة و دلالة النموذج اللولبي، فديناميكيات المعضلة الأمنية و سباقات التسلح تحدث عندما يخفق صناع القرار في إدراك أن سياساتهم و مواقفهم العسكرية يمكن أن تُرى كتهديد يمس الدول الأخرى. في الحقيقة حتى نكون أكثر دقة فإن Jervis طرح نموذجين يفسران التفاعلات بين الدول هما النموذج اللولبي و النموذج الردعي[3]:

نموذج الردع: يركز على النوايا الشريرة للأطراف الأخرى، فصناع القرار يفترضون أنهم يواجهون تهديدا أمنيا خارجيا من قبل دولة عدائية، و بالتالي فإن رد الفعل المتبع هو تبني موقفا حازما يعبر عن الاستعداد للذهاب إلى الحرب و إيصال هذه الرسالة إلى الخصم، أكثر من ذلك فإن موقف الطمأنة قد يفسر على أنه ضعف و لهذا في هذا النموذج لا يقبل صناع القرار بالمفاوضات أو التسويات إلا إذا فرضوا شروطا مسبقة وحصلوا على تنازلات كبيرة[4].

نموذج اللولب: يصف الحالة التي تكون فيها المواقف الدفاعية وتعزيزات السلاح سببا لازدياد انعدام أمن الدول الأخرى، فالمشكلة حسب Jervis هو أن صناع القرار يملكون صورا حميدة عن ذاتهم *Benign Self-Images* بينما يرون في الآخرين أعداء محتملين، بمعنى أن الدول

---

[1] - أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 385.

3- ستيفن وولت، العلاقات الدولية:عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ و زيدان زياني، في:
http:// www.geocities.com/adelzeghag/IR.html

[3]- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton: Princeton University Press,1976, p.64.

[4]- Robert Jervis, Op.Cit, PP.58-59.

ترى بأن استخدامها لترسانتها لن يكون إلا للحماية الذاتية وليس للاعتداء على الآخرين، فهذه الصور الذاتية الحميدة قد لا يتم تشاركها مع الدولة الأخرى، هذه الأخيرة قد تخفق في إدراك النوايا الدفاعية الحميدة للدولة الأولى، بينما الدولة الأولى كذلك قد تخفق في إدراك أن أفعالها و نواياها قد سيء فهمها، فبشكل غير مقصود يساهم سوء الإدراك في ازدياد المخاوف ومستويات العداء و تصعيد الموقف إلى سباق تسلح و هذا هو جوهر نموذج اللولب[1].

إذا حسب Jervis فانه عندما تُؤطَّر إدراكات الحكومات من خلال نموذجي اللولب و الردع، فان النتيجة هي نمط من التفاعلات تتميز بمسار متصاعد من المنافسة الأمنية لأن نموذج الردع يسبب لكلا الجانبين الاعتقاد بأنهما في مواجهة قوة عدائية و لهذا فهم يسارعون لزيادة نفقاتهم في إطار تعزيز قدراتهم العسكرية، و في نفس الوقت بسبب كونهم يحملون صورا حميدة عن ذواتهم فقد يخفقون في فهم لماذا تعزيزاتهم العسكرية الدفاعية تُرى على أنها هجومية من طرف الآخرين، في حين أنهم يعتبرون تسلح الآخرين هو تبرير لمخاوفهم و تأكيد على أنهم عدوانيين لذلك في كلتا الحالتين تجد الدول نفسها مرغمة على مباشرة سياسات توسعية وسباقات تسلح لضمان أمنها وهذا يقود إلى تصاعد لولب أو دوامة العداء و الشكوك المتبادلة[2].

في المقابل يجادل Jervis بأنه إذا ما استطاع صناع القرار تقدير هذا الظرف، بأنهم أمام نموذج اللولب في علاقاتهم، فبإمكانهم من خلال إتباع منطق التخفيف عوضا عن منطق الحتمية، معالجة المخاوف الأمنية للآخرين والقيام بإجراءات للطمأنة و كسب الثقة أو كما قال Jervis كمثال اختيار نوع من الأسلحة الكفيلة بالردع دون أن تكون في نفس الوقت فعّالة في العدوان[3].

في مقالته تحت عنوان *Cooperation Under Security Dilemma* أو التعاون في ظل المعضلة الأمنية اعتبر Jervis بأن المعضلة الأمنية تتأثر تأثرا بالغا بوظيفة الاستراتيجيات و القدرات العسكرية دفاعية كانت أم هجومية و هنا طور متغيرين يحددان مستوى عدم الاستقرار في ديناميكياتها: ميزان دفاع -هجوم *Offense-Defense Balance*، تمايزية دفاع-هجوم *Offense-Defense Differentiation*، فالميزان الدفاعي الهجومي يحدد ما إذا كانت القدرات العسكرية للدول لها ميزة أو أفضلية إستراتيجية دفاعيا أم هجوميا و

[1]- Ibid, PP.68-72.
[2]- Ibid, PP.64-65.
[3]- Ibid, P. 82.

التمايزية الدفاعية الهجومية تحدد إلى أي مدى يمكن للدول أن تميز بوضوح بين مواقف وأسلحة بعضها البعض إذا ما كانت هجومية أم دفاعية، وهنا حدد Jervis أربع فرضيات:

الفرضية الأولى: هيمنة الهجوم *Offense Dominant* في ميزان دفاع هجوم، و في تمايزية دفاع هجوم لا يمكن تمييز المواقف الدفاعية عن الهجومية فالوضعية هنا خطيرة جدا بالنسبة لدول الحفاظ على الوضع القائم و تكون سباقات التسلح و المعضلات الأمنية أمرا مرجحا [1]. ففي ظل هذا العالم الذي يسوده الهجوم ترى الدول قدراتها العسكرية على أنها ضعيفة و غير كافية للوقاية من هجوم استباقي للطرف الآخر و لذلك تتبنى سياسات مشددة لتعزيز ترسانتها، هذا من جهة و من جهة أخرى يكون للدول دافع كبير لشن هجوم استباقي ضد عدوها أثناء الأزمات عوضا عن المخاطرة بفقدان قدراتها العسكرية أو بعضها إذا ما تلقت ضربة أولى مدمرة، فالدول هنا متأثرة بالمنطق الحتمي لانعدام الأمن تتبنى افتراضات لأسوء حالة في تعاملها مع نوايا وقدرات الطرف الآخر[2].

الفرضية الثانية: هيمنة الدفاع في ميزان دفاع هجوم، و في تمايزية دفاع هجوم لا يمكن تمييز الأسلحة الهجومية عن الدفاعية، فهنا بالرغم من الدلالة الغامضة للأسلحة إلا أن المنطق الحتمي لحالة اللاأمن أقل حدة، و عليه قد يتبنى صناع القرار موقفا عسكريا دفاعيا رغم وجود احتمال أن يواجهوا دولة عدوانية إلا أن أفضلية الدفاع تمكنهم من النجاة من هجوم استباقي محتمل،إن الدلالة الرمزية الغامضة للأسلحة أقل خطورة هنا بما أن كلا الطرفين مدركين بأن لديهما الوسائل للنجاة من الضربة الإستباقية الأولى وأن لديهم القدرات لإلحاق مستوى من التدمير أثناء الضربة الثانية الانتقامية، إذا في هذا العالم قد لا تصعد الأزمات إلى سباق تسلح أو حروب[3].

الفرضية الثالثة: هيمنة الهجوم في ميزان دفاع هجوم، وفي تمايزية دفاع هجوم يمكن التمييز بين المواقف الدفاعية و الهجومية بوضوح، فالدول هنا بإمكانها أن ترصد النوايا العدوانية من خلال القدرات العسكرية هجومية التوجه، و بالتالي الاستجابة بتطوير أسلحة هجومية يمكن استخدامها في هجوم وقائي في حالة حدوث أزمة و هنا سباقات التسلح تكون أكثر احتمالا و الدول تواجه مشكلة أمنية عوضا عن معضلة أمنية لأن أفضلية الهجوم غالبا ما تثير الدول للتسلح وشن الحروب[4] .

---

[1]- Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics,Vol.30,No.2,Janvier1978,pp.211-212.
[2]- Idem.
[3]- Ibid, p.212-213.
[4]- Idem.

الفرضية الرابعة: هيمنة الدفاع في ميزان دفاع هجوم، و في تمايزية دفاع هجوم يمكن التمييز بوضوح بين الأسلحة الهجومية و الدفاعية ، و لأنه عالم يهيمن عليه الدفاع فبإمكان الدول التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم تحقيق مستوى عال من الأمن من خلال تبني مذاهب و سياسات تسلح دفاعية و في ظل القدرة على التمييز بين الأسلحة تكون الدلالة الرمزية لغموضها ضئيلة إلى الحد الذي لا تشكل فيه مصدرا للخوف و القلق، ففي هذه الظروف يعتبر هذا العالم الأكثر استقرارا و يقدم آفاقا كبيرة لصناع القرار للتخفيف من التوترات دون اللجوء إلى سباقات التسلح و دون شن الحروب[1].

المطلب الرابع: الواقعية الهجومية *Offensive Realism*

يعتبر John Mearsheimer هو أول من سن مصطلح الواقعية الهجومية في العلاقات الدولية، لرسم صورة قاتمة عن السياسات الدولية، و للتأكيد على الطابع الحتمي لحالة الشك و عدم اليقين التي تطبع الفوضى الدولية، وكيف أن هذا قاد الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها إلى التورط في منافسة أمنية و عسكرية أين تكون مرغمة على الكذب و الخداع و استخدام القوة الصلبة إذا كان ذلك يساعدها على كسب امتيازات على حساب خصومها [2]. وفي هذا الإطار يقول" الصورة التي رسمتها ليست جميلة، ليتني أستطيع أن أروي صورة أكثر تفاؤلا بشأن المستقبل، فالسياسات الدولية مجال قذر و خطير و لا تستطيع كل النوايا الطيبة الحد من التنافس الأمني الشديد..."[3].

في الحقيقة الواقعية الهجومية تضم إضافة إلى John Mearsheimer رائد هذا الاتجاه، عددا من المفكرين من بينهم Robert Gilpin، Farid Zakaria، Eric Labss، Randall L. Schweller، حيث نجد عبارات مثل مضاعفة القوة *Power Maximizing*، الدول الثورية أو التصحيحية *Revisionist State*، المهيمن *Hegemon*، مصطلحات بارزة في أعمالهم، فالواقعيون الهجوميون يجمعون على أن الدول تسعى للحصول على الحد الأعلى من القوة النسبية في مواجهة الدول الأخرى للحفاظ على هامش الأمن الموجود، بل أكثـــر من هذا John Mearsheimer يرى بأن القوة النسبية و ليست المطلقة هي الأهم بالنسبة للدول، و يقترح على القادة السياسيين تعظيم قوتهم النسبية و انتهاج سياسات أمنية تضعف من قدرات أعدائهم.[4]

---

[1]- Ibid, p.214.
[2]- Yuan Kang Wang, Offensive Realism and the Rise of china, Issues and Studies, 40, No.1, March 2004, p.176.
[3]- Ibid, p.177.
[4]- أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 388-389.

فالدول هنا لاعتبارات أمنية ناتجة عن فوضوية النظام الدولي تدخل في صراع لا متناهي حول القوة، و لأن كلا منها لها القدرة على إلحـــاق الضرر ببعضها البعض، فهي مرغمة إذا على تحصيل أكبر قدر ممكن من القوة لتكون آمنة قدر الإمكان من هجوم محتمل، فعكس الواقعية الدفاعية التي تدعي بأن رغبة الدول في الأمن و القوة لها حدود وأن هدفها هو الحفاظ على القوة و ليس زيادتها، يرى Mearsheimer بأن شهية الدول للأمن و القوة لا يمكن إشباعها فالنظام الدولي يوفر حوافز و مناخ للدولة كي تسعى إلى مضاعفة قوتها على حساب خصومها و استغلال الفرص عندما تكون الفوائد أكبر من التكاليف، فالهدف النهائي للدول هو الهيمنة[1].

و يعتقد Mearsheimer أن دولة بإمكانها الهيمنة كونيا في حالة ما استطاعت أن تحرز تفوقا نوويا واضحا، فتصبح لها القدرة على تدمير عدوها دون مخافة تلقي ردا انتقاميا، و لهذا فالدولة المهيمنة هي الدولة العظمى الوحيدة في النظام الدولي و التي تسعى للحفاظ على تفوقها و تحرص على ألا تسيطر أية قوة عظمى منافسة على أية منطقة في العالم، فهدف كل قوة عظمى هو تعظيم حصتها من النفوذ العالمي إلى أن تسيطر عليه كليا، و هذا يتم من خلال احتكار امتلاك القوة قدر المستطاع، فكلما حافظت الدولة على اتساع فجوة القوة بينها و بين منافسيها كلما تضاءلت احتمالات تعرضها للهجوم[2].

و في هذا الإطار يشير Robert Gilpin إلى أن جميع الدول تسعى للسيطرة على الأقل على الأقاليم و على سلوك الدول الأخرى و على الاقتصاد العالمي، و الفارق هنا أن الدول الغنية هي وحدها التي تستطيع العمل وفق هذه الخيارات، ولذلك بإمكان الدول أن تتنازل عن جزء من استقلالها لاعتبارات اقتصادية و تكنولوجية في صالح تحقيق النفوذ، فالحل الأمثل لمواجهة مشكلة غموض الحياة الدولية هو أن تعمل الدول على بناء و تعزيز سيطرتها من خلال التوسيع الدائم لمصالحها في الخارج، وأن تباشر ذلك لأنها تستطيع فعله و ليس لأنها مجبرة عليه[3].

إن أي زيادة في حجم الأمن مرتبطة بزيادة القوة، وأي زيادة في القوة تترجم بزيادة فرص بلوغ مستوى أعلى من الأمن، والدولة التي لها أفضلية في القوة على حساب خصومها سوف تتصرف بعدوانية أكثر من دولة تواجه عدوا فعليا لأن لديها القدرة والحافز لتفعل ذلك،

---

[1]- Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay, International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002), pp.151-152

[2] - أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص288.

[3]- رابح زغوني، مرجع سبق ذكره، ص 34.

هذا ما يجعــل الواقعية الهجومية لها قدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه علاقات هذه الدول التي يبدو أن رغبتها في الأمن والقوة لا يمكن إشباعهما لذلك فهي تسير في نهج سباقات التسلح و يكون الصدام بينها هو الأرجح[1].

يرى Mearsheimer أن هناك عوامل تدفع الدول إلى السعي اللامتناهي للقوة هي: فوضوية النظام الدولي، امتلاك القوى العظمى لقدرات هجومية، حالة الشك و الغموض حول النوايا، الهدف الأساسي للدول وهو البقاء، عقلانية الفاعلين، فبسب هذه العوامل أو الافتراضات يستنتج بأن القوى العظمي سوف تتوجس خيفة من بعضها البعض و سوف تسعى للتخفيف من ذلك الخوف بتعظيم قوتها، فالدول إذا معدة للتفكير بمنطق هجومي تجاه الآخرين بالرغم من أن دافعها الأساسي هو البقاء لأن أحسن وسيلة للدفاع هي الهجوم، وبعبارة بسيطة فان القوى العظمى لديها نوايا عدائية لا لشيء سوى لأنها تضع معايير أمنية عالية المستوى، لكن هناك مشكل يكمن في صعوبة تحديد مستويات الأمن و متطلباته، فالمستوى الذي يوفر الأمن حاليا قد لا يكون كافيا في المستقبل، و لهذا فالقوى العظمى مدركة بأن أفضل طريقة لضمان الأمن اليوم وغدا هو بتحقيق الهيمنة في الوقت الحاضر تفاديا لأي إخفاق محتمل في المستقبل[2].

في الحقيقة إن القوى العظمى حسب الواقعية الهجومية مهتمة اهتماما أولا و أخيرا بالأمن، لكن اهتمامها بأمنها يهدد أمن الآخرين و يدفعهم لاتخاذ خطوات مضادة كردود فعل و هذا هو جوهر المعضلة الأمنية، لكن في عالم "**ميرشامير**" لا توجد دول الوضع القائم فكل القوى العظمى تصحيحية أو ثورية جاهزة للهجوم، وحتى إن كانت هذه الدول جاهلة بنوايا بعضها البعض فإنها تدرك دوافعها تجاه الآخرين وتعرف حقيقة كونها ثورية مثلها مثل الآخرين فإذا كان الجميع مؤمن بذلك فمن الصعب رؤية المعضلة هنا، فأي إجراء أمني من إحداها يعتبر تهديدا فعليا للآخرين [3]، إذا فيمكننا اعتبار العالم الذي يحدثنا عنه "**ميرشايمر**" يتضمن منافسة أمنية حادة تتطور إلى مشكلة أمنية مزمنة عوضا عن معضلة أمنية.

الواقعيون الهجوميون يقدمون شواهد تاريخية عديدة على أن العمل الهجومي عادة ما يكون ناجحا، وأن الغزو يؤدي أو بإمكانه أن يكون مفيدا من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، "**جون ميرشايمر**" يحاجج أن أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وأن تكسب مزيدا من القوة على حسابها، لأن أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم، وعلى

[1]- Glenn H. Snyder, Op.Cit, p154.
[2]- Ibid, pp.154-155.
[3]- Idem.

نقيض الواقعيين الدفاعيين، الذين يرون أن الأمن يتحقق من خلال ميزان القوى وأن الدول تسعى للانضمام إلى الطرف الضعيف في مواجهة الدولة الأكثر تهديدا للنظام، نجد أن الواقعيين الهجوميين يعتقدون بأن السلام والأمن الدولي يتحقق من خلال القوة والهيمنة (الاستقرار بالهيمنة)، والدول دوما تتحالف مع الطرف الأقوى و الأكثر تهديدا *Bandwagon*[1].

إن الفهم الواقعي الهجومي لديناميكيات سباقات التسلح و المشكلات الأمنية مبني على حتمية حالة الشك و الغموض و طبيعتها المزمنة في السياسات الدولية، فمن غير الممكن بل و من المستحيل أن تبعث الدول إشارات حول نواياها السلمية تجاه الدول الأخرى كما لا يمكنها فهم و إدراك منعكس المخاوف لدى الأخريين، فالدول إذا تفترض سيناريو الحالة الأسوأ و تستجيب بمنطق المواجهة ما يجعل سباقات التسلح و ما يليها من صدامات عسكرية أمرا مرجحا ولا يمكن تجنبه. بالرغم من وجود فترات قصيرة الأجل للتعاون إلا أنه لا يمكن التخفيف من حدة المنافسة العسكرية المتناقضة، فلا تعدو أن تكون تلك الفترات مجرد تكتيكات للتحضير لمنافسة شديدة على المدى الطويل، و في هذا الإطار يرى Mearsheimer أن الدول حتى وإن انخرطت في اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة، ستبقى دائما متخوفة من قيام الأطراف الأخرى بنقضها و التنصل منها و تحقيق سبق عليها، فالحذر و عدم الثقة هو ما يفسر استمرار القوى النووية الاحتفاظ بقدراتها رغم توقيعها عديدا من الاتفاقات لخفض الأسلحة الإستراتيجية و الحد من انتشار الأسلحة النووية[2].

المبحث الثالث: نتائج سباقات التسلح

في الحقيقة حسب Colin S. Gray هناك خمسة نتائج ممكنة لسباقات التسلح هي : الحرب، توازن القوى، الإعياء والإفلاس، النصر أو الهزيمة، تسوية الخلافات السياسية.
إن معظم الاهتمامات بسباقات التسلح ناجمة عن الاعتقاد بخطورتها، و على الأخص بأنها تزيد من احتمال وقوع الحرب، فهي تبقي على فكرة حتمية الحرب بمعنى أن الحرب لا يمكن تجنبها فهي احدي الاحتمالات الواردة أثناء حدوث سباقات التسلح ، لكن حقيقة لا توجد علاقة مثبتة بينهما، بل إن كثيرا من الباحثين حول الحروب مقتنعون بأن سباقات التسلح في أيامنا هذه غالبا ما تنتهي بتوازن القوى، لكن أخطر نتيجة لها هو تزايد الخوف و العداء الذي يؤدي إلى توتر كبير لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

---

[1]- توفيق حكيمي، مرجع سابق، ص21

[2]- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص 420.

المطلب الأول: الحرب

قبل الحديث عن افتراضات بعض فقهاء السياسة وجب أولا التعريف بالحرب و أنواعها.

أولا: تعريف الحرب

الحرب هي نزاع مسلح يقوم على استخدام القوة العسكرية من قبل جيوش نظامية أو شبه نظامية لإلحاق الضرر و الهزيمة بالخصم سواء في قدراته العسكرية أو مقدراته المدنية، و يتم ذلك عن طريق التدمير المنظم و المخطط وفقا لمعلومات استخباراتية، أما المنظر العسكري البروسي " **كلاوزفيتز**" فيعرفها في كتابه عن الحرب على أنها « عمليات مستمرة من العلاقات السياسية، و لكنها تقوم بوسائل مختلفة» [1].

إذا فالحرب هي وسيلة لحل الخلافات تتضمن عنفا مسلحا بين أطراف دولية، تلجأ إليه الدول كملاذ أخير حين تتعارض مصالحها و تتعرض قيمها للتهديد، فالحرب في جوهرها تعبِّر عن عمل سياسي لتحقيق غايات سياسية لكن بوسائل عسكرية ، فالحرب هي فعل القوة لإجبار عدونا على القيام بما نريد.

و يعرفها "**شارلز بيرتون مارشال**" Charles Burton Marshall على أنها « نزاع مسلح بين جهات رسمية(الدول) أو غير رسمية (جماعات أو ميليشيات) بغرض السيطرة الإقليمية على الأفراد و الموارد » إذا فالحرب هي نتيجة للتصعيد في النزاعات باستخدام القوة العسكرية و تقوم بها الدول و الجماعات لتحقيق أهدافها في السيطرة.

يمكن التمييز بين ثلاث مظاهر مختلفة لاستخدام القوة العسكرية:

القوة العسكرية كأداة هجومية: حيث ينطوي هذا الاستخدام على انتهاك سيادة الدول و تغيير وضعها الجغرافي و الإقليمي، و تحقيق أهداف المهاجم و تجسيدها في أرض الواقع .

القوة العسكرية كأداة دفاعية: حيث تتضمن استعمال القوة دفاعا على حدود الدولة و منع الاعتداء عليها و حماية ترابها و مصالحها.

القوة العسكرية كأداة للردع: و هي تتضمن استخدام التهديد لمنع أو حرمان الخصم من محاولة تحقيق أهدافه، و قد شاع منطق الردع خصوصا بظهور أسلحة الدمار الشامل التي يسبب استخدامها أضرارا خطيرة على البشرية[2].

[1]- كلارفون كلاوزفيتش، الوجيز في الحرب، تر(أكرم ديري و هيثم الأيوبي)،ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1988،ص77

[2]- ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

و بالرغم من هذا فإن الحروب دوما تشن تحت شعار الدفاع عن النفس سواء كانت هجومية أو دفاعية، و لهذا يمكن تقسيم الحروب إلى:

الحرب الإستباقية *preemptive war* : و تشير إلى الاستعمال الأول للقوة العسكرية من قبل طرف عندما يكون هجوم العدو جاريا أو على الأقل و شيكا بصورة لا غبار عليها، و قد شاع هذا المنطق أيام الحرب الباردة عندما تبنته القوتان العظميان واستعدادها لإطلاق أسلحتهما الإستراتيجية النووية بناء على تحذير لا لبس فيه بأنها تحت الهجوم، إن الحرب الإستباقية تتضمن ذالك الجهد المستميت لعرقلة و تحطيم وإحباط الهجوم النووي واسع النطاق الجاري أو الوشيك، فالسبق هنا يكون ببدء الهجوم على دلائل واضحة غير قابلة للتأويل على أن الدولة المعادية تشن هجومها فعليا أو أنها قد اتخذت قرارها في وقت سابق بالهجوم في وقت لاحق، فقرار الحرب خارج عن نطاق إرادة الدولة، التي تكون لها حرية الاختيار فقط بين تلقي الضربة الأولى و بين القيام بالضربة الأولى[1].

إن الحرب الإستباقية هنا و إن كانت تقتضي البدء بالهجوم إلا أنها تتضمن معاني دفاعية بالأساس لأنها تأتي كرد فعل سابق لمبادرة العدو الفعلية أو الوشيكة للقيام بالضربة الأولى.

الحرب الوقائية *Preventive War* : تشير إلى استعمال الدولة القوة العسكرية لضرب الخصم قبل أن يشن ضربته العسكرية ضدها بناء على تصورها للأهداف المستقبلية له، فهي مبادرة تقوم على وجود خطر مفترض يحدق بأمنها يتوجب عليها إحباطه الآن قبل أن يستكمل جاهزيته[2].

إذا الحرب الوقائية مبنية على الشك و الاشتباه و ليس على دلائل مؤكدة، فهي ليست رد فعل على هجوم فعلي أو وشيك بل هي تصور لخطر أو تهديد قد لا يكون حقيقيا أصلا، فهي حرب بدوافع هجومية حتى و إن كانت شعاراتها تدل على العكس.

و يرى Colins Gray بأن الحرب الوقائية تتضمن عدم تكافؤ بين الطرفين، بحيث غالبا ما يكون الطرف الأكثر قوة هو من يبادر بإعلان الحرب وقاية مما يتصوره هو خطرا محتملا يهدد سلامته، ولهذا فعنصر المباغتة أساسي في هذه الحالة واحتمال النجاح يكون كبيرا، و تنطوي هذه الحرب على نوع من الجشع بحيث تسعى الدولة من خلالها إلى تعظيم مصالحها

---

[1]- Colins S.Gray, The Implication of Preemptive and Preventive War Doctrines : A Reconsideration, 2007, in: http:// www.StrategicStudiesIstitute.army.mil/ , p.08.

2- مداني ليلى، توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة الحرب على العراق2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص31.

بعيدة المدى بالقضاء على احتمال وجود نية في المستقبل قد تهدد أمنها فالدولة هنا تتبنى مبدأ أمنيا قد يكون مطلقا[1].

ثانيا: علاقة سباق التسلح بالحرب

في الحقيقة لا توجد علاقة مثبتة امبريقيا بين تصعيد سباقات التسلح و انتهائها بحرب، فمعظم الدراسات تؤكد فقط على مدى خطورتها كظاهرة وأنها تزيد من احتمالات اندلاع حروب نتيجة زيادة العداء و الشكوك، لكن لا يمكن نسب الحروب يقينا إلى سباق التسلح في ذاته لأنه غالبا ما يكون مظهرا من مظاهر النزاع و ليس النزاع كله، و تعد دراسة "**هانتيغتون**" سنة 1958 و "**كيندي**" في سنة 1983 الأهم في هذا المجال غير أنهما يقدمان مجموعة من الفرضيات التي من الصعب إثباتها أو نفيها كما من الصعب التعميم بناء عليها، لأن كل سباق تسلح يعد حالة فريدة في سياق معين له مسبباته و آلياته و ظروفه الخاصة به.

يعتبر مقال "**هانتنغتون**" Samual Huntington تحت عنوان : Arms Race Prerequisites and Results سنة 1958 واحدا من أهم المقالات تأثيرا و أكثر دراسات سباقات التسلح مقروئية، و بناء على تحليل ثلاثة عشرة سباق تسلح، خلص "**هانتنغتون**" إلى فرضيتين تحددان العلاقة بين سباقات التسلح و الحرب فقد بين:

أولا: ثمة علاقة عكسية بين طول سباق التسلح و احتمال انتهائه بحرب، بمعنى أنه كلما طال أمد السباق كلما قل احتمال انتهائه بحرب، "**هانتنغتون**" يدعي هنا بأن درجة الخطورة تكون كبيرة عند بداية كل سباق عندما ترفع دولة معينة التحدي بإطلاق برنامج لتعزيز تسلحها، تراه الدولة المتحداة موجها لها و تهديدا لأمنها، عندئذ تقرر إن كان بإمكانها كسب حلفاء أو نشر قواتها الحربية أو مجابهة التحدي بتبني سياسات تسلح مضادة لاستعادة التوازن العسكري السابق فإذا رأت الدولة المتحداة أنها لا تستطيع ذلك فإنها قد تقرر بأن خوض حربا وقائية هو خيارها الأمثل[2].

و قد ضرب Huntington مثالين هما: قضية السفينة الحربية "تيربتيز Tirpitz" التي كان على بريطانيا مهاجمتها قبل أن يكون لألمانيا قدرات دفاعية كافية لصد الهجوم، و اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الوقائية لمنع الاتحاد السوفيتي من امتلاك الأسلحة النووية.

---

[1]- Colins S.Gray, Op.Cit, pp.13-14.

[2]- Charles Glaser, The Causes and Consequences of Arms Races, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000, p.260.

و هنا يرى في حالة ما إذا فشلت الدولة المتحداة في الرد بإجراء معين لسبب أو لآخر، فهذا لا ينفي احتمال أن تقوم بالرد في الوقت المناسب إذا ما وجدت نفسها مهددة تهديدا خطيرا، و إدراكا منها لهذا الخطر فإن الدولة التي رفعت التحدي قد تشن حربا وقائية للمحافظة على تقدمها العسكري الذي حققته بشروعها في سباق التسلح[1].

يعتقد Huntington من خلال الشواهد التي ذكرها أن الحرب إذا لم تنشأ عند درجة من درجات الخطر في بداية سباقات التسلح تلك، فإن سباقا طويلا من شأنه أن ينتج، كما يدعي بأن انتظام الزيادات في النفقات و مستويات التسلح سوف يشكل عامل استقرار في علاقات الدول في ظل سباق التسلح[2]. لكن على عكس هذه الفرضية يرى Jervis بأن سباق التسلح طويل الأمد غالبا ما يضر بالعلاقات السياسية للبلدين و يؤدي إلى زيادة احتمال نشوب حرب بينهما نتيجة تصاعد دوامة العداء و الشكوك و انعدام الثقة كمحصلة لزيادة مستويات التسلح و التهديدات المتبادلة خاصة إذا ما كان البلدان يتمتعان برصيد تاريخي صراعي فيما بينهما[3].

ثانيا: يعتقد Huntington أن سباقات التسلح الكمية تنزع إلى أن تؤدي إلى الحرب بينما السباقات النوعية لا تؤدي إلى الحرب، ففي السباقات الكمية من شأن طرف واحد أن يحقق تفوقا حاسما فهو سباق طويل قد تُستنزف فيه الدولة أو الدولتان معا، فالدولة التي تفشل قد تختار الحرب، في المقابل قد تُستأنف السباقات النوعية عند كل ابتكار كبير وبهذه الطريقة تُمنح الدولة المتخلفة في السباق الفرصة للتدارك، كما يرى Huntington أن السباقات النوعية قد تغدي القلق بشأن التقدمات التكنولوجية المفاجئة لكنه يعتقد بأن هذا القلق ليس في محله لأن الدول المعنية بالسباق غالبا ما تحقق الابتكارات الكبرى في زمن متقارب[4].

يؤكد " **هانتينغتون**" بأن السباقات الكمية أخطر لأنها تفرض طلبات متزايدة تزايدا مفرطا على موارد الدول، و الحصول على الدعم الشعبي لهذه الأعباء يتطلب من الحكومات رسم صورة سلبية و أكثر عدوانية لخصومها، فإذا طال السباق الكمي بما يكفي فإنه سيصل حتما إلى درجة يطلب فيها الرأي العام في الدولة إنهاءه إذا لم يكن بالمفاوضات فبالحرب، في المقابل تتطلب السباقات النوعية إعادة توزيع مستمر للموارد لكن ليس تزايدا مستمرا[5].

---

[1]- Idem.
[2]- Idem.
[3]- Robert Jervis, Op.Cit, P.64.
[4]- Charles Glaser, Op.Cit, P.261.
[5]- Idem.

يعتقد Charles Glaser بأن هذه الحجج التي تخص السباقات النوعية في مقابل السباقات الكمية تنطوي على بعض الغموض، فليس ثمة سبب وجيه يدعونا لتوقع أنها ستصدق في كل الأحوال، فليس واضحا لماذا ينبغي لتكاليف السباقات الكمية أن ترتفع مع مرور الوقت، أو لماذا لا ترتفع تكاليف السباقات النوعية، أو لماذا يُعدُّ السبق في السباقات الكمية أدعى لأن ينتهِ بحرب وقائية، كما أنه لا يوجد ما يؤكد أن ديمومة السباقات الكمية تكون أطول من ديمومة السباقات النوعية، فهي ليست قاعدة عامة لأنه في حالات معينة قد تخمد السباقات الكمية إذا كانت الدول مهتمة فقط بالدفاع[1].

و في هذا السياق يرى Jervis من خلال المتغيرين ميزان دفاع/هجوم و تمايزية دفاع/هجوم الذي سبق الإشارة إليهما في المبحث السابق، أنه عندما يسود الهجوم على الدفاع و لا يمكن للدولة التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الهجومية للخصم فإن سباقات التسلح أدعى لأن تنتهي بحرب، ففي ظل هذا العالم الذي يسوده الهجوم ترى الدول قدراتها العسكرية على أنها ضعيفة و غير كافية للوقاية من هجوم استباقي محتمل للطرف الآخر و لذلك تتبنى سياسات مشددة ويكون لديها دافع كبير لشن هجوم استباقي ضد عدوها أثناء الأزمات عوضا عن المخاطرة بفقدان قدراتها العسكرية أو بعضها إذا ما تلقت ضربة أولى، و بنفس المنطق الهجومي تفكر الدولة التي حققت السبق و تبادر بهجوم وقائي لتدمير القدرات الهجومية المحتملة لخصمها حتى تحافظ على انزياح ميزان القوى لصالحها[2].

كما يؤكد Jervis بأن العالم الذي تسوده أفضلية الهجوم و يمكن التمييز فيه بوضوح بين الأسلحة الهجومية و الدفاعية، هو عالم في منتهى الخطورة، تكون فيه احتمالات اندلاع الحروب كبيرة جدا، على عكس الحالات الأخرى التي تكون فيها الأفضلية للدفاع فغالبا ما يكون التوازن و التعادل مقبولا لكلا الدولتين، بحيث تعزز من تسلحهما إلى درجة تكون فيها قواتهما كافية للردع و صد الهجوم، و قد يخمد سباق التسلح عند هذا المستوى و لا يؤدي إلى نزاع مسلح، لكن إذا ما حدثت تقدمات نوعية جديدة فإن هذا من شأنه أن يبعث السباق من جديد و تتحول الأفضلية نحو الهجوم ما قد يجعل الهجوم أكثر جاذبية ، و يكون احتمال وقوع حرب أكبر من الحالة التي لم ينشأ فيها سباق نوعي[3].

---

[1]- Idem.
[2]- Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, Op.cit, pp.211-212.
[3]- Ibid, p.213.

أما Colins Gray فيتفق مع Huntington بأن النفقات الضخمة و الدعم المستمر لسباق التسلح من قبل الأطراف المتنافسة تنتج و تغذي الميولات العدائية تجاه بعضهم البعض، فالشبهات و الشكوك سوف تنمو و تصعد من التوتر المفضي إلى عدم الاستقرار الذي في حد ذاته يرسخ الاعتقاد باقتراب الحرب، وفي هذا الإطار يؤكد Lewis Richardson بأنه توجد بعض الشواهد على أن العلاقات السياسية الدبلوماسية تصبح خلال التهديدات المتبادلة أثناء سباق التسلح، كعامل إعياء و إجهاد لأطراف السباق و ما إعلان الحرب إلا راحة وخلاصا منها[1].

و يؤيد Gray كذلك ادعاءات Huntington بأن الحرب هي الملاذ الوحيد والأخير بسبب اعتقاد أحد الأطراف بأن التوازن العسكري سوف يختل في غير صالحه في المستقبل القريب، و لهذا فمتلازمة الحرب الوقائية الآن أو أبدا Now or Never هي الحل الأمثل، كما يمكن أن تكون الحرب هي البديل الوحيد عوضا عن المجازفة بتحمل الأخطار الناجمة عن العواقب الاقتصادية و السياسية داخليا إذا ما استمرت المنافسة الشديدة خارجيا أو قد تكون غطاء للتستر على فشل السياسات التنموية و صرفا للأنظار عن المشاكل الداخلية كالبطالة و الرعاية الصحية أو كدافع للتوحد و الالتفاف حول القيادة السياسية[2].

كما يفترض Gray بأن التطور التكنولوجي الكبير في مجال الأسلحة النووية يزيد من خطر الحوادث التقنية التي يصعب التحكم فيها عبر الاستمرار بإنتاج و تطوير أنظمة جديدة، فبلوغ هذه المرحلة قد تجعل أحد الأطراف يرى بأن الحرب هي الحل[3]. في الحقيقة هذا الادعاء يفنِّد فرضية Huntington بأن الحرب أكثر احتمالا في بدايات سباقات التسلح، في تلك المراحل العصيبة التي يتصاعد فيها القلق و الخوف، بمعنى قبل الوصول إلى مرحلة الردع.

لكن عموما يخلص Gray إلى اعتبار أن التسلح في حد ذاته أحد العوامل المحتملة التي تساهم في قرار الذهاب إلى الحرب، فمستوى التسلح و نوعية الأسلحة تزيد من إمكانية إعلان الحرب من خلال أفضلية الضربة الأولى[4].

أما Paul Kennedy في مقاله Arms Race and the Causes of War 1850-1945 سنة 1983 من خلال دراسته لعديد من السباقات خلص إلى أن سباقات التسلح هي نتاج للخلافات السياسية أو الأيديولوجية أو الاقتصادية...الخ أكثر من كونها ظواهر توجد من

[1]- Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Vol.24,No.1, October 1971,p.66
[2]- Idem
[3]- Idem
[4]- Ibid, p.67.

تلقاء نفسها، و هذا ما جعل اتفاقيات تحديد و ضبط الأسلحة غالبا ما تفشل هو كون الاتفاق على تقليص الأسلحة و حجمها دون الاتفاق على الأسباب غير العسكرية للتنافس، وهذا ما جعله يعتقد أن سباقات التسلح ليس لها تأثيرا مستقلا على إمكانية اندلاع الحرب، فالحرب هي انعكاس لأسباب عميقة أكثر من كونها مرتبطة بطبيعة الأسلحة[1].

كما حاول Kennedy أن يعزو أسباب الحروب إلى أهداف الدول الثورية أو التصحيحية التي تسعى لتغيير الوضع القائم لأسباب غير متعلقة بالأمن، أو كما عبر عنه Glaser بالجشع هو ما يدفع الدول نحو التسلح و الحروب، و يضرب لنا مثالا على ذلك بسباق التسلح الفرنسي البروسي 1869-1870 أين رفضت بروسيا جهود محاولات وقف التسلح بسبب أن ذلك من شأنه أن يحبط مخطط بسمارك في مراجعة النظام الأوروبي[2].

في الحقيقة Michael Wallace في دراسته المستقاة من بيانات مشروع متلازمات الحرب سنة 1982 التي حلل فيها 99 نزاعا عسكريا دوليا على فترة امتدت بين 1833 و1965 وجد ترابطا إحصائيا قويا بين سباقات التسلح و تصعيد الأزمة إلى حرب، و كانت نتيجته بأن 82% من النزاعات بين الدول التي تكون مسبوقة بسباق تسلح تصعد إلى حرب، بينما 4% فقط من النزاعات التي لم تسبق بسباق تسلح تنتهي بحرب[3].

لقد تعرض "**والاس**" إلى العديد من الانتقادات خاصة حول طبيعة الحالات المدروسة التي كثيرا منها لم تكن منفصلة عن الحربين العالميتين، وأن بعض التصعيدات لم تعكس ردود أفعال الدول المعنية على بعضها البعض بقدر ما كانت تعكس تأثير التحالفات في انتشار الحرب و ليس تأثير سباق التسلح. كما عقدت إسهامات Horn في سنة 1987 من النقاش الجاري، حيث خلص "**هورن**" إلى أن سباقات التسلح أقل شيوعا مما تشير إليه دراسة "**والاس**"، وأن سباقات التسلح التي تنشأ في مدة قصيرة أقل من ست سنوات ليست متلازمة مع الحرب تلازما كبيرا، بينما سباقات التسلح التي تطول مدتها أكثر من 12 سنة فلها ارتباط قوي بالحرب، حتى و إن لم يكن هذا الارتباط بنفس الدرجة التي يتحدث عنها "**والاس**"[4].

فالدول في سعيها لتحقيق مصالحها غالبا ما تكون مدفوعة إما بالأمن و إما بالجشع وإن هذا الأخير هو دوما ما يقودها إلى الحرب. وهذا ما ذهب إليه رواد الواقعية الهجومية و على

---

[1]- Charles Glaser, Op.Cit, pp.261-262.
[2]- Ibid, p.262.
[3]- Michael D. Intriligator, Dagobert L. Brito, Can Arms Races Lead to the Outbreak of War, Journal of Conflict Resolution,Vol.28, No.1,March 1984, p. 65.
[4]- Charles Glaser, Op.Cit, p.264.

رأسهم Mearsheimer الذي يرى بأنه لا توجد دول الوضع القائم فكل القوى العظمى تصحيحية أو ثورية جاهزة للهجوم، و أن الهجوم هو أحسن وسيلة للدفاع، و لأن شهية الدول للأمن والقوة لا يمكن إشباعها، و بالتالي يكون الصدام العسكري موقفا لا مفر منه[1].

مجمل القول أن هذه الدراسات و أخرى لم تدع مجالا للشك بأن سباقات التسلح هي ظاهرة معقدة، يستحيل التنبؤ بنتائجها فيما إذا كان سباق تسلح ما من شأنه أن ينتهي بحرب أم لا، فلا بد أولا من مراعاة الظروف المحيطة به و المواقف التاريخية لأطرافه و رصيدهم التاريخي الصراعي بالإضافة إلى وضعياتهم العسكرية في بداية السباق و طبيعة التكنولوجيا العسكرية المستعملة ، وأهم شيء ربما هو أهداف الدول و مصالحها القومية[2].

المطلب الثاني: توازن القوى و الردع

في الحقيقة قد لا يؤدي سباق التسلح في حالات كثيرة إلى الحرب، بل ربما غالبا ما يكون بديلا عنها، فالدول المتنازعة و التي بينها خلافات عميقة قد تسعى فقط للحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها تحقيق بعضا من مصالحها عوض المغامرة بالدخول في حرب غير مضمونة النتائج، و لهذا فإن الدول قد تتورط بسياسات عسكرية تقود إلى تصعيد الموقف بسباق تسلح معلن أو غير معلن لكنه في جوهره لا يعدو إلا أن يكون مظهرا من مظاهر النزاع نتيجة الخوف و عدم الثقة التي تسود علاقات أطرافه تجاه بعضهم البعض، و لهذا فإن أي محاولة للتلطيف والتخفيف من سباقات التسلح قد تبوء بالفشل إذا ما تم تجاوز البحث في جذور الصراع و مسبباته.

قد تشترك الدول الدفاعية التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم في سباق تسلح من أجل الحفاظ على توازن القوى فيما بينها و ردعا لخصومها في ظل غموض النوايا و الشكوك التي تكتنف الحياة الدولية، و لهذا قد لا يؤدي سباق التسلح إلى حرب بين الدول لأنها ليست غايتها، و قد يدعم الاستقرار لأنه بديلا عنها، بل و في حالات كثيرة غالبا ما يكون سببا في حل الخلافات الدولية إذا ما اقتنع أطرافه بعدم جدواه خاصة إذا ما بلغت كلفته مستويات عالية و شكلت أعباء لا تستطيع الدول الاستمرار في تحملها، وهذا ما يسميه Gray حالة الإفلاس و الإعياء[3].

---

[1]- Glenn H. Snyder, Op.Cit, p.154.
[2]- Charles Glaser, Op.Cit, P.263.
[3]- Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, Op.Cit, p.67.

إن للدول حدودا كما لاقتصادياتها حدودا كذلك، فسباقات التسلح طويلة الأمد تطرح تساؤلا لدى صناع القرار عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني على التحمل والصمود في ظل الزيادات المتواصلة في معدلات الإنفاق العسكري، فمع تصاعد هذه الضغوط داخليا و خارجيا تسعى الدول لإخماد سباق التسلح أو إنهائه بأية طريقة ممكنة فإن لم يكن بالمفاوضات فبالحرب[1]، ولهذا نجدها في فترات معينة تلجأ إلى إبرام اتفاقيات لخفض الأسلحة و مراقبة التسلح، وأحيانا تقدم تنازلات لإبراز نواياها الحميدة بدلا من إعلانها الحرب، لكن في حالة ما إذا أخفقت الدولة في حساباتها و توقعاتها حول حدود صمود اقتصادها أو حتى حول نوايا خصمها فإن هذا سوف يؤدي إلى انهيارها و انهزامها. و خير مثال على هذه الحالة هو انتصار الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي و انهيار المعسكر الاشتراكي بعد الحرب الباردة.

في حالات معينة قد تتم تسوية الخلافات السياسية المتناقضة بين الدول و بالتالي يؤدي هذا إلى إنهاء سباق التسلح أو بمعنى آخر قد تؤدي عدم جدوى سباقات التسلح إلى نزوع الدول لحل خلافاتها بدلا من التوجه إلى الحرب، وبالتالي يخمد سباق التسلح نهائيا، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك هو الوفاق الانجليزي الفرنسي و الانجليزي الروسي في 1904 و1907[2].

في الحقيقة تحدث هذه النتيجة في آخر المطاف بعد جولات من الفعل و رد الفعل ومن المفاوضات و التعاون و بعضا من إجراءات تدعيم الثقة التي تشمل تقديم تنازلات ، لكن عادة ما قد يؤول سباق التسلح إلى نهاية مقبولة بالتعادل أو التكافؤ بين طرفيه و هذا هو جوهر توازن القوى، فبالرغم من أن التساوي في القدرات العسكرية قد يكون أمرا مستحيلا عمليا إلا أن تعادلا في تأثير القوة يكون أكثر قبولا بينهما، و في هذا السياق يعرّف توازن القوى على أنه تعادل في القوة بين دولتين/كتلتين/حلفين دوليين [أو بين مجموعة دول/مجموعة تكتلات/عدة أحلاف دولية]، بحيث يمنع هذا التوازن قيام أي طرف بمغامرة عسكرية ضد الطرف الآخر، وبذلك يتحقق بموجبه الاستقرار والسلم المبنيين على القوة[3].

إن توازن القوى هو وضع ينتج عن سباق تسلح بين طرفين أو أطراف متعددة، بحيث أن كل زيادة في تكديس الأسلحة لطرف يقابلها الطرف الآخر بردة فعل لموازنتها، ومن هنا كانت سياسة توازن القوى تشير بشكل عام إلى تلك الترتيبات التي تكون فيها عملية توزيع القوة مقبولة إلى حد ما بين دول بعينها، و الهدف منه كنظام و كسياسة هو الحيلولة دون تفوق

---

[1]- Ibid, p.69.
[2]- Ibid, p.70.
[3]- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص245.

عسكري لطرف على حساب طرف آخر، و بالتالي إذا لم يؤدِّ توازن القوى الحالي إلى تهديد الأمن القومي لوحداته فهو بذلك سوف يطيل أمد السلام[1].

لقد اعتبر "**مورغانتو**" أن نظام توازن القوى نجح في المحافظة على بقاء الوحدات أو الأطراف الأساسية فيه منذ انتهاء حرب الثلاثين عاما سنة 1948 وحتى أواخر القرن الثامن عشر، كما يعتبر "**كارل دويتش**" و "**ديفيد سينغر**" أن تواتر الحروب و تكرارها يخفّ عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب أي أن زيادة الأطراف الرئيسية فيه يساهم في استقرار النظام، وعلى النقيض من ذلك يقدِّم "**وولتز**" رأيا معاكسا إذ يعتبر بأن الاستقرار يكون في ظل النظام ثنائي القطب أكثر ما يكون في ظل نظام متعدد الأقطاب[2].

حقيقة إن مفهوم توازن القوى يتعدى معنى التكافؤ العسكري، إن الدولة المتورطة في نزاع أو سباق تسلح في سبيل استعادتها للتوازن مع خصمها قد تلجأ إلى تعزيز قدراتها العسكرية إما من خلال الصناعة الحربية المحلية أو من خلال إبرام صفقات للتسلح مع دول أخرى، لكن في أحيان كثيرة قد تلجأ إلى الأطر الدبلوماسية من خلال القيام بتحالفات لاحتواء محاولات الطرف الآخر بسط هيمنته على النظام وبالتالي الإضرار بمصالحها، و هنا يبرز دور الطرف الموازن في حفظ الاستقرار و منع حدوث الهيمنة[3].

ولهذا من المهم جدا في النظام الدولي المتعدد الأطراف وجود طرف أو أطراف تستطيع تعديل الخلل الناتج عن سباق التسلح بمجرد حدوثه للحيلولة دون تصعيد الموقف إلى حرب، و خير مثال عن الدولة التي لعبت هذا الدور في أوروبا نجد بريطانيا التي كانت تقوم بالانتقال من موقع لآخر لمنع هيمنة دولة واحدة أو مجموعة من الدول على النظام الأوروبي.

إن المشكل في هذه المقاربة للتوازن يتصل بكيفية ممارسة القوة وليس بكيفية توز يعها ويدل استخدام هذا المفهوم بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساو، وهو يدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، و التفوق هنا مرتبط بتأثير القوة و ليس بطبيعتها، و لهذا فإن مفهوم توازن القوى أقرب ما يكون إلى مفهوم الردع، فللوهلة الأولى يبدو منطقيا بأن هنالك علاقة وثيقة بين الردع و التساوي في الأسلحة، و في الحقيقة هذا ما يجعل الدول تستمر في سباق التسلح لمدة طويلة، لكن التطور الكبير في القدرات العسكرية و في نوعية الأسلحة ذات الدمار الشامل جعل الفكر الاستراتيجي ينتبه إلى حد الكفاية

---

[1]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2]- ناصف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[3]- نفس المرجع، ص 124.

النووية Nuclear Sufficiency و التي تكون فيها الدولتان على علاقة متوازنة من الردع المتبادل و في غير حاجة للمزيد من الأسلحة، و لهذا يكون مفهوم توازن القوى المتضمن الردع المتبادل الميكانيزم الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار، و الاستقرار هنا يعني تجنب الحرب و لا يكون مرادفا للأمن و السلم اللذان لا يتحققان إلا بتسوية النزاع من جذوره.

الردع:

ذهب "**دوارتي و فالتزغراف**" على اعتبار أن مفهوم الردع المتبادل هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى، فمعظم الكتاب مثل **كيسنجر، شيلينغ، كاهن**...الخ تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك، الردع المستقر، توازن الردع، ميزان التسلح، بنفس الدلالات التي تحملها المعاهدات التي أقامت توازن القوى في السابق، كما شدّد الكاتبان على أن أهمية القوة العسكرية تكمن في مدى قدرتها على ردع الهجوم و على هذا الأساس فقد أيدا الفكرة التي ترى بضرورة استمرار القوتين العظميين آنذاك بزيادة قوتهما لأن ذلك يقلل من احتمالات استخدامها [1]، طبعا هذا الرأي مخالف تماما لفكرة الكفاية النووية المطروحة سابقا.

و يعرف "**ريتشارد ليبو**" Richard Ned Lebow الردع "على أنه محاولة التأثير على تقييم الآخرين لمصالحهم، فهو بذلك يهدف إلى منع حدوث أي سوك غير مرغوب فيه من خلال إقناع هذا الطرف الذي يفكر في القيام بشيء ما، بأن تكلفة فعله تتجاوز بكثير أي ربح مرجو".

فالردع هنا يفترض بأن القرارات المتخذة هي استجابة لنوع من الحسابات العقلانية للمكاسب و والتكاليف، و بإمكان الطرف الرادع إظهار قوته و قدراته أو حتى المبالغة فيها حتى يتلاعب بخصمه و يثنيه عن القيام بما يفكر فيه، لأن القادة السياسيين غالبا ما يكونون مدفوعين أكثر بالخوف من الخسارة منه من احتمال المكسب [2]، أما في حالة قيامهم بالمخاطرة لتحقيق المكاسب مهما كانت التكلفة فإن الردع هنا يكون قد فشل في تجنيب الطرفين الحرب، و لهذا في حالات كثيرة من تصاعد التوتر و الضغوط و لاعتبارات غير مرتبطة بالتوازن العسكري قد يشعر صناع القرار باليأس ما يدفعهم للجوء إلى القوة و بالتالي يكون الردع غير فعال.

يرى "**دوارتي و فالتزغراف**" أنه حتى يكون الردع فعالا لا يجوز له أن يبقى سرا، بل لا بد من السماح بانتقال كم كافي من المعلومات إلى الخصم، فإذا تمكن أحدهما من زيادة أسلحته أو تحديثها في إطار من السرية، فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع، بل على العكس

[1]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره، ص 134 .

[2]- Richard Ned Lebow, Coercion, Cooperation and Ethics in International Relations, Routledge Taylor and Francis Group, New York, 2007, p.121.

من ذلك قد يعتبر هذا مؤشرا على نوايا الخصم في شن هجوم أو تحقيق الهيمنة و عليه فإن وضعية الردع المتبادل هنا قد تضعف نتيجة عدم التيقن في الحسابات التي تجري حول الأسلحة في حالة التصادم[1].

يرى "**روبرت أوزغود**" **Robert E. Osgood** أن الشك وعدم اليقين لدى الدول في معرفة ما يدور في باطن عقول بعضها البعض حول نواياها و دوافعها الحقيقية، و تقديراتها لمصالحها ، قد يؤدي بالإضافة إلى الخوف من النتائج المترتبة على الحسابات الخاطئة إلى زيادة الحذر بين الدول و زيادة الانضباط و بالتالي تحقيق الاستقرار الدولي فالتوازن العسكري يخلق استقرارا بين وحداته[2]، لكن في الحقيقة إن حالة الشك و عدم اليقين هي كل باعث للحرب حسب ما يقدمه لنا "**جارفيس**" من خلال نموذجي الردع و اللولب، فحتى يتحقق الاستقرار من خلال الردع لابد من وجود بعض من الشفافية و بعض من التعاون و إبداء حسن النية لتلافي الخوف و الغموض.

مما لاشك فيه إن تفحص العديد من النزاعات وسباقات التسلح يظهر لنا فعالية الرد ع كإستراتيجية لإدارة الصراع ، فالردع غالبا ما أعاق تصعيد النزاع إلى حرب و خير مثال على ذلك علاقة الردع المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، الهند و باكستان، كما يعتقد البعض بأن الردع منع نشوب حرب أخرى في الصراع العربي الإسرائيلي، رغم أن كل هذه الأمثلة تتضمن ذلك العداء المتبادل بين أطرافه [3]، لكن البعض الآخر يرى بأن غياب أزمات حقيقية هو ما جعل الردع ينجح، بمعنى أن الردع ينجح في حالة تبني أطرافه نوعا من المواقف الدفاعية للحفاظ على الوضع القائم أما في وقت الأزمات الحادة الناتجة عن الصدام الحقيقي في المصالح فإن الدول غالبا ما تفشل في ضبط النفس.

يرى Richard Ned Lebow و Janice Gross Stein بأن الردع يتضمن معنى إستراتيجية إدارة النزاع كما يتضمن معنى للتعبير عن علاقة القوة بين الطرفين، فهو يعبر عن تلك المجهودات الواعية من القادة السياسيين لاستغلال خطر الحرب بغرض التأثير على سلوك الخصم خاصة أثناء المفاوضات، كما أنه يعبر عن الوضعية التي يريد فيها قادة الدول اللجوء لاستخدام القوة، و التحضير لها فعلا، لكنهم يتراجعون عن ذلك في آخر المطاف لأن القدرات العسكرية للخصم تثنيهم عن ذلك، فمثل هذا الردع يكون مستندا على علاقة القوة لكنه ليس

[1]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره، ص 248.
[2]- نفس المرجع والصفحة.
[3]- Richard Ned Lebow, Op.Cit, p.143.

مرادفا له[1]، و قد يكون الردع ناجحا ليس نتيجة للتوازن العسكري المواتي بل إلى القدرة التي يملكها الطرف الرادع في إلحاق خسائر سياسية غير مقبولة للطرف الآخر، و لهذا فإن قدرات عسكرية محدودة قد تكون كافية للردع حتى و إن لم يكن هناك توازن عسكري بين الطرفين.

المطلب الثالث: الطمأنة و بناء الثقة

إن إجراءات الطمأنة **Reassurance** تقوم على افتراض أن أصل ومنشأ العداء ليس متأصلا في الخصمين، أثناء سعيهما لتحقيق أمنهما و مصالحهما، و لهذا يقوم الطرف المبادر بالتواصل مع خصمه من خلال نواياه الحميدة، و محاولة التقليل من مشاعر الخوف، سوء الفهم و اللاأمن التي هي غالبا ما تقف وراء أي تصعيد للحرب، فبالرغم من أن الدول قد تعتبر بأن النزاع فيما بينها غير قابل للحل، إلا أنها على النقيض من ذلك تقوم بمحاولة للطمأنة عبر عمليات وجهود لتجنب الحرب بسب حسابات خاطئة، إذا من خلال ذلك فهي تساعد على تلطيف الأسباب التي أدت إلى ذلك العداء[2].

في الحقيقة إن الدول في حالات كثيرة قد تكون مدفوعة بالخوف و ليس بالعداء لتنتهج سياسات عسكرية تقود إلى سباق تسلح، و لهذا فإن صناع القرار باستطاعتهم النظر أبعد من الصورة الحميدة عن أنفسهم و النظر إلى منعكس الخوف و القلق في عقل الطرف الآخر بنوع من التعاطف و التفهم، و التعبير عن ذلك بإتباع إجراءات عسكرية و دبلوماسية أقل تهديدا لأمنه و مصالحه ففي ظل ظروف معينة بإمكان الدول التي تسعى لأمنها فقط التخفيف من حدة المعضلة الأمنية و سباقات التسلح[3].

يرى "**جارفيس**" من خلال نموذجه اللولبي بأن الدول التي تشعر باللاأمن تسعى إلى مزيد من التسلح حتى تشعر بمزيد من الثقة، و بالتالي فإنها إذا ما قامت بعمل شيء ما يزيد من أمن خصمها فان هذا سوف يخفض رغبة هذا الأخير في تبني سياسات عسكرية متشددة، فهذه المبادرة لا تؤدي إلى خفض القدرة على الردع بالنسبة للدولة الأولى بل سوف تولد مزيدا من الإجراءات المتبادلة التي تشكل دليلا على النوايا الحميدة[4].

على غرار "**جارفيس**" يعتقد "**أوزغود**" Charles Osgood بأنه بإمكان الدول المتورطة في سباق تسلح تحويل هذا اللولب من الخوف المتصاعد إلى لولب من الأمل، من خلال استعمال

---

[1]- Idem.
[2]- Ibid, p.154.
[3]- Nicholas Wheeler and Ken Booth, The Security Dilemma, Op.Cit, pp.39-40.
[4]- Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Op.Cit, p.82.

نفس المنطق، بما أن سباق التسلح ما هو إلا نظام من التوتر المتزايد أين يكون أطرافه في حالة دوامة من الخوف و الشك و الاشتباه، إذا فإن الدول التي بإمكانها أن تعكس هذه العلاقة تستطيع تحويل هذا النظام إلى لولب من الثقة المتزايدة [1]، بمعنى أنه مع مرور الوقت تمكِّن الإجراءات المتبادلة عبر آلية الفعل و رد الفعل من خلال إشارات الطمأنة، كلا الجانبين من التعرف على المصالح المشتركة لهما و إيجاد أرضية للتعاون الأمني، و هذا يؤدي إلى إرساء دعائم الثقة المتبادلة ما ينعكس إيجابا على أمن كل منهما.

إذا فإن عمليات الطمأنة هي تلك الإجراءات و الخطوات التي تقوم بها دولة لتحسين أمن خصمها وتبديد مخاوفه بهدف خفض التوتر و بناء الثقة المتبادلة، أو كما يعرفها Janice G. Stein "على أنها مجموعة من الاستراتيجيات التي يستخدمها الخصمان للتقليل من احتمال اللجوء إلى القوة العسكرية " [2]، لكن عملية الطمأنة لا تخلو من المخاطر فهي مرتبطة بادراك صناع القرار لنوايا خصومهم، فإذا كان الإدراك خاطئا قد تفسر تلك الخطوات و الإشارات على أنها ضعف كما قد تفسر على أنها مجرد طعم و على هذا الأساس تتم استجابة الطرف الثاني و بالتالي قد تفشل تلك الجهود في تجنب تصعيد الموقف إلى مواجهة مسلحة.

يرى "**جارفيس**" بأن الدولة التي تسعى فقط من أجل أمنها بإمكانها أن تبعث إشارات مقنعة لخصمها بأنها غير مهتمة بالعدوان على الإطلاق خاصة إذا كانت مواقفها الدفاعية لا لبس فيها وكانت الدلالة الرمزية لأسلحتها الدفاعية مميزة بشكل واضح، بينما يرى "**ميرشهايمر**" بأن الأسلحة المتوفرة لدى أي طرف تشكل دوما خطرا على الآخرين حتى و لو كانت نواياهم لاستخدامها لغرض الدفاع فقط و لهذا نجده يقلل من حتمية دور الطمأنة في بناء الثقة، فهو يرى الجشع و العدوانية متأصل في سلوك كل دولة، وهي في سعي مستمر لتعظيم قوتها لأنها لا تثق في الآخرين فيقول:

"in a world where great powers have the capability to attack each other and might have the motive to do so, any state bent on survival must be at least suspicious of other states and be reluctant to trust them…Because it is sometimes difficult to deter potential aggressors, states have ample reason not to trust other states and to be prepared for war with them"[3].

---

[1]- Dave A. Lopez, Coaxing the Peace, Reassurance Strategy in the Twenty-First Century, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Art and Security Studies, Naval Postgrad--uate School, Monterey, California, USA ,2010. P.1.

[2]- Janice G. Stein, Deterrence and Reassurance in Behavior, Society, and Nuclear War, ed. Tetlock, Philip, et al. Oxford, Oxford University Press 1993, p 31. Quoted in Dave A. Lopez, Op.Cit, p.3.

[3]- John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York: Norton & Company, p.32.

أما "كيد" Andrew Kydd فيعرف الطمأنة "على أنها عملية أو مسار لبناء الثقة"، فالثقة يمكن بناؤها و تعزيزها من خلال مواقف أحادية الجانب كمبادرة بسلوك معين أو إجراء له قيمة، فهذه الإشارات هي عبارة عن أساس لعملية الطمأنة و بناء الثقة، و من خلالها يتم إقناع الطرف المقابل بأن هذا الطرف جدير بالثقة لما قدمه من تضحية أو تحمله من تكلفة ما كان ليتحملها لو لم يكن أهلا للثقة، لأن هذه التكلفة قد تجعله ضعيفا في مواجهة الدولة الأخرى أو تعطيها أفضلية في الهجوم إذا ما كان الجشع يقودها[1].

و يعرف "كيد" الثقة "علي أنها اعتقاد طرف بتفضيله التعاون لاستغلال تعاون الطرف المقابل، بينما انعدام الثقة تعني اقتناع طرف بتفضيل استغلال تعاون الطرف الآخر عوضا عن التعاون بالمثل"، بمعنى أنه حتى تكون جديرا بالثقة لابد من أن ترد بالمثل و تتعاون بقدر تعاون الطرف المقابل، على العكس من ذلك فإن الطرف غير الجدير بالثقة هو الذي يستغل إجراءات التعاون التي قدمها الطرف المقابل لصالحه من دون القيام بشيء في المقابل، و لهذا فالتعاون بين الأضداد ممكن إذا ما تجاوز مستوى ثقتهما لبعضهما البعض العتبة الدنيا التي يحددها كل طرف[2].

إن الافتراض الأساسي لـــ"**كـــيد**" هو أنه في حالة ما إذا وُجدت ثقة متبادلة بين الدول ولم تكن إحداها لها رغبة في التوسع يمكن عندئذ أن تعيش هذه الدول في سلام، فالثقة وانعدامها هو الذي يصنع الفارق بين السلم و الحرب، و حتى يتم التعاون فيما بينها لابد من وجود أرضية مشتركة من الثقة المتبادلة، فبالرغم من أن النزاع قد يحدث بين الدول الجديرة بالثقة trustworthy إلا أن حقيقته تعود إلى احتمال أن كلا الدولتين أو إحداهما فقط قد ارتدّت و أصبحت غير جديرة بالثقة untrustworthy. كما يرى "كيد" بأن الهيمنة في الإطار متعدد الأطراف تعزز التعاون خاصة إذا كانت الدولة المهيمنة جديرة بالثقة نسبيا، وكان بإمكان الدول الأخرى في المنظومة طمأنة بعضها البعض و إثبات بأنها جديرة بالثقة و التعاون من خلال إجراءات الطمأنة[3].

يرى "**جارفيس**" بأن الدولة القوية كفاية فإن بعضا من التنازل لا يؤثر عليها وبإمكانها أن تتحمله و تأخذ فرصا للتعاون حتى و إن تراجع الطرف المقابل، بل إن المنظومات متعددة الأطراف Multilateral Regimes تمكّن من خفض إمكانية الارتداد و التراجع لدى الدول

---

[1]- Dave A. Lopez, Op.cit, pp.6-7.
[2]- Andrew H. Kydd, Trust and Mistrust in International Relations, Princeton, N.J: Princeton University Press, 2005, p.6.
[3]- Ibid, p.5.

بسبب اقتناعهم بأن ارتدادهم هذا سوف يقابل بمعارضة ليس فقط من خصومهم المباشرين بل من باقي الدول في المنظومة، بالإضافة إلى أن مثل هذه المنظومات الأمنية تسمح باستحداث معايير للتعاون و تساعد في تطبيقها، كما تنزع الشرعية عن الانشقاق و تجعله أكثر تكلفة، و توفر مستوى عال من التواصل بين أطرافها و تضفي نوعا من الشفافية والمعاملة المتبادلة Reciprocity التي في الحقيقة تزيد من آفاق التعاون[1].

إن أساس نظرية النظم الأمنية قائم على اعتبار بأن الدول فواعل أنانية و عقلانية تولي الأهمية لمصالحها على حساب الآخرين و لهذا فالتعاون ممكن عندما تقتنع الدول بأنه يخدم مصالحها على المدى الطويل، و هذا هو الفرق الجوهري بين الرؤية الواقعية الهجومية و بين نظرية المنظومة الأمنية Security Regime، فحسب الواقعية الهجومية تكون ترتيبات التعاون بين الدول هي مجرد تسويات لأهداف قصيرة الأمد، إذ لا توجد إمكانية للتوافق طويل الأمد في فيما بينها، وهذه الترتيبات الأمنية في إطار التعاون الأمني سوف تفشل و سوف تتنصل منها الدول بعد فترة من الزمن[2].

على النقيض من ذلك يؤكد "**جارفيس**" بأن المنظومة الأمنية تتجاوز تلك الترتيبات الأمنية قصيرة الأمد، فالتعاون ضمنها مبني على الاعتراف المسبق بشرعية المصالح الأمنية لباقي أعضائها، لذلك فهو يفترض بأن مسار التعاون الأمني سوف يستمر عبر فترات طويلة، لأن الدول المنخرطة فيها تعتمد على ضبط النفس في تفاعلاتها المتبادلة و تبرز معايير التعاون في مواقفها السياسية و العسكرية، فتمكِّن هذه المنظومات أطرافها من بلوغ الحدود المقبولة من المنافسة الأمنية لها، و بالتالي بإمكان الدول أن تبلغ مستوى مرض لها من الأمن دون المساس بأمن الدول الأخرى[3].

"**جارفيس**" أشار إلى أربعة شروط لنجاح أي منظومة أمنية:

أولا: على الدولة أن تفضل بيئة سياسية مستقرة و منظمة Ordered على حساب الإكراه و التهديد بالحرب.

ثانيا: على الدولة أن تؤمن بأن الآخرين كذلك يفضلون التعاون و الأمن المشترك، لأنه في حالة اعتقاد طرف بأن أحد الأطراف لديه نوايا عدوانية، فإن التعاون طويل الأمدلن يكون ممكنا.

ثالثا: على الدولة أن تؤمن بأن أمنها يمكن تحقيقه بدون الحاجة إلى تقويض أمن الآخرين.

---

[1]- Dave A. Lopez, Op.cit, p.9-10.
[2]- Andrew H. Kydd, Op.cit, p.15.
[3]- Robert Jervis, Security Regimes, International Organization, Vol.36,Issue.02, March 1982, pp.357,360.

رابعا: على الدولة أن تعتبر بأن الحرب وسيلة مكلِّفة و غير مقبولة لتحقيق الأمن[1].

في الحقيقة بالرغم من وجود توافق في المصالح سمح بتشكيل منظومة أمنية، إلا أن هذا قد لا ينفي احتمال تعرضها للفشل و الانهيار إذا ما كان بعض من أطرافها يعتقدون بأنهم قد ابتعدوا عن تحقيق مصالحهم، فالدول عموما تنظم إلى منظمة أمنية معينة على أمل توسيع مصالحها الأمنية على المدى البعيد، لكنها قد تعيد حساباتها حول بقائها أو انسحابها إذا ما رأت عدم جدوى في استمرارها، و هذا ما يفتح الباب مرة أخرى لتجدد المنافسة و سباق التسلح [2]، لذلك فإن إمكانية التعاون على المدى الطويل تقلل من التوترات و تخمد سباقات التسلح لكنها لا تلغي احتمالاتها كليا، فكون الدول عقلانية و أنانية سوف يجعلها تستمر في النظر إلى بعضها البعض على أنهم خصوم منافسون و أعداء محتملون.

المبحث الرابع: نظريات التكامل و الاندماج

يتعرض هذا المبحث إلى نظريات التكامل الإقليمي الرئيسية التي حاولت الإجابة على تساؤل كيف و لماذا تدخل الدول في ترتيبات تكامل إقليمي، و ما هي الظروف التي تساعد على تطور أو تراجع عملية التكامل، ومن الأطراف الأساسية المسؤولة عن الدخول و الاستمرار في عملية التكامل. و يركز المبحث بشكل أكبر على النظريات التي ركزت على دور الدولة كفاعل رئيسي و أساسي في البدء و إنجاح عملية التكامل، لكن قبل التطرق لذلك نوجز أولا بعضا من التعاريف لمفهوم التكامل، أنواعه و المفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول: مفهوم التكامل و المفاهيم المرتبطة به

أولا: مفهوم التكامل

هناك اختلاف كبير بين العديد من الفقهاء في السياسة و الاقتصاد حول تحديد مصطلح التكامل، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية أو سياسية، و هنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التكامل باللغة العربية هو ترجمة من اللغة

[1]- Ibid, pp. 359-362.
[2]- Idem.

الانجليزية لكلمة Integration المشتقة من اللفظ اللاتيني Enteger و التي تعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ.

كما أن بعض الكتاب الذين كتبوا في هذا المجال يُعرّفون التكامل أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب السياسيين و الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكن إدراج اتجاهين رئيسيين في تعريفه:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرّف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما . و ينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

لقد اعتبر"**إيرنست هاس**" التكامل بأنه " العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة"[1]، بينما "**أيتزيوني**" يربط بين التكامل و استخدام سلطة العنف و الإكراه فهو بالتالي يرى بأن " المجتمع متكاملا إذا كان هذا الأخير يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، حيث يكون له مركزا لاتخاذ القرار يكون بموضع توزيع الثواب والعقاب، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب" [2]. في حين أن "**لندبارغ**" يحاول أن يربط بين التكامل و عجز الدولة عن إدارة شؤونها و تلبية حاجاتها بمفردها، فيقول أن "التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أو تفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد"[3]. على العكس تماما يذهب "**كارل دويتش**" إلى الربط بين الشعور بالهوية الجماعية في مجتمع و بين السعي للتكامل بين أطرافه، فيعرّفه هنا على أنه "الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية

---

[1]- عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد، 2002، ص142.
[2]- نفس المرجع و الصفحة.
[3]- ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 1997. ص217.

وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي، أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف"[1].

إذن فالتكامل حسب التعاريف السابقة هو عملية وحالة نهائية، على حد سواء، بمعنى أنه هدف يُسعى لتحقيقه من خلال اندماج الأطراف الفاعلة بغية تكوين جماعة سياسية، بينما يتضمن هذا المسار العمليات و الوسائل أو الأدوات التي تتحقق بوساطتها تلك الجماعة السياسية ، مع التنويه فقط بأن سعي الأطراف للتكامل و الاندماج يكون طوعيا دون إكراه أو ابتزاز.

ثانيا: بعض المفاهيم المرتبطة بالتكامل

التعاون: هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجالات معينة، ولا يؤدي إلى تكوين مؤسسات مشتركة و دائمة، إذ أنه ذو طبيعة مؤقتة. يتميز بوجود أهداف مجردة و غير مشتركة ، و بالتالي فالتعاون هو عبارة عن سياسات وفاق، و تبادل ومشاركة في العديد من النشاطات، بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.

الشراكة: تعتبر الشراكة إستراتيجية وطريقة متبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص معين وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات هذا علاوة على الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء [2].

التبعية: عبارة عن علاقة يطبعها القوة بين الأطراف، حيث أن الطرف القوي يكون في حالة تسمح له باستغلال الطرف الضعيف بما يضمن تقدمه على حساب تخلف الثاني، و عليه فالتبعية تقوم على فكرة التلازم بين التقدم و التخلف ، كما تعرف التبعية بهذا الشكل على أنها اعتماد متبادل غير متسق أو متكافئ، كما أنه لا توجد مصالح مشتركة[3].

الانتشار: ويعني تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق التعاون في المجالات الأخرى، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة إلى هذا التعاون، ولكن إقامته سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى، كما أن

[1]- محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والعالم الثالث، ط3، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998 ، ص26.
[2]- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 87.
[3]- ثابت عبد الحافظ علي فتحي، مرجع سابق، ص 112.

انتشار التعاون بشكل كبير في المجلات الفنية المختلفة سوف يؤدي في النهاية إلى تجاوز حتمية التعاون السياسي لإقامة التكامل[1]، و بالتالي رفع سقف المصالح المشتركة بين الدول.

المطلب الثاني: أنواع التكامل

في الحقيقة يمكن إدراج أنواع متعددة من التكامل لكن يبقى أهمها هو التكامل الاقتصادي، السياسي و الأمني.

التكامل السياسي: والمقصود به عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفيديرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء (سوف يتم التطرق إلى التكامل السياسي من خلال النظريات السياسية في المطلب الموالي).

التكامل الأمني: ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ و القيادة المشتركة، والاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة[2].

التكامل الاقتصادي:

يعد من أهم أشكال التكاملات انتشارا فهو يقوم في المجالات المرتبطة بعلاقات السوق، الخدمات و السلع، انتقال رؤوس الأموال، و المكاسب و الخسائر المرتبطة بالرفاهة ...الخ، ولهذا لم تركز النظريات الاقتصادية بشكل كبير على الخطوات المتعلقة بقرار إنشاء أو الاستمرار في عملية التكامل على المستوى السياسي و المجتمعي.

تعتبر كتابات "**فينر**" و "**بالاسا**" من أهم الأسس التي بنت عليها غالبية النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي أفكارها، فقد ركز "فينر" على الأثر الاستاتيكي للتكامل الاقتصادي من خلال تركيزه على آثار خلق التجارة و تحويلاتها، بينما ركز " **بالاسا**" على الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي كحجم الإنتاج الكبير، التطور التكنولوجي، زيادة المنافسة، تدفق الاستثمارات...الخ[3].

---

[1]- عبد الله مصباح زايد، مرجع سابق، ص 167.

[2]- عبد الله مصباح زايد، مرجع سابق، ص 150.

[3]- Benny Teh Cheng Guan, Regionalism in East Asia: The Dynamics of Formal and Informal Processes of Regionalization, Doctoral Dissertation: Graduate School of Socio-Environmental Studies, Kanazawa

من ناحية أخرى اهتم " **بالاسا**" بوضع نموذج للتكامل الاقتصادي يقوم على الانتقال من مستوى لمستوى أعلى من التكامل، و أولى مراحل هذا النموذج هي إنشاء منطقة تجارة حرة تتفق فيها الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها و إن كانت تظل هذه الحواجز في مواجه الأطراف الخارجية. ثانيها هو الاتحاد الجمركي و يزيد عن المرحلة السابقة أن الدول الأعضاء تتفق فيما بينها على توحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الأطراف الخارجيين. أما المرحلة الثالثة فتنطوي على إنشاء سوق مشتركة يتم فيها إلغاء الحواجز غير الجمركية و تتضمن هذه المرحلة تحرير انتقال الأفراد و رأس المال و حرية ممارسة المهن و مزاولة النشاط الاقتصادي. المرحلة الرابعة تشمل إنشاء اتحاد اقتصادي حيث تقوم الدول من خلاله بتنسيق سياساتها المختلفة الاقتصادية و المالية و النقدية و غيرها. و هو أعلى مرحلة من مراحل الوحدة الاقتصادية حيث لا تكتفي الدول بتحرير كامل السلع و عناصر الإنتاج و تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة بل تعمل على تحقيق توحيد كامل بين الدول في سياساتهم المالية و النقدية مع خلق سلطة فوق قومية يتم تفويضها صلاحيات إدارة هذه الشؤون و تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء[1].

و هكذا فإن المنهج الذي اقترحه " **بالاسا**" و الذي حضي بقبول واسع يبدأ من مجال التجارة أي بما يعرف تكامل التجارة ثم يضيف عناصر الإنتاج و بعدها تكامل السياسات، و يقوم نموذج "**بالاسا**" على تحقيق التكامل من خلال الأسواق المختلفة: أسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج و الأدوات المختلفة في إدارة هذه الأسواق و هي أدوات السياسة الاقتصادية و لذلك فإن نموذج "**بالاسا**" يركز على تحقيق التكامل عن طريق السوق و آلياته[2].

لقد شهد النموذج الذي قدمه "**بالاسا**" العديد من الإضافات و التغييرات من قبل العديد من المنظرين، فمثلا اقترح البعض إضافة مرحلة أولية سابقة على مرحلة منطقة التجارة الحرة و هي اتفاقيات التجارة التفضيلية، في حين تطرق البعض إلى أن مراحل التكامل لن تتوقف بتحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي و إنما ستمتد إلى الجانب السياسي، و من ناحية أخرى واجه هذا النموذج بعض الانتقادات الخاصة بتأثره الشديد بالتجربة الأوربية مما جعله قاصرا على تفسير تجارب التكامل الإقليمي في مناطق أخرى، كما انتقد البعض الترتيب الذي تبنته النظرية[3].

University, Japan, 2006, p.49.

[1]- Ibid, pp.49-50.

[2]- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000، ص ص 39-40.

[3]- Benny Teh Cheng Guan, Op.Cit, p.51.

المطلب الثالث: نظريات التكامل الاقليمي

أولا: النظرية الوظيفية functionalism

تمثل كتابات " **دفيد ميتراني** "David Mitrany الأساس الذي قامت عليه النظرية الوظيفية، و يرى "**ميتراني**" أن التجمع الدولي في القرن العشرين يشهد العديد من القضايا الفنية المعقدة و الموضوعات ذات الطابع الفني و التي لا يمكن أن تتعامل معها كل دولة على حدا و إنما تحتاج الدول للتعاون فيما بينها و من ثم فإنه من الأفضل أن يعهد بهذه الموضوعات إلى الخبراء و المختصين الفنيين الذين يمتلكون المعرفة و الخبرة التقنية و التي قد لا يمتلكها الساسة.

و يفترض "**ميتراني**" أن الحلول التي سوف يتوصل إليها الخبراء و المختصين سوف تتطلب تعاونا و عملا جماعيا بين الدول و بما أن هذه القطاعات بعيدة عن الموضوعات السياسية و العسكرية فمن المتوقع أن يتم التكامل فيها بشكل أيسر و أسهل [1]، و يرى "**ميتراني**" أن العملية التكاملية هي عملية تراكمية فنجاح التكامل في قطاع أو مجال معين سوف يخلق الحافز نحو مزيد من التكامل في قطاعات جديدة، وهذا ما أطلق عليه " **ميتراني**" مصطلح الانتشار Ramification ، ووفقا للنظرية الوظيفية فإن المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية، و إعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي و ليس على أساس جغرافي أو إقليمي [2]. و يركز الوظيفيون على المدخلات الاقتصادية في تحقيق التكامل على أساس أن تحقيق التقدم في القطاعات الاقتصادية سيؤدي بدوره إلى تحقيق تقدم مماثل على الصعيد السياسي. و يفترض " **ميتراني**" التحول التدريجي للأفراد لولاءاتهم و اتجاهاتهم نحو المؤسسات الجديدة فوق القومية و التي نجحت بشكل أكبر في تحقيق احتياجات الأفراد، كما تعول النظرية الوظيفية على نجاح عملية التكامل بين الدول في القطاعات الوظيفية في خلق جو من الثقة مما يساهم في تقليص احتمالات حدوث الحرب.

ثانيا: النظرية الفدرالية Federalism

تعد النظرية الفيدرالية من أقدم و أشهر نظريات التكامل، حيث ينظر الفيدراليون إلى عملية التكامل على أنها عملية يتم فيها اندماج مجموعة من الدول ذات السيادة في دولة واحدة ذات سيادة واحدة و تتحول الكيانات السياسية الأعضاء في عملية التكامل من فاعلين دوليين إلى

---

[1] - Jams E. Dougherty Robert L. Pfaltzgraff, Op.Cit, p513.

2- محمد فايز فرحات، الإقليمية الجديدة و تطبيقاتها: دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد [2] والعلوم السياسية جامعة القاهرة، يونيو 2001 .، ص ص 16-17.

مجرد مستويات من السلطة المحلية. وقد حددت النظرية الفيدرالية المخرج النهائي لعملية التكامل بأنه خلق لدولة تملك سلطة سياسية و قانونية تستطيع تلبية رغبات و احتياجات الوحدات المكونة لها سواء كانت احتياجات اقتصادية، اجتماعية، أمنية أو دفاعية مع السماح لكل وحدة منهم بممارسة قدر من الاستقلالية في بعض المجالات [1]، و يعوّل الفيدراليون على العوامل السياسية لتحقيق عملية التكامل، فقد ركزوا على دور النخب السياسية في نشأة و تطور عملية التكامل.

ثالثا: النظرية التعددية Pluralism

ترى النظرية التعددية أن عملية التكامل تتم بين مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة و التي تتسم علاقاتها بكثافة مما يجعل هذه الدول لا تلجأ إلى استخدام الحروب أو العنف كوسيلة لحل خلافاتها. و تستند هذه النظرية إلى العديد من المؤشرات الدالة على كثافة التعاملات بين هذه الدول مثل: حركة التجارة و الأفراد، الاتصالات بين النخب سواء على المستوى الرسمي و غير الرسمي و بقدر ما تزداد كثافة هذه الاتصالات تزداد درجة التكامل بين هذه الدول[2].

يعد "**كارل دويتش**" من أهم منظري التعددية، و كان الإسهام الحقيقي له من خلال دراسته للجماعة السياسية في منطقة الأطلسي سنة 1957، حيث يتصور بأن الوصول إلى حالة التكامل يتمثل في الوصول إلى مجتمع الأمن Security Community الذي تنتفي فيها احتمالات اللجوء إلى الحرب أو العنف كوسيلة لحل النزاع بين أعضائه، و قد حدد " **دويتش**" نمطين من جماعات الأمن:

مجتمع الأمن المتحد : Amalgamated Security Community حيث تنصهر فيها الدول الأعضاء إلى دولة واحدة ذات كيان سياسي و سيادي، يتميز هذا المجتمع بعدم اللجوء إلى القوة و هو الأقرب إلى الحالة العملية لأن القيود المفروضة في إطاره على استقلال الدول لا تعد قيودا قانونية بل هي قيود سياسية بالأساس، كما أن خلق هذا النظام أو المجتمع الدولي الذي يقوم عليه التكامل لا يعتمد على خلق مؤسسات سياسية مشتركة بقدر ما يعتمد على تنظيم و إدارة العلاقات بين مجموعة من الدول المشكلة لهذا التجمع و مثال على ذلك حالة الو م أ (1787) و سويسرا (1848)[3].

---

[1]-A.J.R Groom and Paul Taylor, Functionalism : Theory and Practice in International Relations, London, University of London Press ltd, 1975, p. 12.

[2] - Ibid, p.13.

[3]- Charles Pentland, International Theory and European Integration, New York: The Free Press, 1973, pp 30-32.

المجتمع السياسي المتعدد : Pluralistic Security Community، و هنا تحتفظ الوحدات السياسية الأعضاء في عملية التكامل بكيانها السياسي و سيادتها و حكوماتها، و تترابط مع بعضها البعض من الناحية الأمنية، و يضرب " **دويتش**" مثالا لذلك بالعلاقة بين النرويج و السويد، بين فرنسا و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا و الو م أ، و من ثم يعتبر "**دويتش**" أن تحقق عنصر الأمن هو المحدد الرئيسي للتكامل، و انتفاء هذا العنصر ينفي بالضرورة حالة التكامل سواء أكان ذلك في إطار كيان سياسي متحد أو متعدد[1].

رابعا: النظرية الوظيفية الجديدة New Functionalism

جاءت النظرية الوظيفية الجديدة لتبني على أفكار" **ميتراني**"، و تنطلق الوظيفية الجديدة من أن نجاح التكامل الاقتصادي قد يؤدّي إلى تحقيق التكامل على المستوى السياسي و وحدة سياسية. و تبدأ النظرية الوظيفية الجديدة من نقطة أن نجاح عملية التكامل في مجالات وظيفية تخلق مكاسب و فوائد مما يحفز القوى السياسية داخل الدول الأعضاء في عملية التكامل على تشجيع و دفع عملية التكامل إلى مستويات أكثر تقدما. و يعوّل الوظيفيون الجدد على تحول ولاءات و انتماءات الأفراد و النخبة نحو مركز جديد و هو المؤسسات فوق القومية. و يؤكد هذا الاتجاه على مفهوم الانتشار فعملية التكامل تبدأ في المجال الاقتصادي و تنتشر من قطاع إلى قطاع، و من مجال إلى مجال وصولا إلى تحقيق التكامل في المجال السياسي، وخلق جماعة سياسية واحدة، و من أهم المعالم التي تميز الفكر الوظيفي الجديد هو اهتمامه بدراسة دور النخب السياسية و الأحزاب السياسية و جماعات الضغط و المؤسسات فوق القومية و دورها في عملية التكامل. و يعد "**ارنست هاس**" من أهم منظري الوظيفية الجديدة، بحيث أنه قام بدراسة الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب و رأى أن قرار الدولة بالاستمرار في عملية التكامل يتوقف على المكاسب و الخسائر التي تتوقع الجماعات الرئيسية داخل الدولة أن تحققها نتيجة عملية التكامل.

و من خلال دراسته السابقة وجد أن قليلا من الأحزاب و نقابات العمال كانت تؤيد خطوة التكامل لكن بعد عدة سنوات و نتيجة للمنافع و المكاسب التي حققها المشروع تحولت تلك الأحزاب و النقابات إلى قوى مدافعة عن عملية التكامل الأوروبي. و من ثمة فقد تناول " **هاس**" مفهوم الانتشار Spillover الذي يعد إحدى أهم مفاهيم الوظيفية الجديدة، فنجاح التكامل في قطاع معين يخلق الحافز لدى القوى السياسية المختلفة داخل الدول الأعضاء لدفع عجلة التكامل

[1]- Idem.

نحو قطاعات و مجالات أخرى، و من ناحية أخرى يتم خلق مؤسسات فوق قومية تنتقل إليها عملية صنع القرار من المستوى الوطني إلى المؤسسات فوق الوطنية[1].

و بالرغم من التأكيد على أهمية تحقق المصالح و المنافع إلا أن " **هاس**" أكد على أن عملية التكامل لا تقوم فقط على المصلحة أو المنفعة المشتركة، و إنما أكد على ضرورة أن يكون هناك قدر من الاقتناع و الالتزام على المستوى الفكري و القيمي، و يعتبر "**هاس**" بأن هذا الاتفاق و الالتزام الفكري و الرمزي مهم لمساندة الخطوات الواسعة لعملية التكامل و الانتقال إلى مجالات أوسع و التي لا تقتصر على سوق أكبر أو عمالة أرخص فحسب بل قد تفرض أعباء إضافية على الدول الأعضاء[2].

إن أهم الإضافات التي أضافتها الوظيفية الجديدة في تفسير عملية التكامل هو التركيز على الدور المهم لمختلف القوى السياسية: الحكومات، الأحزاب، جماعات المصالح...الخ، فعملية التكامل حسب افتراضاتها تتأثر سلبا و إيجابا بنتيجة المفاوضات و المساومات بين تلك القوى السياسية، و أن أفضل مخرج لعملية التكامل هو المخرج الذي يحقق أعلى فائدة و منفعة متوقعة لكل القوى و الفاعلين المؤثرين كما يحقق و يزيد من سلطة المؤسسات فوق القومية، لكن هناك عوامل أخرى لم تغفلها النظرية و لها تأثير نسبي كدرجة اقتناع النخبة، طبيعة الموضوع المثار للنقاش و المجال الذي سيتم تحقيق التكامل فيه، بالإضافة إلى قدرة المؤسسة فوق القومية على تولي الموضوع الجديد بما يحقق المنفعة و المصلحة المشتركة[3].

و عموما فإن تركيز الوظيفية الجديدة على دور القوى السياسية في عملية التكامل و الحديث عن الوحدة السياسية كأحد البدائل الرئيسية لمخرجات العملية التكاملية، أدى إلى تداخلها مع النظرية الفيدرالية، كما أن اتساع الفجوة بين افتراضاتها النظرية و الواقع السياسي خاصة التعثر الذي شهدته عملية التكامل الأوربي أدى إلى إجراء مراجعات كان أهمها إسهام "ستانلي هوفمان" من خلال التمييز بين السياسات العليا مثل سياسات الدفاع و الأمن القومي، و السياسات الدنيا التي تتعلق بالسياسات الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي، بحث ذهب إلى اعتبار أن عوائد عملية التكامل في ميدان السياسات الدنيا تكون واضحة للأفراد كما للدولة و هو ما يجعلها أكثر استعدادا لإجراء المزيد من التكامل في هذه السياسات و التنازل عن سيادتها، و أكثر استعدادا لتحويل ولاءات أفرادها و مواطنيها إلى المؤسسات فوق القومية، أما في حالة السياسات العليا

---

[1]- Jams E. Dougherty Robert L. Pfaltzgraff, Op.Cit, p. 514.

[2]- محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 23.

[3]- A.J.R Groom and Paul Taylor, Op.cit, p.18.

فالخلافات تكون واسعة [1]، و بالتالي فإن الانتشار في مجال السياسات الدنيا لا يرتب انتشارا تلقائيا مباشرا في ميدان السياسات العليا.

نتيجة للتطورات التي شهدتها التجربة الأوروبية فقد أعاد " **هاس**" و غيره من المنظرين النظر في مفهوم الانتشار، و لهذا حاول" **فيليب شميتر**" أن يطور المفهوم و يطرح أربعة مفاهيم جديدة:

- Spill-around: الانتشار الأفقي أن يكون هناك مزيد من الوظائف التي تشرف عليها المؤسسة فوق القومية دون أن يكون هناك توسع مناظر في السلطات المخولة لها.
- Build up: الانتشار الرأسي و هو التوسع في السلطات المخولة للمؤسسة فوق القومية دون الدخول في مجالات جديدة.
- Retrenchment: أن تحدث زيادة في المساومات و المفاوضات بين الأطراف على حساب السلطة التي تملكها المؤسسة القومية.
- Spill-back: التراجع و يكون في كلا من وظائف و سلطات المؤسسات فوق القومية[2].

كما تم التأكيد على بعض الشروط الإضافية مثل إرادة الإطراف المشاركة، ضرورة ارتباط المصالح النفعية بالتزام إيديولوجي، ضرورة التوافق بين النخبة الرسمية و النخبة غير الرسمية حول هدف التكامل السياسي..إلخ.

خامسا: نظرية بين الحكومات Inter-governmentalism

ظهر الفكر الحكومي في منتصف الستينات، و يؤكد على دور الحكومات و الدول في تحقيق التكامل الإقليمي، بحيث يتبنى النظرة الواقعية في افتراضه أن كل دولة تتسم بالرشاد و العقلانية، تسعى لتحقيق مصالحها في الحصول على الثروة و الأمن و القوة. و من ثمة في تحليلها لعملية التكامل الأوربي ترى أن الحكومات الأوروبية تلعب الدور الأهم في المؤسسات فوق الحكومية، و هنا لا تعني مسألة خلق المؤسسات فوق القومية لديهم أبدا أن تتنازل الدول عن سيادتها أو أن تنقلها للمستوى فوق القومي، و إنما تفوّض بعضا من هذه السلطات إلى المؤسسات فوق القومية لأنها اتفقت فيما بينها على أنه من مصلحتها القيام بذلك، دون أن يعني هذا أن هذه المؤسسات أصبحت لديها شخصية قانونية مستقلة بل العكس فقد أكد الفكر الحكومي على تبعية المؤسسات للحكومات المنشئة لها.

[1]- محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص 24.

[2]- Jams E. Dougherty Robert L. Pfaltzgraff, Op.Cit, p.515.

كما يعلي الفكر الحكومي من أهمية المصالح الاقتصادية و التي تلعب دورا محوريا في البدء و الاستمرار في عملية التكامل، فالمجالات الاقتصادية و التجارية تكون مرتبطة بتحقيق مصالح و مكاسب واضحة للأطراف و من ثم تعود حافزا قويا أما الدول على المضي قدما في عملية التكامل، و لكن يصعب حدوث ذلك في المجال السياسي و الأمني لأنها ترتبط أكثر بالمساس بسيادة الدولة. فوفقا للفكر الحكومي قرار التكامل يكون نتيجة حسابات المكسب و الخسارة التي تقوم بها كل دولة و تُحدِّد على أساسها قرار دخولها و اشتراكها في هذا الترتيب التكاملي من عدمه، و من ثم فقد فسر التيار الحكومي تجربة التكامل الأوربي على أنها عملية براجماتية تقوم على حسابات المصلحة بعيدا عن المثاليات و الأيديولوجيات، فالدول أدركت وجود موضوعات معينة لا يمكنها أن تتعامل معها بشكل منفرد و أن التعاون فيما بينها سيحافظ على مصالحها[1] .

يعد "**ستانلي هوفمان**" من أهم منظري الفكر الحكومي، والذي يختلف مع الوظيفية الجديدة حيث رفض "هوفمان" فكرة الانتشار أو كرة الثلج التي يقوم عليها الفكر الوظيفي الجديد، و أنكر "هوفمان" فكرة حتمية مسار التكامل الأوربي نحو مخرج نهائي و هو خلق دولة فيدرالية. كما انتقد تناسي أو تجاهل الفكر الوظيفي للاختلافات الثقافية بين الدول الأوربية و تأثيرها على تصور كل دولة لمصالحها، و على ضوء تأثره بالفكر الواقعي أكد "هوفمان" على مبدأ السيادة و أوضح على أنه في ظل التطورات التي حدثت لم يعد من الممكن أن نقول أن السيادة موجودة بمفهومها التقليدي و المطلق لكنه رفض القول بأن الدولة و الحكومة الوطنية قد فقدت دورها تماما بل إن لها دورا لا يمكن تجاوزه في عملية التكامل.

كما أنه تجاوز اعتبار الدولة كتلة صماء بل تعامل معها على أنها تضم قوى سياسية مختلفة، نخب، تجارب وطنية متفردة و مشاعر و انتماءات و ولاء، و كل هذه الأطراف تلعب دورا مهما في رسم و تحديد ماهية مصلحة الدولة و من ثمة قرارها بالدخول في الترتيب التكاملي[2].

في تفسيره لتطور عملية التكامل يركز "**هوفمان**" على دور الحكومات و تلاقي المصالح بين الدول الأعضاء و خاصة المصالح الاقتصادية و التي تلعب دورا محوريا في البدء و الاستمرار في عملية التكامل، و يشرح "هوفمان" أن تطور عملية التكامل و المؤسسات فوق

[1] - Carsten Stroby Jensen, Neo Functionalism in Michelle Cini Ed : EU Politics, Oxford : Oxford University Press, 2003, pp.94-96.
[2]- Ibid, pp.97- 98.

القومية التي تنتج عنها تعكس نتيجة القدرة التفاوضية لكل دولة، فالدول لا تتنازل عن سيادتها لصالح المؤسسات فوق قومية و إنما هي تفوض جزءا منها حتى تكون أقدر على تنفيذ المهام المنوطة بها بكفاءة أكبر، كما أن قيامها بتحقيق مصالح الدول المنشئة لها يجعل هته الأخيرة قادرة على الالتزام بتعهداتها و اتفاقياتها[1].

سادسا: الفكر الحكومي الليبرالي Liberal Intergovernmentalism

ظهر الفكر الحكومي الليبرالي في أوائل التسعينات و أصبح من أهم الأطر النظرية تأثيرا في تفسير تطورات التكامل الدولي عموما و التكامل الأوربي خوصا، و يعد " **أندرو مورافيسك**" Moravcisk Andrew مؤسس الفكر الحكومي الليبرالي.

لقد تأثر "**مورافيسك**" بأفكار "ه**وفمان**" مع تأثره بالفكر الليبيرالي و من خلال دراسته لنماذج عديدة من التكامل خلص إلى ربط التطور في عملية التكامل بتفضيلات و اختيارات الدول الأعضاء إذ أن كل دولة تقوم بوضع ترتيب لأهدافها و تفضيلاتها نتيجة للضغوط و التفاعلات بين القوى و الجماعات المختلفة داخلها و في الأخير تنعكس هذه الأولويات و التفضيلات في عملية المفاوضات حيث تسعى كل دولة لتحقيقها.

يركز "**مورافيسك**" على دور الدول الأطراف كفاعلين مستقلين في عملية التفاوض في حين يتضاءل دور المؤسسات فوق القومية، و هنا يشير إلى أن عملية التفاوض تقوم على مرحلتين: الأولى خاصة بحل الخلافات بين الدول الأطراف و التوصل إلى السياسات، بينما الخطوة الثانية الخاصة بخلق الآليات المؤسسية التي سوف تمكن الدول من تحقيق و تنفيذ هذه السياسات و القرارات. كما يؤكد من جهة ثانية على أن نتيجة عملية التفاوض تعكس بالضرورة القوة التفاوضية النسبية للدول الأطراف و من هنا تأتي أهمية دور الدول الكبرى في تطوير عملية التكامل، بينما يرى أن المؤسسات فوق القومية تساعد فقط في تسيير و ضمان تنفيذ تلك السياسات[2].

و من ثمة فإن " **مورافيسك**" يرى أن التطورات الرئيسية التي حدثت في التجربة الأوروبية في التسعينات لم تكن نتيجة الانتشار الذي افترضه الوظيفيون الجدد أو نتيجة لدور و تأثير المؤسسات فوق القومية أو دور جماعات الضغط و رجال الأعمال الإقليمية و ما إلى ذلك من التفسيرات، بل هو في الأساس كان نتيجة لاتفاق و تلاقي المصالح و التفضيلات الوطنية للدول و بالأخص الدول الكبرى و الأقوى في الإقليم، و بهذا يصف " **مورافيسك**" تجربة الاتحاد

---

[1]- Idem.
[2]- Ibid, p.103-105.

الأوربي بأنها سلسة من الاختيارات العقلانية التي قامت بها الحكومات الوطنية و لعبت الدوافع الاقتصادية و بالأخص المصالح التجارية لكبار المنتجين و رجال الأعمال و الرؤية الاقتصادية للنخبة الحاكمة دورا في تحقيقها[1].

خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، من خلال أولا محاولة ضبط المفاهيم المتعلقة بسباق التسلح، أنماطه و بعض المفاهيم المرتبطة به، ثم التطرق إلى المقاربات النظرية العقلانية التي حاولت تفسير أسباب سباقات التسلح و نتائجها المحتملة على العلاقات بين الدول، عبر التعرض لأهم الافتراضات النظرية التي ربطت الظاهرة محل الدراسة مع توجه الدول إلى الحرب أو التعاون لتجاوز المعضلة الأمنية الناتجة عن سباقات التسلح.

و ما يمكن استخلاصه هنا أن هذه المقاربات النظرية في مجملها ربطت سباقات التسلح بوجود تهديد خارجي للدولة التي اعتبرتها فاعلا عقلانيا وحيدا تسعى لتحقيق أمنها من خلال الدخول في سباق تسلح باعتباره خيارها الأمثل. لكن في الحقيقة لم تستطع فعلا هته المقاربات إثبات وجود علاقة حتمية بين سباقات التسلح والحروب، بحيث يرى طرف أن سباقات التسلح تزيد من احتمال وقوع الحرب لأنها تضعف الاستقرار العسكري وتوتِّر العلاقات السياسية، أما الرأي المخالف فيرى أن الدخول في سباق التسلح هو أحسن خيار للدولة لتجنب الحرب عندما تواجه عدوا لها.

و من ناحية أخرى لم تستطع المقاربات المدروسة فصل أسباب سباقات التسلح عن نتائجها المحتملة بحيث يرى البعض أحيانا أن وجود نزاعات بين الدول يقود إلى إذكاء سباقات التسلح كما أنه أحيانا يحدث العكس فتؤدي سباقات التسلح إلى تأجيج النزاعات الكامنة و تصعيدها إلى حروب بين الدول، و هنا يلعب عاملي الثقة المفتقدة و سوء الفهم بين قادة الدول دورا أساسيا في إذكاء سباقات التسلح و تصعيدها إلى حروب.

كما ارتأينا في هذا الفصل كذلك محاولة الإحاطة النظرية بالمتغير التابع في هذه الدراسة و المتمثل في التكامل لهذا حاولنا ضبط هذا المفهوم و بعض المفاهيم المرتبطة به و التعرض باختصار لأهم المقاربات النظرية الخاصة بالتكامل و الاندماج، و التي حاولت

[1]- Ibid, p106.

الإجابة على تساؤل كيف و لماذا تدخل الدول في ترتيبات تكاملية؟ و ما هي الظروف التي تساعد على تطور و تراجع مسار عملية التكامل؟.

و ما يمكن استنتاجه هنا أن الكثير من النظريات أبرزت دور الدولة و أهميته في البدء و الاستمرار في عملية التكامل بدرجات متفاوتة، لكن بعض النظريات الأخرى أظهرت اهتماما أقل بدور الدولة و ركزت على الفواعل فوق القومية و أصحاب المصالح و مختلف الجماعات داخل الدولة، التي تتفاعل مع بعضها لتحديد هوية مصالح الدولة و أولوياتها و من ثمة الدفع بعملية التكامل نحو الأمام، خصوصا عبر الاهتمام بالمواضيع الاقتصادية و الابتعاد عن مواضيع السياسة و الأمن التي دائما ما يدور حولها اختلاف كبير بين الدول.

الفصل الثاني

أسباب سباق التسلح الجزائري المغربي

لقد أرسلت الأمم المتحدة تحذيرا للبلدان المغاربية خاصة الجزائر و المغرب من اشتداد سباق التسلح بينها، مما برهن على أن هذا السباق بلغ درجة تبعث المجتمع الدولي للقلق و الانشغال، حول انعكاساته المحتملة على مستقبل العلاقات المغاربية–المغاربية، و تبعاته الخطيرة على الأمن و الاستقرار في شمال إفريقيا و الحوض الغربي للمتوسط عموما. و ربما ما كانت الأمم المتحدة لتوجه ذلك التحذير لولا أن البلدين باتا يحتلان مرتبة متقدمة من بين الدول الأكثر إنفاقا على السلاح في العالم، و طبقا للتقرير السنوي لمعهد ستوكهولم أصبحت البلدان المغاربة الأربع ما عدا موريتانيا تستأثر لوحدها ثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية، و هو ما شكل دلالة قوية على شدة حمى التسلح في المنطقة المغاربية عموما، و بين الجزائر و المغرب على وجه الخصوص.

و على الرغم من انتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي لا تزال الحرب الباردة قائمة بين الجزائر و المغرب، بحيث لا تزال الجارتان تعيشان حالة مشحونة بالتوتر سِمتها القطيعة و الصراع المتأجج بفعل لعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى الثلاث في المنطقة متمثلة في فرنسا و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أنها تستثمر في الصراع و التنافس الجزائري المغربي لتحقيق مصالحها و ضمان استمرارية نفوذها في المنطقة.

في هذا الفصل تحاول الدراسة الإحاطة بأصول الصراع الجزائري المغربي و الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تورط البلدين الجارين في سباق تسلّح محموم، على اعتبار أنه من المفترض لِما يشتمل عليه البلدان من عوامل الوحدة و التقارب أن تتسم علاقاتهما بالأخوة و حسن الجوار، لا أن تتسم بالتوتر و الصراع. و في سبيل ذلك ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث على الشكل التالي:

المبحث الأول: قضية الحدود الجزائرية المغربية

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: دور العوامل الذاتية في الصراع الجزائري المغربي.

المبحث الرابع: العامل الخارجي و صفقات السلاح.

المبحث الأول: قضية الحدود الجزائرية المغربية

يحظى موضوع الحدود أهمية بالغة في السياسة الدولية بسبب كثافة عدد المنازعات التي ثارت حولها و الحروب التي قامت بشأنها، و تُعتبر الحدود من أهم مظاهر الاستقلال السياسي للدول، الشيء الذي أهلها لتحتل حيزا كبيرا من اهتمام الدول حديثة النشأة، و بالتالي أصبحت الحدود تعكس بوضوح الوضع الإقليمي الذي توجد به الدولة، فهي تدفع إما باتجاه الاستقرار و الأمن و حسن الجوار، و إما باتجاه التوتر و الصراع و سوء الجوار.

و المقصود بالحدود هو ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولتين متجاورتين، فهو بذلك يحدد مدى و نطاق الاختصاص الشخصي والإقليمي لكل دولة، و به تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه و تنتهي خارجه[1].أو كما يقول "**علي صادق أبو هيف**" أن لإقليم كل دولة حدودا تفصله عن إقليم الدول الأخرى المحيطة به، و تعيين هذه الحدود من الأهمية بما كان، إذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم و تنتهي سيادة غيرها، ووراءها تنتهي سيادتها و تبدأ سيادة غيرها[2].

و إلى جانب الأهمية السياسية و دلالاتها على امتداد سيادة الدولة، للحدود أهمية اقتصادية و أخرى إستراتيجية لها الأثر البالغ في تحديد مكانة الدولة المستقبلية، و لهذا غالبا ما كانت الحدود سببا في نشوب الخلافات و الحروب بين الدول المتجاورة، كما هو الحال في النزاع الجزائري المغربي الذي تضارب فيه الحق التاريخي مع حق الواقع الذي خلّفه الاستعمار الفرنسي للمنطقة.

فكيف نشأت هذه الحدود؟ و كيف تطور الخلاف حولها؟ و كيف تمت تسويتها؟

المطلب الأول: الأصول التاريخية للحدود الجزائرية المغربية

يُعتبر المشكل الحدودي الجزائري المغربي من أكبر المشاكل التي عانت منها المنطقة المغاربية و مازالت تعاني من إفرازاتها منذ ستينات القرن الماضي، حيث شكّلت أهم أسباب التوتر بالمنطقة، و لم تنجح كل المحاولات الدبلوماسية و لا حتى العسكرية في حسم جوانب هذا النزاع، الذي لا يزال قائما رغم طول مرحلة استقلال أقطار المنطقة، و رغم كثرة المحاولات لتجاوزه[3]، بل إن هواجسه أسهمت في تورط البلدين في منافسة عسكرية أفضت إلى سباق تسلّح غير معلن في المنطقة بين الجارتين.

---

[1]- أشرف عرفات سليمان حجازة، النظرية العامة للتوارث الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2000، ص 396.

[2]- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية عشرة، بدون تاريخ، ص 297.

[3]- محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة الحدود العربية، المغرب، مطبعة أفريقيا الشرق، 1998، ص 44.

حسب الرؤية المغربية يُعد مشكل الحدود الجزائرية المغربية صنيعة استعمارية بالدرجة الأولى، فهو يعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي لبلاد شمال إفريقيا، فالحجج التاريخية التي يستند إليها المغرب تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر [1]، إذ أن هذه الحدود لم تعرف أي تحديد أو ترسيم* أيام الهيمنة العثمانية على الجزائر، إلاّ أنه و بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر بدأت المشاكل تثار حول الموضوع، و ذلك بسبب استعمال التراب المغربي كقاعدة خلفية للمقاومة الجزائرية، خصوصا مع الأمير عبد القادر الذي دفعت مطاردته دخول المغرب في مواجهة مباشرة مع القوات الفرنسية، و التي انتهت بسلام طنجة في سبتمبر من سنة 1844، ثم اتفاقية لالّة مغنية في مارس 1845، و التي تولت مسألة ترسيم الحدود بين المملكة المغربية و سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وقد كان ذلك مطابقا إلى حد ما لما كان متعارفا عليه أيام هيمنة الأتراك على الجزائر[2].

إلا أنه من 1845 وحتى 1912 و هي الفترة التي تفصل معاهدة لالّة مغنية عن تاريخ إقرار الحماية على المغرب بصفة رسمية، فقد حدث انحسارا كبيرا في الخارطة السياسية للمملكة المغربية، وذلك بسبب الاقتطاعات المتوالية التي انتهجتها إدارة المستعمر بغرض إضعاف المملكة، فبعد الهزيمة في معركة "اسلي" اضطر المغرب إلى توقيع معاهدة الصلح و التخلي عن دعم المقاومة الجزائرية، و تحت ضغط الهزيمة أرغم بالتالي على توقيع معاهدة لالّة مغنية بهدف وضع حدود فاصلة بينه و بين الجزائر المستعمرة، و قد كانت نوايا الفرنسيين تمهد إلى فتح باب بشرق المغرب يمكنها الدخول منه إلى بقية الأراضي المغربية الأخرى[3].

و تماشيا مع الرغبة الفرنسية فقد تميزت المعاهدة بالغموض المقصود و قسمت الحدود إلى ثلاثة أنواع: حدود معينة بدقة يبلغ طولها 150كلم و تمتد من البحر المتوسط إلى ثنية السياسي جنوبا، أما تلك التي تفصل بين ثنية السياسي و فجيج في الجنوب الشرقي فحددت بحسب الانتماء إلى القبائل و القصور إلى هذه الدولة أو تلك، أما النوع الثالث فهو ما أوردته المادة السادسة من المعاهدة بقولها" أما ما يخص الأقاليم المتواجدة جنوب قصور البلدين، و باعتبارها مناطق صحراوية، فإنه لا يمكن و ضع حدود بشأنها"[4].

---

[1]-Boutros B. Ghali, les Conflits de Frontières en Afrique, Paris, Ed : Techniques et Economiques, 1972, p.33.

* هناك اختلاف بين تحديد الحدود و ترسيمها، فتحديد الحدود délimitation يعني تلك العملية القانونية القائمة على بيان خط الحدود بين دولتين بتعبيرات لفظية، عن طريق معاهدة مثلا، أما رسم الحدود démarcation فتعني العملية المادية القائمة على نقل تحديد الحدود المتضمن في معاهدة دولية أو حكم تحكيمي أو قضائي على الواقع. أنظر : عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ج1 ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص64 .

[2]- Nicole Grimaud, la Politique Extérieure de l'Algérie (1962.1978), Paris, Editions Karthala, 1984, p.181.

[3]- عمر بوزيان، جذور اتحاد المغرب و الجزائر 1830-1845، الرباط، منشورات عكاظ،1988، ص 277.

4- عبد الجبار مطعيش، العلاقات المغربية الجزائرية، من 1830 إلى اليوم، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس،

يرى المغاربة بأن هزيمة **اسلي** واتفاقية **لالّة مغنية** لم تكن سوى نقطة البداية في عملية إضعاف المغرب و اقتطاع أجزاء هامة من أراضيه و إلحاقها بالمقاطعة الفرنسية آنذاك، فاستولت بذلك على واحات **تدكلت** و **جورارة، توات،** منخفضات **زوسفانا، الصاورة،** و الواجهة الغربية لجبل **بشار...**، و في سنة 1934 تم إخضاع **تندوف** باسم الفرنسيين و ليس باسم سلطان المغرب، و تم إلحاق جزء من **الحمادة** بها في ابريل من نفس السنة بعد اقتطاعه من المملكة[1].

في الحقيقة لقد تعرض المغرب لحملة من التدخلات الأوربية كسرت شوكته و أرغمته على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مثل معاهدة 1856 مع انجلترا و 1860 ثم 1861 مع اسبانيا، 1863 مع فرنسا...،و هذا ما أفقده فعليا جزءا كبيرا من سيادته على سكانه و بعض أقاليمه، فلم يستطع المغرب مقاومة التوافق الأوروبي حوله واسترداد بعضا من أراضيه بالرغم من محاولاته المستمرة لملأ الفراغ الذي خلفته معاهدة لالّة مغنية، بالتوقيع على العديد من البروتوكولات سنوات 1902،1901 و1910، إلا أن قوة الاستعمار رسّخت التدخل الأجنبي و منحت نوعا من الاختصاص العام على المناطق الشرقية المغربية دون تحديد دقيق للحدود الفاصلة، بحجة ضعف السلطة المركزية المغربية هناك[2].

يدّعي المغاربة بأن السلطات الفرنسية لم تلتزم بتعهداتها تجاه المغرب وأنها انتهكت بعضا من الاتفاقات التي أبرمتها مع السلطان الحسن الأول، و بذلك مع ازدياد ضعف المغرب بفعل الصراعات الداخلية عمدت فرنسا إلى تجميع الأراضي المغربية المقتطعة على مراحل داخل ما أطلق عليه "إقليم التخوم المغربية الجزائرية" ووضعته تحت قيادة عسكرية، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الأراضي ضمته فرنسا فيما بعد من الناحية السياسية إلى الجزائر و قد ساعد على ذلك ضعف القدرات المغربية التي لم تستطع إدارة هذه المناطق فعليا تاركة إياها للإدارة الفرنسية في الجزائر التي كانت تتوفر على القوة العسكرية اللازمة لذلك[3].

إن الموقف المغربي من قضية الحدود مرتبط إذا بالحق التاريخي القائم على اعتبارات دينية و نفسية، فالسلطة المغربية الملكية قامت على مفهوم شخصي و سياسي شعبي و ليس على أساس إقليمي جغرافي حتى و إن كانت تتضمنها، بمعنى أن الرؤية المغربية للحدود تقتضي بأن تُخطّط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء السياسي و الديني للسلطان المراكشي، ولهذا فهم يَدّعون بأنه منذ أواخر القرن ما قبل الماضي كان السلطان المراكشي

الرباط، 1992، ص ص171-172.

[1]- Nicole Grimaud, Op.cit, p.184.

[2]- عبد الجبار مطعيش، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[3]- Nicole Grimaud, Op.cit, pp.183-184.

يطالب بالسيادة على كل الأقاليم التي يُذكر فيها اسمه و يُدعى له في خطب أيام الجمعة في المساجد[1]، وبالتالي فان كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير*، بما فيها الأراضي الجزائرية، هي أراضي مغربية، وهذا ما تفسره"**نيكول غريمو** Nicole Grimaud" انطلاقا مما أسمته "**المفهوم الإسلامي للسلطة** " الذي يمنح أهمية كبرى للولاء الشخصي المستوحى من بعد ديني (السلطان هو أمير المؤمنين) أكثر من القدرة على المراقبة الفعلية للإقليم، هذا يعني أن السلطة الحقيقية للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل " بلاد السبا " و المعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية، و لهذا فإن المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل المهاجرة تنتمي إلى الفئة الثانية، و هي مغربية بحكم التاريخ والولاء الديني للسلطان المغربي[2].

يتحجج المغاربة بالإضافة إلى مبدأ الحق التاريخي المستند إلى فكرية الولاء الشعبي الذي يحظى بها السلطان كامتداد شرعي لخليفة المسلمين أو أمير المؤمنين، إلى نص بروتوكول الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المملكة المغربية في 6 جويلية1961، حيث نص هذا الاتفاق السري الذي وقعه كل من فرحات عباس و الملك محمد الخامس على مايلي:

- تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.
- تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.
- ولهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية تجتمع لبدء دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية[3].

لكن هذا الاتفاق لم يقنع حكومة ما بعد الاستقلال التي ردت حول مشكلة الحدود والمطالب المغربية بأن الجزائر ليست لها دستور تحتكم إليه و أنها ترجئ أي قرار إلى ما بعد

---

[1]- بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية و تسوية المنازعات المحلية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1977، ص135.

* وثيقة الأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال" علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955 وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير" والمغرب الكبير ، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه بلاد شنقيط" موريطانيا حاليا" بشار و تندوف "الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الاسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب. أنظر: إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ، ص 44

1- بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963 -1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 54.

[3]- علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الحكمة للنشر، 1980، ص221.

صياغة الدستور، ففي 13 مارس 1963 قام الملك المغربي الراحل "**الحسن الثاني**" بزيارة إلى الجزائر، وعن هذه الزيارة قال الملك المغربي أنه كان أول رئيس دولة يقوم بزيارة إلى الجزائر، وعلّق عليها بأنها زيارة أثارت انشغال المغاربة سواء في الحكومة أو في المعارضة بحجة عدم استقرار الأوضاع في الجزائر، و في هذه الزيارة تباحث الملك المغربي مع الرئيس الجزائري **أحمد بن بلّة** حول مشكل الحدود، وكان جواب **بن بلّة** :" هناك فعلا مشكل خصوصا فيما يرجع لتندوف ، إلا أن هذا المشكل يشبه هوة سحيقة يستحيل تجاوزها، لكن سنواصل الحديث في الموضوع "[1]. وقد أرسل الملك **الحسن الثاني** وفدين متلاحقين إلى الجزائر لإعادة تأكيد المطالب الترابية للمغرب، إلا أن هذه اللقاءات لم تفضِ إلى أية نتيجة[2]، بل موازاة مع ذلك تحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد القاري؛ حيث صادقت بأديس أبابا في 28 جوان1963 على الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفق المبدأ القانوني " Uti Possidetis Ita Possideatis " الذي ينص على قداسة الحدود وثباتها *، كما أن صدور الدستور الجزائري في نفس السنة قطع الشك باليقين حول موقف الجزائر من القضية، حيث أقر بأن " الجزائر وحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب "، و هو ذاته الذي عبر عليه الرئيس الجزائري الراحل **بن بلّة** من بشار في الثالث من أكتوبر 1963 بأن الجزائر واحدة لا تتجزأ من النقطة 233 إلى تندوف.

في الحقيقة هناك اختلاف كبير في وجهات النظر و الأسس التي بنى عليها كل طرف ادعاءاته، ففي حين اعتمدت المملكة الغربية على مبدأ الحق التاريخي و الولاء الديني للسلطان كما رأينا ذلك سابقا، اعتمدت الجزائر على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، فهذا المبدأ يكفل للدولة المستقلة وراثة إقليمها بحدوده التي كانت عليها أيام الاستعمار دون أن يلزمها بالاتفاقيات التي أبرمت قبل استقلالها سواء من المستعمر أو من أي جهة أخرى، بمعنى أن الدولة الوريثة لا ترث المعاهدات و إنما ترث فقط حدود إقليمها[3].

لقد سعت الجزائر إلى تكريس هذه الرؤية إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، حيث تم تأييد هذا المبدأ رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول و الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية

---

[1]- Eric Laurent, Hassan II, La mémoire d'un roi, Paris, Plon, 1993, p.85.

[2]- أحسن العايب ، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962 ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 1993 ، ص 61.

* Uti Possidetis Ita Possideatis هو مبدأ مأخوذ من القانون الروماني القديم، يقابله لغويا بالفرنسية Vous posséderez ce que vous possédiez déjà و باللغة العربية معناه حق " احتفاظك بالشيء الواقع تحت حيازتك"، و بالنسبة للقانون الدولي هو احترام الأوضاع القائمة.

[3]- نوري مرزة جعفر، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص60.

المنعقد بالقاهرة سنة 1964، حيث أُسبغ عليه طابعا قانونيا ملزما في نص الوثيقة الصادرة عنه: " إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات، و تشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكّر بضرورة الحل بالوسائل السلمية وفي الإطار الإفريقي الخالص ... وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال"[1]، و لهذا اعتبر صناع القرار في الجزائر أن بروتوكول الاتفاق الذي وقعته الحكومة المؤقتة سنة 1961، لا يكتسي أهمية قانونية ملزمة ما دام أنه لا يمثل وثيقة دبلوماسية ولا اتفاق دولي بين دولتين ذات سيادة، بل إنه لا يعدو أن يكون مجرد اقتراح بين جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له اتخاذ قرار فيما يخص حدود البلاد، و من هنا اعتبرت حكومة الجزائر المستقلة أنها غير ملزمة باتفاق الحكومة المؤقتة وقت الاحتلال خاصة و أن أعضاءها لم يبقوا في السلطة بعد الاستقلال، و بالتالي فإن تغير الظروف التي عقد الاتفاق فيها يعطي الحق في إلغائه[2].

إن كل هذه التطورات، اعتبرها المغرب خيانة لما أُتفِق عليه سابقا، مما أدى إلى اندلاع نزاع مسّلح بين البلدين بعد اجتياز بعض الوحدات للقوات المسلحة الملكية المغربية الحدود الجزائرية وهو ما عرف بحرب الرمال، وكانت الفترة الممتدة من 1 إلى 9 أكتوبر 1963 فترة اشتباكات على الحدود بين البلدين.

المطلب الثاني: تطور النزاع و مبادرات التسوية

إن تضارب رؤى البلدين و تشبث كل طرف بادعاءاته أوصل البلدين إلى طريق مسدود تصاعدت فيه الأزمة وتم التلويح بالحل العسكري لتسوية هذا الخلاف، و هو فعلا ما حدث ابتداء من شهر أغسطس 1963، وقد تطورت الاشتباكات بين الطرفين إلى مواجهة مسلحة فعلية عرفت بحرب الرمال خلال شهر أكتوبر سنة 1963، دارت رحاها في الأراضي الجزائرية في تندوف و بشار، و في الأراضي المغربية، حول منطقة عين فجيج.

إن أول اعتداء تم في الثامن من الشهر أكتوبر، أين وقع صدام مسلح بين عناصر من الجيش الوطني الجزائري و مجموعة من قوات الاحتياط المغربية المجهزة بالآليات، و حدثت الإصطدامات في مناطق برج لطفي و حاسي منير وبونو و حاسي البيضاء و تنجوب و المواقع الثلاثة الأخيرة متقاربة لا تبعد عن بعضها سوى 40 كلم و تقع شمال تندوف[3].

---

[1]- عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، الجزء الأول، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 97.

[2]- نوري مرزة جعفر، مرجع سبق ذكره، ص56.

[3]- محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، القاهرة، الدار القومية للطباعة و النشر فرع الساحل، 1963، ص33.

يدّعي المغرب بأن مجموعات عسكرية جزائرية قد تسللت إلى التراب المغربي قرب منجم بوعرفة في الشمال الغربي من فجيج، وفي بعض المناطق القريبة الأخرى، لكن في الحقيقة المصادر الجزائرية فنّدت ذلك و اعتبرت أن قوات طلائع مغربية أخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية، بل إنها أكدت كذلك بأن هذا الهجوم المغربي لم يكن عفوي بل كان معدا له مسبقا، ففي اليوم الثالث من ذات الشهر اتجهت عناصر مغربية نحو منطقة تنفوشي أو برج لطفي ووقفت على بعد كيلومتر واحد من القوات الجزائرية، ثم في اليوم الرابع تجمعت القوات المغربية حول حاسي البيضاء و تنجوب في حين استمر تدفق القوات المغربية و تجمعها في بونو، وفي اليوم الخامس توغلت القوات المغربية مسافة 50 كلم داخل الأراضي الجزائرية[1]، و هناك دلائل كثيرة على سوء النية المبيت وراء الاعتداء المغربي، و منها الحملات الصحفية المسعورة ضد الجزائر التي سبقت الاعتداء في كل من الرباط و باريس و حتى واشنطن، بالإضافة إلى دعم الحركة البربرية الانفصالية و التآمر لإشعال فتيل الفتنة والتمرد داخل الجزائر، و ما يؤكد ذلك هو قيام المغرب بإيعاز بعض القبائل للتحرك و المطالبة بالانضمام إلى المملكة المغربية[2].

لقد اتسعت رقعة المواجهة و اشتدت العمليات العسكرية باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة، و شهدت الفترة تصعيد كبير في الحملات الدعائية و التشهير من الجانبين، و انعدمت الثقة و ظهرت الاتهامات و الاتهامات المضادة بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية و محاولة قلب الأوضاع، ففي الوقت الذي اتهم فيه المغرب الحكومة الجزائرية بالضلوع في محاولة الانقلاب الفاشلة ضد الأسرة المالكة خلال شهر جويلية 1963، اتهمت الجزائر بدورها المغرب بأنه كان وراء الاضطرابات التي وقعت بمنطقة القبائل الجزائرية [3]، و قد رافق هذه الاتهامات الرسمية حرب كلامية وإعلامية و دعائية تجاوزت كل الخطوط الحمراء التي تقتضيها معاملات الإخاء و حسن الجوار بل إن السب و الشتم بين الجانبين تجاوز كل الأعراف و المجاملات الدبلوماسية التي تسود حتى بين الأعداء الحقيقيين، وأمام هذا الوضع الخطير فشلت العديد من المبادرات لوقف العمليات العسكرية بل و فشلت حتى في عقد لقاء قمة بين **الحسن الثاني** و **بن بلة**، وبذلك استمرت الحرب لأزيد من شهر، إلى أن تم في الأخير إعلان وقف إطلاق النار بعد نجاح وساطة عربية وافريقية و كان ذلك في الثاني من نوفمبر 1963.

---

[1]- نفس المرجع و الصفحة.
[2]- علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 223.
[3]- محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 175.

المبادرات الدبلوماسية و احتواء الانفجار:

أمام التصعيد الميداني الذي عرفته الحدود الجزائرية المغربية، وأمام فشل الجهود الثنائية و المفاوضات المباشرة في تسوية النزاع الدائر بينهما، كان طبيعيا أن تتحرك بعض الشخصيات الغيورة في وساطات و مساعي حميدة لامتصاص الغضب المتبادل، وإرجاع المياه إلى مجاريها الطبيعية، وقد اتخذت هذه الوساطات أربعة صور: وساطة عربية جماعية عن طريق جامعة الدول العربية، مبادرات عربية فردية قام بها ثلة من الزعماء العرب، وساطة منظمة الوحدة الإفريقية، وساطة بعض الدول الإفريقية بشكل منفرد[1].

في الحقيقة لقد أدرك الجانبان خطورة الموقف لذلك قررا عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في الخامس من أكتوبر 1963 بمدينة وجدة، صدر عقبه بلاغ مشترك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض، وتشكيل لجنة لدراسة مشكل الحدود، كما تم الاتفاق من حيث المبدأ على لقاء قمة بين زعيمي البلدين، لكن رغم ذلك وأمام غياب الثقة و الانتهاكات المتكررة المتبادلة فشل هذا المسعى عقد قمة تلمسان التي كان من المفترض عقدها في العاشر من ذات الشهر و بالتالي لم ينجح الطرفان في تجنب الحرب و وقف العمليات العسكرية[2].

أولا: الوساطة العربية

تمثلت وساطة جامعة الدول العربية في مبادرة الأمين العام التي دعا فيها مجلس الجامعة إلى الانعقاد في دورة غير عادية في 19 أكتوبر 1963، حيث صدر عن المجلس قرارين الأول (40/1934) دعي فيه إلى الوقف الفوري لإطلاق النار بين البلدين، أما القرار الثاني (40/1935) فقد تضمن وجهة نظر الجامعة لكيفية حل النزاع من خلال دعوة البلدين إلى سحب قواتهما إلى ما قبل بدأ الاشتباك، و تأليف وساطة من رؤساء وفود كل من لبنان، ليبيا، تونس، والجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى رئيس المجلس و الأمين العام لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين بالطرق السلمية، و الدعوة إلى وقف الحملات الإعلامية المضادة و تقديم التسهيلات اللازمة لعمل اللجنة، إلا أن المغرب أعلن صراحة على عدم موافقته على القرار الثاني خاصة تضمنه لسحب القوات لمناطق ما قبل بدأ النزاع، كما اعترض على اللجنة

1- أحمد الرشيدي، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية و المستقبل 1992، ص 49.

2- أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية، عدد.111(يناير 1993)، ص242.

بسبب ما وصفه بالتأييد الصريح للجزائر من قبل الجمهورية العربية المتحدة ذات الثقل المتميز على قرارات الجامعة[1].

في الحقيقة أمام اعتراض المغرب على هذه القرارات، و ميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي جُمّد دور الجامعة و أُفشِل مسعاها في حل الأزمة، بالرغم من الفرصة التي أتيحت أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة لحدوث اتصال مباشر بين الرئيس الجزائري و العاهل المغربي و الذي أسفر على إبرام اتفاق بين الدولتين تضمن انسحاب القوات المتحاربة إلى مسافة 07 كيلومتر عن المواقع التي عسكرت فيها يوم أول أكتوبر 1963[2]، وقد شكل هذا الاتفاق إحدى الدعامات الرئيسة لبناء الثقة بين الجانبين و بداية ذوبان جبل الجليد الذي كان يفصل بينهما، إلا أن دور الجامعة كان سلبيا على العموم و لم يرق إلى الغرض الذي أُسّست من أجله، و أمام هذا الفشل قام بعض الرؤساء بمحاولات فردية كثيرة، لكن للأسف لم يكتب لها النجاح و لم تلق أي قبول من دولتي النزاع مثل مبادرة الرئيس التونسي **الحبيب بورقيبة**، مبادرة ملك ليبيا، مبادرة الرئيس العراقي، و مبادرة الرئيس المصري **جمال عبد الناصر.**

ثانيا: الوساطة الإفريقية

أمام استمرار المواجهات المسلحة و اشتدادها، و فشل العديد من المبادرات المغاربية و العربية، حاول زعماء إفريقيا بدل المزيد من الجهود و تطعيم المبادرات التي سبقتهم بمساعيهم الحميدة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وهذا ما قام به الرئيس الغاني "**نكروما**" في محاولته للتوفيق بين الدولتين من خلال زيارته للطرفين لكنه لم يوفّق في ذلك، ثم قام الإمبراطور الإثيوبي "**هيلاسيلاسى**" بزيارة للبلدين عسى أن يقبل الطرفان عقد قمة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، و بالفعل طالبت الجزائر من سكرتارية المنظمة تطبيق مضمون الميثاق و الدعوة إلى عقد دورة استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، إلا أن الحكومة المغربية رفضت هذا الاقتراح[3].

و هنا أخذت المبادرة منحى آخر، حيث اقترح الإمبراطور عقد قمة مصالحة في إقليم محايد، و تم لقاء رباعي يومي 29 و 30 أكتوبر جمع طرفي النزاع و الرئيسين الإثيوبي و المالي تم من خلاله توقيع اتفاق يقضي بوضع نهاية للمعارك بين البلدين في الثاني من نوفمبر

[1]- أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص 50-51.
[2]- نفس المرجع، ص 52.
[3]- بطرس بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص143.

الموالي، و إنشاء لجنة مكلفة بتحديد منطقة منزوعة السلاح تتمركز داخلها قوات عسكرية مالية وإثيوبية للسهر على وقف إطلاق النار، تشكيل لجنة تحكيم يتولى اختيارها وزراء خارجية دول المنظمة، وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين، ودراسة مشكلة الحدود بينهما، وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين، ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للأخرى[1].

لقد تم عقد مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية في 15 نوفمبر 1963، تدارست خلاله المنظمة هذا النزاع لمدة ثلاثة أيام، تقرر على إثرها تشكيل لجنة تحكيم من سبعة أعضاء، خولت صلاحيات لتحديد مسؤولية الهجمات و تقديم الاقتراحات الكفيلة بتسوية النزاع في أحسن الظروف، حيث باشرت أشغالها وانعقدت في الفترة ما بين 24 و 28 جانفي1964 لتخرج بتوصيات تمثلت في تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين. كما تم عقد اتفاق 19 فيفري 1964الذي تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعها الأصلية قبل بدء الاشتباكات، وقد واصلت هذه اللجنة جهودها لدراسة وتقديم الحلول لهذا النزاع حيث عقدت عدة اجتماعات من أفريل 1964 إلى فيفري 1965 بباماكو، الرباط، الجزائر، القاهرة، نيروبي، وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية، في هذه الفترة، مرحلة اتسمت بالتحسن كان من بين مظاهره تبادل الأسرى وتبادل السفراء، وقف الحملات الدعائية ، وتشكيل لجنة فنية بين البلدين لدراسة المشاكل المتنازع عليها[2].

لقد كان لمساعي منظمة الوحدة الإفريقية أثر ايجابي في تهدئة الأوضاع بين البلدين والقيام بإجراءات للطمأنة و بناء الثقة، ففي مارس 1964 انسحبت القوات الجزائرية من مركز مغربي على الحدود المشتركة، كما اتفق الجانبان على أن تكون مرتفعات فجيج (فكيك) وإيش، مناطق منزوعة السلاح. ورغم كل ما تم التوصل إليه فإن ذلك لا يعدو أن يكون إلا إسهاما في تحقيق خطوات للأمن و السلم بين الجارتين [3]، مع استمرار موضوع الخلاف دون معالجة جذرية.

في الحقيقة إن كل جهود التسوية كادت أن تنسف كما كادت حرب الرمال أن تتجدد مرة أخرى عام 1966، عندما أعلنت الجزائر عن عزمها تأميم أحد عشر منجما للحديد و الزنك بما فيها منجم "غار جبيلات" الموجود بمنطقة "تندوف" التي يطالب بها المغرب، حيث اعتبرت المملكة المغربية هذا التأميم منافيا لمهام لجنة التحكيم الإفريقية المتفق عليها، في حين كانت

[1]- رزيق المخادمي، النزاعات الحدودية العربية، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص123.
[2]- أحمد مهابة، مرجع سابق، ص 245.
[3]- بطرس بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ص149-150.

الجزائر تصر على اعتبار التأميم من سيادتها على أراضيها، و بذلك أدى تضارب المواقف إلى التصعيد و اللجوء إلى القوة العسكرية على مشارف "تندوف"، كما تجددت الحملات الدعائية المتبادلة ضد بعضهما البعض مع دعم و تأييد الخصوم السياسيين[1].

إن هذه التطورات الجديدة دفعت الطرفين إلى ترجيح كفة العمل الثنائي و التفاوض المباشر في محاولة حل النزاع، و تم تتويج ذلك بلقاءات ثنائية بين قيادتي البلدين في "افران" المغربية في 15 جانفي 1969، الذي تمخض عنه توقيع ميثاق الأخوة و حسن الجوار و التعاون، و بعده في "تلمسان" في 27 ماي 1970، و نصت المادة السادسة من الميثاق على إنشاء لجنة ثنائية مهمتها إيجاد حلول توفيقية مناسبة لمجمل القضايا العالقة بين البلدين و التي تتماشى و رغبتهم المشتركة في التغلب على الخلافات، كما قرر الجانبان إنشاء لجنة مختلطة لرسم الحدود بينهما و تسوية النزاع الحدودي، كما قرر الجانبان في مجال التعاون الاقتصادي خلق شركة جزائرية مغربية لتفعيل الاتفاق على الاستغلال المشترك لغار جبيلات[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد لقاءات تلمسان، بدأت اللجنة المختلطة المكلفة بترسيم الحدود بأعمالها الطوبوغرافية، وقد عقدت اجتماعا بداية صيف 1971 في الرباط بحضور وزراء داخلية البلدين ساده جو من التفاهم و التعاون، و هذا ما جعل الطرفان على هامش اجتماع القمة الإفريقية في الرباط سنة 1972 يوقعان على اتفاقية الحدود، و على اتفاقية الاستغلال المشترك لثروات غار جبيلات. ويعتبر هذين الاتفاقين كصفقة شاملة تنطوي على اعتراف المغرب بجزائرية تندوف في مقابل الاستغلال المشترك لخامات الحديد في المنطقة، ففي حين صادقت الجزائر على الاتفاقيتين في 22 جوان 1972، رفضتها الأحزاب السياسية المغربية، ومن تم لم يطرحها الملك للتصويت في مجلس النواب و بقيت حبرا علي ورق إلى غاية 24 جوان 1992[3].

المطلب الثالث: تفسير النزاع و علاقته بسباق التسلح

يمكن إرجاع سبب النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب بعيدا عن الادعاءات القانونية و التاريخية إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الصحراوية و غناها بالثروات الباطنية خاصة الحديد، بحيث تشير الدراسات الجيولوجية الفرنسية إلى أن نسبة خام الحديد تبلغ فيها حوالي 75% و بكميات كبيرة يمكنها إذا ما أضيفت لإنتاج موريتانيا أن تمثل حوالي 50% من

[1]- نفس المرجع، ص 155.
[2]- رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص126.
[3]- نفس المرجع، ص ص 126-127.

احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، لهذا يمكن اعتبار أن العامل الاقتصادي هو محرك أهداف المملكة المغربية في هذا النزاع، و يتضح ذلك جليا من خلال اتفاق التعاون بين البلدين في أعقاب تسوية النزاع في جوان 1972، أين سعى المغرب للاتفاق على الاستغلال المشترك لثروات تندوف و منها منجم غار جبيلات ضمن السيادة الجزائرية عليها.

كما يمكن إضفاء بعدا استراتيجيا للنزاع فمن خلال السيطرة على الموارد الاقتصادية لتندوف سوف يتمكن المغرب من احتواء قوة الجزائر وتحقيق تفوق نسبي عليها، خاصة و أن استيلاءه على تندوف سوف تسهل له الطريق للمطالبة بأقاليم أخرى في الجزائر و موريتانيا. إن أهمية تندوف مرتبطة بتحقيق أهداف المملكة المغربية في التوسع على حساب جيرانها لاعتبارات جيواستراتيجية متعلقة بمسعى الهيمنة الإقليمية التي لطالما راودت ملوك المغرب لاستعادة أمجاد و نفوذ مملكة غابرة.

لقد سارع المغرب إذا لاستغلال تفوق و حداثة جيشه مقارنة بالجزائر التي كانت في تلك الفترة لا تزال تستمتع بنشوة الحرية، و تحاول توحيد صفوفها على الجبهة الداخلية بعد حدوث نوع من الاختلافات بين رفقاء الكفاح داخل جيش و جبهة التحرير الوطني كنوع من الخلافات حول طريقة الحكم و تقاسم السلطة في حقبة ما بعد الاستعمار، و أمام انشغال الجزائر بجبهتها الداخلية فوجئ الجزائريون بالهجوم المغربي الذي جاء توقيته في غير صالح الجزائر و ليؤكد أن مرحلة الكفاح المشترك قد ولّت، و عُوِّضت بمرحلة الدولة القومية التي تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية بقوة السلاح.

إن لجوء المغرب لقوة السلاح لتسوية مشاكله مع الجزائر قد أبرزت بما لا يدع مجالا للشك النوايا الحقيقية للمملكة، في أنها لن تتوان في توظيف قوتها العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فأمام هذا الوضع الجديد الذي أفرزته سلوكيات دولة شقيقة لم يعد أمام الجزائر إلا إدراك أنها في الحقيقة تواجه تهديدا لسلامة أراضيها من قبل دولة عدائية تقع على حدودها الغربية، و لمواجهة هذا الخطر الفعلي لابد على الجزائر من تسليح جيشها بما يحقق لها توازنا استراتيجيا مع جارتها المغرب، أو يحقق لها تفوقا عسكريا يشكل ردعا أما الأطماع المغربية و صدا لنواياها التوسعية.

إذا لقد شكلت قضية الحدود السبب المباشر في اندلاع سباق التسلح في المنطقة بين البلدين منذ ستينات القرن الماضي، حينما أدركت الجزائر أن التهديدات المحتملة و الفعلية التي

تواجهها إنما هي قادمة من ناحية حدودها الغربية، و بالتالي اتجهت لعقد صفقات سلاح بصفة مستمرة مستفيدة من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي تشكلت له عقدة اسمها الجزائر بعد فشله في ضم أراضيه التي طالما ردد بأنها تاريخيا كانت واقعة تحت نفوذ سلاطينه، و لهذا تورط المغرب في سباق تسلح كرد فعل على صفقات التسلح الجزائرية بغية تحقيق التفوق الذي بدأ يميل باتجاه الجزائر، و هكذا دواليك تتابعت الأفعال و ردود الأفعال من الجانبين في مجال التسلح مما جعل الأوضاع تتفاقم و تتأزم، ساد خلالها الشك و الاشتباه و عدم الثقة في تفاعلات البلدين لعشرية كاملة.

و رغم أن جهود الوساطة قد نجحت في تسوية النزاع إلا أنها لم تستطع بناء سلام حقيقي مبني على الثقة المتبادلة، فالذي حدث هو تكريس للشكوك و المخاوف أكثر من سلام و طمأنينة، و تجلى ذلك من خلال عدم تصديق المغرب على اتفاقية ترسيم الحدود بالرغم من أن الجزائر قد صادقت عليها منذ سنة 1973، و هو ما لا يدع مجالا للشك بأن النوايا المغربية لا يمكن الوثوق بها، بل إن المملكة المغربية غير جديرة بالثقة و بإمكانها الارتداد على الاتفاق الموقع بين البلدين عندما ترى بأن الأوضاع مواتية لذلك، أو عندما تكون لها القدرة على ذلك. لهذا فإن موضوع القوة و التوازن بين البلدين يشكل عاملا أساسيا و محددا لنوعية العلاقة بينهما.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لأفريقيا، يحدها شمالاً المغرب، وغرباً المحيط الأطلسي، وجنوباً موريتانيا، وشرقاً الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 266 ألف كلم^2، ويبلغ طول ساحلها 1110 كلم، بينما حدودها البرية تصل إلى 2046 كلم، منها مع موريتانيا 1561 كلم، ومع المغرب 443 كلم ومع الجزائر42 كلم. وقد تم إقرار هذه الحدود في إطار سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية.

وبالنسبة للموقع الجغرافي تحدد المنطقة بخطَي الطول 8° و20° وبخطَي العرض 28° و20°، ويمر خط الطول 16° على مدينة الداخلة، في حين يُشكل خط الطول 12° الجزء الأوسط من حدود الصحراء مع موريتانيا، وتتكون الصحراء الغربية من ثلاثة أقاليم إدارية هي: منطقة سمارة، وتبلغ مساحتها حوالي 56 ألف كم^2، منطقة العيون وتبلغ مساحتها حوالي 26 ألف كم^2،

منطقة الداخلة وتبلغ مساحتها حوالي 184 ألف كم^2، أما التقسيم الجغرافي للصحراء الغربية، فيجملها قسمين، هما:

الساقية الحمراء: وهي وادي مهم يمتد في أقصى الطرف الشمالي من حدود الإقليم، وينحدر إلى ساحل المحيط الأطلسي، ويشمل المنطقة الممتدة من رأس جوبي وحتى رأس بوجادور، حيث تبلغ مساحتها حوالي 82 ألف كم^2.

وادي الذهب: ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادور وحتى رأس بلانكو، وتبلغ مساحتها حوالي 184 ألف كم^2.[1]

يمثل النزاع في الصحراء الغربية أحد أطول النزاعات التي عرفتها القارة الإفريقية وهو دائر منذ سنة 1975 بين طرفين أساسيين هما "المملكة المغربية" من جهة و"الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) من جهة أخرى.

فالمملكة المغربية تعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداد طبيعيا لترابها، مستندة في ذلك على حجج تاريخية واجتماعية مختلفة، ترى فيها المملكة أنها دليلا كافيا على أحقيتها الكاملة في الإقليم رافعة "شعار الصحراء في مغربها والمغرب في صحرائه"، أما جبهة البوليساريو فهي تطالب باستقلال الإقليم من خلال إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، معتمدة على القانون الدولي ومختلف قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، والتي تدعو إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، رافعة شعار"كل الوطن أو البندقية".

لقد كان لانسحاب المستعمر الإسباني القديم من إقليم الصحراء الغربية سنة 1975 م بعد أن احتله لمدة 91 سنة دون إجرائه لاستفتاء تقرير المصير كما كان مقررا، سببا في بداية حرب طويلة بين"المغرب "و"البوليساريو"، انتهت بعد جهود إفريقية وأممية كبيرة بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بينهما سنة 1991 م، ليدخل الطرفان بعدها في مسار لتسوية النزاع سلميا تحت رعاية الأمم المتحدة، يقضي بتنظيم استفتاء حر وعادل يُمكَّن فيه الشعب الصحراوي من تقرير مصيره إما بالاستقلال التام أو الانضمام إلى المملكة المغربية.

المطلب الأول: أصول النزاع في الصحراء الغربية

[1]- CIA World Factbook 2011,Epub,p.4300.

في مؤتمر برلين1885-1884، أقرت الدول الأوربية بسيادة إسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي أعلنتها مدريد في وقت لاحق محافظة إسبانية لتقيم بها سلطة محلية، غير أن الإسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ في مناطق" طرفاية " و"الداخلة"و"لكويرة" تاركين العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل[1]، ونتيجة أن الامتداد الاسباني داخل الإقليم لم يحدد تماما، فإنه قد أحدث صراعا مع الأطماع الفرنسية في المنطقة، غير أن الدولتين الاستعماريتين عقدتا مجموعة من الاتفاقيات خلال سنوات 1902، 1904، 1927 و 1932، حول تقسيم الصحراء و التكالب للقضاء على المقاومة الصحراوية، وهذا ما مكن اسبانيا سنة 1922، من الاستقرار نهائيا في مدينة العيون، و في سنة 1934 فرضت مدريد وجودها في السمارة العاصمة الروحية للصحراويين ورمز المقاومة الشعبية التي انطلقت بين سنتي 1905 و1915 ضد الوجود الفرنسي الاسباني في المنطقة، لكن تكالب القوتين الاستعماريتين و ضعف وسائل المقاومة أطفأ شعلة المقاومة سنة 1917[2]، أما في سنة 1932 فقد مكن الاتفاق الفرنسي الاسباني، من ضم الساقية الحمراء و وادي الذهب إلى الأراضي الاسبانية و بالتالي تمت السيطرة على الصحراء الغربية كليا، حيث عمدت حكومة الجنرال "فرانكو" إلى وضع تقسيم إداري للإقليم لبسط سلطتها الفعلية عليه و استغلال ثرواته سنة 1940.

لقد شهد منتصف القرن الماضي تحولات إقليمية و دولية هامة أسهمت في انحسار الظاهرة الاستعمارية و أدت إلى استقلال العديد من الدول الإفريقية من بينها المغرب و موريتانيا، أما بخصوص الصحراء الغربية ففي عام 1964 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبة أسبانيا بمنح إقليمي إيفني والصحراء الأسبانية ــ الغربيةــ حق تقرير المصير، والبدء في مفاوضات بشأن السيادة على هذين الإقليمين، إلا أن أسبانيا لم تلتزم بذلك. وفي عام 1966 صدر قرار جديد من الجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب الحكومة الأسبانية بضرورة التشاور والتباحث، مع حكومتي المغرب وموريتانيا والأطراف المعنية الأخرى، لاتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لإجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة، يُسمح من خلاله لسكان الصحراء بممارسة حقهم في تقرير المصير. وعلى الرغم من إنشاء إسبانيا الجمعية العامة للصحراء، إلا أنه في عام 1968 ألحت الأمم المتحدة على أسبانيا بضرورة تطبيق مبادئ حق تقرير المصير.

[1]- محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط1، سوريا، دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع،2004، ص4.
[2]- علي الشامي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ومع تجدد الصدامات المسلحة في إقليم الصحراء عام 1970، قررت الأمم المتحدة ضرورة تطبيق قرارها السابق.

لقد كان لاختلاف مواقف الأطراف المطالبة بالإقليم وزيادة الضغوطات الداخلية والخارجية على إسبانيا من أجل إجراء استفتاء تقرير المصير للشعب الصحراوي، الأثر في بروز و تصاعد تطورات سريعة و مفاجئة في بداية السبعينيات من القرن الماضي، فقد وجه الجنرال فرانكـــو بيانا إلى سكان الصحراء في جوان 1974 م، جاء فيه التأكيد أن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يملك إرادته، ولذلك فإن إسبانيا ستدافع عن تلك الإرادة، بحيث أن تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء في وضع يمكّنه من تحمل تبعاته والتزاماته وتمهيدا لذلك ستسن إسبانيا نظاما خاصا بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجيا في تسيير شؤونها و يقضي إلى تحمل مسؤولياتها في نطاق من التكامل[1].

وفي 20 أوت 1974 أعلنت اسبانيا عزمها إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، لكن المغرب و موريتانيا سارعتا لعرقلة هذا المسعى باللجوء إلى التحكيم الدولي و طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية، ومطالبة الأمم المتحدة إرسال بعثة لتقصي الحقائق في المنطقة، و بالفعل فقد استجابت الأمم المتحدة لمطالب المغرب وموريتانيا بإصدارها اللائحة (XXIX.3292) بتاريخ 13 ديسمبر 1974 م عن الجمعية العامة، مطالبة إسبانيا فيها بتأجيل إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية إلى غاية صدور الرأي الاستشاري للمحكمة من جهة وانتظار ما تسفر عنه لجنة التحقيق[2] .

انتهت لجنة التحقيق التي أرسلت في ماي 1975 إلى الصحراء الغربية إلى الإقرار بمطالب الأغلبية الساحقة من الشعب الصحراوي بالاستقلال، كما طالبت إسبانيا بإجراء الاستفتاء في نهاية سنة 1975. أما رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري فقد صدر بتاريخ 16 أكتوبر من ذات السنة ، وقد اعتبر بأن الصحراء الغربية لم تكن إقليم بلا سيِّد عند الاحتلال الاسباني لها سنة 1884، كما خلصت إلى القول " بأن جميع الأدلة المادية و المعلومات المقدمة للمحكمة، لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة ، و المملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى . و عليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار (1514.XV) للجمعية العامة المتعلقة بتصفية

[1]- Atilo Gaudio, Sahara Espagnol: Fin d'un Mythe Colonial, Rabat, Arrissala, 1975, p.50.

[2]- كارلوس رويث ميغلي ، الصحراء الغربية الطريق القانوني و السياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني، الحوار المتمدن عدد 1308 .
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 50127، تاريخ الاطلاع: 2012/03/09.

الاستعمار في الصحراء الغربية وعلى الخصوص تطبيق استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير، يعبر عن إرادة شعب الإقليم[1].

لقد حاول المغرب بعد حكم محكمة العدل الدولية الاستيلاء على الصحراء الغربية من خلال إيجاد المبررات القانونية التي تلغي الحكم و قد فشل في ذلك، كما سعى إلى فرض الأمر الواقع باللجوء إلى القوة و الاجتياح العسكري، حيث تم ذلك الغزو من مكانين و باستعمال طريقتين مختلفتين في نفس الوقت: احتلال الإقليم عسكريًا انطلاقا من الحدود الشرقية و في نفس الوقت عن طريق ما يعرف "بالمسيرة الخضراء " من الحدود الغربية، حيث حوت هذه المسيرة حوالي 350 ألف مواطن مغربي سارت بأمر من الملك المغربي الحسن الثاني من مدينة "طرفاية" جنوب المغرب متجهة إلى مدينة العيون الصحراوية لاسترداد الإقليم،وقد أصدر مجلس الأمن قرارا في 6 نوفمبر 1975 يطالب فيه المغرب السحب الفوري لكل المشاركين في المسيرة الخضراء من الإقليم[2].

لقد سارعت إسبانيا إلى عقد تسوية من خلال الصفقة المعروفة " باتفاقية مدريد "بعد شهر واحد فقط على إعلان نتائج الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، الموقعة في 14 نوفمبر 1975 بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، حيث حصلت بموجبها موريتانيا على الثلث الجنوبي للصحراء (وادي الذهب)، أما الساقية الحمراء فعادت للمغرب، مع احتفاظ إسبانيا بمصالحها الاقتصادية من استغلال الفوسفات والموارد البحرية وإقامة قواعد عسكرية في المناطق الصحراوية مهمتها حماية جزر الكناري، واستفادت مدريد أيضا من سكوت المغرب عن سبتة ومليلية[3].

و نتيجة لاتفاقية مدريد دخل الجيشين الموريتاني و المغربي لإقليم الصحراء الغربية ، ما أسفر على مواجهات دامية مع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب *[4] Polisario، التي ركزت أعمالها ضد الأهداف الموريتانية على الخصوص، و أمام هذه الضربات في عمق نواكشوط و أمام الضغط الشعبي نتيجة تردي الأوضاع الداخلية انسحبت موريتانيا من الأراضي التي احتلتها عقب الاتفاقية في أوت 1975[5]، بينما اتجه المغرب بدلا من

---

[1]- مصطفى الكتاب و محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق، دمشق، دار المختار، 1 ط ،1998، ص ص68-69.

[2]- كارلوس رويث ميغيل، مرجع سابق.

3- محمد عمرون، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975- 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص 52 .

* اختصارها مشتق من التسمية الاسبانية لها: البوليساريو، و هي حركة مسلحة قامت ضد الوجود الاسباني ، هدفها تحرير الأراضي الصحراوية و تحقيق الاستقلال، قامت بأول هجوم مسلح ضد المواقع العسكرية الاسبانية في منطقة الخنفة في 20 ماي 1973، معلنة بذلك بداية الكفاح المسلح و نهاية لسنوات التلاعب بمصير الشعب الصحراوي

[5]- صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، ط1 ، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1981، ص 78.

ذلك إلى احتلال باقي الأراضي الصحراوية التي كانت خاضعة لموريتانيا و بالتالي اتخذ النزاع في الصحراء الغربية منحى آخر بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو استمر إلى يومنا هذا.

المطلب الثاني: الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية

أولا: الموقف المغربي

يعد المغرب الكبير مطلبا إقليميا مغربيا، تجسدت أهميته عندما نشر **علال الفاسي*** عام 1955 خريطة تحدد هذه الأمة، وتضم في حدودها كولمب بشار في الجزائر والصويرة وتوات وتندوف الجزائرية والصحراء الغربية والأراضي الموريتانية. وتمتد حدود هذه الأمة إلى نهري النيجر والسنغال في الجنوب حيث أكد أن هذه الحدود تم فرضها مند عهد دولة المرابطين التي كانت تمتد من السنغال إلى قشتالة و من برقة إلى الأطلسي ، وكان الملك **محمد الخامس** قد اعتمد في حكمه على فكرة المغرب الكبير، خاصة وأن جميع التيارات السياسية في المملكة المغربية كانت تجمع على هذه الفكرة وتدعمها، سواء كانت هذه التيارات مؤيدة للنظام أو معارضة له، وعمل الملك **محمد الخامس** على ربط مستقبله السياسي بتلك الفكرة التاريخية، بهدف إضفاء الشرعية وتدعيم النظام الملكي المستند إلى أساس روحي وتقليدي وتنظيمي؛ فالمملكة المغربية لأسباب سياسية لم يكن بمقدورها الاعتماد على فرنسا ضد إسبانيا، ولأسباب اقتصادية لم يكن باستطاعتها التخلي عن الأراضي الموريتانية لاسترجاع تندوف، ولا التخلي عن سبتة ومليلة للحصول على الصحراء الغربية. ولذلك أصدرت الحكومة المغربية الكتاب الأبيض في 4 نوفمبر 1960، الذي طالبت فيه بكل من الساقية الحمراء و وادي الذهب و ايفني و الأراضي الموريتانية، بالإضافة إلى تمسك المغرب بالمفاوضات مع الحكومة الاسبانية حول الصحراء الغربية.

بعد أن نال المغرب استقلاله بدأ في المطالبة بحقه في عدة أقاليم و كذلك بدأ في محاولة الإعلان عن فكرة المغرب الكبير، وقد أثار المغرب في البداية قضية الصحراء على أساس أنها تمثل جزء من الكيان الموريتاني، فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالي الغربي لموريتانيا كما تمثل الجزء الجنوبي للمغرب، و لهذا عندما بدأ حزب الاستقلال المغربي كفاحه ضد الاستعمار

*علال الفاسي، هو زعيم حزب الاستقلال المغربي، وهو الحزب الذي شكل نواة العمل السياسي في المغرب منذ الثلاثينيات وخلال مرحلة النضال ضد الاستعمار، كما كان يمثل القيادة السياسية للكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي. قام علال الفاسي بإعداد هذه الخريطة ونشرها أثناء تواجده في منفاه بالقاهرة.

الفرنسي الاسباني، كانت عقيدته المبنية على فكرة المغرب الكبير أساسا لمطالبه الإقليمية، حيث أعلن عن مطالبه في استرداد موريتانيا بما فيها الصحراء الغربية سنة 1957، استنادا على حجج مختلفة في مواجهة التهديدات الفرنسية بإنشاء جمهورية صحراوية باقتطاع الجزء الجنوبي من المغرب و الجزائر و موريتانيا، و تمثلت الأسانيد التي قامت عليها المطالب المغربية فيما يلي:

❖ **الأسانيد و الحجج التاريخية و الدينية**

يعتبر المغرب بأن سيطرة و سيادة ملوك المغرب الروحية قد امتدت منذ قرون حتى نهر السنغال، كما تعد القبائل المنتشرة في شمال إفريقيا حتى السودان، هي قبائل صنهاجية تنحدر من سلالة واحدة في عهد المرابطين الذين استقروا في الصحراء، كما تلا عهد المرابطين سيادة العلويين أين أرسلت البعثات إلى مناطق "قادان" عام 1665، وإلى "أدرار" عام 1678، و إلى "تاكنت" عام 1730، و كان طريق تحركها من خلال الساقية الحمراء[1].

أما في بداية القرن التاسع عشر فقد كان بالصحراء الغربية الولي **محمد الفاضل** الذي اقتسم أولاده بعده النفوذ في الصحراء الغربية فتولى أمر "شنقيط" (موريتانيا) و الساقية الحمراء ابنه **الشيخ ماء العنين** حيث أنشأ "سمارة"، و عندما حاولت الجيوش الفرنسية احتلال موريتانيا طلب القبائل الصحراوية مساعدة السلطان **عبد العزيز** (شقيق الملك الحسن الثاني) الذي أخذ يطالب بهذه المناطق لكونها من مملكته. وكذلك طلب أمير "الترارزة" مساعدة السلطان **عبد الحفيظ**، الذي سارع بإرسال قواته إلى موريتانيا و شارك ضمن هذه القوات الشيخ **ماء العينين**، و استمر القتال حتى عام 1924[2].

كما يستند المغرب في ادعاءاته لضم الصحراء على مفهوم الولاء و البيعة للسلطان الذي يمثل أمير المؤمنين أو الخليفة الذي لا يجوز الخروج عليه، فالشرعية الدينية الإسلامية تشكل أساسا يحاجج به المغرب على أحقيته في الإقليم و في هذا المنحى يقول وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية المغربي السابق **عبد الكريم العلوي المدغري**:"...و يسجل هذا الكتاب أيضا شهادة أدّاها العلماء أمام الله تعالى، بأنّ الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب وأنّ البيعة في عنق أبناء الصحراء لجلالة الملك، عهد لا يحلّ لمسلم نكثه أو نقضه، و إنّ المسألة مسألة دين قبل أن تكون مسألة أرض أو سياسة، و أنّ كل من ينازع المغرب في صحرائه أو يشكّك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنّما ينازع في شرع الله و يشكّك في المبادئ

[1]- أحمد باسل البياتي، "دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية"، المستقبل العربي، العدد. 400 (يونيو 2012)، ص 43.
[2]- نفس المرجع ،ص 44.

الشرعية التي جاء بها الإسلام. إنّ مغربية الصحراء أمانة دينية في عنق الأمة الإسلامية بأسرها، و إنّ الدماء الزكية التي تدفقت على رمال الصحراء صيانة لهذا المبدأ هي دماء الشهادة في سبيل الله وحماية لدين الله"[1].

❖ الأسانيد و الحجج القانونية

يحاجج المغرب بأنه مارس سلطاته الفعلية على جميع أنحاء موريتانيا بما في ذلك الجزء الشمالي الغربي منها و الذي يشكل الصحراء الغربية، و في الوقت ذاته هي أحد الأقاليم جنوب المغرب، حيث كانت جميع القوانين الصادرة من السلطان هي في الوقت ذاته نصوصا قانونية يلتزم بها الأمراء في إدارة الحكم في الإقليم الموريتاني.

كما حددت المعاهدة الفرنسية الانجليزية في عام 1890، الحدود الشرقية لموريتاني ا المتعلقة باقتسام الصحراء بين الطرفين، كما أقرت المعاهدة أن الأقاليم التي تتبع لسيادة السلطان المغربي تكون خارج نطاق النفوذ الفرنسي، بينما تضمنت معاهدة الجزيرة الخضراء عام 1906 تحديد كافة الأراضي المغربية، و قد أكد المؤتمر الذي أعلنت فيه المعاهدة و بصفة علنية سيادة المغرب و حدوده، وكان واضحا لدى مندوبي الدول الثلاث التي وقعت المعاهدة أن المغرب يمتد حتى نهر السنغال [2]. في حين يعتبر المغاربة بأن الاتفاقية الفرنسية الاسبانية الموقعة في جوان 1900، حددت بصورة مصطنعة مناطق النفوذ الفرنسي و الاسباني في وادي الذهب و الساقية الحمراء و تندوف، وهذه الاتفاقية التي لم يشارك فيها المغرب ولم يوافق عليها، فهي غير ملزمة له.

في أفريل 1956 أعلنت الحكومة الاسبانية التصريح المشترك، و اعترفت خلاله باستقلال المغرب ووحدة أراضيه، و لذلك فقد أعادت للمغرب المنطقة التي كانت تحتلها في شمال البلاد، باستثناء سبتة و مليلة، و في عام 1958 سلمت إسبانيا طرفاية، و هو من أقاليم الجنوب، كما سلمت عام 1969 إيفني، و لأن إقليمي طرفاية و إيفني كانا يخضعان للنظام نفسه الذي يخضع له إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وبالتالي فإن المغرب لجأ إلى الأمم المتحدة لاسترداد الإقليم، حيث وافقت لجنة تصفية الاستعمار في أكتوبر 1964 على أول قرار يصدر بشأن إقليم الصحراء الغربية، حيث طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1975 من الحكومة الاسبانية، بدء مفاوضاتها لإنهاء مشكلة السيادة على إقليم الصحراء الغربية.

---

[1]- محمد أتركين،" التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية و أسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، و الوثيقة الدستورية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ، عدد. 14(ربيع 2007)، ص 148.

[2]- علي شامي، مرجع سابق، ص256.

يرى المغاربة بأن الاستعمار الأوروبي لم يرث السيادة المغربية من دولة سابقة أو من رؤساء القبائل كما في باقي الدول الإفريقية، ولكن استمرت السيادة المغربية رغم تفويض الإدارة لدولة أو مجموعة من الدول الأوروبية، و قد وضح الفرق بين السيادة الواحدة و الإدارة المفوضة من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء و ما تلاها من اتفاقيات ثنائية، حيث كان الفرنسيون يسيطرون على الدار البيضاء، و الأسبان موجودون في إقليم طرفاية، و البلجيكيون في طنجة، إلا أن القوى الاستعمارية كانت تعترف بالسيادة المغربية المتمثلة في حقوق السلطان.

إن وجهة نظر المغرب تعتبر بأن الحماية التي فرضت على المغرب هي عبارة عن تفويض مؤقت للدول الاستعمارية، في إطار السلطة الإدارية، وقد انتهت هذه الحماية و استرجعت كافة السلطات الإدارية، لذلك فان وجهة النظر المغربية ترى بأنه باستقلال المغرب لم تنشأ سيادة جديدة، بل استرجعت الدولة المغربية المناطق التي كانت تديرها القوى الاستعمارية، من خلال عملية تفاوضية تمت بين المغرب و دول الحماية، حيث تم استرجاع الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية، التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، و كذلك استُرجِعت طنجة، طرفاية و سيدي إيفني من إسبانيا، و قد تم ذلك في إطار مؤتمر الجزيرة الخضراء.

في الحقيقة لقد قامت المطالب المغربية على مبدأ ضمان وحدة الأراضي المغربية، و يعتبر المغاربة أن هذا المبدأ طُبِّق في العديد من الدول، لذلك فمن حق المغرب المطالبة بإنهاء الوجود الاستعماري في المناطق الصحراوية التي تعد جزءا من الأراضي المغربية (حسب الرواية المغربية)، و يحاجج المغاربة بأن مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية التي تطالب بإنهاء السلطة الاستعمارية عن طريق استفتاء شعبي، كحق لتقرير المصير، يسري فقط على الدول الأوربية الاستعمارية، فالمغرب لا يرفض هذا المبدأ، بل وفقا لاعتقاده فهو لا يُطبّق إلا على الدول الاستعمارية و لا يُطبّق على الدول الوطنية التي تسعى لاستكمال استقلالها [1]. أما فيما يخص مبدأ توارث الحدود الاستعمارية فهو يرى أن الحماية الفرنسية في المغرب لم تقم برسم حدود دولية، سواء مع الجزائر أو مع اسبانيا، و إنما هي حددت خطوط تقسيم إداري لا غير و بالتالي فهي غير ملزمة له، كما يستند المغرب إلى قانون الجنسية الذي أصدرته الإدارة الفرنسية عام 1921 الذي نص على عدم فقد الجنسية المغربية، لذلك لا يجوز إجراء استفتاء في مناطق تعد مغربية أصلا.

[1]- بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره، ص 91

ثانيا: الموقف الجزائري

إن الموقف الجزائري من القضية الصحراوية مبني على الشرعية الدولية الذي يكفل للشعوب حقها في تقرير مصيرها، و بحكم الجوار الجغرافي فإن الجزائر تعد طرفا مهتما بالقضية الصحراوية وليست طرفا في النزاع مع المغرب على سيادة الإقليم، فالجزائر غالبا ما أكدت بأنها ليست لها مطالب في الإقليم* [1] وأنها ليست لها طموحات إقليمية تهدد جيرانها لكن بحكم ما عانته الجزائر من استعمار و بحكم ما بدلته من جهد و تضحيات لنيل استقلالها، فهي تعي تماما شعور الصحراويين و تفهم مطالبهم و سعيهم لتقرير مصيرهم و هذا ما يفسر الدعم الجزائري المستمر للقضية الصحراوية و استمرار اعتبارها قضية تصفية استعمار.

في الحقيقة إن المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير يخالف تماما المفهوم المغربي له، فالرؤية المغربية ترى بضرورة تطبيق حق تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية و إنهاء الاستعمار الاسباني وفقا لقرارات الأمم المتحدة، دون أن يعني ذلك أن يتخلي المغرب عن جزء من أراضيه، بل إنه يصر على استرداد كل الأراضي التي كانت في وقت مضى تدين بالولاء الديني للسلطان المراكشي كامتداد لخليفة المسلمين في المنطقة، حيث تعد الصحراء الغربية جزءا منها وجب أن تدمج بالأراضي المغربية، لذلك فإن تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 15/1514 و القرارات الأخرى اللاحقة، لابد و أن يُبنى على الجمع بين مبدأي تصفية الاستعمار و احترام وحدة المملكة وسلامة أراضيها، و من هذا المنطلق وضع المغرب شرطا أساسيا لصيغة الاستفتاء، و هو أن يكون هذا الاستفتاء بهدف تحديد رغبة شعب الصحراء في البقاء تحت سلطة اسبانيا أو الاتحاد مع المملكة المغربية.

أما المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير فهو يستند إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة و منها القرار رقم 1514، الصادر عن الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، و الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، و الإقرار بحريتهم الكاملة في اختيار وضعهم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي، كذلك استند إلى القرار 20/3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها، لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شرط أو تحفظ في التعبير، و بكل حرية من دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، فالجزائر ترى بأن الصحراء الغربية هي أيضا إحدى هذه الأقاليم، التي لا

* تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 حزيران 1975 قال" : أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية ... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة. أنظر : علي شامي، مرجع سابق، ص227.

تتمتع بالحكم الذاتي، و من ثمة يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير.

كذلك بُنِيَ المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 24/2591، 25/2711، 27/2984، 28/3163، و التي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة بالتشاور مع الحكومة المغربية و الموريتانية و أي طرف آخر بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء[1].

لقد أيدت الجزائر حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 16 أكتوبر 1975 الذي يشير إلى عدم ثبوت وجود رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية و أي من المغرب و موريتانيا، بالإضافة إلى معارضتها لاتفاق مدريد الذي تضمن تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا، حيث اعتبرته الجزائر على أنه انتهاك لقرار مجلس الأمن، و بهذا الخصوص سلّمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضّحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد لأنها سلبت الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، و أعلنت أن الإطار الوحيد و المقبول لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، يجب أن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ حق تقرير المصير[2].

إن الجزائر تعتبر أن المملكة المغربية لها مطامع بإنشاء إمبراطورية كبرى، تمتد من طنجة إلى طامبوكتو في مالي، وإلى سان لوي في السنغال، كما تضم أجزاء من الجزائر و مالي، إضافة إلى الصحراء الغربية و موريتانيا، حتى تصل إلى مصب نهر السنغال، وسعيا لتحقيق ذلك استمر المغرب في إعطاء تفسيرات و تأويلات خاصة لمبدأ تصفية الاستعمار و حق تقرير المصير، ناهيك عن عدم اعترافه أصلا بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

المطلب الثالث: تداعيات الخلاف الجزائري المغربي

لقد انتهج كل من المغرب و الجزائر خطين سياسيين متعارضين تماما بشأن مصير الصحراء الغربية، فبينما التزمت المملكة المغربية منذ البداية سياسة تستهدف ضم الإقليم في إطار مشروع إنشاء المغرب الكبير الذي دعا إليه "**علال الفاسي**" زعيم حزب الاستقلال، عارضت الجزائر هذه السياسة مركزة على الحق الثابت للصحراويين في تقرير المصير،

1- حميد فرحان محمد الراوي، الدول الإفريقية و مشكلة الصحراء الغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1987، ص ص 172-173.

2- بوزرب رياض، مرجع سبق ذكره، ص 95.

استنادا إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. و في إطار سعيهما لتحقيق أهدافهما المرجوة، اتبع كل طرف إستراتيجية معينة لفرض الأمر الواقع، ما جعل هذا الخلاف حول القضية الصحراوية يؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين و يؤدي إلى تقويضها و تأزيمها لفترات طويلة، محييا بذلك سمات الصراع الذي كان سائدا على إثر النزاع الحدودي بين البلدين في بدايات الستينات من القرن الماضي.

لقد تُرجِم التوتر بين البلدين من جديد في تصعيد الحملات الدعائية المضادة بينهما على المستوى السياسي القيادي و على المستوى الإعلامي، بالإضافة إلى ترحيل الطلبة و اليد العاملة في البلدين، كما تطور الأمر إلى نشوب مواجهة عسكرية على حدود البلدين في واقعتي "أمغالة"(1) و "أمغالة"(2) في فيفري 1976، و قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أُعلِن قيامها في 27 فيفري 1976.

ترى الجزائر بأن النظام المغربي يشكل تهديدا أمنيا لوجودها الذي قدمت لأجله تضحيات عظيمة و خاضت في سبيله حربا تحريرية لانتزاع استقلالها بقوة السلاح، فالمطالب المغربية في الصحراء الغربية في حقيقتها تُعد امتدادا للمطالب المغربية في الصحراء الجزائرية، فبعيدا عن الذرائع التاريخية أو الدينية لأحقية مطالبه الترابية، فالواقع الفعلي يشير بأن هذه المطالب تشكل تهديدا لوجود الدولة الجزائرية على حدودها الحالية، و هو ما خلق معضلة أمنية بالنسبة للجزائر نتيجة استمرار الشعور بالخوف و الاشتباه تجاه النوايا الحقيقية للمغرب، و ما يعزز هذه الفرضية هو كون المغرب لها أهداف توسعية في المنطقة، فمطالبه الإقليمية سواء على الأراضي الصحراوية أو على الأراضي الجزائرية أو حتى على الأراضي الموريتانية التي كان يدعّي بسيادته الكاملة عليها، تجد لها جذورا في كتابات "**علال الفاسي**" زعيم حزب الاستقلال المغربي، الذي كان يطمح لبناء مملكة مغربية تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى نهر السنغال جنوبا، و هو بذلك يؤسس إلى مملكة عظيمة ذات طابع إمبراطوري، فالمخاوف و الشكوك الجزائرية لها ما يبررها من شواهد تاريخية، و لهذا فليس من مصلحة الجزائر الإستراتيجية و الأمنية أن يستكمل المغرب إجراءاته في ضم إقليم الصحراء الغربية، الذي لن يكون إلا نقطة البداية في سعيه إلى استكمال مشروعه التوسعي.

و بالرغم من أن المغرب قد اعترف بالحدود الحالية مع الجزائر كما اعترف بالدولة الموريتانية، إلا أن ذلك قد لا يعدو إلا أن يكون مجرد بناء لصفقات مؤقتة قد تتغير بمرور الوقت، فلا يوجد ما يمنع المغرب من إعادة إحياء مشروعه القومي إذا ما امتلك القوة العسكرية

اللازمة لذلك و واتته الظروف الدولية خاصة و أنه قد برع في إجراء الصفقات و إتباع أسلوب خذ و طالب أو سياسة خطوة بخطوة. فمما لا شك فيه أن المغرب قدم تنازلات كبيرة لجيرانه و كانت له من ورائها أهداف على الأمد البعيد، فكيف يكون إذا للمغرب مزاعم في أحقيته التاريخية السيادية على الصحراء الغربية تم يقبل باقتسامها مناصفة مع موريتانيا، تم يقوم بعدها باحتلال المناطق التي انسحبت منها موريتانيا بقوة السلاح في حين أنه قد تنازل عنها فعليا في إطار صفقته السابقة، ضِفْ إلى ذلك أن الملك المغربي الذي وقع اتفاقية الحدود مع الجزائر لم يقدمها للبرلمان المغربي للمصادقة عليها، ما جعلها تفتقد للشرعية و تعزز بذلك المخاوف و الشكوك الجزائرية أن يتنصل المغرب منها إعمالا لمطامعه التوسعية. فاللعبة السياسية المغربية كانت تهدف إلى تحييد دور الجزائر في النزاع الصحراوي من خلال الاعتراف بجزائرية تندوف مقابل سكوت الجزائر و كفها عن دعم الشعب الصحراوي لنيل استقلاله، بالإضافة إلى الاستغلال المشترك لثروات تندوف، و يبدو هنا أن المغرب يركز على الجانب الاقتصادي أكثر منه على الجانب السياسي.

أما بالنسبة إلى المغرب فهو يرى أن الجزائر هي حجرة عثرة أمام سعي المملكة لاستكمال وحدتها الترابية، فالجزائر إذا تشكل تهديدا أمنيا أمام الحفاظ أو استرجاع السيادة المغربية على أراضيها التاريخية و هنا تكمن المعضلة الأمنية من الجانب المغربي، فتورط الجزائر في الدعم المادي و المعنوي للبوليساريو خلق قلقا متزايدا لدى المغاربة و أكد شكوكهم بأن الجزائر تستهدف وحدتهم و أمنهم القومي لغايات توسعية و لأغراض الهيمنة الإقليمية، فالجزائر مافتئت تسعى لأن تكون الدولة المحورية في الفضاء المغاربي أو بمعنى آخر فهي تهدف لأن تكون الدولة المفتاحية في المنطقة و لها طموحاتها في الهيمنة و بسط نفوذها على جيرانها و ما قضية الصحراء الغربية إلا حلقة واحدة في هذه السلسلة من المشروع الجزائري للهيمنة. و بالتالي فإن الجزائر كي تكون هي القوة المهيمنة لابد لها من العمل على إضعاف المغرب و إنهاكه اقتصاديا و عسكريا، و الإضرار بمصالحه حتى و إن كانت لا تتعارض مع المصالح الجزائرية، و لهذا تعمل الجزائر على أن تنجح جبهة البوليساريو كي تصبح قوة مناهضة و شاغلة للمغرب.

إن الجزائر إذا ما نجحت في تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية فإن هذا من شأنه أن يحقق لها مصالح اقتصادية و يفك عزلتها تجاه المحيط الأطلسي أين بإمكانها تصدير ثرواتها الخام من خلال مد خط حديدي عبر حدودها مع الصحراء الغربية بكل سهولة و بأقل التكاليف، و من جهة أخرى فإن تشكيل دولة صحراوية حليفة للجزائر و مناوئة للمملكة المغربية سوف

يمكّن الجزائر جيوبوليتيكيا من تطويق المغرب و تقويض نفوذه في المنطقة، فالصحراء الغربية تعد عاملا هاما في تحديد التوازن الإقليمي و في تحديد مستقبل البلدين، فمن يحصل عليها بإمكانه كسب التأييد الموريتاني لصفه و بالتالي تطويق الطرف الآخر وإزاحة ميزان القوى الإقليمي لصالحه، أما الطرف الذي يفقدها، خصوصا المغرب فإنه يفقد معها الحليف الموريتاني، كما يصبح من الصعوبة بما كان أن يجد حليفا يستند إليه عند نشوب أي نزاع، لذلك يمكن تصور المغرب محاصرا من جميع الجهات البرية بأنظمة معارضة له.

و في إطار التوازن الإقليمي حاول كل طرف أن ينشئ محورا إقليميا يمكن من خلاله التأثير في سياسة الطرف الآخر، فحاول المغرب أن ينسق سياسته الصحراوية مع موريتانيا منذ نهاية عام 1975، وكانت بنود اتفاقية مدريد تتويجا لهذا التنسيق الذي انتهى بتقسيم الإقليم فعليا عام 1976، أما الجزائر فقد شرعت في تنسيق سياستها تجاه الإقليم بالدعم و التعاون مع جبهة البوليساريو و اجتذاب الطرف الليبي إلى صف محورها، مع بقاء تونس على الحياد، لكن بحلول عام 1979 حدث تغيير رئيسي في حدود هذه المعادلة تمثل في انسحاب موريتانيا من الصحراء الغربية، و إعلان نظامها الجديد الحياد تجاه المشكلة، و من ثم مال توازن القوى الإقليمي لصالح محور الجزائر، غير أن عام 1984 شهد خروج ليبيا من محور الجزائر، و توقيعها مع المغرب لاتفاقية "الاتحاد العربي الأفريقي" فكان ذلك مكسبا رئيسيا لصالح محور المغرب، و الذي تدعم أيضا بالتقارب مع موريتانيا[1].

و هكذا أضحت موازين القوى بين قطبي التوازن تتغير باستمرار فتنزاح تارة باتجاه طرف و تارة أخرى باتجاه الطرف الآخر، مع حرص كل طرف على أن تكون الصحراء الغربية ورقة في حوزته، و هدفا له في ذات الوقت، فالمغرب سعى للسيطرة على المراكز الرئيسية في الإقليم مند أواخر عام 1975 بالاشتراك مع موريتانيا حتى عام 1978، ثم بمفرده باحتلال الأراضي التي انسحبت منها موريتانيا، أما الجزائر فقد التزمت التحالف الثابت مع جبهة البوليساريو من خلال تقديم الدعم المادي و المعنوي، بحيث دفعت عدد كبير من البلدان إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية التي احتلت مقعدا داخل منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1984[2].

1- محمود محمد إبراهيم أبو العينين، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي أريتيريا و الصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، القاهرة ، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، بدون تاريخ، ص553.

2- نفس المرجع، ص 454.

لقد بلغ التنافس الإقليمي بين القوتين و الذي تعد فيه الصحراء الغربية طرفا في المعادلة، موقعا حَرِجاً، فلا الجزائر يمكنها العودة عن موقفها المساند لحركات التحرر الوطني، ولا المغرب مستعد للانسحاب من الصحراء الغربية، بل على العكس تماما فقد تمادى الطرفان في سياساتهما، فكرست المغرب سياسة الأمر الواقع باحتلال أهم المناطق الإستراتيجية في الإقليم، و مضاعفة وجودها العسكري من 60 ألف جندي إلى 200 ألف جندي، و هو ما كلف الخزينة المغربية عجزا ماليا قدر سنة 1977 بحوالي 7,7 مليار درهم، حيث تضاعفت النفقات العسكرية المغربية من 222 مليون دولار سنة 1974 إلى 830 مليون دولار سنة 1974، كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الأسلحة من 20 مليون دولار سنة 1974 إلى 480 مليون دولار سنة 1979[1]، و بذلك حصلت المغرب على 16.7% من الأسلحة الأمريكية الموجهة إلى إفريقيا، وعلى 18.1 % من المبيعات العسكرية الفرنسية الموجهة للقارة الإفريقية.

و يعتقد المغرب بأن الجزائر اعتمدت خيارا يقوم على الحرب غير المباشرة عن طريق جبهة البوليساريو مما يجعلها طرفا حقيقيا في النزاع، الذي هو في حقيقته صراع جيوسياسي بين الجزائر و المغرب حول المكانة الإقليمية و الدولية، و من ثمة يطالب المغرب بتصفية هذا الخلاف من خلال مباحثات ثنائية مع الجزائر و إخراج جبهة البوليساريو من القضية برمتها[2].

و بما أن المغرب يعتبر الجزائر طرفا في النزاع، فإن هذا من شأنه أن يؤكد الشكوك بأن أي عملية تسلح أو نشر للقوات من المغرب تعتبر ضمنيا موجهة للجزائر، فلا يوجد ما ينفي استعمالها مستقبلا كما لا يوجد ما يؤكد بأنها لن تستعمل على المدى القريب، و هذا ما يولد الشكوك و يصعد لولب الخوف و العداء بين الطرفين، خاصة بحدوث تلك المواجهات العسكرية المحدودة على الحدود هنا و هناك في كثير من المرات، و التي تؤكد بأن احتمالات تصعيد النزاع إلى حرب بين الطرفين يبقى وارد الحدوث في أي لحظة، لذلك اتجه الطرفان إلى إبرام العديد من صفقات التسلح لتعزيز قدراتهما العسكرية بغية الردع و الاستعداد لأسوأ الاحتمالات. و في هذا الإطار استفاد المغرب من علاقاته المتميزة بفرنسا للحصول على الدعم السياسي و العسكري، حيث اتجهت فرنسا إلى عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحررية و ممثل للشعب الصحراوي في كفاحه، كما امتنعت عن التصويت لصالح اللوائح الأممية التي تدعمها الجزائر بخصوص الصحراء الغربية، و لم يتوقف دعمها عند المستوى الدبلوماسي بل سعت إلى دعم المغرب عسكريا بغية الحفاظ على التوازن العسكري بين الطرفين بأسلحة عالية

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, le Sahara Occidentale : Enjeu Maghrébin, Paris, Editions Karthala, 1992, p. 115.

2- قضية الصحراء و أزمة الإتحاد المغاربي، التقرير الاستراتيجي العربي 2003/2002، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، جوان 2003، ص372 .

التقنية مثل مطاردات "ميراج أف 1" (Mirage F1)، طائرات "ألفا جات"(Alphajet)، مروحيات "بيـــما"(Puma)، بالإضافة إلى تكوين أفراد الجيش المغربي و تقديم المساعدات التقنية له[1] .

كما استفاد المغرب من الأسلحة الأمريكية، بعد أن قدم العديد من التنازلات حيث استفاد من التحولات الدولية و العربية، و المتمثلة أولا في سقوط نظام الشاه(دركي أمريكا) في الخليج، و ما فرضه من سعي أمريكي إلى تعزيز دعمها للأنظمة المتعاونة و من ضمنها المغرب، و المتمثلة ثانيا في توقيع اتفاقية "**كامب ديفيد**"، و ما فرضه هو الآخر من سعي غربي لتعميم الخطوة المصرية و محاولة فك الحصار عنها، و هو ما قدمه المغرب من خلال قمة "فاس"، فضلا عن استقباله "**شمعون بيريز**" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "بإفران" المغربية سنة 1984، بهدف كسر نظرية الشذوذ التي اتهمت بها القيادة المصرية بتعاملها المباشر و الفردي مع إسرائيل، و تبعا لذلك كله استفاد المغرب من الدعم العسكري للإدارة الأمريكية في عهد "**رونالد ريجان**"، فتحصل بدءا من سنة 1982 على عدد 108 دبابة من صنع" كريزلر" بقيمة 182 مليون دولار، 6 طائرات" برونكو 10"، و20 طائرات قتالية "تورثروب" نوع " آف 05" و "آف52 "، كما قدمت إدارة "**ريغان**" ثلاثة أضعاف المساعدات العسكرية للمغرب و أمدته كذلك بمدربين عسكريين، كما ارتفع عدد العسكريين المتواجدين بالولايات المتحدة في إطار التكوين من 68 سنة 1982 إلى 516 سنة 1983[2].

أما الجزائر فقد أنفقت سنة 1985 حوالي1357 مليون دولار(نفقات الدفاع)أي ما يقدر حوالي 2 %، من إجمالي الناتج المحلي، أما سنة 1996 حوالي 1840 مليون دولار بنسبة 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما في سنة 1997 فكان الانفاق حوالي 2114 مليون دولار بنسبة 4,6 %، و كان عدد القوات للجزائر سنة 1985 حوالي 170 ألف و قوات الاحتياط 150 ألف بينما المغرب كان لديه حوالي 149 ألف جندي و نفس عددهم من الاحتياط، كما كان إنفاق المغرب لنفس السنة 913 مليون دولار ارتفع إلى 1431 م د سنة 1996 و 1386 مليون دولار سنة 1997، بنسبة 5,4% من الناتج المحلي سنة 1985، وحوالي 3,8 و 4,2% سنتي 1996 و 1997 على التوالي[3].

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, Op.Cit , p.116.

[2]- Ibid, p. 176.

[3]- ربيع كسروان،" الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية"، المستقبل العربي، السنة 21، عدد 238 (ديسمبر 1998)، ص 187.

أما بالنسبة لعدد القوات المسلحة سنة 1997 فالجزائر ضمت حوالي 122 ألف جندي(105 ألف قوات برية، 7 ألاف قوات بحرية و 10 ألاف قوات جوية) بنسبة 0,4% من عدد السكان البالغ حوالي 29,2 مليون نسمة. أما المغرب فضم أكثر من 196ألف جندي (175 ألف بري، 7800 بحري و 13500 جوي) بنسبة 0,7% من عدد السكان البالغ 29,3 مليون نسمة.

البلد	عدد السكان	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	مجموع عدد القوات المسلحة
الجزائر	1933000	90000	4000	7000	101000
المغرب	2158000	107000	5000	8000	120000

جدول رقم(1.1): حجم القوات المسلحة للجزائر و المغرب (1981)[1].

البلد	دبابات متوسطة	دبابات خفيفة	عربات مصفحة و عربات خفيفة	عربات قتال مؤللة للمشاة	ناقلات جنود مصفحة
الجزائر	750	50	250	300	830
المغرب	180	80	650	–	744

جدول رقم(2.1): عربات القتال المصفحة للجزائر و المغرب سنة 1981[2].

البلد	طائرات مقاتلة	هيلوكبتر(حوامات– سمتية) مصفحة
الجزائر	295	20
المغرب	75	–

جدول رقم(3.1): السلاح الجوي في الجزائر و المغرب سنة 1981[3].

[1]- غسان سلامة، "احصاءات عسكرية"، المستقبل العربي، السنة الرابعة، عدد 34(ديسمبر 1981)، ص 195.
[2]- غسان سلامة، "احصاءات عسكرية"، المستقبل العربي، السنة الرابعة، عدد 34(ديسمبر 1981، ص197.
[3]- غسان سلامة، "احصاءات عسكرية"، المستقبل العربي، السنة الرابعة، عدد 34(ديسمبر 1981، ص 198.

البلد	عدد السكان	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	مجموع عدد القوات المسلحة
الجزائر	29200000	105000	7000	10000	122000
المغرب	29300000	175000	7800	13500	196300

جدول رقم(4.1): عدد السكان و حجم القوات المسلحة للجزائر و المغرب سنة 1997[1].

يلاحظ من خلال الجداول السابقة أن التوازن العسكري يميل قليلا لصالح المغرب منذ بداية الثمانينات و حتى نهاية التسعينات، خاصة فيما يتعلق بعدد القوات المسلحة في مختلف القطاعات و كذلك نسبتها لعدد السكان الإجمالي، كما يبدو كذلك أن الإنفاق العسكري للمملكة يتجاوز نظيره الجزائري في ذات الفترة لكنه يبقى محفوظا ضمن مجال متقارب بينهما، و حسب ذات الإحصائيات تتفوق الجزائر في عدد الطائرات وعدد الدبابات عموما. لكن في حالة ما إذا تم قراءة هذه المعطيات بالنظر إلى المساحة الجغرافية لكل بلد نجد أنها تتناسب مع حجم كل دولة و بالتالي فالتفوق الملحوظ لا يعبر حقيقة عن تفوق استراتيجي لأحدهما على الآخر، و منه فالقدرات العسكرية من أفراد و عتاد حربي تتسم بالتوازن بين البلدين بحيث أن تفوق أحدهما في نمط معين يقابله تأخر في نمط آخر، و يبدو أن البلدين قد سارا في نهج الحفاظ على التوازن العسكري بينهما دون أن يعني ذلك بالضرورة تعادلا في القدرات العسكرية.

المبحث الثالث: دور العوامل الذاتية في الصراع الجزائري المغربي

عادة ما يرتبط سلوك الدولة الخارجي تجاه جيرانها بعوامل بنيوية مرتبطة بتكوينها الذاتي، و بطريقة تعاطيها مع المؤثرات الخارجية و تفاعلاتها على الساحة الدولية، حيث ترتبط هذه العوامل الذاتية بخصائص شخصية القائد السياسي، و الخصائص القومية، و الموروث التاريخي للنظام السياسي، إضافة إلى التوجه الإيديولوجي و اختيارات التنمية، و لهذا تحكمت مجموعة من العوامل في تحديد طبيعة العلاقة التنافسية بين الجزائر و المغرب، حيث امتد التنافس و الصراع إلى المجال العسكري في ظل الشكوك و انعدام الثقة التي تشوب علاقتهما و في ظل سعي كل منهما إلى احتلال مكانة المهيمن على الساحة المغاربية، لتكون بذلك الدولة المفتاحية التي لا تتم أي ترتيبات إقليمية أو دولية بدون مشاركتها و موافقتها.

المطلب الأول: طبيعة النظم

[1]- ربيع كسروان،" الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية"، المستقبل العربي، السنة 21، عدد 238 (ديسمبر 1998)، ص 188.

منذ نهاية الخمسينات نمت تناقضات أيديولوجية و سياسية بين المغرب الملكي و الجزائر المتجهة نحو الاستقلال بنظام جمهوري، ينهج النمط الثوري الاشتراكي، و هو الذي أحدث خوفا مغربيا مع احتفاظه بنظامه الملكي التقليدي، إضافة إلى تخوف الجزائر من طموح المغاربة في إحياء مشاريعهم التاريخية التي تندرج ضمن سياسة توسعية في المنطقة كلها، و لهذا كان نجاح أي من الدولتين في تصدير نموذجه لدول المحيط الإقليمي يشكل خطورة على الدولة الأخرى، و يهدد بانهيار نظامها السياسي، من هنا تبنت كل دولة إستراتيجية هجومية تجاه الدولة الأخرى، بإتباع أساليب الحرب الباردة المتعارف عليها، و كان هدف كل منها هو الحيلولة دون استقرار الأخرى حتى لا تتفرغ لتصدير نموذجها لدول المحيط [1].

إن الاختلاف بين النظام الجمهوري الجزائري والنظام الملكي المغربي هو الذي عطل كل آليات التقارب بين البلدين، فنظرا لطبيعة الحركة التحررية الجزائرية وعلاقاتها الخارجية والامتداد الناصري في المنطقة ثارت المخاوف المغربية حول احتمال أن تشكل الجزائر خطرا محتملا ضد الملكية في المغرب، خاصة مع إمكانية تحالفها مع المعارضة المغربية، و هذا ما أكده الملك الحسن الثاني في قوله: « إننا لا نقبل بنظام الحزب الواحد و كذلك بجمهورية جزائرية اشتراكية في المنطقة لكون أن هذا من شأنه أن يخلق كوبا جديدة في المنطقة تشكل خطرا على المملكة» [2] .

ففي سنوات الحرب الباردة اتجهت الدول العربية إلى الصراع فيما بينها، كأحد إفرازات الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، فكان صراع النظم العربية أحد هذه المظاهر خاصة بين النظم المختلفة إيديولوجيا أو ما كان يعرف بصراع النظم التقدمية و النظم التقليدية، حيث احتلت التفاعلات الصراعية المرتبطة بصراع النظم في الدراسة التي أجراها الدكتور **أحمد يوسف أحمد*** حوالي 20% أي خمس التفاعلات الصراعية ككل في الوطن العربي. و في هذا الإطار يندرج الصراع المغربي الجزائري[3].

فالنظام الملكي المغربي كان يشكل بدوره أكبر عقبة أمام تحقيق مشروع بن بلة القائم على فكرة توحيد المغرب حول دولة محورية والتي لن تكون سوى الجزائر مثلما هي مصر في الشرق الأوسط ولهذا اتجه إلى دراسة هذا المشروع مع المعارضة المغربية ، الأمر الذي اعتبره المغرب محاولة جزائرية لضرب أسس النظام الملكي، كما أن التقارب الجزائري المصري قد فُهم من

1- خالد السرجاني،" أسباب الحرب الباردة بين الجزائر و المغرب"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 2004/109، ص 9.

* الصراعات العربية-العربية 1945-1981، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.

[2]- Abdelkhaleq Berramdane, le Maroc et l'occident, Paris, Editions Karthala, 1987,p.325.

[3]- أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص 148.

طرف المغاربة على أنه سعي جزائري لتطويق المغرب خاصة وأن قوى المعارضة المغربية كانت تعتبر نفسها امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأه عبد الناصر[1].

إن الاختلاف الجوهري بين النظامين قد أبرز عوامل الصراع بين البلدين و أعطاها بعدا إيديولوجيا، بحيث أصبح كل طرف ينظر إلى الطرف الآخر على أنه يشكل تهديدا له، و قد تداعى ذلك خاصة أثناء حدوث التوترات السياسية بسب مشكلة الحدود أو قضية الصحراء الغربية، و لجوء الطرفين إلى الحملات الدعائية المنظمة عبر الهجوم السياسي القيادي أو دون المستوى القيادي و التي (الحملات الدعائية) غالبا ما كانت تتم من خلال وسائل الاتصال المعروفة كالإذاعة و الصحف و التليفزيون، أو عبر المراكز الثقافية في السفارات خاصة في أوائل الستينات و هي سنوات اشتداد الاستقطاب الأيديولوجي و السياسي في الوطن العربي عموما، كما لجأ الطرفان أو أحدهما إلى عمليات التخريب السياسي الممنهج لتقويض النظام السياسي للخصم عبر دعم المعارضة السياسية و عمليات التمرد في كل بلد.

و قد حاول كل طرف تصوير نظام الطرف الآخر على أنه نظام عدواني يشكل تهديدا أمنيا، لتبرير سياساته و توجهاته العسكرية بالإضافة إلى حشد الدعم و التأييد الشعبي في مواجهة المعارضة الداخلية، وفشل السياسات التنموية. إن وجود مصدر تهديد دائم على الحدود يعتبر أفضل عامل لاستقرار النظام، لذلك غالبا ما اتسمت العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر حتى أُعتبِر الطرفان و كأنهما في حرب باردة، فبالرغم من عوامل التقارب و الإخاء إلا أن الملاحظ عموما هو سعيهما إلى التصعيد عوض التقارب، ولهذا نجد أن صراع البلدين غالبا ما يُلوّن بتبريرات إيديولوجية تبرز القطيعة و الصدام المحتمل في أي لحظة.

ويبدو أن اختيار النهج التنموي و الإيديولوجية العامة للدولتين بعد الاستقلال قد عمّق هذه الخلافات، و جعلها مسرحا لتنافس كل نظام و تسيده في المنطقة خاصة في إطار الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، فانعكس ذلك على العلاقات التنافسية بين البلدين و التي اتخذت طابعا صراعيا في فترات معينة نتيجة التصعيد المتبادل، فكما هو معروف فقد تبنت كل دولة نمطا مختلفا في التنمية و التحديث منذ الاستقلال، ارتبط بسياسة داخلية و خارجية متباينة، فالجزائر الثورية اتبعت خط الاشتراكية و تبنت تجربة نمو اقتصادي ملفتة للنظر، تقوم على أساس الاقتصاد المخطط له مركزيا، وسياسة التأميم الشاملة، و التركيز على الصناعات الثقيلة و التحويلية، و اعتمادها على مواردها النفطية في سد حاجياتها، و دعم سياستها الخارجية[2].

[1]- رياض بوزرب ، مرجع سبق ذكره، ص 74.
[2]- محمود محمد ابراهيم أبو العينين، مرجع سابق، ص 541.

أما المغرب فقد تبنى تجربة اقتصادية تقوم على أساس الاعتماد على القطاع الخاص و تدخل الحكومة عند الضرورة، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية و تقديم الامتيازات للشركات الأجنبية، فضلا عن ارتباط القطاع الاقتصادي في المغرب بالخارج[1].

كذلك شكلت حرب التحرير في الجزائر قطيعة مع الماضي، فالاستعمار الفرنسي للجزائر لأزيد من قرن و ربع من الزمان خرّب الدولة الجزائرية و طمس هويتها، لكن الخطوط العريضة للإيديولوجية الجزائرية تشكلت بعد ذلك من خلال وثيقتي طرابلس و ميثاق الجزائر، و فيها تم التنصيص على التوجه الاشتراكي كتوجه عام للسياسة و الاقتصاد للدولة، بالإضافة إلى بعض الوثائق الرسمية المكملة من قبيل وثيقة إصلاح التسيير الذاتي و الثورة الزراعية، التي اعتمدت التسيير الذاتي في كل من الزراعة و الصناعة [2]، على عكس المغرب الذي نهج سياسة فلاحية ليبرالية موجهة للتصدير، فإن الجزائر دخلت في تجربة الصناعة الثقيلة على الشاكلة السوفيتية و الاستغلال الجماعي للأرض.

بينما في المغرب فهناك استمرارية في النظام السياسي، نتيجة خضوع المملكة إلى الحماية الفرنسية مع احتفاظ السلطان بحكمه القائم خاصة على الولاء الديني و التاريخي باعتباره يمثل امتدادا لخليفة المسلمين أو أمير المؤمنين، وبالتالي فإن هناك اختلاف لدى الدولتين في تجاربهما في تكوين الدولة الوطنية بتوجه قطري مناقض للآخر، ففي حين يعتمد المغرب على قاعدة تاريخية مبنية على الرمزية الروحية خدمة للدولة المملكة و دعما لاستقرارها، نجد الدولة الوطنية في الجزائر وُلِدت عقب صراع مرير مع الاستعمار الفرنسي، و بالتالي تشكلت هويتها كدولة تحررية استمد نظامها شرعيته من حرب التحرير و مبادئها.

في الحقيقة بالرغم من اختلاف طبيعة النظامين في كلا البلدين، إلا أنهما يتشابهان في كونهما أنظمة مغلقة، تسيطر فيهما نخب بعينها على الحياة السياسية وعلى اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فالنظام الجزائري قد رسخ في الخمس سنوات الأولى التي تلت الاستقلال ممارسة و فكرا دام حتى سنة 1988، اتسم بسيطرة الحزب الواحد و العداء الشديد للتعددية السياسية، و هذا أدى إلى زيادة توظيف نخب معينة في مراقبة المجال السياسي، و عدم الانفتاح على كل الأطياف الشعبية ما أسهم في تهميش مساهمة المجتمع المدني في الممارسة السياسية، و هذا يعني بأن القرار الجزائري على المستوى الداخلي كما هو على المستوى الخارجي، كان

---

[1]- نفس المرجع، ص 543.

3- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي و السياسي، ترجمة: سمير كرم، ط1، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص ص 140-141.

نخبويا دائما في إطار مرجعية إيديولوجية و سياسية سائدة، و لم يكن أبدا وليد إرادة شعبية، و هذا ما انعكس سلبا فيما يخص العلاقة مع المملكة المغربية. فالسياسة الخارجية تبقى في الدولتين بمثابة المجال المحفوظ لرئيس السلطة التنفيذية، بشكل يهمش باقي الفاعلين و لاسيما السلطة التشريعية التي تكتفي بدور ثانوي غالبا ما ينصب على محاولة تقييم القرار المتخذ[1].

فبالنسبة للمغرب بحكم طبيعة نظامه المتميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية المغربية، لاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية و الإستراتيجية، تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية و ذاتية، فالفصل التاسع من كل الدساتير التي تعاقبت على النظام المغربي، يؤكد المكانة المتميزة للملك في الميادين كافة، فهو يعتبره أمير المؤمنين، و المثل الأسمى للأمة، و رمز وحدتها، و ضمان دوام الأمة واستمرارها، وهو حامي حمى الملل و الدين، و الساهر على احترام الدستور... و له سلطة اعتماد السفراء و توقيع المعاهدات و المصادقة عليها [2]، فهذا يعنى أيضا بأن القرار المغربي على المستوى الخارجي ظل لسيقا بالمؤسسة الملكية و النخبة الحاكمة.

إذا في ظل عوامل التقارب و الوحدة بين الشعبين الشقيقين، و في ظل سيطرة الفرد و النخبة على توجهات البلدين، فإن التنافس و الصراع بينهما مرده إلى الصراع بين الزعامات و النخب الحاكمة، التي تتعدى مصالحها مصالح شعوبها، و هي في الحقيقة امتداد و استمرار لتلك الخلافات المقترنة بطبيعة النظم و بشخصية كل زعيم ، فالنظام الجزائري و مؤسسة الرئاسة هو استمرار للنظام السياسي الثوري الذي استهله **بن بلة** بين 1962 و 1965، ثم تلاه **بومدين** حتى سنة 1975 أي لمدة 14 سنة، و خلال هذه الفترة تولى الرئيس الحالي **عبد العزيز بوتفليقة** منصب وزير الخارجية ما بين 1963 و 1979أي حوالي 16 سنة، و هو الآن يشغل منصب رئيس الجمهورية منذ سنة 1999 حتى يومنا هذا لأزيد من 14 سنة.

كما أن النظام المغربي بحكم كونه ملكي فهو استمرار لنظام الملك **محمد الخامس** من خلال تولي **الحسن الثاني** التاج الملكي سنة 1961، ثم خلفه ابنه الملك **محمد السادس** سنة 1999 حتى يومنا هذا، و بالتالي فإن العداوات و الخصومات بين البلدين أو بين زعماء البلدين يمكن توارثها نتيجة توارث الحكم أو استمراره، حيث لا توجد قطيعة أو تغيير جوهري في طبيعة انتماء الزعماء، خلفياتهم و إيديولوجياتهم، لهذا نجد أن وجود اختلاف إيديولوجي لزعيم كل دولة و مرجعيته عن الآخر قد خلقت عداوة شخصية لديهما، و هنا نستحضر تصريحات

[1]- الحسان بوقنطار،" السياسة المغربية في المحيط العربي"،المستقبل العربي، السنة 16، العدد 173(يوليو1993)، ص 79.
[2]- نفس المرجع، ص 76.

الحسن الثاني ملك المغرب التي تعبر عن شخصنة الصراع بين الطرفين، فهو يقول: "...أصبحت أعرف **بن بلة** معرفة جيدة، كان كثير الغضب، وسليط اللسان ...لقد تهجم على أسرتي بدءا **بمولاي إسماعيل** و انتهاءا بوالدي...".

"... إن إنسانا كهذا لا يمكن أن يمثل الجزائر.. لقد أيقنت أنه هو الذي يخلق المشاكل، وليس بلده أو حزبه.."[1].

يبدو أن استمرار جيل الثورة التحريرية في قيادة دفة الحكم في الجزائر و اسمرار توارث الحكم الملكي في المغرب، و عدم حدوث تغيير في القيادات و بقائها لفترات طويلة، قد رهن العلاقة بين البلدين، و جعل تجاوز العقبات أمرا صعبا، بل إن تلك الاستمرارية قد أعلت قيم التنافس و الصراع على حساب قيم التعاون و الاندماج.

في الحقيقة يمكن تصور هذا الصراع بين الدولتين الجارتين في شكل صراع أنظمة تم تصريفه في شكل خلاقات حدودية و تنافس عسكري و هيمنة إقليمية، بمعنى الصراع المتأصل لدى القيادات السياسية ناتج عن تلك الخلافات و التناقضات بين النظامين و هي مجرد مجالات أفصح الصراع فيها عن نفسه، و هنا نستشهد بما سبق أن صرح به الملك **الحسن الثاني** و هو يعبر عن ذلك المعنى حين قال " ... إن القضية قضية أنظمة و ليست قضية أشخاص، لهذا فإنها ستدوم ما دامت الأنظمة... لقد طال نظامنا منذ دولة **الأدارسة** ألف و أربعمائة سنة، و إنني أعتقد أنه سيطول لبعض قرون أخرى" .

و لقد استفاد كلا النظامين من صراعهما بحيث روّج كل طرف لفكرة التهديد الذي يشكله الطرف الآخر على أمنه و بقائه، لكسب شرعية شعبية أكثر و توحيد الجبهة الداخلية حول عدو مفترض من أجل تخفيف الضغوط التي تمارسها المعارضة في كل جانب خاصة بحدوث بعض الانشقاقات و الانقلابات الداخلية، و بهذا اتهم كل طرف خصمه بالوقوف وراء الاضطرابات الداخلية التي يعاني منها كل طرف، و يبدو أن استغلال التوتر و الخلاف في العلاقة بين البلدين ناجح في دفع و توجيه الأنظار نحو الخارج بعيدا عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها شعبي البلدين من بطالة و تخلف و تهميش، و في هذا المنحى يتم تسويق فكرة صراع البلدين و التهديد المحتمل و الفعلي الذي يشكله كل طرف على مكتسبات الطرف الآخر، و هذا كله لا يصب إلا في مصلحة قصيرة الأمد لنظام يبحث عن الاستقرار و الشرعية، و لهذا نجد أن هذه الملفات غالبا ما تُستحضَر إذا ما كان هنالك تهديد بانفجار داخلي يقوض الاستقرار و أمن الأنظمة.

[1]- رياض بوزرب، مرجع سابق، ص72.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الجزائر

تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في الحياة السياسية لدول المغرب العربي و خصوصا في الجزائر و ليبيا و المغرب الأقصى، حتى يمكن وصف ذلك الدور بأنه يشكل وصاية عسكرية على الطبقة السياسية، فالجيش هو الموجه الحقيقي للسياسة الداخلية و الخارجية لهذه الدول، و من خلال هذا الدور تنعكس تأثيراته على طبيعة العلاقة بين بلدان المغرب العربي و على الخصوص العلاقة بين الجزائر و المغرب حول قضايا الحدود و الصحراء الغربية و حتى المنافسة على المكانة الإستراتيجية و الهيمنة الإقليمية في المنطقة، فبحكم سيطرة العسكري على السياسي المدني أو المزج و التداخل في أدوار السياسي و العسكري على مدار التاريخ الحديث و منذ نيل استقلالهما، قد رسخ النزعة العسكرية و عزّز الهاجس الأمني في تعاطي البلدين في مختلف القضايا البينية، و يفسر ذلك التوجه المبالغ فيه نحو التسلح طالما أن العقلية العسكرية هي المسيطرة في دوائر اتخاذ القرار لكلا البلدين.

ناهيك عن المصالح الاقتصادية و الاجتماعية التي يستفيد منها أعضاء المؤسسة العسكرية أو العسكريين السابقين، نتيجة دورهم في الدفاع عن حدود الوطن ضد كل تهديد يشكله الطرف الآخر، و لهذا فمن مصلحة هدا المركب استمرار الصراع و استحداثه و بعثه من جديد في كل مناسبة و التذكير بالدور التاريخي الذي يلعبه الجيش في هذا المجال، فهنا كما هو معروف فإن الجهة المستفيدة من بقاء الصراع و الترويج له، تسعى للحفاظ على الامتيازات و المكتسبات التي غنمتها نتيجة دورها التاريخي فليس من السهل التنازل عليها و لعب دور هامشي في إدارة الدولة و صنع سياساتها، وهذا المقترب يوضح كيف أن السياسات العسكرية المتبعة من قبل الدولتين و التي يصنعها رجال الدولة التي يسيطر عليها المكون العسكري، كيف أن له بالإضافة إلى تلك المصالح الإستراتيجية و الأمنية للدولة أن هناك مصالح فردية أو جماعية للمركب العسكري أو لأفراد المؤسسة العسكرية التي تسيطر على دواليب الحكم و وبعض المجالات الاقتصادية، و أن هذه الامتيازات و هذا النفوذ في الحقيقة هو ناتج عن دورها الطلائعي في توجيه الدولة و حمايتها فلو أن دورها قد يخِفّ أو يتم تهميشها بتحقيق السلم و انتفاء التهديد الخارجي لحدودها فإن مصالحها كمؤسسة و كأفراد سوف تنعدم، فالشرعية للدور العسكري قد يتم تجاوزها في حالة عدم وجود صراع أخطر يحذق بالدولة.

لقد تمسكت المؤسسة العسكرية بدورها الريادي في كلا الدولتين و ربما تسعى الكاريزمة العسكرية للتفوق على باقي الفئات المجتمعية و هذا ما يجعلها المستفيد الوحيد من عصرنة

الجيش و تحديثه و عقد صفقات ضخمة، و قد يحدث التنافس بين الأجهزة العسكرية فيما بينها من أجل الفوز بتمويل و زيادة في الميزانية، فالتنافس العسكري بين البلدين قد يضم في ثناياه تنافس عسكري بين وحدات الجيش في الدولة الواحدة، و كذلك تنافس على النفوذ داخل أجهزة الدولة الحساسة و على المصالح الشخصية التي قد تتجاوز مصالح الدولة أو قد تتقاطع معها.

دور المؤسسة العسكرية في الجزائر:

لقد كتب الباحث الفرنسي "**جان فرانسوا داغوزان**" Jean François Daguzan في منتصف التسعينات من القرن الماضي عن دور مؤسسة الجيش في الحياة السياسية في المغرب العربي في مؤلفه تحت عنوان " Le Dernier Rempart" قائلا: "في أي بلد من بلدان المغرب، حتى في ليبيا لا يلعب الجيش دورا أكثر أهمية في الحياة السياسية من الدور الذي يلعبه في الجزائر"[1]، فالمؤسسة العسكرية الجزائرية متميزة و لها تقاليد في الممارسة السياسية اكتسبتها تدريجيا من خلال دورها في تحرير البلاد و إنشاء الدولة المستقلة، و تعود الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى الحرب التحريرية حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى أو الخلية الأم في بناء الجيش الوطني الشعبي سنة 1963، و هنا تكمن خصوصية هذا الجيش في كونه قد خلق الدولة الجزائرية و ليس العكس، فغالبا في جميع دول العالم يكون الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة بمعنى أن الدولة هي التي تقوم بإنشاء هذه المؤسسة للدفاع عن حدودها من الأخطار و التهديدات الخارجية، لكن بالنظر إلى الحالة الجزائرية فالعكس هو الذي قد حدث، حيث قامت مجموعة من أعضاء المنظمة الخاصة بإنشاء جيش التحرير الوطني و إعلان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي بعد أن اقتنع أطرافها بأن العمل السياسي لا يقود إلى نيل الاستقلال، و أن الخلافات السياسية بين السياسيين الجزائريين يجب احتواؤها، ومن هنا اكتسب جيش التحرير الوطني الريادة في قيادة البلاد إلى الاستقلال من خلال العمل المسلح، و من خلال كذلك تأسيس جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد يمثل كل الجزائريين، و بالتالي اختلط العسكري بالسياسي فالمقاتل عضو في الحزب و كذلك قائده، و المسؤوليات تتراوح بين سياسية و عسكرية حسب الحاجة، فنتجت عن ذلك ظاهرة السياسي-العسكري (Le Politico-Militaire) التي جسّرت الفجوة بين مسؤولية السياسي و العسكري، فقبل مؤتمر الصومام (20 أوث 1956) لم يكن الفصل بين السياسي و العسكري واضحا، فالمقاتلون المنتسبون إلى جيش التحرير الوطني كانوا في نفس الوقت أعضاء في جبهة التحرير الوطني،

1- مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الجزائر، الديمقراطي في الجزائر، مجلة علوم انسانية.
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

وكان لغياب أجهزة تنظيمية تؤطّر الثورة وتحدد المهمات لكل فئة، دور في هذا التشابك وهذا الغموض، فالثوار كانوا مضطرين لتفجير الثورة أولا ثم البحث عن أسس تنظيمية لاحقا.

لقد حاول مؤتمر الصومام تكريس أسس تنظيمية للثورة، و من خلالها أقر مبدأين:

الأول: هو ضرورة تفوق السياسي على العسكري و خضوع الثاني للأول.

الثاني: تفوق الداخل على الخارج بمعنى أن الأولوية لمن يناضلون على أرض المعركة داخل التراب الجزائري و ليس خارجه(الجناح السياسي في كل من تونس و المغرب و مصر على الخصوص)[1]، فلا يمكن بذلك فعل أي شيء دون موافقة أولئك الذين يقاتلون في أرض المعركة.

بالرغم من هذه المبادئ التي حاول مؤتمر الصومام ترسيخها غير أن حقيقة الكفاح المسلح في أرض المعركة قد رجحت و أعلت من دور القادة العسكريين على حساب السياسيين استمر إلى لعقود في مرحلة الاستقلال و بناء الدولة، خاصة بعد فشل محاولة سيطرة السياسيين على الجيش في أعقاب مؤتمر طرابلس سنة 1962 من خلال سعي قادة الحكومة المؤقتة لإزاحة قائد هيئة أركان الجيش "**هواري بومدين**" و عزله بقرار رسمي من منصبه، لكن ضباط الجيش و مساعدي **بومدين** رفضوا هذا القرار و تشبثوا بقائدهم و أعلنوا تضامنهم الداخلي و ارتباطهم بزعيمهم الكارزمي، في الحقيقة مثل هذا الحادث شكل منعرجا حاسما في مسيرة البلاد بعد الاستقلال، فثبّت تكريس هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي و مدى تضامنها الداخلي في مواجهة تدخل المدنيين[2].

إذن... لقد تركز الكفاح منذ بدايته ، على تدعيم كل ما هو عسكري على حساب السياسي، وهو اختيار أساسي لمفجري الثورة ومؤسسي جبهة التحرير، الذين قطعوا مع الممارسات السياسية-الانتخابية وأولوا اهتماما مطلقا للنضال العسكري، على حساب بناء حزب سياسي قوي، مما سبب خلطا بين السياسي والعسكري، ومن ثمة صراعا حاسما داخل الجبهة في مسيرة الثورة، في مرحلة أولى، وتواصل ذلك في مرحلة الاستقلال و بناء الدولة، أين نجد مثلا هيمنة واضحة للعسكريين في أول حكومة جزائرية مستقلة التي ترأسها **أحمد بن بلة** (خمس وزراء تقلدوا أهم الوزارات كالداخلية و الدفاع)[3].

---

[1]- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة،الحوار المتمدن، عدد 1852(2007/03/12)، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91008 ، تاريخ الاطلاع 2012/06/03.

[2] - رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري و مخاطر التفكك، الحوار المتمدن، عدد 1887(2007/04/16)، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105 ، تاريخ الاطلاع 2012/06/03.

[3] - رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب،الجيش، الدولة، مرجع سابق، عدد 1853(2007/03/13)، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91087 ، تاريخ الاطلاع 2012/06/03.

لقد اتسمت مرحلة حكم **بن بلة** بنوع من التوازن بين العسكريين و السياسيين رغم رجحان كفة المؤسسة العسكرية فعليا من خلال قائدها و شخصيته الكاريزمية، فلم يستمر **أحمد بن بلة** في الحكم لفترة طويلة، وتمت تنحيته عن الحكم في جوان 1965 ليهيمن الجيش عندئذ بصفة مطلقة على أجهزة الدولة، و يتولى **هواري بومدين** دفة قيادة الجيش و الدولة من خلال المؤسسة العسكرية، و اعتبر بأنه كان لزاما أن تعود السلطة إلى أيدي الذين يحسنون قيادة الرجال في ساحة المعركة، إذا فإن المؤسسة العسكرية كانت ترى بأن السياسيين أو المدنيين قد استحوذوا على السلطة التي هي في أصل من حق الذين كانوا يكافحون بالسلاح من أجل الاستقلال، و هنا تقول الباحثة الفرنسية" **ميراي دوتاي** Mireille Duteil":« بأن الجيش الجزائري له اعتقاد راسخ بأنه يجب أن يكون المالك الوحيد للدولة التي صنعها، فهو ممثل الشرعية، و بالتالي يجب أن تتجسد السلطة فيه...»[1].

و بهذا المنحى أخذ الجيش على عاتقه مسؤولية بناء الدولة و حمايتها، و المساهمة في بناء المجتمع و أدلجته و تطويره، و من الناحية العملية غالبا ما كان الجيش هو من يحدد توجهات البلاد السياسية و الاقتصادية و هو الذي يزكّي أو يفرض رؤساء الجزائر المتعاقبين الذين تولوا الرئاسة بعد **هواري بومدين**، و بذلك ترسخ القرار السياسي نهائيا في يد المؤسسة العسكرية، و أصبحت الثقافة العسكرية هي المهيمنة في الجزائر، و قد أصبحت السلطة في عهد **بومدين** في يد مجلس الثورة الذي يرأسه بنفسه و يستحوذ على جميع الصلاحيات، فيحدد السياسة الداخلية و الخارجية للدولة، و هو الذي يراقب حزب جبهة التحرير الوطني، و يعين أمانته و لم تكن من حقها اتخاذ القرارات و رسم السياسات، بل لا يزيد دورها عن تنفيذ قرارات مجلس الثورة، بل إنها منعت من عقد أي مؤتمر و كان آخر مؤتمر لها سنة 1964 أثناء حكم **بن بلة**، و لم تعقد مؤتمرها الموالي حتى سنة 1979 أي حتى بعد وفاة **الرئيس بومدين**[2].

لقد اتسمت فترة حكم الرئيس **بومدين** بهيمنته المطلقة على المؤسسة العسكرية و على الحزب الوحيد وعلى الدولة، و حينما توفى في ديسمبر من عام 1978، اختارت المؤسسة العسكرية شخصية عسكرية لخلافته تمثلت في العقيد **الشاذلي بن جديد** قائد الناحية العسكرية الثانية، و هكذا استمر تحكم الجيش في السلطة من خلال هيمنته على الرئاسة وعلى اللجنة المركزية للحزب الواحد، حيث يشكل ضباطه السامون 20% من أعضاء اللجنة المركزية

---

[1]- رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري و مخاطر التفكك، مرجع سابق.

2- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب،الجيش، الدولة، مرجع سابق، عدد 1859(2007/03/19)، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91554 ، تاريخ الاطلاع 2012/06/03.

لجبهة التحرير الوطني، و يسيطرون على الوظائف الإدارية و السياسية الأكثر أهمية [1]، لغاية سنة 1989 التي شكلت منعرجا و تحولا في توجه البلاد نحو التعددية السياسية و بذلك سجل تراجعا لدور الجيش على الساحة السياسية فلم يعد المهيمن و الموجه الأوحد للسياسة الجزائرية، وفي هذه الفترة انسحب الرئيس لأول مرة من منصبه كأمين عام لجبهة التحرير الوطني و من منصبه كوزير للدفاع، و بالتالي لم يعد يحتكر السلطات الثلاث(الجيش،الدولة و الحزب)، كما تم تبني دستور جديد بموجبه لم يعد الجيش وسيلة الثورة في التغيير الاجتماعي، مكلفة بالمساهمة في تنمية البلاد و توطيد الاشتراكية كما كان في الدستور القديم، فقد نصت المادة 24 من الدستور الجديد على أن مهمة الجيش الوطني الشعبي الدائمة هي المحافظة على الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية...[2]، لكن مع استقالة الرئيس **الشاذلي بن جديد** سنة 1992 سجلت المؤسسة العسكرية رجوعا قويا إلى الساحة السياسية و قيادة البلاد في مرحلة انتقالية عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، من خلال قيادة المجلس الأعلى للدولة، ثم بعدها تعيين الجنرال **اليمين زروال** في منصب رئيس الجمهورية سنة 1994 إلى غاية سنة 1999 حينما انتخب الشعب الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** بتزكية من الجيش رئيسا للجزائر، و هو مستمر في منصبه إلى يومنا هذا.

في الحقيقة إن الهدف مما سبق هو تبيين الدور الذي لعبه و ما زال يلعبه الجيش أو المؤسسة العسكرية في توجيه سياسة البلاد على المستوى الداخلي و الخارجي، فمن خلال هذا الدور يمكن فهم جانبا من الصراع بين الجزائر و المغرب باعتبار أن البلدين و كسائر الدول النامية حديثة الاستقلال و التجربة الديمقراطية، تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في إدراك و تحديد مصالح الدولة، فالخلفية العسكرية لصناع القرار تساهم مساهمة كبيرة في توجيه الخلاف حول مواضيع معينة باتجاه التصعيد و تبني مواقف سياسية ثابتة عوض التفاهم و المساومة حول مصالح طويلة الأمد و تجاوز المصالح قصيرة الأمد، غير أن ما يحصل بين الطرفين هو انعكاس لتصلب المواقف التي غالبا ما تقود إلى تأزم العلاقات و زيادة الشكوك و الاشتباه و تقضي على فرص التعاون و بناء الثقة، وهنا تكون السياسات العسكرية التي ينتهجها

[1]- Jean François Daguzan, Armées et Société dans le Monde Arabe: Entre Révolte et Conservatisme, Fondation pour la Recherche Stratégique, Février 2013.in :www.frstratégie.org/bareFRS/publications/notes/2013/201305

[2]- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، المرجع السابق، عدد 1861(2007/03/21)، في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91738

الطرفان هي انعكاس لإدراكهما للتهديدات المحتملة التي يشكلها كل طرف للآخر و التي تساهم في تشكيلها الخلفية غير المدنية المسيطرة على صناع القرار في البلدين.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في المغرب

في الحقيقة يختلف دور المؤسسة العسكرية في المغرب عن الجزائر نتيجة ظروف نشأتها و علاقتها بإنشاء الدولة، فعلى عكس المؤسسة العسكرية في الجزائر لم يكن إنشاء المؤسسة العسكرية في المغرب سابق عن إنشاء الدولة، بمعنى أن الجيش المغربي لا يمتلك تلك الشرعية التي يمتلكها الجيش الجزائري، فالمملكة المغربية سابقة في وجودها عن وجود المؤسسة العسكرية، و أن هته الأخيرة مهمتها الحفاظ على الدولة و الملكية. لقد استفاد الملك المغربي من اعتراف فرنسا بأنه الوحيد الذي سوف توضع رهن إشارته قوات الجيش، لهذا فقد اعتمد على العسكريين الذين حاربوا في صفوف فرنسا و اسبانيا لتكوين النواة الأولى للجيش، حيث قام الملك بنفسه بإعلان خطاب تأسيس القوات المسلحة مستفيدا بذلك من رمزية الإعلان لربط الجيش بالملكية منذ البداية، حيث خلق الملك علاقة روحانية بينه باعتباره أمير المؤمنين و بين القوات المسلحة باعتبارها أداة حكمه و الضامن لملكه.

لقد انفرد الملك بسلطته الشخصية على المؤسسة العسكرية فهو القائد الأعلى و الوحيد لها، و هي عبارة عن قوات مسلحة ملكية و بالتالي فقد تحددت العلاقة بينهما منذ الوهلة الأولى لإنشاء هذه المؤسسة، كما عمل على تفكيك كل الكتائب المسلحة الموازية من عناصر المقاومة و جيش التحرير الوطني، و دعا في خطاب موجه إلى قادتها الانضمام إلى القوات المسلحة الملكية التي أسسها بنفسه و عين ولي عهده **الحسن** قائدا لها [1]، و هنا استطاع الملك توحيد الجميع تحت رايته و تجنب بذلك الاختلافات و المشاكل التي قد تثار عند بناء أي دولة، حيث تم تأسيس الجيش منذ البداية على أساس الولاء الروحي و العسكري للملك بوصفه قائدا و أميرا للمؤمنين في الوقت نفسه، و يفهم ذلك بوضوح من خلال التحية العسكرية له ثم تقبيل يده باعتباره ملكا و أميرا للمؤمنين.

بالرغم من حدوث انقلابين عسكريين على النظام الملكي في بداية سبعينات القرن الماضي، إلا أن طابع الولاء هو السائد في المؤسسة العسكرية المغربية، التي تميزت عند إنشائها بالطابع غير المُسيَّس لأفرادها و خاصة قادتها، و ما جعلها وحدة متماسكة تنطوي على انسجام فكري و تنظيمي هو المرجعية التكوينية نفسها فكل القادة العسكريين متخرجون من

[1]- محمد شقير، النخبة العسكرية و امتيازات السلطة بالمغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2010، ص ص 7-10.

الأكاديمية العسكرية بمكناس، كما أن أصولهم تنحدر من أشراف العائلات و الأعيان، و هم يتميزون بالمصاهرة فيما بينهم، و بالتالي يمكن إطلاق وصف النخبة العسكرية المتجانسة عليهم[1]، فهذا التجانس خلق تماثلا و تقاطعا في المصالح بين أعضاء النخبة العسكرية و بين العائلة الملكية، بحيث أصبح الحفاظ على الملكية من مصلحة النخبة العسكرية قبل مصلحة الملك ذاته، لأنه بمرور السنوات تشكلت لهم مصالح و امتيازات قد تزول بزوال النظام الملكي، كما أن الملك المغربي نتيجة حدوث انقلابات سابقة من كبار الجنرالات قد أفسح المجال للقادة العسكريين بالحصول على امتيازات اقتصادية و اجتماعية بغرض ترغيب الولاء، فعموما تحكّم الملكية في النخبة العسكرية، قد ساهم في القضاء على التمرّدات و الانتفاضات الشعبية التي كانت تقوم عند كل فترة(انتفاضة الريف المغربي 1958-1959، انتفاضة الدار البيضاء سنة 1965، مراكش و الناضور 1984، فاس 1990، و في الأراضي الصحراوية 1999)، و بذلك تكرست الوظيفة الأساسية للجيش المغربي في الدفاع على الملكية و منها اكتسبت أدوارا طلائعية جديدة في توجيه الساحة السياسية[2].

إن حاجة العائلة الملكية للمؤسسة العسكرية للحفاظ على النظام الملكي و على النظام العام سهل عملية ولوج النخبة العسكرية في دواليب الحكم و الاندماج في الحياة العامة للطبقة السياسية، فالسلطان المغربي عكف على إحاطة نفسه بقواد الجيش، يعيشون حوله في مختلف مرافق القصر، و يؤدون جميع المهام حتى ذات الطبيعة غير العسكرية فجُل من كان يقيم حول السلطان كان غالبا من قواد الجيش، كما تم إشراك كبار الضباط في إدارة الحكم من خلال تعيين بعضهم على رأس وزارات أو في مختلف المناصب الأمنية و السياسية (رؤساء أحزاب)، بالإضافة إلى فسح المجال لهم في بداية السبعينات دخول مجال الأعمال و مراكمة الثروة[3]، مما سهل عليهم عملية بناء العلاقات الاجتماعية، حيث لعبت المصاهرة فيما بينهم، و مع النخبة السياسية و الاقتصادية دورا في تزاوج المصالح ضمن هذه النخب، و أسهمت في تكوين نخبة سياسية عسكرية لها دور كبير في توجيه السياسة الداخلية و حتى الخارجية للمغرب، فنظام الحكم في المغرب يتحرك وفق شبكات عائلية تترابط و تتصاهر فيما بينها، و تتشعب جذورها في كل مجالات السلطة فهي نسيج لمركب سياسي اقتصادي عسكري.

---

[1]- نفس المرجع، ص 26.

[2]- إدريس ولد القابلة، "ثراء جنرالات المغرب على حساب البلاد و العباد"، الحوار المتمدن، عدد 2276(2008/05/09)، في الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=133833

[3]- محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص 60.

في الحقيقة لقد سعى الملك **الحسن الثاني** بعد المحاولتين الفاشلتين لاغتياله و قلب النظام الملكي سنتي 1971 و 1972 لأن ينتزع من جنرالاته أي تفكير في الانقلاب عليه، من خلال العمل على استمالة ضباط المؤسسة العسكرية و إغرائهم بالامتيازات و المكاسب الاقتصادية، عن طريق الإنعام عليهم بضيعات فلاحية، و تجزئات عقارية، أو السماح لهم من الاستفادة من كل أنواع الصفقات المربحة، حيث كان لتصريحه بُعيد الانقلاب العسكري الثاني أمام مئات من الضباط في إحدى الحاميات العسكرية بالرباط سنة 1972 بقوله: « ...إذا كنت أود أن أقدم لكم نصيحة، فهي أن تبتعدوا عن السياسة و أن تهتموا بجمع الأموال و مراكمة الثروة... »[1]، نقطة الانطلاق في توجه العسكر نحو التربح و الكسب المشروع و غير المشروع.

و يرى الدكتور "**محمد شقير**" بأن الحرب الدائرة في الصحراء شكلت فرصة غير مسبوقة في تاريخ المغرب عبر توفير آليات مراكمة الثروة لدى كبار الضباط سمحت باغتناء العديد منهم في ظرف وجيز نتيجة الامتيازات و الرخص و التسهيلات الممنوحة لهم، وكذلك نتيجة ما رُصد لها من موارد مالية و لوجيستيكية، حيث أنها أعطت دفعة قوية للروح المركنتيلية التي تولدت داخل المؤسسة العسكرية، و قد شجّع قرب الصحراء الغربية من جزر الكناري على كل أنواع التهريب مما جعل بعض الضباط ... يراكمون في ظرف وجيز ثروات حقيقية[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن إطلاق يد كبار الضباط التصرف في مختلف الموارد التي خصصت لتمويل و تموين الحرب في الصحراء الغربية، أدت إلى مراكمة العديد منهم للثروات خاصة من خلال إعادة بيع المواد الغذائية، أو إعادة بيع قسيمات أو إيصالات البنزين والمحروقات، ضف إلى ذلك احتكار بعض قادة الجيش لرخص الصيد في أعالي البحار ومناجم الفوسفات...الخ، وقد نجح الملك الحسن الثاني في صنع هذه البرجوازية التي ليس بمقدورها التخلي عن المصدر الذي تستمد منه ثراءها [3]، بل إنها على ما يبدو لها مصلحة في استمرار مشكلة الصحراء، و في إظهار العداء للجزائر في كل مناسبة حتى تعطي تبرير للمزيد من الإنفاق العسكري، فربما يكون كبار العسكريين هم المستفيدون الوحيدون من إبرام صفقات السلاح و تشكيل روابط اقتصادية مع بارونات السلاح و المركبات الصناعية العسكرية في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و زيادة على ذلك يعد إبراز وجود خطر خارجي مستمر

[1]- إدريس ولد القابلة، "كيف يتحكم الجنرالات في السياسة بالمغرب؟"، الحوار المتمدن، عدد 1778(2006/12/28)، في الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%2084513 ، تاريخ الاطلاع 2012/03/18.

[2]- محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

[3]- إدريس ولد القابلة، "ثراء جنرالات المغرب على حساب البلاد و العباد"، مرجع سبق ذكره.

كفيل بتوحيد أطياف المجتمع و النخب السياسية و بالتالي القضاء على المعارضة أو احتواؤها، و تصدير المشاكل الداخلية نحو الخارج أو بعبارة أخرى اعتبار المشاكل التي يعاني منها المغرب داخليا لا يمكن حلها بس ببب أولوية مواجهة التهديد الخارجي لمشروع إتمام الوحدة المغربية.

المبحث الرابع: الدور الخارجي و صفقات السلاح

غالبا ما تشكل البيئة الخارجية قيودا على مواقف و سياسات الدول في النظام الدولي المتسم بالفوضوية و اختلال موازين القوى بين أعضائه. و الوحدات السياسية تحدد مصالحها و تصوغ سياساتها الخارجية في إطار مجموعة من الضوابط و الضغوط الخارجية، فهي تتأثر بالسياسات الدولية و قد لا تستطيع تنفيذ سياساتها إلا بالاشتراك مع الآخرين بسبب تقاطع المصالح بينها أو بسب نقص الوارد و الإمكانيات، و لهذا فلا يمكن فهم العلاقة بين بلدين بدون الرجوع إلى موقعهما داخل النظام الدولي و إلى مصالح القوى العظمى على الصعيد الدولي و الإقليمي.

المطلب الأول: الدور الخارجي

أولا: التنافس الغربي

لقد ظهرت الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، و سيطرت اعتباراتها و فروضها على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي اللذين برزا كأقوى قوتين على الساحة الدولية، و تسللت هذه الظاهرة إلى كل مناطق العالم، و حكمت سياسات و نظرة كلا القوتين على التطورات في المناطق، و رغم أن المسرح الرئيسي لهذه الحرب ظل مرتكزا في أوروبا بين شرقها و غربها، فإن التنافس العالمي على مناطق النفوذ قاد الدولتين إلى باقي مناطق العالم في بلدان العالم الثالث[1]، و من ضمنها الجزائر و المغرب، حتى أضحى الصراع بين الدولتين الشقيقتين صورة مصغرة للصراع الدائر بين القطبين العالميين، بل و وُصِفت العلاقة بينهما في كثير من الأوقات على أنها حرب باردة قادت إلى تنافس عسكري تطور إلى سباق تسلح بينهما.

لقد تزامن بدأ الصراع الجزائري المغربي مع أوج إدارة و معالجة أزمة الصواريخ الكوبية التي عكست أوج شدة التنافس بين القطبين، و قد حاول القطبان إدارة الصراع بينهما من

[1]- السيد أمين شلبي،" القوتان العظميان و المنازعات الإقليمية"، السياسة الدولية، عدد 89(يوليو1987)، ص ص 26-27.

خلال دعم حلفائهما في المنطقة و تقويض مصالح الطرف الآخر و تهديدها، كما حاولا الحفاظ على التوازن الإقليمي في المنطقة المغاربية، بما لا يؤدي إلى انهيار أي من الطرفين، و قد كان الاتحاد السوفيتي يدرك بأن استمرار الارتباط الفرنسي بالجزائر أفضل من دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم ، فبالرغم من التوجه الاشتراكي للجزائر عقب الاستقلال و ميلها للسوفييت و معارضة الدول الاستعمارية و الامبريالية الغربية، إلا أن الاتحاد السوفيتي إلى حدود 1968 كان يعمل على عدم التدخل المباشر في المجالات المحفوظة بالتعاون الفرنسي المغاربي، باعتبار أن المنطقة هي منطقة نفوذ تاريخي لفرنسا، إن فرنسا عقب الاستقلال قد ارتبطت مع البلدين باتفاقيات، و ساهمت في خلق تنافس جزائري مغربي للحصول على علاقات متميزة معها، و يتضح ذلك خصوصا عقب زيارة الملك المغربي إلى باريس في ماي 1962، للمطالبة بعدم تهميش المغرب بعد أن راج وجود بنود في اتفاقيات "ايفيان" تمنح الجزائر علاقات خاصة مع فرنسا بالحصول على الامتيازات و المعونات الفرنسية الأوفر [1]، و هنا يتضح لنا أنه منذ الوهلة الأولى حتى قبل استقلال الجزائر رسميا، قد حدث تنافر بين سياستي الجزائر و المغرب، حيث اندلعت منافسة شديدة بينهما من أجل تبوأ مكانة الدولة المحورية في الفضاء المغاربي.

و نتيجة لذلك تركزت سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، و الموازنة بين طرفي المعادلة الرئيسين، سواء أثناء الحرب الباردة أو فيما بعدها، و ذلك حسب أولويات القوى الأجنبية التي ترى في المنطقة خزانا نفطيا بالنسبة للجزائر، و موقعا متميزا و موقفا معتدلا بالنسبة للمغرب في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة أن الجزائر كانت تمثل الخط الثوري في إفريقيا و العالم العربي ما قد يشكل تهديدا للمصالح الغربية الإمبريالية في ذلك الوقت، لذلك حرص الغرب على عدم السماح بهيمنة طرف على الطرف الآخر، و إدارة الصراع بما يضمن استمرار المصالح الغربية في المنطقة و تدعيمها، فشكّل الصراع و التنافس بين البلدين مجالا خصبا لثراء شركات السلاح الغربية، فضلا عن تهافت البلدين لتقديم التنازلات و التسهيلات بغرض الارتقاء لمركز حليف لهذه الدولة أو تلك.

لقد ظلت المنطقة المغاربية تعتبر مجال نفوذ تقليدي لفرنسا، لكن بالرغم من هذا كانت تجمع البلدين علاقات متميزة مع الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، و قد حافظت الجزائر على علاقاتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، و

[1]- محمد العربي المساري، المغرب و محيطه، المغرب، شركة توب للاستثمار و الخدمات للطباعة و النشر، 1998، ص 187.

استمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحات الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء الغربية داخل مجلس الأمن، و في المقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميولا للمطالب المغربية، و هذا حتى يتم الحفاظ على التوازن بين الدولتين ناهيك عن توظيف النزاع لفتح البوابة العسكرية مع الجزائر و الاستفادة في مقابل ذلك من فتح السوق الجزائرية أما الشركات الأمريكية خاصة في القطاع النفطي.

في الحقيقة هناك تسابق شديد قد قام بين الفرنسيين و الأمريكيين على امتلاك الأسواق، و الاستيلاء على الموارد الأولية، و على مصادر الثروة في مناطق إفريقيا التي كانت تحت النفوذ الفرنسي، و ظل التهافت عظيما في بلاد المغرب العربي [1]، إلا أن هذا التنافس بالرغم من أنه أدى إلى تراجع الاستعمار التقليدي المباشر، فقد أدى إلى إحلال أساليب استعمارية جديدة متغلغلة بسياسة الاستقطاب و التحالف الشكلي الذي وفر المظلة الشرعية للقوى الغربية في الإقليم و بالتالي ضمان استمرارية تواجده و تضامنه على أساس التراضي حول تجزئة مناطق النفوذ، و هذا ما يفسر عدم سعى القوى الكبرى لحل النزاع في الصحراء الغربية بصفة جدية، بل إن سياساتهم الفعلية قد عمقت الشرخ الموجود بين الجزائر و المغرب، كما أن الأوساط الغربية هي التي تروج إلى فكرة سباق التسلح المحتدم بين البلدين، و ساعدت على زيادة الشكوك و انعدام الثقة بين الدولتين الشقيقتين حتى انعدمت فرص التعاون و بناء الثقة.

ثانيا: الاستقطاب العربي

في خريف 1963، و في أوج النزاع الحدودي الجزائري المغربي، برز المد الوحدوي العربي بقيادة مصر الناصرية ذات التوجه الثوري العروبي، فمالت الجزائر حديثة العهد بالاستقلال باتجاه مصر الناصرية، و حدث استقطاب في المنطقة العربية بين النظم الثورية التقدمية بزعامة مصر الناصرية، و بين النظم التقليدية الملكية التي تتزعمها الدول الخليجية، و نتيجة تناقض المنطلقات الفكرية لكلا الفريقين فقد شهدت الدول العربية صراعات فيما بينها، حيث سعى كل محور للقضاء على المحور الآخر، فاعتبر كل عمل وحدوي مثل الوحدة بين مصر و سوريا هو تهديد للطرف الآخر، خاصة بوجود تدخلات عسكرية عربية كالتي تدخل من خلالها الجيش المصري في اليمن في مواجهة الجيش السعودي الداعم للنظام الملكي هناك، و في الحقيقة لقد امتد الصراع بين النظم العربية إلى المنطقة المغاربية، بعد أن مالت الجزائر إلى التجربة الناصرية، على عكس المغرب الذي ارتمى في أحضان باقي النظم الملكية، خاصة

[1]- نفس المرجع، ص 22.

الهاشمية في الأردن، و آل سعود في المملكة العربية السعودية، و بالتالي فقد ساهمت ظاهرة الاستقطاب العربية في تعميق الخلافات الجزائرية المغربية، من خلال تلقي الطرفين للدعم السياسي و العسكري من الجهة العربية الحليفة، وفي هذا الإطار ساهمت الدول الخليجية الملكية في تمويل صفقات سلاح للمملكة المغربية، كما استفادت الجزائر من تكوين ضباطها العسكريين خاصة في كل من مصر و العراق و سوريا.

لكن بعد تغير السياسة المصرية عقب اتفاقية " **كامب ديفد**" في سبتمبر 1978، و تعويمها في مسار جديد لتسوية شرق أوسطية، فقدت الجزائر حلفاءها العرب خاصة بعد تركز القرار العربي في يد الدول الخليجية البترولية، حاولت الجزائر التوجه غربا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مد الجسور معها و كسب عناصر مؤيدة لها في الكونجرس الأمريكي، و توثيق التعامل الاقتصادي...الخ، و قد بدأ هذا المسعى فعليا بعد الوساطة الناجحة للجزائر في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران [1]، و بعد تصريح "**بومدين**" في اليوم الموالي لعقد قمة عدم الانحياز بأن الجزائر تضع كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي على قدم المساواة في سياستها الخارجية، و أكد بأنه يتعاون مع الجانبين في المجال الاقتصادي لا غير، وجاء هذا التصريح عقب تصاعد الأصوات المطالبة للأمم المتحدة بمراقبة التسلح في المغرب العربي بعد اشتداد سباق التسلح بين الطرفين، إضافة إلى تبادل التهم بإقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيهما[2].

في بداية الثمانينات ظهرت سياسة تحالفات و محاور إقليمية بين الجزائر و المغرب، فقد رفضت الجزائر انضمام ليبيا لمعاهدة الإخاء و التعاون الموقعة عام 1983(تضم تونس و الجزائر، إضافة إلى موريتانيا التي انضمت لاحقا)، الشيء الذي جعل ليبيا في عزلة كاملة بسب سلوك قيادتها تجاه جيرانها(مصر شرقا، تشاد جنوبا، و تونس و الجزائر غربا)، كما أن المغرب كان يعاني من عدة مشكلات بسبب الأوضاع الاقتصادية و مشكلة الصحراء... كل هذا أدى إلى قيام ليبيا و المغرب بتوقيع اتفاق"وجدة" فيما بينهما، خصوصا و أن الدعوة المغربية في صيف 1984 التي سبقت الاتفاق، و الهادفة إلى عقد لقاء قمة رباعي يشمل بالإضافة إلى المغرب و ليبيا كلا من تونس و الجزائر لم تلق استجابة من تونس و الجزائر[3].

[1]- أحمد مهابة، الاستفتاء في الصحراء الغربية بين مد و جزر، السياسة الدولية، عدد 135(يناير 1999)، ص 128.
[2]- Nicol Grimaud, Op.Cit, pp200-201.
[3]- عمرو هاشم ربيع،"ميزان القوى في المغرب العربي"، السياسة الدولية، عدد89 (يوليو 1987)، ص 193.

و قد تم توقيع اتفاق" الاتحاد العربي الإفريقي" في مدينة وجدة في أوث 1984، الشيء الذي أدى إلى تغيير في التحالفات المحورية، و حدوث تغيرات جوهرية، فالجزائر تشككت من نوايا المغرب، كما بدأ شك تونسي من النوايا الليبية، إضافة إلى شجب الولايات المتحدة الأمريكية للخطوة المغربية التي دعمت الموقف الليبي إقليميا، و أدى ذلك إلى إرجاء زيارة الملك المغربي "**الحسن الثاني**" لواشنطن لمرات متتالية، و تجميد العديد من القروض المبرمجة لصالح المغرب، و تغير سلوك السفير الأمريكي في الرباط...الخ، و في المقابل سُجل انحياز أمريكي طفيف نحو الجزائر، من خلال زيارة الرئيس الجزائري "**الشاذلي بن جديد**" لواشنطن(أفريل 1985)[1]، إلا أن استمرار ليبيا في اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، و عدم إبدائها أي تحفظ على قبول عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى تعمق الخلاف الجزائري المغربي بسب اتفاق وجدة، و شيوع جو من عدم الثقة مع الولايات المتحدة، كل هذا أظهر هشاشة الحلف المغربي الليبي، الذي سرعان ما انهار بسبب استقبال "**شمعون بيريز**" في المغرب، و صدور بيان ليبي سوري عقب انتهاء زيارة "**حافظ الأسد**" لليبيا، يتهم المغرب بالخيانة[2].

و قد اعتبرت الجزائر أن اتفاق "وجدة" المبرم بين ليبيا و المغرب موجه ضدها بالأساس، حيث تدهورت علاقاتها مع ليبيا بدرجة كبيرة بعده، و مرت بفترة توتر و جفاء، و قد كان لإلغاء هذا الاتفاق بعد ذلك الأثر الأكبر في التحول في مجرى العلاقات بين البلدين، و اختفت بذلك العقبة الرئيسية بين الجزائر و طرابلس، و بذلك اتجه "**العقيد القذافي**" بعد انهيار الاتحاد العربي الأفريقي إلى الجزائر ردا على انفتاح المغرب على الغرب، و قد كان طموح ليبيا هو الوصول إلى وحدة اندماجية مع الجزائر حيث قال في خطابه الذي ألقاه بالجزائر:" حان الوقت لأن نغير شكل جغرافية العالم العربي، نحن متفرقون و حان الوقت لنا يا عرب لأن نصبح شعبا واحدا، حرروا بمفردكم بنود الوحدة و سوف أوقع عليها بمنتهى الثقة" [3]، و قد أدى الالتفاف الليبي إلى عزل المغرب الأقصى و ظهور نمط تحالفي جديد تلعب فيه الجزائر دورا محوريا، مما جعل المغرب يسارع لتحسين علاقاته مع جيرانه و تفادي أي تعليق على التقارب الجزائري الليبي حتى يتجنب تصعيد الموقف في ظل تهوّر القائد الليبي "**معمر القذافي**".

أما على المستوى الإقليمي الأوسع فقد سعى كل منهما(الجزائر و المغرب) إلى تعزيز تحالفاته و لو بصورة متفاوتة بين الطرفين، حيث ظل الجانب العربي في أغلبه يميل إلى صف

---

[1]- نفس المرجع و الصفحة.
[2]- نفس المرجع، ص 194.
[3]- مجدي علي عطية،"الحوار الوحدوي الليبي الجزائري، انعكاساته.. واحتمالاته"، السياسة الدولية، عدد 90(أكتوبر 1987)، ص ص 183-184.

المغرب، بينما وقف الجانب الإفريقي في معظمه إلى صف الجزائر، فالدول العربية في مجملها لم تكن متجاوبة مع الطرح الجزائري لقضية الصحراء الغربية، و يتضح ذلك من خلال الاعترافات العربية بالجمهورية العربية الصحراوية، ففيما عدا الجزائر لم تعترف بها سوى ثلاث دول عربية فقط هي اليمن الجنوبي في فيفري 1977، ليبيا و سوريا في أفريل 1980، بينما اعترفت بها حتى سنة 1983، 27 دولة افريقية، و قُبلت عضويتها في منظمة الوحدة الإفريقية، فالمغرب لم يحظ سوى بتأييد عدد محدود من الدول الإفريقية، كان أهمها باستمرار جمهورية الزايير، بوركينافاسو، ساحل العاج، السنغال، و الجابون، إضافة إلى الدول التي تراجعت عن اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية في العقد الأخير من القرن الماضي[1].

لقد استفاد المغرب من الدعم العربي خاصة المصري و السعودي و العراقي، و كان لتقاطع دوره مع الدور المصري في التسوية مع الكيان الصهيوني، سببا في دعم "**السادات**" له خاصة بسبب دور العاهل المغربي في التمهيد لمفاوضات "**كامب ديفيد**" و تشجيع السادات على زيارته للقدس حتى أصبحت تربطهما صداقة حميمة، بل و جعلت الرئيس "**السادات**" يعرض سنة 1976 إرسال قوات مصرية إلى المغرب، كما أرسل نائبه "**حسني مبارك**" أكثر من مرة في وساطة لحل و إيقاف اشتباكات الحدود الجزائرية المغربية التي كانت تندلع في كل مرة في تلك الفترة[2]، إلا أن وصول "**مبارك**" فيما بعد إلى السلطة جعله يختار الحياد، و الابتعاد بمصر عن الصراعات العربية–العربية، خصوصا و أنها كانت مبعدة عن الجامعة العربية.

كما يحظى المغرب بدعم دول الخليج المباشر بسبب تضامن الأنظمة الملكية المحافظة معه، إضافة لاعتراض العراق الشديد على قيام الجمهورية العربية الصحراوية، و رفض الاعتراف بها ، بسبب حساسية مشكلة الأكراد لديه، إضافة لخلافاته مع سوريا المؤيدة للبوليساريو و إيران على السواء في تلك الفترة، هذا ما يفسر المساعدات العسكرية الخليجية للمغرب خاصة من السعودية و الإمارات بهدف الحفاظ على التوازن العسكري في المغرب العربي و الحيلولة دون تفوق جزائري قد يؤدي إلى إسقاط الملكية المغربية و انتصار المد الجمهوري الذي قد يمتد إلى شبه الجزيرة العربية، و نذكر هنا أن المغرب قد استفادة من تمويل سعودي لصفقة شراء 16 طائرة من طراز (F16)، بالإضافة إلى صفقة إماراتية لشراء 40 دبابة سويسرية من طراز (M109) سنة 2004 تم إهداؤها إلى المملكة المغربية مباشرة بدون

[1]- محمود محمد إبراهيم أبو العينين، مرجع سابق، ص 572.
[2]- علي الشامي، مرجع سابق، ص 238.

استشارة السلطات الفيدرالية السويسرية، التي ردت على تلك الصفقة بأن علّقت كل أشكال التعاملات العسكرية مع الإمارات العربية المتحدة ابتداء من سنة 2005[1].

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية وصفقات السلاح للمغرب

أولا: العلاقات العسكرية المغربية مع الو م أ، فرنسا و روسيا:

1) العلاقات العسكرية المغربية الأمريكية:

لقد استطاع المغرب بحكم علاقاته التاريخية و سياساته المعتدلة من تكوين روابط و علاقات عسكرية متميزة مع كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعود تاريخ التعاون العسكري المغربي مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهايات القرن الثامن عشر حين وقع السلطان المغربي معاهدة الصداقة و التعاون عام 1787، ثم تعززت المكانة المغربية الإستراتيجية إبان الحرب العالمية الثانية عندما تم إنزال للقوات الأمريكية في شمال إفريقيا سنة 1942 و إقامة القاعدة الجوية- البحرية الأمريكية في مدينة القنيطرة و التي استرجعها المغرب لاحقا بعد الحرب العالمية الثانية [2]، كما استفادت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من سنة 1951 من ثلاث قواعد عسكرية جوية في كل من "نواصر"، "بن غريز" و "سيدي سليمان"، و الحصول على التسهيلات المغربية لعبور القوات الأمريكية للانتشار السريع في إطار مختلف العمليات العسكرية نحو الشرق، كما تم السماح للقوات البحرية الأمريكية من استخدام ميناء الدخلة في الصحراء الغربية في بداية الثمانينات [3]، و قد استخدمت هذه القواعد العسكرية جزئيا في حرب الخليج الثانية لكن في المقابل استفاد المغرب من الدعم المالي و العسكري الأمريكي بعد أن ضيّقت جبهة البوليساريو عليه الخناق، كما استفاد المغرب كذلك من إجراء مناورات عسكرية مشتركة شارك فيها الأسطول السادس الأمريكي ناهيك عن تكوين الإطارات العسكرية المغربية خاصة ضباط الاستخبارات و المتخصصين في مكافحة الإرهاب.

و منذ بداية الستينات أصبح المغرب عبارة عن مخزن للأسلحة النووية و القنابل الذرية، إذ تم إبرام اتفاق سري يضمن حماية العرش الملكي من التهديدات السوفيتية و الجزائرية المحتملة في إطار الصراع شرق غرب و في إطار كذلك صراع النظم العربية، في مقابل تقديم تسهيلات عسكرية بالمغرب، حيث وُضع نظام دفاعي على طول الحدود مع الجزائر، ممول من

---

[1]- السلاح السويسري مجددا إلى الإمارات، عن موقع swiss info. ch بتاريخ 2006/07/04 :
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5299164 تاريخ الاطلاع 2013/01/12 .

[2]- Jean François Daguzan, le Dernier Rempart ? Forces Armées et Politique de Défense au Maghreb, Paris : Publisud, 1998, p. 235.

[3]- Ibid, p. 99.

قبل الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المساعدات العسكرية عن طريق القروض العسكرية التي بلغت مليار دولار أمريكي، و بمساندة من دول الخليج خاصة السعودية و الإمارات العربية[1].

وفي سنة 2003 دخلت اتفاقية أُبرمت بين الطرفين حيز التنفيذ منح المغرب بموجبها وكالة الفضاء الأمريكية "**ناسا**" حق استخدام مهبط قاعدة "**بن غرير**" لمباشرة تجاربها، في المقابل استفاد المغرب من امتيازات برنامج تحويل فائض الأسلحة الأمريكية، كما استفاد كذلك من اتفاق للتدريبات العسكرية المشتركة بعدد سِت مناورات كل سنة، تتخللها ندوتان مشتركتان في مجال التعاون العسكري، بالإضافة إلى ذلك تتولى القوات الأمريكية المتواجدة بالقواعد المغربية مهمة تشغيل و صيانة أنظمة الأسلحة و تقديم الدعم في المناورات العسكرية المشتركة و التدريبات الدورية لقوات البلدين [2]، و يبقى التعاون العسكري و الاستخباراتي في مكافحة الإرهاب الأهم بين البلدين بعد هجمات نيويورك في11 سبتمبر2001 و اعتداءات الدار البيضاء في 2003، كما استفاد المغرب نتيجة لذلك من تجهيزات عسكرية أمريكية بقيمة 3 ملايير دولار، و تضمنت آخر الصفقات المغربية 24 طائرة F-16، طائرتي تدريب T-6، 90 صاروخ جو أرض AGM-D Maverick ، 200 دبابة من نوع Abrams M1A1، مناظير للرؤية الليلية، أنظمة صواريخ جوية متوسطة المدى AM120-C7، 26 مدفع مقطور M198 عيار 55 ملم[3].

2) العلاقات العسكرية المغربية الفرنسية:

أما العلاقات العسكرية المغربية الفرنسية فتعتبر كذلك علاقات متميزة منذ السنوات الأولى لاستقلال المغرب، حيث كان لفرنسا دور كبير في تشكيل القوات المسلحة الملكية، و في تكوين الضباط المغربيين، و يحظى المغرب باهتمام و دعم فرنسي كبير خاصة في قضية الصحراء الغربية، حيث تلقى المغرب مساعدة من الطيران الفرنسي في قصف و تتبع مقاتلي جبهة البوليساريو، كما تلقى المغرب في بداية نزاعه في الصحراء الغربية دعما عسكريا و ماليا فرنسيا، في الوقت الذي كان يعانى فيه من ازدياد النفقات العسكرية خاصة بين سنتي 1974 و 1979 و التي قُدرت بأربعة أضعاف، فيما تضاعفت وارداته من الأسلحة في تلك الفترة بأربع

[1]-عز الدين العياشي، واشنطن تسعى لتجاوز النفوذ الأوروبي في المغرب العربي،جريدة الخبر، عدد 2922(2000/07/02).
[2]-إبراهيم تيقمونين، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005،ص 78.
[3]- Rationale for a US-Morocco Strategic Partnership, Moroccan American Center for Policy 2012.

و عشرين مرة[1]، شكلت الأسلحة الفرنسية حصة الأسد منها، فقد بلغت نسبة الأسلحة الواردة إلى المغرب في تلك الفترة أزيد من 18% من نسبة الصادرات الفرنسية لإفريقيا، و تمثلت أساسا في مطاردات Mirage F1، طائرات للدعم التكتيكي Alphajet، طائرات "قوغا" الهجومية، طائرات هيلكوبتر Puma ، دبابات خفيفة من طراز(A.M.X)، و صواريخ Exocet2، و بذلك يكون المغرب الزبون الأول لفرنسا في منطقة المغرب العربي، فقد قُدرت وارداته من الأسلحة و العتاد العسكري الفرنسي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و 2000 بحوالي 250 مليون أورو كانت في سنة 2000 وحدها أزيد من مليوني أورو، بينما لم تتجاوز واردات الجزائر في نفس الفترة 54 مليون أورو[2].

3) العلاقات العسكرية المغربية السوفيتية:

لا يتمتع المغرب بعلاقات عسكرية متميزة مع روسيا و الاتحاد السوفييتي سابقا، فبعد استقلال المغرب سنة 1956 قام الاتحاد السوفييتي بعرض لبيع أسلحته للرباط، لكن هذه الأخيرة رفضت الاقتراح تحت طائلة الضغوط الأمريكية، و قد أيد السوفييت مساعي المغرب في ضم موريتانيا كما عارض إقامة قواعد عسكرية غربية في الرباط ما جعل المغرب ينفتح نوعا ما باتجاه الشرق، و بالتالي استفاد من الدعم السوفييتي الذي استعمله لموازنة مصالحه مع الغرب، خاصة و أن موسكو كانت تدعم المغرب ضد احتلال اسبانيا لبعض من أراضيه، و قد استفاد المغرب من أول شحنة سلاح روسية ابتداء من نوفمبر 1960 و بداية 1961، و تضمنت الصفقة 12 طائرة Mig17 و طائرتي Mig15، و في سنة 1962 اقتنى المغرب 4 طائرات Mig17، وهي آخر صفقة مغربية حتى سنة 1967 بسبب النزاع الحدودي مع الجزائر، و تغير موقف الاتحاد السوفيتي باتجاه موريتانيا على حساب المغرب، و بين سنتي 1967 و 1968 اقتنى المغرب أسلحة سوفييتية عبر تشيكوسلوفاكيا ضمت 120 دبابة من نوع T54و T55، قدرت قيمتها بنحو 20 مليون دولار[3].

و بعد سنة 1968 اتجه المغرب كليا صوب فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: واردات المغرب من الأسلحة:

---

[1]- Abdelkhaleq Berramdane, le Sahara Occidentale : Enjeu Maghrébin, Op.cit, p.116.

[2]- إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص 80.

[3]- Ahmed Salim Albursan, The Superpowers and the Maghreb: Political, Economic and Strategic Relations, a Thesis Submitted in Fulfillment of Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics, United Kingdom, Durham University, 1992, p.350.

لقد بلغت قيمة واردات الأسلحة المغربية 178 مليون دولار سنة 1985، 68 مليون دولار سنة 1991، 180 مليون دولار سنة 1997، 135 مليون دولار سنة 1999، لتتجاوز 1,3 مليار دولار سنة 2003 [1]، و استمرت النفقات المغربية في التزايد حيث بلغت 2,161 مليار دولار سنة 2006، 2,409 مليار دولار في سنة 2007، 2,977 مليار دولار سنة 2008.[2]

و حسب المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية تظل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية الشريكين الأساسيين للمغرب، بالرغم من محاولته تنويع مصادر تسلحه، حيث أن إجمالي حصة الدولتين من واردات الأسلحة قد بلغ 289 مليون دولار من مجموع 494 مليون دولار في الفترة بين 1973 و 1977، و 1,57 مليار دولار من مجموع 1,9 مليار دولار في الفترة بين 1978 و 1982، و ظل الحال على ما عليه في الفترة بعد الحرب الباردة بحصة إجمالية بلغت 220 مليون دولار من مجموع 275 مليون دولار في الفترة بين 1992 و 1994، و 310 مليون دولار من مجموع 370 مليون دولار في الفترة 1995 و 1997.

و غالبا ما كانت فرنسا تحتل المرتبة الأولى لموردي الأسلحة للمغرب حيث شكلت ما نسبته 42 % من مجموع واردات المغرب في الفترة ما بين 1973 و 1977 بقيمة 210 مليون دولار. متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 79 مليون دولار ثم تليها ألمانيا، روسيا، أوكرانيا و باقي العالم، و نفس الشيء في الفترتين بين 1978 و 1982، 1982 و 1986، حيث احتفظت فرنسا بالمرتبة الأولى متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية و قد شكلت قيمة الواردات المغربية من فرنسا تقريبا ضعف وارداته من أمريكا في تلك الفترة، و لم تستحوذ الو م أ على المرتبة الأولى إلا بحلول الفترة ما بين 1987 و 1991، بحوالي 210 مليون دولار فيما اكتفت فرنسا بصفقات قيمتها 50 مليون دولار، و كذلك في الفترة 1992 و 1994، بمقدار 160 مليون دولار متبوعة بفرنسا ب 60 مليون دولار، بينما في الفترة بين 1995 و 1997 فكانت حصة فرنسا 190 مليون دولار مقابل 120 مليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية[3].

أما في الفترة بين2001 و 2004 ، فكانت واردات المغرب تقدر بـــ 200 مليون دولار من دول أوربا الغربية بما فيها فرنسا، أما في الفترة 2004-2007 فكانت تقدر بـــ 300 مليون

[1]- تقرير هيئة فوركاست الدولية (forecast international)، عام 2004.
[2]- The Military Balance 2010, International Institute for Strategic Studies, p 264.
[3]- Anthony Cordesman, The Military Balance in North Africa in 2002, Centre Strategic and International Studies, Washington, February 28, 2002, p.43.

دولار 100 م د من نصيب روسيا، 100 م د من نصيب الو م أ، و 100 م د من باقي دول العالم[1].

بالرغم من التوافق الأمريكي الفرنسي أثناء الحرب الباردة إلا أن الملاحظ هو تزايد التنافس بينهما على توريد المغرب بالأسلحة، وفي الحقيقة هذا التنافس لم يغير من استراتيجياتهما في الحفاظ على التوازن العسكري في المنطقة المغاربية خاصة بين الجزائر و المغرب و في الحفاظ كذلك على استقرار النظام الملكي المغربي باعتباره شريك رئيسي في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.

الفتـــرة / البلـــد المصدر	1977-1973	1982-1978	1986-1982	1991-1987	1994-1992	1997-1995
الدول الأخرى	100	240	280	0	0	0
الشرق الأوسط	0	0	0	0	10	10
شرق آسيا	0	0	0	0	0	0
الصيـــن	0	0	0	20	10	0
أوربـــا الشرقية	0	10	0	20	10	0
الدول الأمريكية الأخرى	0	0	0	0	0	0
دول أوربا الغربية الأخرى	30	50	0	480	30	10
فرنســـا	210	1100	440	50	60	190
ألمانيـــا	40	20	0	0	0	0
أوكرانيـــا	5	5	0	0	5	0
الولايات المتحدة الأمريكية	79	470	280	210	160	120
المجموع بالمليون دولار	494	1900	1000	790	275	370

الجدول رقم(01): واردات المغرب من الأسلحة 1973-1997 بالمليون دولار أمريكي.
الواردات التي حددت بـ 0 قيمتها الحقيقية تتراوح بين 0 و 5 مليون دولار.

المصدر: Anthony Cordesman, The Military Balance in North Africa in 2002, Centre Strategic and International Studies, Washington, February 28, 2002,p 43.

[1]- The Military Balance 2010, Op.Cit, p.470

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية وصفقات السلاح للجزائر

أولا: العلاقات العسكرية للجزائر مع الو م أ، فرنسا و روسيا

1) العلاقات العسكرية الجزائرية الأمريكية:

لم تكن للجزائر علاقات عسكرية أو سياسية متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية على عكس المملكة المغربية، لكن يمكن اعتبار أن هناك تقاربا جزائريا أمريكيا في بعض المواضيع السياسية و الأمنية، فقد ساندت الو م أ حركة التحرر الوطنية الجزائرية ضد التواجد الفرنسي بالمنطقة، و مع هذا فهي لم تطرق باب المنافسة الحادة مع فرنسا بسبب الخوف من التغلغل السوفييتي في المنطقة خصوصا و أن الجزائر مالت نحو موسكو بعد نيل استقلالها، بالإضافة إلى مواقفها الثابتة تجاه قضايا العالم الثالث و الصراع العربي الإسرائيلي، بما يتعارض مع المصالح الأمريكية و الدول الرأسمالية، خاصة على صعيد منظمة الأوبك أين دعت الجزائر إلى تحديد سقف الإنتاج و الحفاظ على أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و لم تشهد العلاقات بين البلدين تحسنا إلا بعد أن لعبت الجزائر دورا مهما في الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في طهران، فإلى غاية نهاية السبعينات لم تكن للجزائر علاقات عسكرية مع واشنطن، و لم تزوّد أمريكا الجزائر في فترة الستينات و السبعينات سوى بطائرتين من نوع " Beech D18" لكن ابتداء من سنة 1978 انتعش التعاون العسكري بينهما، حيث اشترت الجزائر 20 طائرة من نوع " C130" للنقل العسكري تسلمتها في الفترة بين 1981 و 1985، بالإضافة إلى تجهيزات اتصالات أمريكية، وكانت قيمة وارداتها من الأسلحة الأمريكية أزيد من 370 مليون دولار بين سنتي 1978 و 1982[1].

لقد تدعمت العلاقات بين البلدين أكثر بعد زيارة "**الشاذلي بن جديد**" إلى واشنطن عام 1985، و بذلك تكثفت الاتصالات الدبلوماسية و العسكرية بين البلدين، و حينها أدركت واشنطن أن الجزائر لها دور محوري في المنطقة، خاصة بعد التحول الإيديولوجي نحو الليبرالية و تخلي قيادتها عن الاشتراكية، و إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي و الخصخصة، و تقديم التسهيلات للشركات الأمريكية في قطاع الطاقة. و ابتداء من سنة 1985 خصصت وزارة الدفاع الأمريكية 50000 دولار لبرنامج تدريب و تكوين ضباط البحرية الجزائرية، و هو يُعدّ

[1]- Ahmed Salim Albursan, Op.cit, p334.

أول تعاون عسكري بين البلدين، و مع نهاية ذات السنة أوفدت الولايات المتحدة تسعة عسكريين أمريكيين لتدريب القوات المسلحة الجزائرية[1].

و بالرغم من ذاك التحسن الملحوظ لم تتعد واردات الجزائر من الأسلحة الأمريكية سنتي 1991 و 1992 2,2 مليون دولار و 1 مليون دولار على التوالي[2]، و في سنة 1997 اشترت الجزائر ست طائرات ذات أجهزة دفاعية مخصصة لنقل الجنود، كما اختارت الجزائر الشركة الأمريكية "**تورثروب غرومان**" (Northrop Grumman) لتطوير أجهزتها للدفاع الجوي، و خلال هذه الفترة تم تنظيم عدة مناورات عسكرية مشتركة للتدخل السريع، كما استفادت الجزائر من مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، من خلال توسيع مجالات التعاون و تبادل المعلومات، كالاستفادة من الصور الملتقطة عن طريق الأقمار الاصطناعية الأمريكية، بغرض حماية الحقول و الأجهزة النفطية و الإستراتيجية، بالإضافة إلى عتاد الرصد الليلي و التنصت و المراقبة التي بدأت الجزائر تتسلمه منذ نوفمبر2002 [3].

كما تستفيد الجزائر من مساعدات أمريكية في مجال برنامج صندوق التدريب و التكوين العسكري الدولي(IMET) بما قيمته 144 ألف دولار عام 1990، 75 ألف دولار عام 1996، 125 ألف دولار لعام 1998 مخصصة لتدريب الضباط العسكريين في مجال الطيران العسكري و القوات الخاصة، و قد تضاعفت حصة الجزائر من هذا البرنامج إلى 550 ألف دولار سنة 2003، 700 ألف دولار سنة 2004، 850 ألف دولار سنة 2005، كما شهدت مبيعات الأسلحة الأمريكية للجزائر ارتفاعا محسوسا بلغت في الفترة بين 1990 و 1999 حوالي 19,3 مليون دولار للتضاعف في سنة 2002 وحدها لحدود 37,39 مليون دولار[4]، و هذا يدل على المكانة التي أصبحت توليها الو م أ للجزائر كشريك استراتيجي في المنطقة، و كسوق نشيط للسلاح في ظل الإيرادات المالية الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر، و سعيها إلى تنويع مصادر تسلحها.

2) العلاقات العسكرية الجزائرية الفرنسية:

أما التعاون العسكري الجزائري الفرنسي فيمكن اعتباره قائما من خلال اتفاقيات "ايفيان" التي سمحت ببقاء قواعد جوية فرنسية، و مناطق للتجارب النووية والفضائية في الصحراء الجزائرية لمدة خمس سنوات، مدة 15 سنة لقاعدة مرسى الكبير، و بالرغم من مغادرة البحرية

---

[1]- Ibid, p.335.
[2]- Jean François Daguzan, le Dernier Rempart…, Op.cit, p.103.
[3] - إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص 85.
[4]- نفس المرجع و الصفحة.

الفرنسية لميناء المرسى الكبير تسع سنوات قبل آجالها، فهناك اتفاقات سرية تمت بين "**ديغول**" و "**بومدين**"، تسمح لفرنسا باستعمال قاعدة سرية "ناموس" بالقرب من الحدود المغربية في تجارب الأسلحة الكيميائية لغاية سنة 1978، و ابتداء من سنة 1964 تشكلت لجنة عسكرية للتعاون مهمتها ترقية المساعدة التقنية للجزائر في المجالات العسكرية، و السماح بوجود مستشارين عسكريين فرنسيين في الجزائر، وقد توجت هذه اللجنة أعمالها بتوقيع اتفاقية سنة 1967 للتعاون التقني العسكري نصت على إرسال مستشارين تقنيين فرنسيين للجزائر و تنظيم دورات تكوينية و تربصات للعسكريين الجزائريين في المدارس الفرنسية، حيث وصل عددهم في سنة 1969 أزيد من 400 متربص جزائري في فرنسا، و حوالي 350 تقني عسكري فرنسي في الجزائر(13% من مجموع التقنيين العسكريين خارج فرنسا)، كما استفادت الجزائر من العتاد العسكري الفرنسي خاصة طائرات نقل الجنود[1].

في منتصف السبعينات تراجع التعاون العسكري بين البلدين على خلفية الدعم الفرنسي للمغرب في قضية الصحراء الغربية حيث تقلص عدد المتربصين العسكريين الجزائريين إلى حدود 20 متربص بنهاية عام 1970، لكن في بدايات الثمانينات حاول الرئيس الفرنسي "**ميتيران**" جعل العلاقات بين البلدين أفضل مثال للتعاون الناجح بين الشمال و الجنوب، و لهذا تم توقيع اتفاق التعاون العسكري لسنة 1983، يهدف إلى ترقية و توسيع المبادلات العسكرية و نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الجزائر بهدف ترقية الصناعة العسكرية المحلية، كما ساهم هذا الاتفاق كذلك في مضاعفة عدد المتربصين العسكريين الجزائريين في فرنسا(400 عام 1983)، و حصول الجزائر على صفقات بقيمة 52 مليون دولار لشراء 40 مدرعة خفيـــفة " PANHARD" بالإضافة إلى صواريخ "MILAN" المضادة للدبابات[2].

بينما تراجع التعاون بين البلدين في فترة التسعينات بسبب الحصار غير المعلن الذي فرضته فرنسا على الجزائر، حيث انخفض الوجود الفرنسي في الجزائر بشكل كبير و شمل التعاون العسكري مجال الأسلحة الخفيفة فقط، بالإضافة إلى تزويد الجزائر بعشرات من الطائرات المروحية المدنية Ecureuils عام 1995، وقد رفض الجانب الفرنسي توريد الجزائر أجهزة متطورة لقتال العصابات التي تعتمد على خاصية الرصد الليلي، و اكتفى بتقديم مساعدات قدرت ما بين خمسة إلى ستة مليارات فرنك فرنسي سنويا. و عموما لم تتجاوز واردات

[1]- Bruno Calla du Fay, La Coopération Militaire Franco-Algérienne, Mémoire de Master2 Recherche Relations Internationales, France, Université de Paris1 Sorbonne, 2006, pp.70-71.
[2]- Jean François Daguzan, le Dernier Rempart, Op.cit., p 103.

الجزائر من الأسلحة الفرنسية خلال الفترة 1991-2000 عتبة 54 مليون أورو، في حين أن قيمتها في سنة 2000 وحدها كانت 14,3 مليون دولار[1].

و لم تستعد العلاقات العسكرية بين البلدين وتيرتها المعهودة إلا بعد انتخاب الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" سنة 1999، و عقب زيارته لباريس عام 2000 تم رفع الحظر غير المعلن عن تسليح الجزائر، و في ذات السنة شهدت الموانئ الجزائرية إرساء قطع بحرية فرنسية بصفة متتابعة، استهلتها زيارة الأميرال Paul Habert قائد الواجهة البحرية للبحر المتوسط مرافقا بالفرقاطة الفرنسية La Motte Piquet بعد أزيد من 11 سنة من المقاطعة الفرنسية للجزائر[2]، ثم بعدها في سنة 2004 تم الإعلان عن اتفاق التعاون بين البلدين يتضمن تحديد رزنامة خاصة لتنظيم التمارين و التدريبات المشتركة، تنمية و تطوير الاتصالات في مجال الاستعلامات البشرية و التقنية، التنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، ضمان الاستقرار في حوض البحر المتوسط و منطقة الساحل و الاستجابة للطلبات الجزائرية في مجال تكوين العسكريين في المدارس العسكرية الفرنسية و بيع العتاد العسكري[3].

3) العلاقات العسكرية الجزائرية الروسية:

لقد ارتبطت الجزائر بعلاقات عسكرية متميزة مع الاتحاد السوفيتي منذ السنة الأولى لنيل استقلالها، حيث تعتبر روسيا أول دولة في العالم أقامت علاقات دبلوماسية مع الجزائر منذ 23 مارس 1962، و قد قام الخبراء السوفييت بعمليات واسعة النطاق في مجال نزع الألغام من الأراضي الجزائرية بعد الاستقلال، فقد تم في سنة 1963 إبطال مفعول مليون و نصف من مختلف الألغام، و تدمير 600 كلم من الحواجز و الموانع التي خلفها الاحتلال الفرنسي.

لقد هيمن الاتحاد السوفيتي على واردات الجزائر من السلاح خلال ستينات من القرن الماضي، فعلى عكس المغرب الذي ارتبط بالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، اتجهت الجزائر شرقا باتجاه روسيا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترغب في زعزعة علاقاتها مع فرنسا عبر تزويد الجزائر بالسلاح و بالتالي إحداث تغيير في ميزان القوى الإقليمي في شمال إفريقيا، خاصة بعد اندلاع النزاع الجزائري المغربي حول الحدود و سعي الجزائر لتقوية جيشها اثر الهجوم المغربي على الأراضي الجزائرية. ففي أكتوبر من سنة 1963 قام وزير الدفاع الجزائري آنذاك "**هواري بومدين**" بزيارة إلى موسكو و التوقيع على اتفاقية لتسليح الجزائر و

---

[1]- Bruno Calla du Fay, Op.cit, pp.73-74.
[2]- Ibid, p.76.
[3] - إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص 88.

تدريب قواتها[1]، حيث بلغت المبيعات السوفييتية للجزائر من الأسلحة في الفترة بين 1965 و 1967 أكثر من 116 مليون دولار شملت الدبابات و الطائرات و السفن البحرية، و هو مبلغ كبير في تلك الفترة بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال من المفترض أن تهتم بالتنمية المحلية، لكن الخطر المغربي دفع الجزائر إلى زيادة نفقاتها العسكرية لتحقيق التوازن العسكري الذي كان منزاحا للمغرب.

و في سنوات السبعينات ضاعفت الجزائر مشترياتها من الأسلحة السوفيتية، نتيجة تدفق الأموال النفطية عقب الحرب العربية الإسرائيلية في سنة 1973، و كذلك اندلاع النزاع في الصحراء الغربية، و في هذه العشرية تراجعت العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب الدعم الفرنسي للمغرب و موريتانيا في النزاع حول الصحراء الغربية، و قد قُدرت واردات الجزائر من الأسلحة السوفييتية بين سنتي 1963 و 1974 حوالي 350 مليون دولار، و إجمالا حوالي 11 مليار دولار في الفترة بين 1962 و 1989، شملت طائرات السوخوي و الميغ(MiG-21,MiG-23, Su-24) والدبابات (T-55,T-72) ، العربات المدرعة، بالإضافة إلى الزوارق البحرية، البواخر الحربية، الفرقاطات والغواصات..الخ، و كانت حصة السوفييت من واردات الأسلحة الجزائرية حوالي 82%[2].

في الحقيقة لقد ارتبطت الجزائر باتفاق يقضي بتوفير تدريب الطلاب العسكريين الجزائريين و تقديم الاستشارات العسكرية نتيجة الاستحواذ السوفييتي على الأسلحة الجزائرية، فبين 1963 و 1965 تلقى 1000 ضابط جزائري التدريب و التكوين في الاتحاد السوفيتي، بينما وصل عدد الطلاب العسكريين الجزائريين سنة 1981 لحوالي 3395 يتلقون تكوينهم في المدارس السوفييتية، بينما وصل عدد التقنيين السوفييت في الجزائر سنة 1985 لما يقارب 1000 عنصر لتدريب أفراد الجيش الجزائري كيفية استعمال الأسلحة السوفيتية[3].

و في فترة التسعينات انخفض مستوى التعاون بين البلدين بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي من جهة، و المشاكل الاقتصادية الداخلية التي عانت منها روسيا ناهيك عن الجزائر من جهة أخرى. لكن بعد انتخاب "**بوتين**" الذي أعقب بشهور تولي "**بوتفليقة**" الرئاسة في الجزائر، سعى الطرفان لإحياء العلاقات المتميزة بين البلدين، خاصة أن الجزائر قد دخلت في وقت سابق في الحوار مع الناتو ضمن بلدان البحر المتوسط، و هو ما حاولت روسيا تداركه بالإعلان عن

---

[1]- SIPRI, The Arms Trade with the Third World, pp. 190-191

[2]- Antonio Sanchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Elcano Royal Institute of International and Strategic Studies,Vol.2006,Issue.22, p.05.

[3]- Ahmed Salim Albursan, Op.cit, p.343.

توقيع تصريح الصداقة الإستراتيجية عقب زيارة "**بوتفليقة**" إلى موسكو سنة 2001(وهو أول اتفاق من نوعه توقعه روسيا مع بلد عربي)، و في ذات السنة وافقت روسيا على توريد الجزائر 22 طائرة مقنبلة تكتيكية من طراز سوخوي 24 (Su-24 MKs) المتطورة[1]، ستة طائرات للتزويد بالوقود IL-78، و في عام 2002 تم وضع طلبية لشراء 42 طائرة هليكوبتر نقل عسكرية من طراز Mi-171Sh، بالإضافة إلى إصلاح فرقاطة و باخرة في الأسطول الجزائري، ثم إصلاح غواصتين في سنة2005 [2].

في مارس 2006 قام الرئيس "**بوتين**" بزيارة للجزائر تعد الأولى من نوعها منذ زيارة الرئيس السوفييتي " **بودغورني** "سنة 1969، و تم الاتفاق على مسح الديون الجزائرية المقدرة بـــ 7, 4 مليار دولار بالإضافة إلى توقيع لصفقات سلاح بقيمة 7,5 مليار دولار، منها 3,5 مليار شملت 36 طائرة من طراز MiG-29 SMT، 28 طائرة سوخوي Su30 MKI، 16 طائرة ياكوفليفYak-130 ، و 300 دبابات T-90 و ثمانية أقسام من أنظمة مضادة للطائرات S-300PMU2 الصواريخ المضادة للدبابات بقيمة 4 مليار دولار، بالإضافة إلى تحديث و عصرنة الدبابات T-72، و غواصتين و باخرتين بقيمة 10%، من إجمالي الصفقة، و هي أضخم صفقة منفردة في تاريخ روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي[3]، و بذلك أصبحت الجزائر ثالث أكبر مستورد للسلاح الروسي بعد الصين و الهند، كما استفادت الجزائر مؤخرا في إطار برنامج التدريب المشترك أجراء قوات المظليين الجزائرية تدريبات مشتركة(الإسقاط المظلي المشترك) مع وحدة تابعة لفرقة قوات المظليين الروسية(106) ترابط في مدينة "ريازان"[4].

ثانيا: واردات الجزائر من الأسلحة

يتصدر الاتحاد السوفيتي و روسيا حاليا قائمة موردي الأسلحة الجزائرية بفارق كبير عن الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، كما تبينه أرقام مركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن، ففي الفترة ما بين 1978 و 1982، استوردت الجزائر إجمالا ما قيمته 3,8 مليون دولار، كانت حصة الاتحاد السوفيتي 3,2 مليار دولار، 370 مليون دولار لألمانيا الغربية، 30 مليون دولار لكل من فرنسا و أوكرانيا و 100 مليون لبقية بلدان العالم، أما في الفترة 1982 و 1986 فكانت 3,1 مليار من مجموع 3,74 مليار دولار، و في الفترة 1987 و 1991 كانت 2 مليار دولار من 2,5 مليار دولار، و كانت حصته 150 مليار دولار من 165 مليار

[1]- Mark N. Katz, Russia and Algeria: Partners or Competitors?, Middle East Policy,Vol.14,Issue.4,Winter 2007.
[2]- Antonio Sanchez Andrés, Op.cit, p.06.
[3]- Mark N. Katz, Op.cit.
[4]- http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/11/265745.html.

دولار بين سنتي 1992 و 1994، 310 مليون دولار من 795 مليون دولار بين 1995 و 1997.[1] كما يلاحظ ارتفاع الواردات الجزائرية من الأسلحة الأمريكية و الفرنسية مع مرور الوقت و غالبا ما كانت الأفضلية للأسلحة الفرنسية، رغم تحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية بسبب الحرب على الإرهاب، و الجدول التالي يوضح مصادر تسليح الجزائر.

الفتـــرة / البلـــد المصدر	1977-1973	1982-1978	1986-1982	1991-1987	1994-1992	1997-1995
دول الأخرى	10	100	60	0	0	50
الشرق الأوسط	0	0	0	0	10	5
شرق آسيا	0	0	0	0	0	0
الصيـــن	0	0	10	20	0	0
أوربـــا الشرقية	0	0	10	430	10	330
روسيا	470	3200	3100	2000	150	310
باقي دول أوربا الغربية	10	0	0	30	0	20
فرنســـا	10	30	100	0	0	0
ألمانيـــا	210	370	80	0	0	0
أوكرانيـــا	0	30	160	0	0	0
الولايات المتحدة الأمريكية	0	0	220	20	5	80
المجموع بالمليون دولار	710	3730	3740	2500	165	795

الجدول رقم(02): واردات الجزائر من الأسلحة 1973-1997 بالمليون دولار أمريكي.
الواردات التي حددت بـ 0 قيمتها الحقيقية تتراوح بين 0 و 5 مليون دولار.
المصدر: Anthony Cordesman, The Military Balance in North Africa in 2002, Centre Strategic and International Studies, Washington, February 28, 2002,p.53.

البلد	مجموع نفقات الدفاع بملايين الدولارات			نفقات الفرد (دولار)			% من الناتج القومي الإجمالي		
	1985	1989	1990	1985	1989	1990	1985	1989	1990
الجزائر	953	925	988	44	37	39	1,7	1,8	2,0
المغرب	641	863	868	29	36	35	5 ,4	5,4	5,3

[1]- إبراهيم تيقمونين، مرجع سابق، ص 90.

جدول رقم(03): نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات 1985-1989-1990

المصدر: The Military Balance 1991-1992, International Institute for Strategic Studies, London, Brassey's ,Autumn 1991, p 213.

البلد	مجموع نفقات الدفاع بملايين الدولارات			نفقات الفرد (دولار)			% من الناتج القومي الإجمالي		
	2001	2002	2003	2001	2002	2003	2001	2002	2003
الجزائر	1943	2098	2206	63	67	69	3.6	3.7	3.4
المغرب	1384	1545	1826	47	52	61	4.2	4.3	4.2

جدول رقم(04): نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات 2001-2002-2003

المصدر: The Military Balance 2004-2005, International Institute for Strategic Studies, London, Routledge,October 2004, p 354.

الفتـــرة	واردات السلاح بملايين دولارات				عقود السلاح بملايين الدولارات			
	1998-1996		2003-2000		1998-1996		2003-2000	
البلد المستورد / البلد المصدر	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب
الو م أ	0	100	0	100	0	0	0	0
روسيا	400	0	300	0	500	0	400	0
الصين	100	0	100	0	200	0	0	0
أوربـــا الغربية	0	200	0	100	0	200	0	0
باقي أوربا	500	100	200	100	800	200	100	0
باقي دول العالم	200	200	100	0	0	200	0	100
المجموع	1200	600	700	300	1500	600	500	100

جدول رقم(05): واردات وعقود السلاح لكل من الجزائر و المغرب 1996-1998/2000-2003.
الرقم 0 يعبر عن قيمة تقريبية تتراوح بين 0 و 5 مليون دولار.

المصدر: The Military Balance 2004-2005, International Institute for Strategic Studies, London, Routledge,October 2004, pp 360-361.

البلد	مجموع نفقات الدفاع بملايين الدولارات				نفقات الفرد (دولار)				% من الناتج القومي الإجمالي			
	2005	2006	2007	2008	2005	2006	2007	2008	2005	2006	2007	2008
الجزائر	2877	3096	4270	5179	88	94	128	153	2.80	2,64	3,18	3,03
المغرب	2054	2161	2409	2977	63	65	79	96	3.98	3,78	3,21	3,48

جدول رقم(06): نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات2005-2006-2007-2008

المصدر: The Military Balance 2010, International Institute for Strategic Studies, London, Routledge, February 2010, pp 463-464.

الفتـــرة	واردات السلاح بملايين دولارات			
	2004-2000		2007-2004	
البلد المستورد / البلد المصدر	الجزائر	المغرب	الجزائر	المغرب
الو م أ	0	0	0	100
روسيا	300	0	1400	100
الصين	100	0	100	0
أوربـــا الغربية	0	100	0	0
باقي أوربا	200	100	0	0
باقي دول العالم	100	100	0	200
المجموع	700	300	1500	400

جدول رقم(07): واردات السلاح للجزائر و المغرب في الفترة 2000-2007 .

المصدر: The Military Balance 2009, International Institute for Strategic Studies, London, Routledge, February 2009, p 454.

القطر	طائرات مقاتلة	طائرات هليوكبتر مصفحة	عدد القوات الجوية	نسبة أفراد سلاح الجو لطائرات القتال (فرد لكل طائرة)
الجزائر	181	65	10000	55
المغرب	89	24	13500	152

الجدول رقم(08): سلاح الطيران لدى الجزائر و المغرب (1998-1999)

المصدر: الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية، المستقبل العربي، السنة 21، عدد 238 (ديسمبر 1998)، ص191.

ما يمكن استنتاجه من خلال صفقات السلاح للبلدين هو تشابه نمط التسلح لديهما، كما يلاحظ أن هناك توازنا عسكريا في قدراتهما العسكرية إجمالا حتى و إن لم يكن هناك تساوي في العتاد العسكري، لكن إذا ما قارنا القدرات العسكرية و المساحة الجغرافية التي تهدف القوات المسلحة لحمايتها يمكننا القول بأن البلدين في حالة توازن من حيث عدد السلاح و نوعيته، و من حيث عدد القوات المسلحة، لكن هناك عدم توازن من حيث حجم الإنفاق فتبدو الجزائر أكثر إنفاقا خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة وفرة المداخيل البترولية، لكن من جهة أخرى يبدو المغرب أكثر اعياءا من الجزائر لما تشكله نفقاته من نسبة من الدخل القومي بحيث يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري المغربي من ناتجه المحلي مقارنة بالجزائر و هذا مرده إلى أن الناتج المحلي الجزائري يفوق نظيره المغربي.

إن نمط تسلح البلدين يوحي بأن هناك تناظر في قدراتهما بحيث ما يملكه أحدهما يملك الآخر نظيرا له فتصبح العلاقة هنا مثل علاقة السيف بالدرع، مما يفقد ميزة السلاح و فعاليته، و يبدو أن لموردي السلاح يد في ذلك فهي عملية مقصودة، من جهة للحفاظ على التوازن العسكري بين الطرفين ما يحول دون اندلاع حرب بينهما، و من جهة أخرى ضمان استمرار البلدين في السعي لتحقيق التفوق و بالتالي الاستمرار في عقد صفقات ضخمة تعود بالفائدة على المركبات الصناعية العسكرية الغربية.

كما يلاحظ من خلال نمط الأسلحة المقتناة أن سباق التسلح بين الجزائر و المغرب هو سباق تسلح تقليدي، و يبدو أن البلدين لا يملكان الرغبة و لا التكنولوجيا الكفيلة بتصعيد السباق ليشمل أسلحة الدمار الشامل، كما يمكن تصنيف هذا السباق على أنه تسابق كمي متعدد الأسلحة،

و إن كان الطرفان قد دخلا مؤخرا في سباق حول الفرقاطات و الغواصات البحرية، و لهذا يمكن إدراجه ضمن سباقات التسلح الكمية و النوعية مع التأكيد على أن تكنولوجية السلاح و نوعيته تتناسب مع المكانة الدولية للبلدين و إمكانياتهما، كما لا يمكن توقع حصولهما على أسلحة جد متطورة فهي تبقى حكرا على الديمقراطيات الغربية و إسرائيل.

خلاصة الفصل:

لقد عالجنا في هذا الفصل أسباب سباق التسلح الجزائري المغربي من خلال التطرق إلى قضية الحدود، الصحراء الغربية، طبيعة النظم، دور المؤسسة العسكرية، العامل الخارجي و صفقات السلاح.

و قد خلص هذا الفصل إلى:

اعتبار أن قضية الحدود و المطالب المغربية هي السبب الرئيسي في انطلاق شرارة سباق التسلح بين البلدين، حيث أن إقدام المغرب على استخدام قوة السلاح لتحقيق أهدافه و تسوية خلافاته الحدودية مع الجزائر قد ولد مخاوف لدى هذه الأخيرة و دفعها للبحث عن التسلح المستمر كوقاية و ردع ضد النوايا الحقيقة للمملكة المغربية التي كثيرا ما أفصحت عن سعيها لاستعادة أراضيها التي كانت واقعة تحت نفوذها الديني.

بعيدا عن الاعتبارات و الحجج التاريخية التي كان يستند إليها المغرب في ادعاءاته فإن المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للمناطق المتنازع عليها هي الدافع الحقيقي للمغرب في سعيه لإعادة رسم الحدود بين البلدين، كما أن الأهمية الجيواستراتيجية للصحراء الغربية و غناها بالثروات الاقتصادية، جعلت المغرب يسارع لعقد صفقات إقليمية و دولية للاستيلاء على الإقليم و اقتسامه مع موريتانيا ثم في الأخير احتلاله و فرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية.

لقد لعبت الاختلافات الأيديولوجية بين البلدين دورا مهما في تصعيد و إعلاء قيم التنازع و الصراع ، بحيث سعى البلدان إلى محاصرة و تطويق بعضهما البعض حتى لا يصدر أحدهما نموذجه للآخر، فهذا الاختلاف الأيديولوجي هو الذي عطل محاولات التقارب بينهما حتى أواخر الثمانينات، كما تم استثمار تلك التناقضات لتحقيق الاستقرار الداخلي و احتواء مطالب المعارضة بتوجيه الأنظار إلى مصادر التهديد الخارجية التي تهدد الوحدة الترابية للبلدين.

لعبت المصالح الخارجية في المنطقة و خاصة مصالح القوى العظمى أثناء الحرب الباردة و بعدها دورا مهما في بعث تنافس عسكري كبير بين البلدين، فبالرغم من سعي الدول

الغربية لتحقيق التوازن العسكري بين الجزائر و المغرب الذي يضمن الاستقرار في المنطقة للحفاظ على مصالحها، إلا أن ذلك لم يمنعها من الترويج لفكرة وجود سباق نحو التسلح في المنطقة، و لهذا نجدها تسعى لعقد صفقات سلاح ضخمة للطرفين بغية تنشيط شركاتها الاقتصادية و مركباتها الصناعية العسكرية مستفيدة من تناقضات الجارتين و سعيهما للعب دور إقليمي ريادي. بالإضافة إلى استثمارها في النزاع حول إقليم الصحراء الغربية و تجاهل تسويته وفق قرارات الأمم المتحدة و تصفية الاستعمار طالما أن بقاءه يعزز مصالحها الاقتصادية و السياسية في ظل سعي البلدين الجارتين لتقديم تنازلات بغية الحصول على امتيازات عسكرية.

الفصل الثالث

اتحاد المغرب العربي في ظل سباق التسلح الجزائري المغربي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و خصوصا في ثمانينات القرن الماضي شهد النظام الدولي تزايدا كبيرا في الاتفاقيات الإقليمية في كل القارات.أكثر من 260 اتفاق إقليمي وقع من خلال الجات و منظمة التجارة العالمية بناءا على مبدأ الدولة الأكثر رعاية، و من بين هذه الاتفاقيات يمكن إدراج الاتحاد الأوروبي، اتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا(ALENA)، السوق الجنوبية المشتركة (Mercosur)، تجمع جنوب شرق آسيا (ASEAN)، تجمع من أجل التعاون الإقليمي لجنوب آسيا(SAARC)، منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي (APEC)...الخ، ويعد اتحاد المغرب العربي (UMA) من بين الاتفاقيات الموقعة بين دول شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) كإطار للتعاون بين هذه البلدان، غير أنه و بعد مرور أكثر من 23 سنة على إنشائه لا يزال هذا المشروع فاقد الأهلية بدون تفعيل بعد أن جُمِّدت مؤسساته ابتداءا من سنة 1995.

بالرغم من أن هذه البلدان لها ماضي مشترك، و لغة واحدة، ودين واحد ، وجود تشابه كبير في النسيج الاجتماعي و الثقافي، إلا أنها في ذات الوقت تعاني من ضعف التبادلات الاقتصادية البينية، و تخلّف البنية الاقتصادية و تشابهها بالإضافة إلى تبعيتها للخارج و انفتاح أسواقها على المنتجات الخارجية خاصة من الدول الأوروبية، كما تعاني كذالك من صراعات و خلافات سياسية كان أبرزها الخلاف الجزائري المغربي الذي أفضى إلى سباق تسلح أثّر على مشروع التكامل و قوّض مسيرته في مهدها، بحيث أنه لم يتم عقد أي قمة مغاربية منذ سنة 1994، رغم أن معاهدة إنشائه تم توقيعها في سنة 1989 و هذا يعني أن فعاليته لم تدم سوى خمسة سنوات لا غير.

في هذا الفصل تحاول الدراسة الإحاطة بمدى تأثير سباق التسلح كأحد مظاهر الصراع الجزائري المغربي على مشروع اتحاد المغرب العربي و مستقبل العملية التكاملية، بحيث يتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: التعاون و الاندماج الاقتصادي قبل 1989.

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي.

المبحث الثالث: عوائق اتحاد المغرب العربي و مستقبل العملية التكاملية.

المبحث الأول: التعاون و الاندماج الاقتصادي قبل سنة 1989

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل 1962

إن الوحدة المغاربية الشعبية تجد لها جذورا في الدعم الشعبي المغاربي لمقاومة الأمير عبد القادر ابتداء من سنة 1832، و في التضامن المتجسد في عدم استجابة سلطان المغرب لطلب فرنسا القاضي بطرد الأمير من الأراضي المغربية رغم الضغوط المفروضة عليه، لكن حقيقة إرهاصات العمل الوحدوي كانت قد بدأت فعليا مطلع سنة 1910 أين انبعث الفكر الوحدوي لدى مجموعة من الشبان التونسيين على رأسهم "**محمد**" و "**علي باش حمبة**"، اللذان أسسا لجنة تونسية جزائرية لدعم الكفاح في الجزائر و رد العدوان الأوروبي على تونس و المغرب[1]، كما تم تأسيس جمعية تسمى **نجم شمال إفريقيا** سنة 1926 للدفاع في بادئ الأمر عن العمال المغاربة ثم عن الكيان المغاربي في مرحلة ثانية ابتداء من سنة 1926، حيث شارك نجم شمال إفريقيا في عدة مناسبات و تظاهرات للتعريف بالقضايا المغاربية و الدعوة لاستقلال بلدان شمال إفريقيا.

لقد تلت هذه السنوات الأولى لظهور فكرة العمل الوحدوي المغاربي و التي كانت في مجملها مجرد شعارات، مرحلة أكثر جدية في تجسيد و إقامة هياكل للعمل و النضال الوحدوي و منها:

1-مؤتمر المغرب العربي: لقد نُظِّم هذا المؤتمر سنة 1947 بالقاهرة بمبادرة من ممثلين عن دول المغرب العربي و بحضور شخصيات عربية منها الأمين العام لجامعة الدول العربية، و كان الهدف منه هو إيجاد أرضية مشتركة لكيفية دعم استقلال المغاربة في الإطار العربي.

2-مكتب المغرب العربي: تأسس في سنة 1947 بالقاهرة كرد فعل على محاولة فرنسا إنشاء اتحاد فرنسي يضم إليه مستعمراتها و منها بلدان شمال إفريقيا، و كان يهدف إلى تحقيق استقلال بلدان المغرب العربي، من خلال إصدار النشريات و المشاركة في المؤتمرات العربية و الدولية، و القيام بالدعاية و تدويل القضية لدى الأمم المتحدة[2].

3-لجنة تحرير المغرب العربي: و تأسست في 5 جانفي 1948 من طرف الأحزاب الوطنية المغاربية برئاسة "**عبد الكريم الخطابي**"، مهمتها توحيد الخطط و تنسيق العمل للكفاح المسلح،

---

[1]- محمد عابد الجابري،"وحدة المغرب العربي"، المستقبل العربي، العدد93(نوفمبر1986)، ص 7.

[2]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 65.

و يلاحظ بأن هذه اللجنة اختارت النهج المسلح لتحقيق الاستقلال لبلدان المغرب العربي على عكس المبادرات السابقة.

4-مؤتمر طنجة 1958: احتضنت مدينة طنجة المغربية هذا المؤتمر الذي حضره قادة كل من حزب الاستقلال في المغرب و الحزب الدستوري الجديد في تونس و أعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني من الجزائر بدعوة من حزب الاستقلال المغربي، حيث يعتبر هذا المؤتمر امتدادا للعمل النضالي الوحدوي السابق، و قد جاء في ظروف تميزت بإعلان اتفاقية روما المنشئة للمجموعة الأوربية و ما يقدمه ذلك من امتياز و دعم لفرنسا خاصة في حربها ضد الجزائر، و إعلان الوحدة المصرية السورية و انتشار المد الناصري الذي كان يسعى لتوحيد العرب تحت الراية المصرية[1].

لقد سعى المؤتمر إلى مناقشة قضايا تمثلت في حرب التحرير الجزائرية، استكمال السيادة بالنسبة لتونس و المغرب حديثي عهد الاستقلال، بالإضافة إلى التطرق لوحدة المغرب العربي و إنشاء هيئات دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر، و قد خلص المشاركون إلى اعتبار أن وحدة شمال إفريقيا ضرورة يمليها التاريخ و الحضارة و الدين المشترك، و أن هذه الوحدة لا يمكنها أن تقام إلا بتصفية جميع أشكال الاستعمار في المنطقة باستقلال جميع الدول و منها الجزائر، وهنا أكد المؤتمرون على ضرورة مساندة الثورة و دعم استقلالها و فتح مجال التفاوض مع جبهة التحرير الوطني و العمل على تشكيل حكومة مؤقتة[2].

لقد نالت قضية حرب التحرير الجزائرية الأولوية في أشغال المؤتمر، و مع هذا فقد خرج المؤتمر بقرار حول وحدة المغرب العربي جاء فيه:

- الشكل الفدرالي هو الملائم لواقع بلدان المغرب العربي.
- إنشاء مجلس استشاري ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس و المغرب و عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية مهمته دراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات المحلية.
- إنشاء أمانة عامة لضمان تنفيذ قرارات المؤتمر تضم ستة أعضاء بمعدل اثنين عن كل حركة من الحركات الوطنية تجتمع بصفة دورية، و حدد أول اجتماع لها في شهر ماي 1958[3].

---

[1]- محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب، ط2، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1983، ص 52.
[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 72.
[3]- نفس المرجع، ص 73.

في الحقيقة يلاحظ من خلال قرارات و توصيات المؤتمر سابقة الذكر، أن هذا المؤتمر قد نجح نسبيا في نقل فكرة الوحدة من الإطار الحماسي النضالي إلى الإطار العملي، لكن حداثة العهد بالاستقلال لتونس و المغرب و انشغالهما في بناء مشروعهم للدولة القطرية في ظل استمرار حرب التحرير الجزائرية قد عطل هذا المسعى في الوحدة المغاربية، و بذلك بقيت قراراته مجمدة حيث تم انعقاد اجتماع ثلاثي لإنشاء الأمانة الدائمة ، هذه الأخيرة لم تنعقد إلا في مناسبتين منذ سنة 1958، و نفس الشيء بالنسبة للمجلس الاستشاري، بسبب تلك الخلافات التي ظهرت بين الدول المغاربية، و كذلك لأن المسؤولين أدركوا أن مستقبل المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بعد استقلال الجزائر، وهو الموضوع الذي شكل نقطة خلاف أساسية كانت عقبة أمام مستقبل المنطقة و مسارها الوحدوي[1].

و يرى "**محمد عابد الجابري**" بأن المؤتمر منذ الوهلة الأولى قد حمل بدور فنائه لأن قراراته جاءت سابقة بكثير للوضع القائم آنذاك، الذي اتسم بعدم استقلال الجزائر و عدم وجود برلمان في المغرب الأقصى، و مع ذلك أوصى المؤتمر بتأسيس مجلس استشاري ينبثق من البرلمانات الثلاث، و هذا ما قد يدل على أن الدعوة لانعقاد هذا المؤتمر جاءت كرد فعل على الوحدة المصرية السورية و أنه لم يكن يهدف إلى تحقيق الوحدة على أرض الواقع، بل كان يهدف إلى احتواء الرغبة الجماهيرية و توقها الشديد إلى الوحدة تأسيا بالمد الناصري الذي كان يهدف إلى توحيد المشرق و المغرب تحت الراية المصرية[2].

تعد هذه التجربة كأول خطوة في مسار العمل الوحدوي المغاربي أسست للمرحة التي ما بعدها، و تعد فرصة ضائعة للشعوب المغاربية التواقة إلى الوحدة، فهذه المرحلة بالرغم من محاولة تجاوزها للشعارات و الارتقاء إلى بناء مؤسسات إلا أنها عمليا قد فشلت في ذلك و فوتت فرصة جيدة للعمل الوحدوي في ظل حداثة استقلال بلدان المغرب العربي و التضامن الشعبي الكبير الذي صاحب عملية الكفاح لإنهاء الاستعمار، و كانت القطيعة في المرحلة الأولى عندما سعت جبهة التحرير الوطني إلى دراسة نتائج الاتفاق الفرنسي التونسي، والإمضاء على وثيقة تقضي بضرورة اعتبار الثورة التحريرية في المغرب و الجزائر كفاحا مشتركا لا يتجزأ و لا يتوافق مع إعلان وقف إطلاق النار المجزأ [3]، غير أن المغرب لم يحترم الميثاق و قبل العرض الفرنسي القاضي بإقامة نظام الدولة المستقلة المتحدة مع فرنسا، و بالتالي فشلت الأحزاب الثلاث في تعميم الثورة و توحيد الصفوف فكرسوا بذلك فكرة التجزئة.

---

[1]- ناصر سعيداني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، ج2، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص265.

[2]- محمد عابد الجابري، "ضرورات بناء المغرب العربي"، في: ندوة المغرب العربي الكبير، أطروحات، عدد 15(1989)، ص 20.

[3]- Nicole Grimaud, Op. Cit, p.171.

أما القطيعة الثانية فتكرست بانشغال القادة في بناء الدولة القطرية عِوَض تجسيد الوحدة المغاربية مما قد قوّض مسارها، لأنه مما لا شك فيه أن سعي كل طرف و تركيزه على بناء دولته القطرية سوف يخلق مصالح قومية متناقضة مع بقية الأطراف، و هذه المصالح المتناقضة سوف تخلق مشاكل و عداءات لا يمكن تجاوزها بسهولة مما جعل العمل الوحدوي يصطدم بها، بل و يصبح رهينة لها.

المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد 1962

أولا: التعاون المغاربي المشترك

لقد فشلت المحاولات السابقة للوحدة المغاربية مما حدث تحولا في رؤية الدول لهذه العملية، حيث تم تبني أشكالا أخرى للوحدة من خلال محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك و التي أخذت مسارها العملي منذ السنوات الأولى للاستقلال، و تحديدا عند انعقاد أول اجتماع مغاربي مشترك في سبتمبر 1964 بتونس، شارك فيه مندوبون عن كل من الجزائر، تونس، المغرب و ليبيا أسفر عن تكوين اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة و التي اتخذت من تونس مقرا لها، كما أسفرت أيضا محادثات هذا الاجتماع عن اتفاق وجهات النظر للأطراف المشاركة فيه للدخول في مفاوضات وعقد اجتماعات دورية بين وزراء الاقتصاد في الدول المغاربية و ذلك لتنسيق العمل فيما بينها، حيث أصبحت القضايا الاقتصادية تشكل الاهتمام الأول لدى صناع القرار و بذلك تم الانحراف عن المدخل السياسي الوحدوي و تم اعتماد المدخل الاقتصادي كأساس للعمل المغاربي المشترك[1].

بناءا على التوجه الاقتصادي في إطار التعاون المشترك تم تبني هيكل تنظيمي و مؤسسي يضم الأجهزة التالية[2]:

1-مجلس وزراء الاقتصاد: يعتبر الهيئة العليا و السلطة المرجعية على رأس جهاز التعاون و يتألف من وزراء الاقتصاد أو الصناعة و التخطيط، وهو جهاز لا يملك أي هيكل أو صلاحيات محددة، مهمته وضع سياسة التعاون الإقليمي و اتخاذ كل ما يلزم بشأنها، إضافة إلى ذلك فهو يقوم بدعوة اللجنة الاستشارية الدائمة لعقد اجتماعاتها و يضبط جدول أعمالها و يعهد إليها بالدراسات و يصادق على قانونها الداخلي و على ميزانيتها السنوية، و هو المسؤول عن مآل الدراسات التي تعدها.

---

[1]- مصطفى الكثيري و آخرون، "اتحاد المغرب العربي أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، دراسات عربية، بيروت، العدد2(1989)، ص08.
[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص ص 77-81.

2-اللجنة الاستشارية الدائمة: هي هيئة حكومية استشارية تتألف من ممثلين دبلوماسيين عن الدول الأعضاء تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تتمثل مهامها في دراسة مجمل القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغاربي و تقديم التوصيات بشأنها، كما تقوم بإعداد الدراسات الفنية و الاقتصادية الممهدة لهذا التعاون بعد مصادقة مجلس وزراء الاقتصاد عليها، كما قامت بضمان الاتصال الدائم بالمنظمات الاقتصادية الدولية و دراسة مواقف كل بلد مغاربي تجاه السوق الأوربية المشتركة و صياغة مقترحات واضحة لتنسيق السياسة التجارية للبلدان الأربعة.

3-المركز المغاربي للدراسات الصناعية: هو مؤسسة مغاربية مختصة أنشئ في نوفمبر 1967، يتم تمويله من قبل الدول الأعضاء بالتساوي بينهم، و لا تتعدى صلاحياته مجال الاستشارة فقط. تتمثل مهمته في تحضير الدراسات و القيام بالأبحاث بحسب كل منطقة أو كل قطاع حول التنمية الاقتصادية للبلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطة التنموية لكل لبد، أو حول المشاريع الاقتصادية الخاصة التي تقترحها اللجنة الاستشارية، و جمع المعلومات و البيانات الإحصائية عن الصناعات و الاقتصاديات المغاربية.

4-اللجان المختصة: و تتضمن مجموعة فاقت العشرين لجنة في مختلف المجالات، منها اللجنة المغاربية للنقل التي تهدف إلى تنمية و تطوير شبكات النقل بين البلدان و داخلها، اللجنة المغاربية للتنسيق البريدي و الاتصالات السلكية و هدفها توحيد الإجراءات في مجال البريد و الاتصالات، اللجنة المغاربية للسياحة و التي تهدف إلى تنسيق السياسة السياحية للبلدان المغاربية و إنشاء وكالات مشتركة، بالإضافة إلى العديد من اللجان الأخرى.

في تقييم تجربة التعاون المشترك يمكن استخلاص بأن نتائجها محدودة و بالتالي يمكن الإقرار بفشلها في تحقيق الأهداف المرجوة: بالنسبة لمؤتمر وزراء الاقتصاد لم تحدد صلاحياته في إطار قانوني واضح، كما أن دوراته لم تكن منتظمة بحيث أن الدورة التي من المفروض انعقادها سنة 1968 لم تنعقد إلا في سنة 1970 و هو تاريخ خروج ليبيا من اللجنة الاستشارية، ثم بعده لم ينعقد المجلس إلا في سنة 1975 و هي الدورة الأخيرة له، أما بالنسبة للجنة الاستشارية فلم تكن لها سلطات بل و قدمت مجرد توصيات، حيث دعت إلى تحرير التجارة في المنطقة و تنسيق الإجراءات الوقائية تجاه البلدان الأخرى بالإضافة إلى تحضير قائمة بأسماء الصناعات التي لا يحق لأي بلد مغاربي أن ينشئها فوق ترابه بدون استشارة البلدان الأعضاء في اللجنة، كما خطّت برنامج لتحرير المبادلات و التخفيض التدريجي لحقوق الجمارك، غير أن

هذه التوصيات لم يتم تبنيها من قبل مجلس الوزراء، حيث أن بعض الدول مثل الجزائر لم تكن مستعدة لفتح حدودها أمام المنتجات الخارجية بسبب سياستها التصنيعية الداخلية[1].

في الحقيقة إن فشل هذه التجربة مرده كذلك إلى العلاقات السياسية المتوترة بين الدول المغاربية بسبب خاصة مشكل الحدود و اختلاف النظم السياسية و الاقتصادية لها، و هذا الاختلاف في النهج الاقتصادي المتبع يوضح عدم وجود اتفاق حول القضايا المشتركة و عدم وجود الرغبة في تفعيل العمل المشترك، حيث نجد أن هذه البلدان لم تكن متحمسة لهذا المشروع و أنها سعت فقط لإدارة خلافاتها من خلاله و ليست تسويتها لأجله، و يأتي انسحاب ليبيا من اجتماع وزراء الاقتصاد سنة 1970 مؤشرا كافيا على الخلافات السياسية بين هذه البلدان، كما أن دخول الجزائر و المغرب في النزاع بسبب الحدود و قضية الصحراء الغربية و ما صاحبه من سباق للتسلح قد عزز الشكوك و أفضى إلى عدم الثقة، فكانت النتيجة إعلاء قيم الصراع على قيم التعاون و بالتالي تعطلت أعمال اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة و جميع الأجهزة التابعة لها.

يرى "**عبد الحميد براهيمي**" بأن الجزائر كانت مترددة في مجال خوض تجربة اندماجية سريعة مع الدول المغاربية خاصة في السنوات الأولى لاستقلالها إذ أنها كانت منكبة على خوض ثورة صناعية و تنموية شاملة[2]، و في هذا الإطار اعتبر الرئيس الجزائري "**بومدين**" بأن المغرب العربي يجب أن يُبنى مع الوقت و الأجيال المقبلة، و هذا فيه دلالة واضحة بأن الدول المغاربية لم تكن مستعدة بعد للتعاون و العمل المشترك سواءا لاعتبارات و قيود سياسية ذاتية، أو لاعتبارات اقتصادية بحتة بسبب العوائد غير المضمونة لعملية التعاون المشترك.

من خلال دراسة التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية في هذه الفترة يتضح لنا قيمة التعاون الاقتصادي فيما بينها و أن كل دولة عضو كانت ترفض القبول بعجز إزاء شركائها، بالإضافة إلى الرغبة في جني ثمار التعاون منذ البداية و حماية اقتصادياتها الوطنية هو ما لم يكن ممكنا، و هنا اشترطت الجزائر أن تتخذ المنتجات القابلة للتبادل الصفة الوطنية بمعنى أن يتم إنتاج هذه السلع من قبل مؤسسات وطنية و بأدوات محلية و ليس من قبل شركات أو مؤسسات أجنبية تستثمر على أراضي أي دولة عضو.

و الجدول التالي يوضح قيمة المبادلات المغاربية في الفترة الممتدة من 1964 و 1970، و التي تتميز بالضعف و عدم الاستقرار، حيث كانت تمثل في الفترة ذاتها نسبة 1,67% من

[1]- فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، بيروت، دار الحداثة، 1982، ص 386.
[2]- عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4، 1986، ص 141.

مجموع الواردات و حوالي 1,25% من مجموع الصادرات للبلدان المغاربية، كما أن الصادرات هي الأخرى انخفضت من 37 مليون دولار سنة 1964 إلى 26 مليون دولار سنة 1966، لترتفع إلى 38 مليون دولار سنة 1970[1].

	الواردات(الوحدة 1000 دولار)					الصادرات(الوحدة 1000 دولار)				
	الدول	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع	الميزان التجاري
الجزائر	1964		7500	5100	12600		9300	4000	13300	+700
	1965		11500	4700	16200		6000	2400	8400	-7800
	1966		3700	3000	6700		5700	1700	7400	+700
	1967		4860	1300	6160		6450	900	7350	+1190
	1968		5831	3192	9023		9295	502	9797	+774
	1970		1950	8400	10350		32050	5900	37950	-2400
المغرب	1964	9300			9300	7500				
	1965	6000			6000	11500				
	1966	570		200	5900	3700		800	4500	-1400
	1967	6450		400	6850	4860		100	5860	-990
	1968	9295		291	9586	5831		613	6444	-3142
	1970	32050		1450	33500	31950		860	32810	-690
تونس	1964	4000			4000	5100			5100	
	1965	2400			2400	4700			4700	
	1966	1700	800		2500	3000			3200	+700
	1967	900	1000		1900	1300			1700	-200
	1968	502	613		1115	3192			3483	+2368
	1970	5900	860		6760	8400	1450		9850	+3090

الجدول رقم (09): التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي بين 1964-1970.[2]

إذا في ظل فشل هذه التجربة اتجهت الدول المغاربية إلى إتباع نهج جديد بإقامة علاقات اقتصادية و تجارية ثنائية عوضا عن تلك الاتفاقات متعددة الأطراف، حتى يستطيع كل طرف مراقبة التعامل مع كل شريك على حدا، و يتم تفادي التكاليف الناتجة عن فكرة التنسيق متعدد الأطراف للاستثمارات الصناعية.

[1]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 84.
[2]- نفس المرجع و الصفحة.

ثانيا: سياسة التوازنات و المحاور

لقد اهتمت الدول المغاربية منذ نيل استقلالها بإحداث موازين القوى فيما بينها و الحفاظ على آلياتها، و لهذا نلاحظ منذ البداية تقارب هذا البلد مع ذاك، و تباعده مع الآخر حتى أضحت هذه التحالفات سياسات رسمية للدول المغاربية لفترة طويلة، أدت في الحقيقة إلى تعميق الشكوك و المخاوف بينها و قضت في فترات كثيرة على الثقة و حسن الجوار، كما كرست التصادم و العداء في مرات كثيرة، و هنا يمكن القول بأن الجزائر و المغرب بسبب خلافاتهما حول الحدود و قضية الصحراء الغربية قد انساقا إلى سباق تسلح بينهما أفضى إلى سياسة التوازن في مرات عديدة عوض الدخول في حرب مباشرة ، فبالرغم من المواجهات العسكرية المباشرة بينهما سواء في حرب الرمال أو في أمغالا 1 و أمغالا 2، فإن السياسة التي اتبعها الطرفان هي عقد تحالفات بغية تحقيق التوازن و تجنب الحرب، و هذا ما أفضى إلى سياسة المحاور و التجزئة عوض حل المشاكل البينية أو تجاوزها من خلال بناء مصالح مغاربية فوق قومية وبتفعيل التعاون المشترك.

في الحقيقة لقد شكل حجم الجزائر و ثرواتها عقدة لجيرانها منذ نيل استقلالها بحيث كانت تقريبا لجميعهم مطالب إقليمية في الأراضي الجزائرية. و كان يُخشى من انهيار التوازن الإقليمي في صالح الجزائر مما يسبب ضررا استراتيجيا لباقي البلدان خاصة بعد الاتفاق الجزائري الفرنسي لسنة 1965، و شروع الجزائر في تأميم معادنها بما في ذلك غار جبيلات منذ ماي 1966، إضافة إلى تدعيم التعاون التجاري الجزائري الأمريكي و الذي ساهم بشكل واضح في ارتفاع العائدات المالية للجزائر خاصة البترولية منها و التي استثمرت في إطار المخطط الثلاثي 1967-1969.[1] و لهذا فقد أدت سياسة الجزائر تلك إلى إثارة عدد من المناورات الدبلوماسية في المنطقة، و عوض التفاف الجميع حولها باعتبارها قلب المغرب العربي، اتجهت كل دولة لبناء تحالفات ثنائية و تشكيل محاور تدعّمت بشكل كبير بسبب ظاهرة الاستقطاب الدولي و العربي في تلك الفترة.

أمام هذا الوضع سعت الجزائر إلى تأمين أمنها من خلال سياسة تسلح من جهة و من جهة أخرى بمحاولة ربط علاقات جيدة مع كل دولة على حدا لاجتذاب الدول الأخرى، و قد تجسدت هذه الإستراتيجية بربط علاقات جيدة مع موريتانيا ابتداءا من سنة 1963 تدعمت باتفاقيات للتعاون سنة 1966، و هو الشيء الذي دفع **الحسن الثاني** للتحرك بهدف تجنب الآثار

[1]- فتي حسن عطوة،" السياسة الخارجية الجزائرية: الجدلية التاريخية بين أولوية الاقتصاد و السعي إلى المكانة"، مجلة الفكر الاقتصادي، عدد27(1989)، ص114.

السلبية لهذا الوفاق الجزائري الموريتاني، و السعي للحوار مع الجزائر على خلفية حرب الرمال، و بالفعل فقد زودت الجزائر المغرب بـــ 400000 طن من البترول الخام بسعر امتيازي، كما توج التقارب بين البلدين إلى لقاء بين الرئيسين خلال مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في سبتمبر 1968، ثم تلتها زيارة "**بومدين**" للرباط في جانفي 1969، و التي أفضت إلى توقيع معاهدة الأخوة و حسن الجوار صالحة على مدى عشرين عاما [1]، كما سعى المغرب لتدارك موقفه و تحسين موقعه من جهة ثانية بعقد معاهدة التضامن و حسن الجوار و التعاون الاقتصادي مع موريتانيا في الثامن من جوان 1970.

أما الجزائر فقامت من جهة أخرى بتدعيم علاقاتها مع تونس حيث قام وزير الخارجة آنذاك "**عبد العزيز بوتفليقة**" بزيارة إلى تونس سنة 1969 أسفرت عن توقيع معاهدة الأخوة و حسن الجوار بين البلدين في جانفي 1970 صالحة لمدة عشرين سنة، و التي تضمنت اعتراف تونس النهائي بالحدود الموروثة عن الاستعمار مقابل تسهيلات و تعاون اقتصادي و تجاري تفضيلي لها مع الجزائر[2].

بالرغم من تلك المحاولات الثنائية التي يمكن إدراجها في إطار التعاون الأمني الثنائي، فإن انعدام الثقة بين هذه الدول جعل البعض منها يحاول الارتداد و التراجع عن التزاماته السابقة، و هذا ما نلاحظه بوضوح لدى كل من تونس و المغرب و ليبيا الذين سعوا من خلال اتفاقات ثنائية أخرى تهميش الجزائر و بالتالي تهديد أمنها و مصالحها في المنطقة، ففي الثاني عشر من جانفي 1974 تم الإعلان عن إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية التونسية الليبية بعد الإمضاء على اتفاق وحدة بين البلدين من دون إخطار الجزائر بذلك، كما قام المغرب بجذب موريتانيا في فلك سياسته التوسعية و الاتفاق على تقسيم الصحراء الغربية بينهما.

لقد اعتبرت الجزائر ذلك التحالف موجها أساسا ضدها، لهذا رفضته منذ البداية معتبرة بأن التعديلات الجيوسياسية في المنطقة مهما كانت مبرراتها لا يمكن لها أن تتم من دون مشاورات مسبقة بين بلدان المنطقة عن طريق تحديد ختيارات واضحة لتحقيق الوحدة، ولهذا كان الرفض الجزائري لهذه الوحدة قاطعا حتى وصل الأمر إلى التهديد بالاجتياح العسكري لتونس، فالخوف الجزائري من الآثار السلبية لهذا المسعى على الأمن و المصالح الإقليمية الجزائرية مبرر، كونها سبق و أن تقدمت سنة 1973 بمشروع وحدة فيدرالية مع تونس لكن

[1]- عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص 65.

[2]-Nicole Grimaud, Op.cit, p.202.

هذه الأخيرة رفضت و اشترطت لتحقيق هذه الوحدة أن تتنازل الجزائر لها عن بعض من المناطق الشرقية تصل إلى غاية قسنطينة، كما تقدمت الجزائر في ذات السنة بمناسبة عقد قمة عدم الانحياز في الجزائر بمشروع وحدة كونفيديرالية ثلاثية تجمعها مع تونس و ليبيا، لكن هاتين الأخيرتين رفضتا الدعوة، و هذا ما أغاظ "**بومدين**" الذي صرح "بأن الجزائر ضد المواقف الغامضة لأنه قبل وقت قريب اقترحنا وحدة ثلاثية لكن ردهم كان سلبيا"[1].

المطلب الثالث: مغرب الشعوب

عرف مشروع العمل المغاربي المشترك منحى آخر في منتصف السبعينات نتيجة التطورات الحاصلة بسبب الاختلافات الشديدة القائمة بين دوله خاصة بين الجزائر و المغرب حول قضية الصحراء الغربية، و لكون أن الدولتين لهما من الإمكانات البشرية و العسكرية ما يؤهلهما لتكونا القطبين الرئيسين في المنطقة تجذبان في فلكهما بقية الدول أعضاء المنطقة من خلال بناء و فك و إعادة تركيب التحالفات، فدخلت المنطقة بذلك في دوامة من الصراع بين هذه الدول أو بعبارة أخرى بين أنظمتها الحاكمة، الشيء الذي أثر سلبا على مسار الوحدة و العمل المغاربي المشترك، و لهذا ابتداءا من منتصف السبعينات طُرحت فكرة جديدة في المنطقة للالتفاف حول الصراعات بين هذه الأنظمة فتم تبني سياسة جديدة أطلق عليها مغرب الشعوب للتكون بديلا عن مغرب الأنظمة التي فشلت بسب خلافاتها في تجسيد الوحدة المغاربية و تعزيز العمل المشترك.

لقد أدى انفجار قضية الصحراء الغربية إلى تصاعد التوتر بين الجزائر و المغرب بالتالي إلى بعث سباق التسلح بينهما بوتيرة أكبر، مما ساهم في تعميق هوة الاختلافات بين جميع دول المنطقة و اشتداد سياسة المحاور فيها، ففي هذه المرحلة جاءت فكرة مغرب الشعوب لتؤكد استحالة التعايش بين هذه الأنظمة، فبالرغم من الاختلافات بينها في المرحلة السابقة إلا أنه تم القيام بخطوات و مساعي باتجاه الوحدة، لكن ابتداءا من هذه المرحلة تم التأكيد على أنه لا يمكن تعزيز و بناء مشروع المغرب العربي في ظل توجهات هذه الأنظمة، ولهذا فعلى الشعوب أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الوحدة، لأن التاريخ يشهد أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على مستوى القمة. في ظل هذا الوضع المتشنج الناتج عن قضية الصحراء الغربية دخل المغرب العربي في مرحلة جديدة من التوازنات و بناء المحاور تجسدت

[1]- عز الدين بعزيز، مرجع سابق، ص 72.

أساسا في ترتيبات محورها الجزائر، تونس و موريتانيا من جهة، و المغرب و ليبيا من جهة أخرى: **أولا: معاهدة الأخوة و الوفاق**

استمرارا لسياسة المحاور و البحث عن التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، شهدت الساحة المغاربية توقيع معاهدة بين تونس و الجزائر في تونس العاصمة بتاريخ 19 مارس 1983، أطلق عليها معاهدة الإخاء والوفاق، و التي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى و هو ما تم فعلا حيث انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر من ذات السنة. و قد أكدت المعاهدة استعداد أطرافها العمل باستمرار من أجل الحفاظ على السلم و الأمن بينهما و بصفة عامة بين جميع بلدان المغرب العربي، أما تسميتها التي تضمنت كلمتي "الإخاء" و "حسن الجوار" فجاءت تأكيدا و حرصا على المساهمة في تعزيز علاقات الجوار الايجابي و التعاون الأخوي بين دول المغرب العربي[1].

جاءت هذه المعاهدة و التي يمكن اعتبارها معاهدة أمنية صرفة لتأكد التوجه الواقعي لدى واضعيها القاضي بأولوية القضايا الأمنية على القضايا الاقتصادية، فمع استمرار التضارب الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية و اشتداد المنافسة الأمنية بينهما سعت الجزائر إلى استقطاب الطرف التونسي الذي بإمكانه تحقيق مصالحة جزائرية مغربية أو على الأقل إبعاده عن الطرف المغربي الذي كان يهدف إلى تطويق الجزائر و عزلها إقليميا، فتونس كانت بالنسبة للجزائر أكثر دول المنطقة اعتدالا و لم تعد لها مطامع إقليمية كما أنها غير مهتمة بالهيمنة الإقليمية، على عكس المغرب و ليبيا.

أما تونس فكانت لها مصلحة في التقارب خاصة و أنها في تلك الفترة عرفت مشاكل كثيرة كتزايد حدة الصراعات الداخلية ، بالإضافة إلى أنها قد تضررت من سياستها السابقة التي مالت فيها إلى تأييد الطروحات المغربية و التي ردت عليها الجزائر بوقف التعاون الذي شُرع فيه منذ سنة 1973، هذا من جهة و من جهة ثانية أحداث قفصة سنة 1980 و التحرشات الليبية بخصوص الجرف القاري بين ليبيا و تونس دفعها للتقارب مع الجزائر[2].

لقد جاء في المعاهدة التي ضمت سبع مواد إضافة إلى الديباجة التأكيد على العمل من أجل الحفاظ على السلم و الأمن بين الدولتين و كذلك بين باقي أطراف المنطقة قصد تدعيم علاقات السلم و الإخوة و حسن الجوار، و جاء فيها كذلك الامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما بحيث تتم تسويتها عن طريق التشاور و

[1]- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004، ص ص 67-68.
[2]- عمرو هاشم ، مرجع سبق ذكره، ص 192.

التفاوض، كما تضمنت المعاهدة كذلك عدم السماح بأي تنظيم أو نشاط فوق تراب أي منهما من شأنه المساس بأمن الطرف الآخر و وحدته مع التعهد بعدم الانضمام إلى أي حلف سياسي أو عسكري قد يلحق أضرارا باستقلال أي منهما[1].

في الحقيقة لقد أجازت المعاهدة لطرفيها إبرام أي اتفاق مع دول أخرى شريطة أن لا يتعارض ذلك مع أحكامها، و هي بذلك تعد إطارا لانطلاقة عمل جماعي ايجابي يُعدّ لبنة جديدة على طريق وحدة المغرب العربي الكبير، و لهذا فبالرغم من الطابع الدفاعي و الأمني المشترك لها، فهذه المعاهدة أحدثت تعاونا اقتصاديا وثيقا بين تونس و الجزائر، حيث توصل الطرفان إلى عقد عدة اتفاقات ثنائية كان أهمها الاتفاق على مد أنابيب نقل الغاز إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية[2].

ثانيا: معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي

لقد فسر المغرب الطموح الجزائري في تقوية روابطها و علاقاتها مع كل من تونس و موريتانيا على أنه تحالف و تهديد موجه بالدرجة الأولى إليه، لذلك تحركت المملكة المغربية بسرعة لمواجهة الإستراتيجية الجزائرية الهادفة إلى تطويق المغرب و الحفاظ على ميزان القوى لصالحها في المنطقة. ففي 13 أوث 1984 أبرم كل من المغرب و ليبيا معاهدة مماثلة في مدينة وجدة لإنشاء الاتحاد العربي الإفريقي[3]، الذي يعتبره "**عمرو هاشم**" بأنه تحالف ظرفي جاء على إثر بروز المحور الأول في ظل الخلافات الواضحة التي كانت توتِّر العلاقة بين ليبيا و المغرب خاصة الدعم الليبي لجبهة البوليساريو و تدخله في الحرب الأهلية التشادية. لكن يبدو أن "**الحسن الثاني**" استطاع بجد إقناع العقيد "**معمر القذافي**" بالبقاء بعيدا عن المحور الجزائري التونسي و الانضمام للمغرب و مساعيه في ضم الصحراء الغربية، خاصة بعد رفض طلبه في الانضمام إلى معاهدة الإخاء و الوفاق تماشيا و المادة السادسة منها بعد اشتراط الجزائر تسوية الحدود بينهما مسبقا[4].

إن "**العقيد القذافي**" كان مهتما بالإستراتيجية المغربية على اعتبار أنه كانت له مخاوف بأنّ التقارب الذي حصل بين الجزائر و تونس و موريتانيا من شأنه أن يقوى من وضعية الجزائر كدولة قائدة إقليميا، بالإضافة إلى اعتقاده بأن تحالفه مع المغرب هو الحل الوحيد لترقية

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 68.

[2]- عمرو هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[3]- Cherif Idris, "Rethinking Maghrebi Security : The Challenge of Multilateralism", In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernàndez (ed), North Africa Politics: Region, and the Limits of Transformation, London, Routledge, 2008, p.250.

[4]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 90.

المصالح الليبية و تفادي العزلة الدولية المفروضة عليه خصوصا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بعض حلفائها من الدول العربية، ناهيك عن خلافاته الكثيرة التي عزلته إقليميا بخلافه مع الجزائر و إجهاض مشروع التكامل مع تونس في سنة 1974، إضافة إلى معارضة بعض الدول الإفريقية لسياساته المتهورة بتدخله في النزاع التشادي[1].

أما المملكة المغربية فقد هدفت من خلال هذا التحالف إلى تقوية جانبها و تضييق الخناق على الجزائر و من خلفها جبهة البوليساريو، التي لاقت الدعم الدبلوماسي الكافي من الجزائر و الدول الإفريقية الأخرى، بحيث وصل عدد الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية سنة 1984 إلى 30 دولة[2]. من هنا هدف المغرب من خلال المعاهدة، في ظل الخيار العسكري الذي انتهجه، إلى قطع الإعانات الليبية عنها قصد إضعاف قدرتها على المقاومة و تمكين الجيش المغربي من إتمام عملية بناء الحوائط العازلة، و انطلاقا من المادة 10 من المعاهدة التي نصت على أن تحترم كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى احتراما مطلقا و تتقيد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هدف المغرب إلى اعتبار الصحراء الغربية قضية داخلية تقتضي ضمنيا وقف ليبيا لمساعداتها لها، و اعترافا بمغربيتها.

لكن الوفاق الظرفي بين البلدين سرعان ما اهتز، بسب:

أولا: امتعاض الولايات المتحدة الأمريكية من الخطوة المغربية، لأنها تدعيم للموقف الليبي، و كانت النتيجة أن جمّدت أمريكا عددا من القروض المالية التي كانت موجهة للرباط، كما أرجأت مرات عديدة زيارة العاهل المغربي لواشنطن. بينما الجزائر استفادت بطريقة غير مباشرة من الانتكاسة المغربية مع أمريكا، حيث قام الرئيس "**الشاذلي بن جديد**" بأول زيارة له لواشنطن في سنة 1985[3]، كما استفادت الجزائر كذلك من التغيُّر الواضح في الموقف الأمريكي من قضية الصحراء الغربية (أصبحت تنادي بضرورة إيجاد حل سياسي للنزاع على عكس توجهات المغرب الساعي للحل الأمني).

ثانيا: بسبب أن المغرب لم يعبّر عن تنديده بشكل صريح على العدوان الأمريكي على ليبيا رغم أن المادة 11 من المعاهدة تنص على أن كل اعتداء تُستهدَف له إحدى الدولتين يعتبر اعتداء على الدولة الأخرى، مما أفقد هذا الاتحاد مضمونه، و أكّد المغرب بذلك على أن الحلف موجه فقط ضد الجزائر.

---

[1]- Cherif Idris, Op.Cit, p.250.

[2]- عمرو هاشم، مرجع سابق، ص 191.

[3]- Cherif Idris, Op.Cit, p. 250.

ثالثا: بسبب محاولة المغرب استرضاء أمريكا و تحسين علاقته بها عبر استقباله" **شيمون بيريز**" في المغرب في جويلية من عام 1986، وبهذا ألغيت الاتفاقية بين البلدين.

في الحقيقة هذه المعاهدات سلّطت الضوء فعلا على منطق و طموح القوة، الذي عكسته لعبة الأحلاف بين هذه الدول و كيف اتضح أن كل منها اتجه لدعم أحد جيرانه بهدف تقليص و خفض تأثير الطرف الآخر، فهذه الترتيبات الأمنية و التفاعلات الإقليمية البينية أفضت إلى الحفاظ على ميزان القوة بشكل كبير بين الجزائر و المغرب، بحيث لعبت كل من تونس و ليبيا بشكل كبير دور الطرف الموازن، و بالرغم من أن كلا المعاهدتين تضمنتا الإشارة إلى تحقيق التكامل المغاربي كهدف منشود، فإن هذا لا يعدو إلا أن يكون مجرد مناورة فقط لبعث الطمأنينة بهدف التخفيف من حالة الشك عدم الثقة و بالتالي عدم تصعيد الصراع، لكن الحقيقة أنها كرست التجزئة و القطيعة و كان هدفها هو تهميش الطرف الآخر و محاولة منعه من تحقيق أهدافه و مصالحه في المنطقة، فالجزائر و المغرب بالرغم من توقيعهما لمعاهدة الصداقة و حسن الجوار في "**افران**" سنة 1969، إلا أنهما فشلتا في حل المشاكل الحدودية بينهما، بسبب أن المغرب لم يستوف إجراءات المصادقة عليها، و هذا ما بعث الشكوك و المخاوف لدى الجزائر من معاودة المغرب للمطالبة مجددا ببعض من الأراضي الجزائرية، ما دفعها لتأمين حدودها من خلال الاتفاقيات الثنائية مع جيرانها، و السعي من جهة أخرى لتطويق المغرب و منعه من ضم الصحراء الغربية، لأنه في حالة ما تم ذلك فإن هذا من شأنه أن يشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري في ظل النوايا التوسعية التي عبر عنها. و لهذا كانت حالة عدم الثقة هي التي وجّهت السياسات المغاربية البينية و طبعت التفاعلات الإقليمية فيما بينها في هذه الفترة.

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي

كانت الفترة الممتدة من ماي 1987 إلى ماي 1988 فترة تحولات معتبرة في المنطقة لذلك أُعتبِرت مرحلة الوفاق العام بين دول المغرب العربي، و قد كانت بدايتها بالتصالح الليبي الجزائري الذي بدأ مع مطلع سنة 1986 إثر اللقاء الذي جمع الرئيس الجزائري و نظيره الليبي في عين أمناس، بعد أن استنكرت الجزائر(على عكس المغرب الحليف الليبي وفق المعاهدة السابقة الذكر) التهديدات الأمريكية و وصفت ذلك العدوان بأنه من أعمال الإرهاب الرسمي[1]، و هو ما دفع "**القذافي**" إلى الإلحاح على تحقيق وحدة بين البلدين خاصة بعد إلغاء معاهدة وجدة و زيارته للجزائر في جويلية 1987، غير أن الجزائر اشترطت تحسين العلاقات الليبية التونسية

[1]- عمرو هاشم، مرجع سابق، ص 195.

كشرط مسبق للدخول في أي مشروع وحدوي أو تكاملي، و بالفعل استجابت ليبيا للشروط الجزائرية، بحيث أبدت طرابلس موافقتها للاستجابة للمطالب التونسية و بادرت بالإفراج عن الأموال التونسية المجمدة لديها، كما تعهدت كذلك بتعويض العمال التونسيين بسبب الضرر الذي مسهم عقب طردهم من ليبيا سنة 1985[1].

هذا بالإضافة إلى التغير الذي حصل في هرم السلطة بتونس بتنحي "**الحبيب بورقيبة**" عن الحكم في نوفمبر من سنة 1987 و استخلافه بالرئيس "**زين العابدين بن علي**"، الذي فتح المجال أمام التعاون و تجاوز الحواجز التي كانت تعرقل التصالح المغاربي، كما ساهم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية من ناحية أخرى في تسريع عملية التقارب بين دول المغرب العربي خاصة عقب دعوة الجزائر لعقد مؤتمر القمة العربي الطارئ بالجزائر في شهر جوان 1988.[2]

أما بالنسبة إلى العلاقات الجزائرية المغربية فقد شهدت في هذه السنة انفراجا نتيجة الوساطة السعودية حيث عُقدت قمة ثلاثية في ماي 1987 تُوّجت بإعلان بيان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الاتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة و إلى تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف، و بالتالي فهذه القمة كانت بداية لانفراج الأزمة بين الطرفين[3]، التي استمرت منذ سنة 1976 تاريخ قطع العلاقات بينهما، لكن بعدها تم تبادل الأسرى و فتح الحدود جزئيا ابتداءا من سبتمبر 1987، كما ألغى المغرب التأشيرة على الجزائريين و تم ربط العلاقات و فتح الحدود من جديد.

و بهذا المنحى توج التصالح بين الدول المغاربية هذه المرة و خلافا لسياسة المحاور السابقة، إلى مسعى إنشاء اتحاد المغرب العربي بدون تهميش أو إقصاء لدولة أو لأخرى، حيث وقّع في مراكش بتاريخ 17 فيفري 1989 كل من ملك المغرب "**الحسن الثاني**"، الرئيس الجزائري "**الشاذلي بن جديد**"، الرئيس الليبي العقيد "**معمر القذافي**"، الرئيس التونسي "**زين العابدين بن علي**" و الرئيس الموريتاني "**سيد أحمد الطايع**"، المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي بين الدول الخمسة.

المطلب الأول: تأسيس اتحاد المغرب العربي و دورات القمة

أولا تأسيس اتحاد المغرب العربي:

---

[1]- نفس المرجع و الصفحة.

[2]- عز الدين شكري،" المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة و التجزئة"، السياسة الدولية، عدد 93(جويلية 1988)، ص 150.

[3]- أحمد كمال أبو بكر،" و ماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية"، السياسة الدولية، عدد 93(جويلية 1988)، ص 156.

نشأ الاتحاد المغاربي نتيجة لإدراك من دول المغرب العربي لأخطار التهميش التي قد يتعرضون لها من جراء نمو و تنامي عددا من الاتحادات الإقليمية على مشارفها، خاصة الوحدة الأوربية التي لا تفصلها عن شمال إفريقيا إلا بضع كيلومترات عبر البحر المتوسط، لذلك كان هذا المسعى تعبيرا عن بروز و تبلور رؤية سياسية أكثر شمولا تنم عن انتشار وعي استراتيجي في المنطقة لمجابهة الآثار السلبية التي قد تشكلها الوحدة الأوربية على اقتصاديات و مصالح الدول المغاربية.

إن بداية نقطة التحول في منطق العمل المغاربي جاءت عقب اجتماع القمة العربية الطارئة بالجزائر بين السابع و التاسع من جوان 1988، و كأن قادة الدول المغربية قد تيقنوا أخيرا بأن سياساتهم عبر بناء المحاور و التوازنات قد وصلت بهم إلى طريق مسدود، إذا وجب تجاوز كل الخلافات السابقة و المضي قدما تأسيا بمسار الوحدة الأوربية، لذلك فقد دشّن هذا الاجتماع عودة العلاقة بين الجزائر و المملكة المغربية بعد قطيعة امتدت لأزيد من 12 سنة، كما تم الاتفاق فيه على تشكيل لجنة مغاربية تبحث في تحقيق وحدة المغرب العربي، و بالفعل بعد عدة اجتماعات لهذه اللجنة، اقترحت في النهاية إصدار إعلان يضع المسار الوحدوي في سياقه التاريخي و طالبت بإعداد معاهدة تأسيسية تكون إطارا للعمل الوحدوي المغاربي تنبثق عنها هياكل و أجهزة الاتحاد.

بناء على توصيات اللجنة المغاربية المنبثقة عن اجتماع الجزائر(زرالدة)، اجتمع ملوك و رؤساء الدول المغاربية السابقين بالإضافة إلى أعضاء اللجنة و وزراء الخارجية و بعض من وفود كل بلد في مدينة مراكش في يوم الجمعة الموافق لـــ 17 فيفري 1989، بحيث أسفرت الاجتماعات التي استمرت لثلاثة أيام متتالية عن توقيع عن وثيقة قيام اتحاد المغرب العربي و على المعاهدة المنشئة له، حيث جاءت هذه الوثيقة كحل وسط بين اتجاهين:

الاتجاه الأول: وكانت تمثله ليبيا و تونس، و كان يدعو إلى الوحدة الفورية.

الاتجاه الثاني: و كانت تمثله المغرب و الجزائر، و كان يدعو إلى التنسيق و التعاون فيما بينها.

1 -**المعاهدة المنشئة:** لقد شملت معاهدة الاتحاد 19 مادة، حددت أهداف الاتحاد وهياكله و مؤسساته، و كيفية عمل و تنظيم الهيئات التي أنشئت بحكمها، وقد حددت المادتين الثانية و الثالثة الأهداف و السياسات للدول الأعضاء كما يلي:

- ❖ توطيد أواصر الأخوة التي تربط بين الدول و شعوبها ببعضها البعض.
- ❖ تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعات الدول الأعضاء و شعوبها و الدفاع عن حقوقها.

- ❖ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
- ❖ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ❖ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين لتحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار، و العمل كذلك على تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء، و اتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية[1].

2-الهيكل التنظيمي: و يضم الهيئات و المؤسسات التالية:

أ. مجلس رئاسة الاتحاد: و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء و هو أعلى جهاز للإتحاد، و تكون مدة الرئاسة ستة أشهر بالتبادل بين الدول الأعضاء، بحيث يعقد المجلس دورته العادية كل ستة أشهر و بإمكانه عقد دورات استثنائية بحسب الضرورة، و تصدر قراراته بإجماع أعضائه.

ب. مجلس وزراء الخارجية: و يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، يحضر اجتماعات مجلس الرئاسة كما ينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة و اللجان المتخصصة من أعمال.

ت. لجنة المتابعة: تتكون من عضو عن كل دولة عضو، تتابع أعمال الاتحاد و ترفع نتائج عملها إلى مجلس وزراء الخارجية.

ث. لجان وزارية متخصصة: ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها.

ج. الأمانة العامة: يحدد مجلس الرئاسة مقرها و مهامها كما يعين أمينها العام.

ح. مجلس الشورى: يتألف من 50 عضوا، بواقع عشرة أعضاء عن كل دولة عضو، و يعقد المجلس دوراته العادية مرة كل سنة، و بإمكانه عقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، مهمته إبداء الرأي و تقديم التوصيات لتعزيز عمل الاتحاد و تحقيق أهدافه.

خ. الهيئة القضائية: و تتألف من قاضية عن كل دولة، و تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، كما تقدم الهيئة الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة[2].

و الشكل التالي يوضح هيكلية اتحاد المغرب العربي:

---

[1]- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: أنظر الملحق رقم 03 في قائمة الملاحق.

[2]- http://www.maghrebarabe.org الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي.

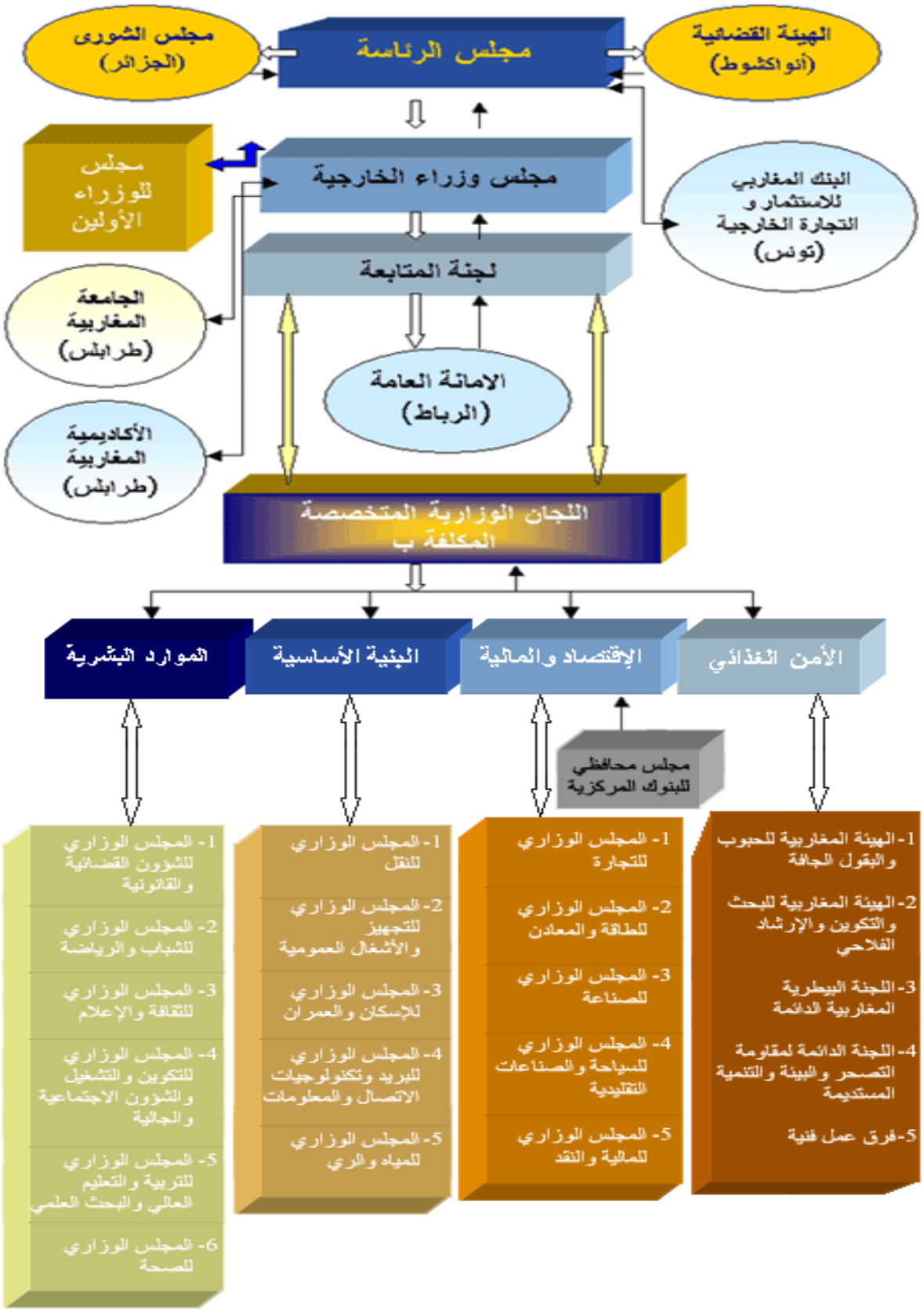

الشكل 10: هيكل اتحاد المغرب العربي

المصدر: الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي:www.maghrebarabe.org

ثانيا دورات القمة:

1-الدورة الأولى (قمة تونس): عقدت في مدينة تونس أيام بين 21 و 23 جانفي 1990 بحضور رؤساء و ملوك الدول المغربية الأربعة ما عدا موريتانيا التي مثلها "**سيد أحمد ولد بابا**" عضو اللجنة العسكرية للخلاص و وزير الشؤون الخارجية ممثلا عن الرئيس "**معاوية ولد سيدي أحمد الطايع**"، بالإضافة إلى وزراء الخارجية المغاربة و بعض الوفود المشاركة.

أهم قراراتها:

- ✓ قرار بخصوص تعديل المعاهدة المنشئة في بندها الحادي عشر.
- ✓ الموافقة على أن تكون للإتحاد أمانة عامة ينشئها المجلس و يعين أمينها و يحدد مهامها.
- ✓ زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من عشرة أعضاء إلى عشرين عضو عن كل دولة.
- ✓ إنشاء أربع لجان وزارية متخصصة: لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية.
- ✓ تنفيذ توصيات اللجان الوزارية القطاعية، و البرامج التنفيذية للإتحاد في مختلف المجالات.
- ✓ تكثيف التشاور بين أجهزة الاتحاد و أجهزة مجلس التعاون الخليجي، و مجلس التعاون العربي، بقصد تنظيم الحوار و تحديد ميادين التعاون في المجالات المختلفة.
- ✓ توطيد التعاون و تعزيز التضامن مع التجمعات الجهوية الإفريقية المماثلة.
- ✓ التأكيد على أن تتسم العلاقة مع المجموعة الأوربية بالشمولية للجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و أن تتطور على أساس الندية و مراعاة المصلحة المشتركة، بهدف تخفيف حدة التوتر و حماية البيئة المتوسطية.
- ✓ دعوة وزراء الخارجية و الدفاع إلى وضع صيغة للتنسيق و التعاون في مجال الدفاع.
- ✓ الدعوة لتكثيف الحوار السياسي بين دول الاتحاد، و تكليف مجلس وزراء الخارجية بمتابعة كافة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك و التشاور و التنسيق بشأنها[1].

أنشأ المجلس الرئاسي للاتحاد، خلال دورة انعقاده في تونس، مجلساً للدفاع المشترك ، لكنه لم يتمكن من إرساء قواعد لتعاون مشترك في مجال الأمن الإقليمي، نظراً لعدم وجود تصور مشترك لطبيعة التهديدات، التي تواجه الدول الخمس. وكذلك فإن الأجهزة المختصة بالتعاون الاقتصادي ظلت في مرحلة إعداد الدراسات والاستكشافات الأولية، فلم يدخل المشروع المغاربي بعد في مرحلة حاسمة[2].

---

[1]- اتحاد المغرب العربي، عن موسوعة مقاتل الصحراء www.moqatel.com، تاريخ الاطلاع 2012/02/20.

[2]- رياض الصيداوي، أسباب تعثر اتحاد المغرب العربي، الحوار المتمدن (2009/2590)،عنwww.ahewar.org، بتاريخ06/ 03/ 2012.

2-الدورة الثانية(قمة الجزائر): عقدت بنادي الصنوبر في الجزائر العاصمة في يومي 12 و 22 جويلية 1990، بحضور جميع رؤساء و ملوك الدول المغاربية الخمس، بالإضافة إلى وزراء الخارجية و أعضاء الوفود المشاركة.

أهم قراراتها:

- ✓ تحديد مهام الأمانة العامة و نظامها الأساسي.
- ✓ تعديل القانون الداخلي لمجلس الشورى.
- ✓ اعتماد مبادئ و قواعد قيام الوحدة الجمركية بين دول الاتحاد.
- ✓ إنشاء مؤسسات اتحادية: الجامعة المغاربية، الأكاديمية المغاربية للعلوم، الهيئة المغاربية للحبوب و البقول الجافة، الهيئة المغاربية للبحث و التكوين و الإرشاد الفلاحي.
- ✓ المصادقة على توصيات وزراء الخارجية الخاصة بالبرامج التنفيذية، و إحالة المقترحات الجديدة الواردة في توصيات مجلس الشورى على أجهزة الاتحاد.

أهم القضايا التي تمت مناقشتها: الحرب العراقية الإيرانية، القضية الفلسطينية و استمرار الدعم المادي و السياسي لانتفاضة، مشكلة الهجرة اليهودية إلى الأراضي العربية المحتلة، القضية اللبنانية، الخطة التنفيذية للاتحاد و الاتفاقيات التي تم توقيعها، استعراض قائمة المنتجات الفلاحية المعفاة من الإجراءات الجمركية[1].

3-الدورة الثالثة (قمة رأس لانوف): عقدت في ليبيا يومي 10 و 11 مارس 1991، بحضور رؤساء دول التحاد ما عدا العاهل المغربي الحسن الثاني الذي مثله وزير خارجيته عبد اللطيف الفيلالي، بالإضافة إلى حضور وزراء الخارجية و أعضاء الوفود المشاركة.

أهم قراراتها:

- ✓ تحديد مقر الهيئة القضائية بموريتانيا، و تُمثِّل بقاضيين عن كل دولة لمدة ست سنوات.
- ✓ اعتماد الاتفاقيات التي أعدت من قبل اللجان الوزارية المتخصصة، و منها اتفاقية تجارية و تعريفية، إنشاء مصرف مغاربي، اتفاقية تعاون في المجال البحري...الخ.
- ✓ موافقة المجلس المبدئية على مقترحات العقيد القذافي بخصوص دعم العمل الوحدوي و تعزيز أجهزة الاتحاد.
- ✓ عقد دورة استثنائية بليبيا، نظرا للتطورات التي يشهدها الوضع العربي و الدولي.

أهم توصياتها:

[1]- اتحاد المغرب العربي، نفس المرجع السابق.

- ✓ التأكيد على ضرورة استمرار كل من العراق و الكويت في أداء دورهما البناء لتعزيز العمل العربي المشترك، و صيانة وحدة الأمة العربية و استقلالها و كرامتها.
- ✓ مطالبة مجلس الأمن و المجتمع الدولي رفع الحصار المفروض على العراق فورا.
- ✓ توجيه نداء إلى الأشقاء العرب للعمل من أجل تجاوز المحنة و استخلاص العبر منها.
- ✓ الدعم المطلق و التضامن التام مع الشعب الفلسطيني لإيجاد حل وفق الشرعية الدولية[1].

4-الدورة الرابعة(قمة الدار البيضاء المغربية) : عقدت في الدار البيضاء المغربية يومي 15 و 16 سبتمبر 1991 بحضور ملوك و رؤساء الدول المغاربية ما عدا العقيد معمر القافي.

أهم قراراتها:

- ✓ تحديد مقرات المؤسسات المغاربية التي تم إنشاؤها، و اختيار الأمين العام.
- ✓ اعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية، و الدعوة إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، و تشجيع تبادل المنتجات الفلاحية.
- ✓ اعتماد مشاريع الاتفاقيات المقدمة إلى مجلس وزراء الخارجية من اللجان الوزارية المتخصصة[2].

5-الدورة الخامسة(قمة نواكشوط): عقدت في العاصمة الموريتانية نواكشوط يومي 10 و 11 نوفمبر 1992 بحضور الزعماء المغاربة ما عدا من الرئيس الليبي "**معمر القذافي**"، الذي مثله سفير ليبيا بالمغرب، بينما الجزائر كانت حاضرة برئيس المجلس الأعلى للدولة "**علي كافي**".

أهم قراراتها:

- ✓ تعديل المادتين الرابعة و الخامسة من المعاهدة المنشئة، بحيث يكون للاتحاد مجلس، و تكون رئاسته لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، و يتم انعقاده مرة كل عام بصفة عادية، و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك.
- ✓ التوقيع على جملة من الاتفاقيات منها: اتفاقية التنظيم القضائي الموحد بين دول الاتحاد، اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز و الأشغال العمومية، الميثاق المغاربي حول حماية البيئة و التنمية المستدامة...الخ.
- ✓ قرار بتعيين الأمين العام للاتحاد، و تحديد مقرات الأجهزة و المؤسسات[3].

---

[1]- خيري ميلاد، اتحاد المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1995، ص 80.
[2]- نفس المرجع، ص 81.
[3]- اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

6-الدورة السادسة(قمة تونس): عقدت في تونس العاصمة في أفريل 1994، بعد أن تأجلت مرات عدة بسبب الأوضاع المتردية في الجزائر و فتور العلاقات الثنائية فيما بين بلدان الاتحاد خاصة بين الجزائر و ليبيا عقب تصريح القذافي عن استعداده لإجراء حوار مباشر مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و هذا ما دفع الجزائر للقيام بحملة إعلامية على النظام الليبي، و تنظيم مؤتمر للمعارضة الليبية على أراضيها، كما منحت الجزائر قوات الجيش الوطني الليبي المعارض تسهيلات للإقامة و إجراء التدريبات العسكرية في ثكنة "العجيلات" على الحدود بين البلدين[1].

و نتيجة هذه الأوضاع قرر وزراء الخارجية لدول الاتحاد الخمس خلال اجتماعهم في تونس، تأجيل انعقاد القمة إلى موعد غير محدد، على الرغم من الإلحاح التونسي لعقدها، و بهذا انتقلت الرئاسة من تونس إلى الجزائر من دون انعقاد القمة لأول مرة في تاريخ الاتحاد، و جاء طلب التأجيل من الجزائر و موريتانيا لأسباب داخلية في كل منهما.

لكن مع تحسن الأوضاع في الجزائر و انتخاب "**اليمين زروال**" رئيسا للجزائر، و مع بداية تحسن العلاقات الجزائرية الليبية، زادت فرص عقد القمة المغاربية، و التي اتفق على عقدها في تونس يومي 2 و 3 أفريل 1994، بحضور الرؤساء لكل من الجزائر و تونس و موريتاني، و غياب الملك الحسن الثاني و العقيد معمر القذافي.

أهم قراراتها:

- ✓ إنشاء كل من الاتحاد المغاربي للرياضة، و الوكالة المغاربية للسياحة و الشباب.
- ✓ تعديل المادة الثانية عشر من المعاهدة المنشئة، بزيادة أعضاء مجلس الشورى من 100 إلى 150 عضوا، بواقع 30 عضوا عن كل دولة.
- ✓ اعتماد عدد من الاتفاقيات و الوثائق منها: اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية، بروتوكول خاص بشهادة المنشأ، بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17,5%، اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين و إعادة التأمين...الخ.

بعد هذه القمة شهد الاتحاد المغرب العربي منذ بداية 1995 أولى أزماته الحقيقة، بعد أن أعلنت ليبيا في 29 جانفي اعتذارها عن رئاسة الدورة السادسة للاتحاد، بسبب الموقف السلبي الذي اتخذه الاتحاد إزاء العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا منذ عام 1992، في أعقاب أزمة لوكربي، و بهذا تجمدت مؤسسات الاتحاد و لم تعقد أية قمة بعد قمة تونس 1994[2].

[1]- خيري ميلاذ، مرجع سابق، ص ص 81-82.
[2]- نفس المرجع و الصفحة.

المطلب الثاني: تقييم أداء إتحاد المغرب العربي

إن تقييم الأداء في اتحاد المغرب العربي يقتضي دراسة مستوى الأداء و طبيعة القضايا التي يتوجه إليها عمل الهياكل الاتحادية، سعيا لتنفيذ الأهداف المتوخاة من الاتحاد كما حددتها اتفاقية مراكش، و ذلك لمعرفة مدى قدرة الاتحاد على تجاوز العقبات التي عطلت انطلاق المسيرة الاتحادية عبر ثلاث عقود من الاستقلال الوطني. و يمكن في هذا الصدد تشخيص عدد من القضايا التي يجب أن ينصرف إليها التحليل لمعرفة طبيعة أداء الاتحاد و الحكم عليها من خلال النصوص المنشئة و الوثائق الأساسية و مداولات مجلس الرئاسة و ما يسبقها وما يفترض أن يترتب عليها، وهذا من خلال المستوى الهيكلي، الأمني، السياسي، و الاقتصادي.

أولا: المستوى الهيكلي

1.المعاهدة المنشئة:

تدل المعاهدة المنشئة أن المقاربة التي تم اختيارها عند إنشاء الاتحاد المغاربي لا تتعلق بمشروع فيدرالي و لا كونفدرالي، فالاتحاد لا يفوّض و لا يخوّل أية صلاحية لأجهزته، و لهذا يمكن تحديده على أنه منظمة إقليمية فرعية، أما كلمة اتحاد فهي تظهر كحل توفيقي بين دعاة الوحدة الشاملة الآنية و دعاة الإطار الوظيفي للتعاون المؤسساتي، فالاتحاد هنا هو تجمع بين دول مستقلة و ذات سيادة كاملة، وهو تجمع إقليمي متعدد الأطراف، و مفتوح في وجه الدول العربية و الإفريقية الأخرى[1]، و المعاهدة المنشئة لم تحدد صفة العروبة كشرط لانضمام الدول الإفريقية رغم أن هذا الاتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

إن الطبيعة القانونية لمعاهدة اتحاد المغرب العربي جاءت لتؤكد الشك و الريبة وعدم الثقة بين أعضائها، و قد تشكلت هذه العقدة نتيجة الاختلافات و الصراعات الثنائية بين أعضاءها، و هو السبب الذي جعلها تتوخى الحذر عند صياغتها لبنود المعاهدة مما حال دون رُقيِّها إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي حقيقي. و من أهم النواقص الواردة فيها هو نص المعاهدة في مادتها السادسة الذي ينص على الأخذ بقاعدة الإجماع كشرط لصدور قرارات الاتحاد، حتى أن المعاهدة تشترط في حالة رد العدوان الواقع على أية دولة عضو صدور إجماع لدى أعضائها، كما أن المادة 18 تشترط موافقة كافة الأعضاء على أي اقتراح لتعديل أحكام المعاهدة المنشئة[2]، و بالرغم من أن هذه القاعدة أثبتت قصورها خصوصا في أداء

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 121.

[2]- محمد بوبوش،" وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى"، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد42 (ربيع 2008)، ص 91.

الجامعة العربية لسنين عديدة إلا أنهم اتفقوا على اعتمادها، و هو الشيء الذي يؤكد أن الدول المغاربية قد أعلت من قيم السيادة الوطنية و المصلحة القطرية على المصالح الجماعية المغاربية ضمن هذا الكيان الجديد، و هو ما يضع علامة استفهام حول الدافع الحقيقي من انخراطها في هكذا تجمع إذا كانت تلك القاعدة معلوم مسبقا أنها سوف تحد من سلوكات الاتحاد و فعالية أدائه.

و من جهة ثانية فقد جاءت المعاهدة مقتضبة و لم تقدم تفصيلات و توضيحات مقنعة حول طبيعة عمل الأجهزة و القواعد التي تسير عليها من حيث الاجتماعات الدورية و الاستثنائية، و كذلك فيما يخص آليات عمل الاتحاد، و يمكن القول أن هذا الاقتضاب جاء تعبيرا عن انعدام حسن النية بين الأعضاء و انتفاء الثقة بينهم، و بالتالي تم تجنب التطرق لكل الحيثيات و ترك مرونة كبيرة أثناء الممارسة وفقا لإرادة السلطات الحاكمة، و هو ما يظهر جليا في لغتها و مصطلحاتها التي يغلب عليها طابع التعميم، كما لا يوجد في المعاهدة أي تخصيص لأجل أو فترة محددة، أو تحديد للوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، و الأهداف ذاتها جاءت بصيغة عامة فلم تشر موادها الثانية و الثالثة إلى إنشاء وحدة جمركية و اقتصادية، و إنما اقتصرت على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي و السياسي[1].

2.دورات القمة:

يلاحظ أن مستوى القمة و الأعمال التحضيرية لدورات مجلس الرئاسة كانت هي الأبرز و الأكثر حضورا في العمل المغاربي في سنواته الأولى، في حين ظلت الهياكل الاتحادية الأخرى في طور التأسيس أو التطوير اللذين يعتبران جزءا من قرارات مجلس الرئاسة. وقد عقد مجلس الرئاسة ست دورات بعد قمة مراكش التأسيسية تم خلالها إحداث هياكل اتحادية و المصادقة على تطوير الهياكل القائمة بحكم المعاهدة المنشئة. و يمكن في شأن دورات القمة إبداء مجموعة من الملاحظات حول أداء مجلس الرئاسة:

أ. إن قادة دول المغرب العربي لم يلتقوا بعد قمة مراكش التأسيسية إلا في دورة واحدة من الدورات الست الأولى لمجلس الرئاسة، وهي الدورة الثانية التي انعقدت بالجزائر في جويلية 1990، حيث تغيب الرئيس الموريتاني عن الدورة الأولى بتونس، و تغيب الملك الحسن الثاني عن الدورة الثالثة التي انعقدت في ليبيا، في حين تغيب العقيد الليبي معمر القذافي عن الدورات الرابعة و الخامسة، كما تغيب العاهل المغربي أيضا عن الدورتين الخامسة و السادسة، أي أن

[1]- عبد الصمد بازغ، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: مناقصها و نواقصها، الحوار المتمدن، عدد 3696(2012/12/04).

كلا من العاهل المغربي و الرئيس الليبي قد تغيبا عن الدورات التي تلت استضافته للقمة المغاربية[1]، في حين كان الرئيس التونسي هو الأكثر حضورا، كما أن الجزائر بالرغم من صعوبة ظروفها لم يتغيب أي من رؤسائها الذين تداولوا على للسلطة بدءا بـــ"**الشاذلي بن جديد**" ثم "**علي كافي**" و أخيرا "**اليمين زروال**"[2].

ب. إن دورات القمة كانت تعاني من التأجيل المتكرر بطلب من بعض الدول الأعضاء، الأمر الذي يجعل الدولة المضيفة تحاول التوفيق، سعيا لجعل القمة تنعقد بحضور كافة أعضاء مجلس الرئاسة، حيث تأجلت الدورة الأولى مرتين، كما تم تأخير انعقاد القمة الثالثة في حين شهدت القمة السادسة أطول فترات التأجيل إذ تأجلت ثلاث مرات.

ج. لقد اتسم أداء القمة ببطء الحركة، ما جعل عملية التأسيس و تركيز الهياكل بصورة نهائية تتأخر حتى الدورة الخامسة، و التي أصدر خلالها القرار بتسمية الأمين العام، الذي حضر لأول مرة بعد ست سنوات من انطلاق الاتحاد، أعمال الدورة السادسة التي انعقدت بتونس 1994[3].

د. إن تغيب أي من زعماء الدول الأعضاء يضع إشكالا بروتوكوليا هاما يطرحه مستوى التمثيل فيما يتعلق بالتوقيع على الاتفاقيات، الأمر الذي يجعل التخلف عن التوقيع مدعاة لإرسال الاتفاقية إلى الدولة التي تغيب زعيمها لاعتمادها و التصديق عليها من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء، مما جعل اتفاقيات الاتحاد تتسم بالسلبية، بسبب طول الفترة بين التوقيع على الاتفاقية و بداية سريانها.

هـــ. اتخذت القمة الثالثة لمجلس الرئاسة، التي انعقدت بمدينة "راس لانوف" الليبية قرارا بعقد دورة استثنائية لمجلس الرئاسة في ليبيا بعد شهر رمضان المبارك من السنة التي عقدت فيها القمة 1991، إلا أن تلك القمة الاستثنائية لم يتم عقدها، كما أن الاتحاد لم يتخذ قرارات إجرائية محددة بشأن مقترحات العقيد القذافي حول تدعيم الاتحاد[4].

و. وفقا للتداول الذي يتم على أساسه انعقاد الدورات العادية لمجلس الرئاسة كان من المقرر أن تؤول رئاسة القمة الثامنة إلى الجماهيرية الليبية، بعد عقد الدورة السابعة في الجزائر سنة 1995، إلا أن ليبيا قد أبلغت مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد المجتمع بالجزائر في 29

---

[1]- **يمكن اعتبار تكرار التغيب بعد استضافة القمة على أنه مؤشر على الموقف النهائي من مسيرة الاتحاد.**

[2]- خيري ميلاذ مرجع سابق، ص 149.

[3]- اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

[4]- خيري ميلاذ، مرجع سابق، ص 150.

جانفي 1995، بأنها لن تترأس الاتحاد و لا مؤسساته في دورته الثامنة، و ذلك لاعتبارات موضوعية تتصل في جوهرها بطبيعة العمل في الاتحاد، حيث صرح أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة، أن الاتحاد المغاربي لم يستطع تلبية طموحات الجماهير المغاربية التواقة لتحقيق الوحدة و الاندماج و التكامل، و أن مؤسسات الاتحاد لم تستطع تحقيق أهداف معاهدة مراكش الوحدوية[1].

3. مجلس الوزراء و لجنة المتابعة و اللجان الوزارية المتخصصة:

لقد كان العمل من خلالها محور أداء الاتحاد، حيث مارست اللجان الوزارية المتخصصة و مجلس وزراء الخارجية و لجان المتابعة دورا هاما في الإعداد لدورات القمة، و ما تمخض عنها من قرارات و اتفاقيات تتعلق بسير عمل الاتحاد في المستويات المختلفة من التعاون بمجالاته المتعددة، سيرا على درب تحقيق أهداف الاتحاد و لاسيما ما يقتضيه العمل من تنسيق و تشاور و أطر قانونية و فنية هامة للمسيرة الاتحادية، حيث وصلت اجتماعات وزراء الخارجية إلى غاية 2012 ما عدده 30 دورة، حيث تم الاجتماع بالرباط بمناسبة مرور الذكرى الثالثة و العشرون على تأسيس الاتحاد يومي 17 و 18 فيفري، و تم التأكيد على وجود إرادة قوية لتفعيل المنظمة خاصة بعد أن شهدت المنطقة أحداث ما يعرف بالربيع العربي، و قد تمخض عن الاجتماع عدة توصيات منها التأكيد على انعقاد القمة المغاربية بتونس في نهاية العام، و تنسيق و توحيد الجهود تجاه مجموعة 5+5 و مسار برشلونة [2].

لقد لعب مجلس وزراء الخارجية دورا لا يستهان به على الصعيدين الداخلي و الخارجي، حيث كلف مرات عديدة من طرف مجلس الرئاسة للقيام بعملية التشاور و التنسيق، و في هذا الصدد دعا في الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة لعقد اجتماع مشترك مع وزراء الدفاع قصد وضع صيغة للتنسيق و التعاون في مجال الدفاع، و هذا ما تم فعلا حيث اجتمع في تونس يوم 30 مارس 1990 مع وزراء الدفاع لدراسة وثيقة ليبية و تكليف لجنة بدراسة المقترحات الليبية بشأن التعاون في مجال التكوين العسكري[3]، لكن هذه الاجتماعات لم تسمح في وضع و إرساء قواعد للتعاون المشترك في المجال الأمني، كما لم تنجح في بناء الثقة و بث الطمأنينة بحيث بقيت مظاهر سباق التسلح قائمة في المنطقة خاصة بين الجزائر و المغرب.

4. مجلس الشورى:

[1]- صحيفة الشمس الليبية، عدد 451 (30 جانفي 1995).
[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم،"الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة و تزايد التحديات"، المستقبل العربي، عدد 397 (آذار 2012)، ص18 .
[3]- عبد الله ساعف،" اتحاد المغرب العربي: الهوية و التفاعلات "، السياسة الدولية،عدد 108(أفريل 1992)، ص 34.

شهد مجلس الشورى التعديل في أعضائه مرتين، حيث تم زيادة الأعضاء من خمسين عضوا بنص المعاهدة المنشئة إلى 150 عضوا بواقع ثلاثين عضوا عن كل دولة من دول الاتحاد، بعد أن تبين أن العدد الذي حددته المعاهدة لا يفي بمتطلبات العمل في المجلس، خاصة في ظل تعدد اللجان التي حددها القسم الثالث من النظام الداخلي لمجلس الشورى حيث نصت المادة 19 على أن يتشكل مجلس الشورى من خمسة لجان دائمة، كما يجوز له تكوين لجان مؤقتة، بينما نصت المادة 20 على أن تتكون كل لجنة من تسعة أعضاء ، و لا يجوز عضوية أكثر من لجنة[1].

في الحقيقة إن مجلس الشورى لا يشكل برلمانا حقيقيا و إنما هو مجرد هيئة استشارية فقط، و من ثمة فهو يبقى جهازا ناقصا و عاجزا عن وضع القوانين و دراستها لما يخدم مصلحة شعوب الاتحاد، كما يعاب عليه أيضا أن أعضاءه ليسوا منتخبين بل يتم تعيينهم من طرف حكومات الدول الأعضاء[2].

5. الهيئة القضائية:

توقف الوضع في تطوير الهيئة القضائية عند تنصيبها في مدينة تونس بتاريخ 25 جوان 1990، حيث عقدت اجتماعها التأسيسي مباشرة بعد حفل التنصيب، و تم تحديد مقرها بالعاصمة الموريتانية نواكشوط بقرار من القمة في دورتها العادية الخامسة التي عقدت في نواكشوط في نوفمبر 1992.

إن الهيئة القضائية بطبيعتها محددة الاختصاص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدة و الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد، و التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، و لا يحق للأفراد التقاضي أمامها مما يغيب البعد الشعبي لها و يجعلها ناقصة الاختصاص في حماية حقوق الأفراد و الشعوب، و هذا عكس ما نلاحظه مثلا بالنسبة لمحكمة العدل الأوربية التي يحقق للأفراد التقاضي أمامها[3].

6. الأمانة العامة:

ظلت الأمانة العامة حبيسة الصراع بين العواصم المغاربية الثلاث (الرباط، تونس، الجزائر)، و لم يفصل فيها إلا في الدورة الخامسة، بتسمية الدبلوماسي التونسي "**محمد عمامو**" أمينا عاما للإتحاد و تحديد مقر أمانتها في الرباط، و لعل سبب الخلاف يعود بالخصوص إلى

[1]- موسوعة مقاتل الصحراء مرجع سابق.
[2] - عبد الصمد بازغ، مرجع سابق.
[3]- نفس المرجع.

أزمة الثقة بين الأعضاء و الناتجة عن غياب حسن النية بسبب المواقف الصراعية السابقة بينهم و الخشية من تأثير دولة المقر على هذا الجهاز و بالتالي التأثير في ميزان القوى داخل الاتحاد[1].

لقد حضر الأمين العام الدورة السادسة حيث قدم خلالها تقريرا مفصلا عن نشاطات الاتحاد و هياكله المختلفة، كما اهتمت الأمانة العامة بتنظيم علاقات الاتحاد بالتجمعات الجهوية، و المؤسسات الدولية، تنفيذا لقرارات مجلس الرئاسة بالخصوص، حيث أعدت في هذا الإطار مشاريع اتفاق تعاون بين كل من الاتحاد من جهة و الهيئات و التجمعات الدولية من جهة ثانية، لكن ما يعيب على مؤسسي الاتحاد عدم منح الأمانة العامة سلطات حقيقية و استقلالا عن أعضاء الاتحاد في حدود قانونية معينة، الشيء الذي حرم الاتحاد من شخصية قانونية خاصة به في مواجهة كل الدول الأعضاء و كذلك العالم الخارجي، فغياب السلطة التقريرية المستقلة له التي بإمكانها الدفاع عن المصالح المغاربية الخاصة إنما يعكس عدم استعداد الدول المغاربية الخمسة التنازل عن سيادتها، فالمصالح المغاربية المشتركة تأتي ثانيا بعد المصالح الوطنية القطرية التي تدافع عنها كل دولة في مجلس الرئاسة، ما يجعل هذا الاتحاد مجرد نادي مغلق لرؤساء الدول لمجابهة التهديدات التي تمس أمن أنظمتهم[2].

7. الأكاديمية المغاربية للعلوم و الجامعة المغاربية:

وقد خُصّت ليبيا باستضافتها حيث بادرت بتخصيص مقر لها، تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، و تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج[3].

8. المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية:

نشأ نتيجة اتفاقية بين الدول الأعضاء في مارس 1991، و قد حددت العاصمة التونسية مقرا له،

---

[1]- خيري ميلاذ، مرجع سابق، ص 163.

[2] - رياض الصيداوي، في أسباب تعثر اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.

[3]- موقع الوزارة الموريتانية المنتدبة المكلفة بالشؤون الإفريقية: www.maghrebarabe.gov.mr، بتاريخ 2013/03/12.

إلا أنه حتى نهاية القمة السادسة في أفريل 1994 لم يكن قد تم تخصيص مقر له و بالتالي فإنه لم يعقد جمعيته التأسيسية لتكتمل به المنظومة الاتحادية في مستوى الهياكل. و الهدف من إقامته هو الإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ذات المصلحة المشتركة، كما أن وجوده قد يؤدي مستقبلا إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات المغاربية، لكن التجميد الذي ساد المؤسسات المغاربية قد عطل مشروعه، رغم أنه تم الاتفاق بين وزراء الاقتصاد و المالية في الاتحاد في مارس 2002 على إحياء هذا المشروع برأس مال قدره 500 مليون دولار تمهيدا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية[1].

ثانيا: المستوى الأمني

في الحقيقة لقد تبنّت معاهدة مراكش بعدا أمنيا بصفة صريحة بما يلزم دول الاتحاد بالحياد و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، كما دعت إلى عدم السماح باستخدام أراضيها للقيام بأي نشاط أو عمل من شأنه المساس بأمن و استقرار نظام أي عضو في الاتحاد. هذا و اعتبرت المعاهدة أيضا أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعد اعتداءا على الدول الأخرى، فالمعاهدة هنا تضمنت حيادا مطلقا تجاه الأوضاع الداخلية و تضامنا و تعاونا صريحا تجاه الأخطار الخارجية.

لكن مسيرة الاتحاد كشفت أن التعاون الأمني بما نصت عليه المعاهدة المنشئة لم يمنع الشكوك و الاشتباه و لم يضفي الثقة بين هذه الدول، كما أنه لم يتجسد في أرض الواقع و فشل أمام التحديات الخارجية التي واجهت بعضا من هذه الدول، فكمثال كانت موريتانيا تتوقع دعما و مساندة أفضل من دول المغرب العربي في نزاعها مع السنغال، لكن الدعم العسكري الحقيقي جاءها من العراق، أما ليبيا فلم تجد في الاتحاد المغاربي مظلة حقيقية عند مواجهتها للتهديد الغربي و الحظر الدولي بسبب أزمة "لوكربي"، فراحت الدول المغاربية تطبق القرارات الأممية مما دفع طرابلس إلى مقاطعة اتحاد المغرب العربي[2].

من جهة أخرى نجد أن العلاقات الثنائية بين الدول المغاربية قد توترت نتيجة لمشاكل أمنية، فمثلا العلاقات الجزائرية الليبية قد ساءت لأسباب تتعلق بالمعارضة السياسية الداخلية، حيث وصلت الأمور إلى درجة من التصعيد على إثر إعلان العقيد معمر القذافي استعداده الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، الشيء الذي اعتبرته الجزائر تدخلا في الشؤون

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 242.
[2]- خيري ميلاد، مرجع سابق، ص 170.

الداخلية، ردت عليه بحملات إعلامية مضادة و السماح للمعارضة الليبية في الخارج من عقد اجتماعاتها بالجزائر[1].

و نفس الشيء قد وقع مع المملكة المغربية فبسبب تصريحات العاهل المغربي المؤيدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، استمرت الجزائر في تقديم الدعم العسكري و الدبلوماسي لجبهة البوليساريو خصوصا مع بداية سنة 1994[2]، و هو الشيء الذي يعتبره المغرب تدخلا في الشؤون الداخلية له، و بهذا الحال و مع استفحال مشكلة الصحراء الغربية من جديد مع نهاية سنة 1995 طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد احتجاجا على موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية. كما واجهت ليبيا و موريتانيا مشاكل إضافية حينما اتهمت نواكشوط قوات الأمن و المخابرات الليبية بالضلوع في محاولة الانقلاب ضد الرئيس الموريتاني "**معاوية ولد سيد أحمد الطايع**" في جوان 2003[3].

لقد كان المشكل الأمني سببا واضحا في تعطيل إحدى أهم الإجراءات دلالة في سبيل تأكيد الإطار لمغرب عربي بدون حدود، و هي بطاقة الهوية المغاربية الموحدة التي لم يرتق العمل المغاربي إلى اعتمادها بسبب الشكوك و عدم الثقة بالرغم من أنها قد طرحت منذ الدورة الأولى لمجلس الرئاسة في تونس عام 1990[4]، و نفس المشكل الأمني بين الجزائر و المغرب الذي لم يحل وفق مشاورات ثنائية كما كان مفترضا له، جعل الحكومة المغربية تتهم الأجهزة الأمنية و الاستخباراتية الجزائرية بالوقوف وراء الاعتداء الإرهابي الذي أودى بحياة سائحين اسبانيين في فندق "أطلس آسني" بمراكش صائفة 1994، و هو الشيء الذي جعل المغرب يفرض التأشيرة على الجزائريين من جانب واحد، مما دفع بالجزائر للرد الفوري بغلق حدودها البرية مع المغرب[5]، فعدم وجود مثل هذا التعاون الأمني قد أبرز مشاعر الشكوك و عدم الثقة الدفينة و أكد بأن العلاقات بين الأشقاء يمكن هدمها بسهولة، و أن مسارات التكامل و التعاون قد تم بناؤها على قاعدة هشة لم تتجاوز بعد العداءات القديمة، و قد برز ذلك مجددا سنة 1999، عندما اتهمت الجزائر المملكة المغربية بالسماح للمجموعات الإرهابية استعمال الأراضي المغربية كقاعدة لشن هجماتها على الجزائر، كما اتهم الرئيس الجزائري صراحة المغرب بدعم الإرهاب الجزائري و تشجيع تجارة المخدرات باتجاه الجزائر.

---

[1]- صلاح سالم، قمة تونس و قراءة في أداء الاتحاد المغاربي، السياسة الدولية، عدد 117(جويلية 1994)، ص 201.

[2]- نفس المرجع و الصفحة.

[3]- Claire Brunel, "Maghreb Regional Integration", In Gary C. Hufbauer & Claire Brunel (ed), Maghreb Regional and Global Integration, Washington, Peterson Institute for International Economics, 2008, p.10.

[4]- تقدمت تونس بهذه الفكرة في القمة المغاربية الأولى التي نادت فيها بشعار مغرب عربي بدون حدود، و لم يتم البت فيها مطلقا.

[5]- Cherif Idris, Op.Cit, p.247.

في الحقيقة إن التعاون الأمني في ظل هذه المنظومات متعددة الأطراف يقتضي تنازلا من الدول القومية عن بعض من اختصاصاتها، لكن هذا بدا بعيد المنال بالنسبة للبلدان المغاربية، التي ظلت وفية لمنطق الدولة القطرية و بعيدة كل البعد عن الاشتراك في أي نوع أو نشاط أمني متعدد الأطراف، فانشغال القادة المغاربة بمهام بناء دولهم القطرية و الحفاظ على أمنهم القومي الداخلي، يبقى تبريرا لرفضهم أي انخراط في ترتيبات أمنية متعددة الأطراف على اعتبار أن ضعف و عدم تماسك الدولة داخليا قد يبرز أكثر في حالة تنازل الدولة عن بعض من اختصاصاتها لفائدة أجهزة الاتحاد خاصة في ظل عدم الثقة بين هذه البلدان و سعي بعضها للهيمنة الإقليمية.

إن العقيدة الأمنية للبلدان المغاربية قائمة أساسا لمواجهة التهديدات الأمنية النابعة من البيئة الداخلية و الإقليمية، و لهذا فالهدف الأساسي لها هو الحفاظ على الوحدة الترابية و تعزيز الاستقلال الوطني، لكن العامل الجوهري الذي يعيق انخراطها في ترتيبات أمنية متعددة الأطراف هو طبيعة نظم الحكم فيها التي تهيمن عليها المؤسسة العسكرية في جميع مؤسسات الدولة، و بالنتيجة فإن تسييس المؤسسة العسكرية و دورها في بناء الدولة القطرية يعيق تحويل جزء من السيادة لمؤسسات الاتحاد، لأن الأمن القومي لها مرتبط ارتباط عضوي بأمن الأنظمة الحاكمة، و أنه غالبا ما تعتبر التهديدات التي تواجهها الدولة، هي تهديدات لاستمرار الأنظمة الحاكمة و لشرعيتها، و لهذا نجدها منشغلة بالحفاظ على بقاءها و شرعيتها في مواجهة التهديدات الداخلية أكثر من اهتمامها بالأخطار الخارجية[1].

من جهة أخرى فإن إنشاء اتحاد المغرب العربي لم يكن نتيجة لوجود تهديدات أمنية خارجية، بل كان نتيجة للتوسع في الاتحاد الأوربي الذي قد يؤدي إلى تهميش البلدان المغاربية خاصة من الناحية الاقتصادية، و لهذا فلا يمكن اعتبار الاتحاد المغاربي حلفا عسكريا أو منظومة أمنية، بالرغم من وجود ما يشير إلى الجانب الأمني في المادتين 14 و 15، و هذا ما يفسر عدم خرق الدول المغاربية للحظر الدولي المفروض على ليبيا في أعقاب حادثة لوكربي، كما أن انضمام الدول المغاربية للحوار المتوسطي و الحوار و التعاون الأمني مع الناتو ابتداءا من سنة 1994 يناقض مسعى اتحاد المغرب العربي[2]، ففي حين لم تستطع الدول المغاربية التنسيق و التعاون الأمني فيما بينها، نراها تسارع للتحاور و التعاون مع الناتو، و كان أولى بها

[1]- Idem, p.253.
[2]- Idem, p.256.

أن تنسق سياساتها و توحد جهودها قبل أن توجه أمنها صوب شمال المتوسط حتى لا تتعرض للتهميش و الهيمنة عليها من الكتلة الأوروبية و الأطلسية.

لكن عدم وجود خطر خارجي واضح يهدد الأمن الإقليمي المغاربي عند إنشاء الاتحاد لا يعني بحال من الأحوال انتفاء أي من التهديدات الأخرى، فاتساع مفهوم الأمن القومي و تجاوزه للبعد العسكري الذي كان سائدا أيام الحرب الباردة، ليشمل الجوانب السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية، يضع في الحقيقة الدول المغاربية في مواجهة تحديات تتعلق بالإرهاب و التطرف الديني، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الديون الخارجية...الخ، و هو ما يخلق حاجة ماسة لدفع عملية التكامل الإقليمي نحو الأمام[1].

ثالثا: المستوى السياسي

لقد جاءت معاهدة مراكش بأهداف سياسية طموحة، فهي نصت على انتهاج سياسة مشتركة تهدف إلى تحقيق الوفاق بين الدول المغاربية و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار، بغرض المحافظة على استقلالها و إزالة كل صور النزاعات الإقليمية و صيانة السلام المؤسس على العدل و الإنصاف[2]، لكن هذه الأهداف قد تعرضت للاختبار في أزمة الخليج التي كشفت عن صعوبة التوصل إلى موقف موحد يجمع بين السياسات الخارجية لهذه الدول شديدة الاختلاف في المبادئ و الأهداف.

بالنسبة للموقف من الاجتياح العراقي للكويت يوم 02 أوث 1990، أدانت دول الاتحاد هذا الاجتياح ولو بدرجات متفاوتة، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الجزائر أن هذا الحادث يعد سابقة ذات خطورة استثنائية و أعلنت عن معارضتها اللجوء إلى استخدام القوة لحل النزاع، نجد تونس أكدت على ضرورة الانصياع إلى الشرعية الدولية و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية و التي تدعو إلى ضرورة عدم اللجوء إلى القوة و كذا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر، أما المغرب فقد أدان بشدة ذلك الاجتياح[3].

أما بالنسبة للموقف من القرارات الدولية فقد تشكلت خمسة آراء متعارضة عكست الاختلافات الكبيرة حول قضية بالغة الوضوح في سياق العلاقات المغاربية بالنظام العربي، و كذلك حول تصورها لعلاقة النظام العربي بالنظام الدولي، فنجد أن المغرب مثلا قد صوت لصالح قرار الجامعة العربية في إدانة الغزو لكنه شارك في الحرب ضد العراق دفاعا عن

[1] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص19.
[2]- المادة 02 من معاهدة الاتحاد.
[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 216.

الشرعية و دفاعا عن دول الخليج التي يشترك معها في صفة النظام الوراثي المحافظ و تجمعه معهم علاقات وطيدة. أما الجزائر فقد امتنعت عن التصويت لأسباب تتعلق برغبتها في أن يستمر الحوار في إطار عربي عربي، بينما غابت تونس عن حوار قمة القاهرة لأنها اعتبرتها تعطي حكما مسبقا بقرار مفروض من الخارج، لاسيما في ظل طابع الاستعجال الذي فرض على انعقاد القمة. أما الموقف الليبي فقد جاء معارضا للقرارات الصادرة عن القمة دون الإعلان عن تأييده للغزو، بل إنها أعلنت عن مبادرة لحل النزاع لجعل الخليج في منأى عن تدخلات القوى الكبرى[1].

أما موريتانيا فقد تحفظت على قرارات القمة لأسباب تتعلق بموقف العراق الداعم لها في نزاعها مع السنغال، بحيث فُسِّر تحفظها بأنه مساندة ضمنية للعراق في ضم الكويت بالرغم من أن موريتانيا ذاتها كانت في وضعية مشابهة لوضعية الكويت حين طالبت المغرب بضمها. و بهذا فشلت الدول المغاربية في عكس مواقف متقاربة، كما فشلت في عقد قمة طارئة لتوحيد موقفها من الأزمة ككل[2].

لقد أظهرت أزمة الخليج التباين المطلق في الآراء حول قضية عربية محددة، بينما كانت قضايا دولية أخرى مصدر تباين في الآراء لكن بصورة أقل حدة، فمثلا عند التوقيع على إعلان مراكش لاتفاقية الجات، تخلّفت ليبيا وحدها من دول المغرب العربي عن عملية التوقيع، بل و هاجمت وسائل إعلامها قمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واعتبرتها حلف بغداد جديد، وحصان طروادة لتمكين إسرائيل من دور مهيمن في المنطقة العربية ، و هو ما تم السعي له من خلال خلق معطيات جديدة ترتكز على فكرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، و هذا بدوره كان موضع خلاف بين بلدان اتحاد المغرب العربي، ففي حين التزمت الجزائر و ليبيا الحياد سارعت تونس و المغرب بربط علاقات مع إسرائيل،حيث تم فتح مكتب اتصال بين المغرب و إسرائيل في 1995/09/17، و في جانفي 1996 أعلن في اجتماع ثلاثي لوزراء خارجية تونس و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل عن اتفاق لإقامة مكتبين لرعاية المصالح بين تونس و إسرائيل، بينما تم على هامش مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 إعلان عن تبادل التمثيل الرسمي بين موريتانيا و إسرائيل و هذا بعد توقيع اتفاق تعترف فيه موريتانيا بإسرائيل و تعلن فيه عن رغبتها في ربط علاقات معها[3].

---

[1]- خيري ميلاد، اتحاد المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1995، ص 175.
[2]- السيد عوض عثمان، الاتحاد المغاربي و مشكلة التوافق، السياسة الدولية، عدد 102(أكتوبر 1990)، ص ص 55-60.
[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق ص 278.

كما أن الدول المغاربية لم تستطع فرض نفسها ككيان موحد أو على الأقل منسق، بل إن التنسيق بينها في قضايا محددة يكاد يكون منعدما، حيث تقدمت المغرب بطلب الانضمام إلى المجموعة الأوربية لإلحاقها بالسوق عضوا كامل العضوية دون استشارة أي طرف مغاربي آخر، كما أن قضايا تنظيم العلاقات مع السوق الأوربية المشتركة أو الاتحاد الأوربي لم يحظ بأي جهد جماعي حقيقي يؤدي إلى قيام ترابط امتيازي يتجاوز المبادلات التجارية و التحويلات المالية و التكنولوجية البسيطة، بل سعت كل دولة منفردة للتعامل مع الكتلة الأوربية[1].

من جهة أخرى لم يشكل قيام الاتحاد المغاربي عاملا مؤثرا في حل النزاعات و الخلافات البينية خاصة في قضية الصحراء الغربية التي ظلت تشكل عائقا أما العمل المغاربي المشترك، و كانت سببا مباشرا في تدهور العلاقات الجزائرية المغربية و شكلت في كثير من الأحيان شرارة اندلاع مواجهات مسلحة و تأجيج لسباق التسلح بين البلدين، و هو ما أضفى الشكوك و المخاوف و عدم الثقة بينهما ليتعثر مسار الاتحاد كنتيجة غير مباشرة لهذا التنافس بين البلدين بعد أن طلب المغرب تجميد مؤسساته منذ سنة 1995. و بذلك فشل الاتحاد في أن يكون سببا مباشرا في تطوير العلاقات بين دوله الأعضاء و تحسينها، كما أنه ظل عاجزا عن تأكيد صفة التعاون المنظم فيما بينها، حيث أن خمسا فقط من مجموع الاتفاقيات الموقع عليها هي التي دخلت حيز التنفيذ من مجموع أكثر من 25 اتفاقية في مختلف المجالات، و هذا يعد مؤشرا بالغ السلبية في أداء الاتحاد.

و فيما يخص توسيع عضوية الاتحاد يلاحظ أنه لم يسجل إلا طلب وحيد جاء من قبل جمهورية مصر العربية خلال الدورة السادسة عشر لوزراء خارجية الاتحاد التي حضرها وزير الخارجية المصري بصفة مراقب، و بهذا الشأن يلاحظ أن الدعوة لمصر لم توجه من قبل مجلس الرئاسة أو أية هيئة اتحادية، بالرغم من وجهة النظر التي ترى إمكانية قيام الاتحاد من ست دول من بينها مصر التي شهدت تكوين مكتب المغرب العربي، و لجنة تحرير المغرب العربي، غير أن الدعوة جاءت من بعض الأعضاء منفردين في حين رفض البعض الآخر هذا الانضمام[2]، معتبرا بضرورة قصر العضوية على الدول المغاربية الخمس في المرحلة الأولى من أجل تحقيق البداية الواقعية لأعمال الاتحاد[3].

رابعا: المستوى الاقتصادي

---

[1]- عبد اللطيف الفراتي، قمة مغاربية في زمن منظور، جريدة الشرق القطرية، 10 أفريل 2005.
[2]- أحمد مهابة، انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي ما له و ما عليه، السياسة الدولية، عدد 111(جانفي 1995)، ص ص 146- 147.
[3]- فؤاد اليوسفي، اتحاد المغرب العربي، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1989، ص 215.

حددت المادة الثالثة من معاهدة مراكش أهداف السياسة المغاربية المشتركة في الميدان الاقتصادي في السعي إلى تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية و الاجتماعية للدول الأعضاء، و اتخاذ الإجراءات اللازمة و الكفيلة بتحقيق ذلك، و بخاصة إنشاء المشروعات المشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الصدد، بحيث تم الاتفاق في دورتي مجلس الرئاسة لسنتي 1990 و 1991 على تحديد خارطة الطريق نحو إنشاء منطقة للتبادل الحر(للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المغاربيين) بحلول سنة 1992، و إنشاء اتحاد جمركي قبل نهاية سنة 1995 يهدف إلى توحيد الضرائب و الرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الأعضاء، ليتم في الأخير بلوغ مرحلة إنشاء سوق مغاربية مشتركة قبل سنة 2000، تهدف إلى تحقيق اندماج اقتصادي أو وحدة اقتصادية .

و تحقيقا لهذا المسعى تم توقيع على اتفاقيتن بين الدول المغاربية:

الاتفاقية الموقعة في 23 جويلية 1990 المتعلقة بتبادل المنتجات الفلاحية، و التي تهدف إلى إنشاء تدريجي لاتحاد جمركي بغية تحقيق سوق فلاحية مغاربية مشتركة، من خلال إعفاء المنتجات الزراعية المتداولة محلية المنشأ من الضرائب و الرسوم الجمركية، و إنشاء لجنة الأمن الغذائي المسؤولة عن إعداد لائحة تلك المنتجات الفلاحية، والاتفاقية الموقعة في 10 مارس 1991 المتعلقة بالجوانب التجارية و الجمركية بين بلدان اتحاد المغرب العربي، و التي تهدف إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المتداولة محلية المنشأ.

عموما لقد تلا الاتفاقين السابقين إبرام العديد من الاتفاقيات بين بلدان اتحاد المغرب العربي منذ إنشائه و حتى سنة 1994، إلا أنه من بين 37 اتفاقية موقعة في مختلف المجالات تم التصديق على 05 اتفاقيات منها فقط (صادقت الجزائر على 29، تونس على 27، ليبيا على 26، موريتانيا على 19 في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط و هي ذاتها التي دخلت حيز التنفيذ)[1]، و نتيجة الجمود الذي صاحب تنفيذها أصبح البديل هو التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقيات التجارية و الجمركية الثنائية الموقعة سابقا أو لاحقا بين كل من الجزائر و المغرب و تونس، و من بينها الاتفاق الثنائي لإنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية تنتهي في 31 ديسمبر 2007 بين المغرب و تونس في 16 مارس 1999، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقات السابقة مثل بروتوكول التعاون التقني بين وزارة الصناعة و التجارة المغربية و نظيرتها التونسية سنة 1998، اتفاق ضمان و تشجيع الاستثمارات سنة 1994.[2]

[1]- محمد بوبوش، مرجع سابق، ص 91.

[2]-http://www.finances.gov.ma/depf/depf.htm

أما بالنسبة للجزائر و تونس نذكر اتفاق التبادل التجاري لسنة 1981 المتبوع بالاتفاق التكميلي لسنة 1984 الذي ينص على الإعفاء المتبادل للرسوم الجمركية على المنتجات محلية المنشأ، بالإضافة إلى اتفاق إنشاء خط الغاز الرابط بين الجزائر و ايطاليا عبر تونس، كما وقعت الجزائر و المغرب في 14 مارس 1989 على اتفاق للتجارة و التعريفة الجمركية ينص على مبدأ المفاضلة المتبادلة للمنتجات المحلية للبلدين و الذي دخل حيز التنفيذ في 06 فيفري 1990، و منها كذلك اتفاق انجاز خط الغاز الرابط بين حاسي الرمل و طنجة إلى أوروبا، و بالتالي بناءا على هذه الاتفاقات الثنائية خاصة في قطاع المناجم و المحروقات حاولت الدول المغاربية التنسيق فيما بينها بإنشاء لجنة مغاربية للصناعات البترولية تهدف إلى تحقيق الانسجام و التناسق في السياسات الوطنية للبلدان الخمسة بغية انجاز سوق مشتركة للطاقة، لكن أوضاع المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة أعاقت تلك المجهودات[1].

أما فيما يخص التكامل في باقي المجالات الاقتصادية فقد كانت حبيسة المقاربة التكاملية المحددة عام 1990 من مجلس وزراء الخارجية و الاقتصاد و المالية، و التي تبنت إستراتيجية أساسها تحرير المبادلات التجارية بخلق منطقة للتبادل الحر و اتحاد جمركي عوض التركيز على المشاريع المشتركة، مما ساهم في إهمال العملية الهيكلية و أدى إلى تهميش هياكل الإنتاج الصناعي و الزراعي، التي يعتبر تكاملها أكثر أهمية و فاعلية، و بالتالي نتج عن ذلك تجميد مجهودات التكامل المغاربي في الوقت الذي كان لابد فيه من إطلاقها و دفعها للأمام[2].

رغم أن المقاربة التكاملية المغربية قائمة أساسا عن طريق السوق من خلال اتفاقيات تجارية داخل التكتل أو عبر اتفاقات ثنائية، تهدف في مجملها إلى تحرير المبادلات التجارية فيما بينها، إلا أن الملاحظ هو ضعف إجمالي لقيمة المبادلات البينية منذ إنشاء اتحاد المغرب العربي، بحيث تشكل التبادلات الثنائية ما قيمته 60% من التبادلات الكلية، في حين أن التجارة على مستوى الكتلة ككل لا تتعدى 7%، كما يمكننا ملاحظة أن حجم التجارة البينية بين الدول المغاربية ضعيف إذا ما قارناه بالمبادلات التجارية مع الاتحاد الأوربي، و هذا معناه أن الدول المغاربية مرتبطة ارتباطا تجاريا كبيرا بالاتحاد الأوربي، رغم أن مبادلاتها البينية شهدت ارتفاعا ما بين 1998 و 2006 و هذا قد يعود إلى دخول بعض الاتفاقات حيز التنفيذ مما أدى إلى خفض في التعريفات الجمركية على منتجات بعينها[3].

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 347.
[2]- نفس المرجع، ص 353.
[3]- عبد الباري شوشان،"التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد الخامس(كانون الثاني 2008)، ص45.

بالنسبة للجزائر تسيطر المحروقات على صادراتها بما يشكل أزيد من 97,5 %، و لهذا يظل الميزان التجاري خارج المحروقات في عجز دائم. في سنة 2008 بلغت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 1,77 مليار دولار بنسبة 2,5% من الحجم الإجمالي لها.

بالنسبة للمنتجات الفلاحية و الغذائية و الصيد البحري فهي لا تشكل سوى 7% و لا تتجاوز 30 مليون دولار، و عموم الصادرات الجزائرية موجهة لأوربا، لكن في السنوات العشر الأخيرة سُجل زيادة ملحوظة في الصادرات الجزائرية ناحية البلدان المغاربية، ففي حين لم يتجاز حجم التبادلات 803 مليون دولار سنة 1990، فقد قفز إلى 2,2 مليار دولار سنة 2006 و رغم أنه لا يمكن مقارنته بحجم التبادل مع أوربا إلا أنه يمكن اعتباره قفزة نوعية في العلاقات التجارية المغاربية ابتداءا من سنة 1998.

في حين بلغت الصادرات الجزائرية للدول المغاربية الأربع الأخرى 1,324 مليار دولار في مقابل 760,39 مليون دولار سنة 2007 بزيادة 18,49%. و المنتجات المصدرة تشمل أساسا غاز البوتان السائل بحوالي 693 مليون دولار، الغاز الطبيعي 331 مليون دولار، البروبان السائل 116 م.د، المنتجات نصف المصنعة 113,16 م.د، المنتجات الغذائية 22,92 م.د بزيادة قدرها 178,03%، منتجات صناعية حديدية 34 م.د، أما فيما يخص الواردات فهي تقدر بحوالي 387,49 مليون دولار سنة 2008 بزيادة قدرها 32,84%.

اتجهت جل صادرات ليبيا بعد سنة 2000 إلى تونس بنسبة تزيد عن 90% من إجمالي صادراتها لدول الاتحاد، و بنسبة 2,7% إلى المغرب، في حين أن صادراتها إلى الجزائر تكاد تكون منعدمة كمثيلتها تجاه موريتانيا. و نفس الشيء ينطبق على الواردات الليبية من دول المجموعة، حيث تحتل تونس المرتبة الأولى و قدرت وارداتها بحوالي 160 مليون دولار بنسبة تقارب 65% من إجمالي وارداتها، و نحو 88 مليون دولار بنسبة تصل إلى حدود 35% من المملكة المغربية، بينما تؤول وارداتها من الجزائر و موريتانيا إلى الصفر[1].

أما تونس فمند 2008 لم يتوقف حجم مبادلاتها المغربية عن الارتفاع، بحيث شهد زيادة بحوالي 40% في حجم تبادلاتها مع ليبيا، 85% مع الجزائر، و 24% مع المغرب، 52% مع موريتانيا، و يمثل حجم تبادلاتها المغاربية حوالي 7% من حجم التبادلات المغاربية، كما تشكل المواد الفلاحية حوالي 11,7%من مجموع صادراتها المتنوعة، بينما وارداتها تمثل 12,1%.

[1]- عبد الباري شوشان، مرجع سابق، ص 42.

بالنسبة للمغرب فإن معدل تبادلاته المغاربية بين 1999 و 2006 ارتفع بنسبة 14,5% في حين أنه كان لا يمثل سوى 0,7% بين 1990 و 1998. و التبادلات التجارية بين المغرب و الدول المغاربية الأربع الأخرى بلغ 8,9 مليار درهم سنة 2007، و تمثل الجزائر الشريك التجاري الأول بالنسبة له مغاربيا و إفريقيا بمبلغ يقدر بحوالي 7 مليار درهم من حجم التبادل و منها 6,4 مليار درهم كحجم للصادرات.

في نفس السياق أيضا زادت الصادرات المغاربية إلى دول الاتحاد الأوربي بنسبة 14,5% للفترة بين 1999–2006 مقابل نسبة زيادة 1,7% بين 1990–1998، في حين بلغ معدل الصادرات نحو بقية دول العالم 24,8% و 1% على التوالي لذات الفترتين، أما الواردات من الاتحاد الأوربي فقد شهدت تطور صافي بمعدل 1,8% بين 1990 و 1998، لتبلغ بعد ذلك 13,8% بين 1999 و 2006.

و إذا ما قارنا التبادلات البينية المغاربية مقابل التبادلات البينية داخل تجمعات أخرى نجد بأنها ضعيفة و هامشية، فهي لا تزيد عن 2 % كمتوسط من حجم المبادلات التجارية الكلية بين سنتي 2009 و 2011 ، بينما التجارة البينية في الاتحاد الأوربي تبلغ 32,7%، و 21% بالنسبة لدول ASEAN، 14,6% بالنسبة لمجموعة PECO (دول وسط و شرق أوربا)، 19% لدول MERCOSUR، و 10,7% بالنسبة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا [1]. فالبلدان المغاربية لا تتعدى تبادلاتها البينية في أحسن الأحوال 4% ، وهي لا شك نسبة متدنية مقارنة حتى بمعدلات التجارة البينية العربية التي لم تتجاوز بدورها 10% عام 2007،[2] إذا التجارة المغاربية البينية تظل ضعيفة مقارنة مع حجم تجارتها مع دول الاتحاد الأوربي، بحيث أن دول اتحاد المغرب العربي تصدر بأكثر من 51 مرة ناحية الاتحاد الأوربي عنه ناحية المغرب العربي.

فيما يخص بنية المبادلات البينية المغاربية فتحتل المنتجات الطاقوية المرتبة الأولى بحصة 31,9% سنة 1990، و 45,5% سنة 2006، تليها المواد الفولاذية و الحديدية التي ارتفعت من 5,4% إلى 7,9% بين 1990 و 2006، في المقابل انخفضت حصة قطاعات النشاط(مواد البناء، المنتجات الميكانيكية و الكهربائية، المنسوجات، السلع الفلاحية)، و إجمالا فإن الجزائر تشكل سوقا مهما للمواد الفلاحية و المواد الغذائية عامة القادمة من تونس و

[1]- Abderrahmane Mebtoul, Face à la Mondialisation : le Renforcement de la Coopération Algéro-Marocaine Passe par l'Intégration Maghrébine, Institut Royal des Etudes Stratégiques IRES, Rabat, 16 Février 2012, p. 3.

[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص 15.

المغرب خصوصا، بينما هاتين الأخيرتين تشكلان سوقا للمنتجات الطاقوية الجزائرية و الليبية في حين أمن موريتانيا تبقى الحلقة الأضعف في ميزان التبادلات و تهيمن المواد الغذائية و مواد الوقود على وارداتها في حين تتشكل صادراتها من مواد الصيد البحري بنسبة تتجاوز 50% و الحديد، وهي موجهة أساسا لليابان و دول الاتحاد الأوروبي.

في الحقيقة و بعد مضي حوالي 23 سنة على توقيع معاهدة مراكش، و بعد تحديد مواعيد نهائية لتجسيد مشروع التكامل الاقتصادي، نجد في النهاية أن هذا المشروع لم ينجح حتى الآن في إطلاق منطقة تجارة حرة و هي المرحلة الأولى في أي مسار تكاملي، بل و تعرض المشروع إلى شلل تام بعد طلب المغرب تجميد مؤسساته سنة 1995، و بالرغم من استئناف بعضا من لجانه العمل ابتداءا من سنة 2001 إلا أن محاولات التفعيل باءت كلها بالفشل. و يبدو أن الأسس التي قام عليها الاتحاد غير كافية لدفع عملية التكامل فالتركيز على عمليات التبادل الحرة دون تحقيق تكامل قطاعي و مشاريع جهوية مشتركة لم يرفع من معدلات التبادل البيني و لم يحقق الانتشار المرجو في مختلف القطاعات.

إن العملية التكاملية تتطلب من الناحية الوظيفية قيام تكامل بين القطاعات الواعدة للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي و تحقيق تخصص على حسب ميزة الأفضلية لكل دولة، فالتركيز الوظيفي على توطين المشاريع المشتركة في دول مختلفة كفيل في نهاية المطاف بتحقيق عملية الانتشار التي سينتج منها تحقيق مستويات عالية من التكامل الوظيفي، و ما قامت به الدول المغاربية بشكل ثنائي من مشاريع مشتركة كفيل إذا ما عُمِّمَ أن يؤدي إلى زيادة معدل التبادلات البينية في المرحلة الأولى ثم إلى تحقيق التكامل المغاربي في المرحلة الثانية[1].

لكن ما يعاب كذلك على اتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى المقاربة التكاملية المتبناة هو غياب الإرادة السياسية، و التي كانت بارزة في عدم الحضور المنتظم للزعماء و التأجيل المتتالي للقمم المغاربية، و الذي كان أساسه الخلافات السياسية بينهم خاصة بين الجزائر و المغرب حول قضايا أمنية على رأسها مشكلة الصحراء الغربية، و التي كانت سببا مباشرا في نزوعهما نحو سباق تسلح الذي أثر بشكل غير مباشر على فعالية الاتحاد، بحيث أدى إلى انعدام الثقة و ازدياد الشكوك و المخاوف من النوايا المضمرة الطرف الآخر، و هذا ما انعكس على إرادة البلدين و أدائهما التكاملي، الشيء الذي جعل شعوب المنطقة تتحمل الضريبة الاقتصادية من عدم ترقية التعاون و التكامل الإقليمي، فبالإضافة إلى ارتفاع النفقات العسكرية التي لها

[1]- نفس المرجع، ص 14.

تأثير مباشر على التنمية المحلية و على تمويل فرص للمشاريع المشتركة، نجد أن البلدان المغاربية حسب تقرير البنك العالمي سنة 2006 في حالة ما إذا ما فوتت فرصة التكامل الاقتصادي الكامل سوف تخسر زيادة كبيرة الناتج المحلي لكل دولة يقدر بحوالي 24% و 27% و 34% لكل من تونس و المغرب و الجزائر على التوالي بين 2005 و 2015.[1]

و يبدو جليا أن الإرادة السياسية المغاربية كانت حاضرة فقط سنة 1989 عند إبرام معاهدة إنشاء الاتحاد، و خلال بعض السنوات التي سجلت حضورا كاملا لجميع الزعماء، لكن تعثر عقد مؤتمرات القمة لاحقا أثبت بما لا يدع مجالا للشك ضعف هذه الإرادة، فالصراع الجزائري المغربي و التي كانت من مظاهره زيادة النفقات العسكرية بشكل غير معقول، و تأجيج حمى سباق التسلح، قاد في الأخير إلى تقويض العملية التكاملية و توجيهها باتجاه مسار برشلونة، و إعاقة أي مسعى لعقد مؤتمرات القمم المغاربية وتفعيل مؤسسات الاتحاد، بحيث نجد أن تونس و المغرب قد تحمستا لمسار برشلونة، و بالتالي فقد وقعتا على اتفاقيتي شراكة مع الاتحاد الأوربي عامي 1995 و 1996على التوالي. إن إبرام مثل هذه الاتفاقات المنفردة قد جاء عموما على حساب الإرادة السياسية المغاربية لتطوير و تفعيل مؤسسات الاتحاد.

المبحث الثالث: عوائق اتحاد المغرب العربي و مستقبل العملية التكاملية

بالرغم من توفر العديد من العوامل و المقومات المشجعة على قيام الاندماج و التكامل الإقليمي و استمراره، إلا أن ظهور فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين قد صاحبتها عوائق و مشكلات لم تستطع الأطراف المغاربية تجاوزها، بالإضافة إلى بعض المستجدات التي طرأت مع تأسيس اتحاد المغرب العربي و ساهمت في عرقلة مسيرته و تجميد مؤسساته، و فيما يلي سوف نحاول التعرف على هذه العوائق و على إمكانيات تفعيل المسار التكاملي المغاربي.

المطلب الأول: معوقات التكامل المغاربي

1.توتر العلاقات الجزائرية المغربية: في الحقيقة إن السبب الرئيسي في تعطل مشروع اتحاد المغرب العربي هو توتر العلاقات الجزائرية بسبب مجموعة من القضايا أهمها قضية الصحراء الغربية، و هو السبب الرئيسي الذي جعل المغرب يطلب رسميا تجميد مؤسسات الاتحاد سنة 1995، فالجانب التنافسي و الصراعي في علاقات البلدين كان السمة الغالبة منذ بداية الستينات

[1]- Abderrahmane Mebtoul, Op.Cit, p.05.

حينما أعلن المغرب عن مطالبه في بعض من الأراضي الجزائرية و لجوئه إلى العمل العسكري لفرض الأمر الواقع، و منذ ذلك التاريخ و العلاقات الجزائرية المغربية بين شد و جذب بين حرب باردة و تصالح شكلي، و ما زاد من إعلاء القيم التصارعية هو تبني البلدين لاستراتيجيات تسلح تفوق بكثير ما يستوعبه اقتصادهما، الشيء الذي خلق سباق تسلح غير معلن بينهما، عمل على خفض مستويات الثقة إلى حدودها الدنيا و زاد من الشكوك و الريبة بينهما، حتى أضحى هذا التنافس و التصارع سمة بارزة و دائمة في تفاعلاتهما الثنائية و ضمن الإطار المغاربي، فسباق التسلح هنا أثّر تأثيرا مباشرا في علاقات البلدين السياسية عبر التأثير في مستويات الثقة المتبادلة، و بالتالي كان له تأثير غير مباشر على مشروع التكامل منذ بداياته الأولى بحيث تعطل المشروع و تأخر إلى غاية نهاية الثمانينات، كما أن ضعف مستويات الثقة المتبادلة و انتفاءها في مراحل أخرى أثر مباشرة على إرادة الطرفين لتطبيع علاقاتهما و المضي قدما في مسارات التكامل، كما أن أداء اتحاد المغرب العربي كان مخيبا بشكل كبير في سنواته الستة التي قضاها قبل تجميده و بالتالي فعّاليته كانت رهينة لإرادة الزعماء المغاربة الغائبة تماما.

كما أن مشكلة الصحراء الغربية إذا ما فصلناها عن سباق التسلح بين البلدين كانت السبب المباشر في تقويض المسار التكاملي، بحيث أدت إلى توقف تجربة اللجنة المغاربية الاستشارية الدائمة عندما اندلعت المواجهات العسكرية سنة 1975، كما أنها كانت السبب المباشر في تعطيل مسيرة اتحاد المغرب العربي عام 1995، عندما طلبت المغرب رسميا من الجزائر(التي كانت تترأس الاتحاد) أن تعمل على توقيف نشاط المؤسسات المغاربية توقيفا مؤقتا متهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية.

و بعد مضي ما يقارب العقد عن تجميد مؤسسات الاتحاد و في الوقت الذي كان من المنتظر أن تُثمِر محاولات الإحياء، عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تصعيدا و أعادت الأمور إلى نقطة الصفر، حينما وجّهت الجزائر في أكتوبر 2004 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وصفت فيه المغرب بأنه يحتل الصحراء و أكدت على ضرورة ترك الحرية للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فلا يمكن للمملكة المغربية أن تكون وصية على الصحراويين في تقرير مصيرهم، و ردت المملكة المغربية بمذكرة أخرى شديدة اللهجة إلى الأمين العام للأمم المتحدة[1]، الشيء الذي عكر الأجواء بين البلدين مجددا و أكد بما لا يدع مجالا للشك بأن

[1]- أحمد دياب،"المغرب و الجزائر..تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية"، السياسة الدولية، عدد 159(جانفي 2005)، ص 203.

الخلاف الجزائري المغربي مرتكز حول قضية الصحراء الغربية، و أن أي تحسن في علاقات البلدين مرهون بإيجاد تسوية مقبولة من الطرفين لهذه القضية.

لقد أثبت تفحص العلاقات السياسية الجزائرية المغربية غياب الإرادة الحقيقية للتكامل في المنطقة بالرغم من الفرص الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي بين بلدانها، لكن إعطاء الأسبقية للعامل السياسي على حساب العامل الاقتصادي قد عطل المشروع المغاربي في مرات كثيرة، فلو أن الدول المغاربية و خاصة الجزائر و المغرب باعتبارهما محور الأحداث في المنطقة كانت لهما إرادة في دفع التعاون الاقتصادي و تطويره، لأدى ذلك في مرحلة لاحقة إلى حالة عدم الرجوع و التي تكون فيها تكلفة الارتداد كبيرة و بذلك يتم تجاوز القضايا السياسية العالقة و حلها نهائيا.

إنّ تحسن العلاقات السياسية هي عامل حاسم في بناء أي تكتل اقتصادي و سياسي إقليمي، كما أن العامل الاقتصادي هو المدخل الأساسي لأي تقارب سياسي إذا ما وُجدت إرادة سياسية حقيقية. تبين الإحصاءات أنه في سنة 1970 عند تسوية النزاعات الحدودية بين الجزائر من جهة و تونس و المغرب من جهة أخرى، زاد التبادل التجاري بين الجزائر و المغرب بثلاثة أضعاف و بين الجزائر و تونس بأربعة أضعاف، و العكس حدث في سنة 1979 حين أصبحت المعاملات بين الجزائر و المغرب شبه معدومة على إثر الخلاف حول الصحراء الغربية، و نفس الشيء حدث في أوث 1994 أين ساد الجفاء بين الجزائر و المغرب، بعد أن فرض هذا الأخير تأشيرة عبور على الرعايا الجزائريين و من أصل جزائري عقب تفجيرات فندق أسني و ردت على ذلك الجزائر بإغلاق حدودها البرية، كما توترت العلاقات بين تونس و المغرب بعد طرد تونس لمجموعة من المغاربة المقيمين في تونس، و بالمثل تعكّرت الأجواء بين ليبيا و موريتانيا بعد قيام الأخيرة بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل سنة 1995 كلها ساهمت في تدنى معدلات التبادلات التجارية فيما بينها[1].

2.**المشاريع الخارجية البديلة:** لقد حملت المتغيرات الدولية التي حدثت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحديات كبيرة للمنطقة العربية و للمنطقة المغاربية بصفة خاصة، حيث تم طرح مشاريع الشراكة الإقليمية لا تنسجم مع مصالح الدول المغاربية بقدر ما تخدم مصالح الأطراف الإقليمية و الدولية المقترحة لها، و بالذات نذكر مشروعي النظام الشرق الأوسطي و مشروع الشراكة الأورو– متوسطية، هذين المشروعين يندرجان أصلا في إطار المنافسة الشديدة التي

[1]- خوني رابح و حساني رقية، " اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي"، في الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية،الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص11.

تترتب عن عملية العولمة، هذه المنافسة التي تواجه ثلاثة أقطاب كبرى في الاقتصاد الدولي هي الولايات لمتحدة الأمريكية ، اليابان، و الاتحاد الأوروبي.

إن القوى الكبرى تهدف من خلال إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الإقليمية، الحصول على قواعد خلفية، من شأنها أن تضمن لها، بالإضافة إلى تمكينها من توسيع مجال تحركاتها، وسيلة للوقاية و مواجهة استراتيجيات التوسع التي تقوم بها منافساتها[1].

و في إطار العمل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، انشغلت الدول المغاربية بهذين المشروعين و كيفية التعامل معهما و كذلك كيفية الاستفادة منهما، تاركة إطارها التنظيمي المغاربي دون المستوى المطلوب من الاهتمام، و ذلك أن هذه الدول انشغلت بالمفاضلة بين المشروعين، و هو ما أثر بشكل كبير على اتحاد المغرب العربي كون هذه المشروعات البديلة طُرِحت على المنطقة و الإتحاد مازال يخطو خطواته الأولى لتأسيس هياكله التنظيمية، كما أن الدول المغاربية شرعت في الانضمام لها بصفة فردية و دون تنسيق مسبق مع بعضها البعض.

و قد كانت المغرب هي أول دولة عربية استضافت القمة الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالدار البيضاء عام 1994، كما كانت تونس أول بلد متوسطي يبرم اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 1995،و تلتها المغرب بإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في العام الموالي، بينما تأخرت الجزائر كثيرا في ركوب قطار الشراكة نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي فلم تبرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في سنة 2002، و بقيت ليبيا خارج المشروعين الشرق أوسطي و الأورو متوسطي حتى نهاية 2008 أين دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بقصد التوصل إلى يسمى باتفاقية إطار شبيهة إلى حد كبير مع اتفاقيات الشراكة التونسية، المغربي و الجزائرية[2]، في حين أن موريتانيا انضمت إلى مشروع النظام الشرق أوسطي من خلال آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا بوصفها المدخل الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي، لكنها بقيت خارج مسار برشلونة، لأن تعاملها مع الاتحاد الأوروبي يتم عبر مجموعة إفريقيا و الكاريبي(A.C.P).

لقد كانت الضرورة تقتضي أن تتكاثف جهود الدول المغاربية من أجل تفعيل التكامل فيما بينها ليكون تعاملها مع المشاريع الخارجية بندية و إرادة تعبر عن المصالح المغاربية ككتلة، لكن يبدو أن القيادات المغاربية لا تؤمن بحجم الإمكانات و الفرص التي تطرحها المنطقة

[1]- Bouzidi Nachida, les Enjeux Economiques de l'Accord d'Association Algérie-Union Européenne, IDARA, n° 24, Alger, 2003, p.79.

[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع(حزيران 2009)، ص ص 45-46.

للتعاون و الاندماج بقدر إيمانها بالمكاسب التي تجنيها عبر انخراطها في المشاريع الخارجية، و لا أدل على ذلك هو ارتباط اقتصادياتها استيرادا و تصديرا خصوصا مع دول الاتحاد الأوروبي، و هو ما أثر سلبا على التجارة المغاربية البينية حيث نجد مثلا أن الجزائر قد سجلت أدنى نسبة خلال السنوات 1995-2006 بمعدل حوالي 1,7% من إجمالي تجارتها الخارجية.

3.الضعف البنيوي لاقتصاديات المغرب العربي: بعد استقلال البلدان المغاربية كانت المغرب و تونس و موريتانيا قد اتبعت سياسات اقتصادية ليبيرالية، بينما اتبعت الجزائر و ليبيا سياسة الاقتصاد الموجه، لذلك تم تفسير فشل اندماج الاقتصاديات المغاربية نتيجة اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية فيها.

لكن بعد اتجاه كل من الجزائر و ليبيا لتحرير اقتصادياتها تبين أن تأخر اقتصاديات البلدان المغاربية و اعتمادها في أغلب الأحيان على قطاع واحد أو قطاعين بمعنى نقص في تنوع الأنشطة الاقتصادية، هي العوامل التي حالت دون اندماج هذه الاقتصاديات في الماضي و في المستقبل ما دامت لا توجد مؤشرات تدل على حدوث تحول في عمليات الإنتاج، و هو ما سوف يبقي على طبيعة العلاقات العمودية لأقطار المغرب العربي مع الاتحاد الأوربي، فالتوجه الليبرالي و سياسات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تنامي العلاقات القطرية المغاربية مع التكتلات الكبرى و الدول المتقدمة على حساب العلاقات البينية، خاصة و أن دولا مثل الجزائر و ليبيا التي تعتمد أساسا في اقتصادها على العوائد البترولية و هو ما قد خلق عدد من مواطن الضعف و الخلل في الأسس البنيوية الاقتصادية و حوّل اقتصادياتها إلى اقتصاديات قائمة على الاستيراد و الخدمات.

إن تنامي قطاعي النفط و الخدمات كان على حساب قطاعي الزراعة و الصناعة، فنجد أن قطاع الخدمات احتل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمغرب، و تجاوز 50% بالنسبة لتونس، و حوالي 45% بالنسبة لكل من الجزائر و ليبيا، و يمثل قطاع الخدمات أكثر من 50% من العمالة الكلية في الدول المغاربية، أما قطاع الصناعة و رغم حدوث تطور نسبي لدى كل من المغرب و تونس بسبب الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، فهذا التطور يبقى دون المستوى المطلوب و يحتاج إلى خدمات ذات تكنولوجيا مرتفعة، و بالتالي يبقى هذا القطاع تقليديا في معظمه مقارنة مع التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم في الوقت الراهن[1].

[1]- فتيحة شيخ،"تحديات الأمن الاقتصادي و الاجتماعي في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد التاسع(2009)، ص 45.

إن اقتصاديات المغرب العربي كانت و مازالت تخضع إلى تبعية اقتصادية و أوروبية و على الأخص فرنسية، فهي مازالت لحد الآن تابعة في جميع النواحي الفلاحية و الصناعية و التجارية و المالية، حيث اتسمت بالصناعات الغذائية التحويلية الموجهة إلى الخارج لسد الاحتياجات الأوروبية، و كذلك النشاطات المنجمية و الاستخراجية و التي وُجِّهت نحو التصدير كمواد أولية يتم معالجتها في الخارج، و ترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة، و حتى تطوير البُنى التحتية من موانئ و طرق، سكك حديدية، مطارات، كلها كانت تخدم في المقام الأول أهداف التصدير و الاستيراد الأوروبي [1]، كامتداد لسياسات القوى الاستعمارية في الحقب الماضية، و لهذا نجد الدول المغاربية استمرت في انتهاج سياسات اقتصادية متباينة أعلت من النزعة القطرية، فانصرفت البلدان المغاربية إلى البناء الوطني، بدلا من البناء الإقليمي المغاربي، و هنا عند مرحلة التكامل وجدت نفسها لا تملك مقومات اقتصادية متوازنة تسهل عليها مباشرة مسار التكامل و الاندماج الاقتصادي بسهولة الشيء الذي خلق صعوبات أعاقت هذا المسار.

كما تعاني اقتصاديات الدول المغاربية من ضعف كبير في المجال التكنولوجي مقارنة مع الدول النامية الأخرى في جنوب شرق آسيا و التي استطاعت في ظرف وجيز أن تقفز قفزات إلى الأمام، في حين بقيت الدول المغاربية قابعة في المؤخرة على مستوى التطور التكنولوجي، و هي ما زالت تعاني من التبعية التامة للدول المتقدمة، و رغم أن عملية التطوير التقني و التكنولوجي تتطلب تحويل المعارف الخارجية نحو النسيج العلمي و التقني في الداخل لأي بلد كان، إلا أن الإشكالية هنا هي أساسا تتمحور حول شروط تنفيذ هذه التحويلات، و هنا يكمن السبب الرئيسي للفشل، بحيث أن نجاح تحويل التكنولوجيا مرتبط إلى حد كبير بمتوسط المستوى التقني و العلمي للدولة المستقبلة لهذه التحويلات، ففاعلية التكنولوجيا الجديدة تتعلق بالنسيج الاجتماعي و الاقتصادي و التقني الذي يسمح بتكييفها، بمعنى أنها تتطلب مستوى معياري من التعليم و هو غير متوفر في بلدان المغرب العربي التي مازال تعاني تأخرا في هذا المجال، إذ أنها إلى حد الآن مازالت تسجل مستويات مرتفعة من أمية الكبار تزيد عن المتوسط العالمي حيث تصل إلى حدود 50% في المملكة المغربية كأعلى نسبة في المنطقة المغاربية. كما أن الدول المغاربية تتميز بضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي و التحكم في التكنولوجيا فنجد مثلا تونس تنفق 1,25% من الناتج المحلي، ليبيا 0,4%، بينما الجزائر و المغرب فلا

[1]- لعجال أعجال محمد لمين،"معوقات التكامل في إطار التحاد المغاربي و سبل تجاوزها"، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد05 (مارس 2010)، ص 27.

ينفقان إلا ما نسبته 0,2%من الناتج المحلي[1]، و هي نسبب ضعيفة مقارنة بالدول الأوروبية كما أنها نسب ضعيفة مقارنة بما تنفقه ذات الدول على صفقات السلاح، و قد أدى هذا التخلف التكنولوجي بالدول المغاربية إلى تعزيز علاقاتها مع أمريكا و أوروبا كي تستفيد من عمليات نقل التكنولوجيا، وهو الشيء الذي انعكس سلبا على مشروع التكامل البيني، في ظل سعي كل دولة للحصول على امتيازات فردية في إطار التنافس المغاربي ــ المغاربي.

المطلب الثاني: مستقبل العملية التكاملية

إن مسار التكامل في اتحاد المغرب العربي كما رأينا مرهون بالتصالح الجزائري المغربي، فخلال مسيرة الاتحاد منذ ستينات القرن الماضي غالبا ما أدت التوترات الجزائرية المغربية إلى تعطيل و إيقاف العملية التكاملية. إن الدخول في أعماق الأزمة بين الجزائر و المغرب كما رأينا، يكشف أن هناك علاقة جدلية تحكم الأزمات السائدة بينهما على نحو يخلق عملية تأثير و تأثر مستمرين، الأمر الذي يعني أن علاقة البلدين ستظل في حلقة مفرغة، و بالتالي هناك صعوبة في نجاح أي مجهودات من قبل الدولتين أو من قبل دولة ثالثة، إلا إذا تم التوصل إلى تسويات بين الجانبين تتعلق بالقضايا الهيكلية التي تمثل جذور الخلاف بينهما، و على رأسها الخلاف حول قضية الصحراء الغربية.

لقد لعبت تونس بعد نجاح الثورة دورا قياديا في إطار اتحاد المغرب العربي، حيث قام بالفعل الرئيس التونسي "**المنصف المرزوقي**" بزيارة لكل العواصم المغاربية بهدف تفعيل و تطوير المنظمة الجهوية العاطلة عن العمل منذ العقد الأخير من القرن العشرين، و لهذا دعا الرئيس التونسي نظراءه إلى الاجتماع في تونس في موعد أقصه أواخر عام 2012. إن نقطة الانطلاق لتفعيل الاتحاد المغاربي بالنسبة للرئيس التونسي تتمثل في تجنب القضايا الخلافية بين البلدان المغاربي، و بالتالي فهو يؤكد على تحويل قضية الصحراء الغربية، التي تسببت في خلاف مغربي جزائري عطل مسيرة الاتحاد طيلة المدة الماضية، إلى هيئة الأمم المتحدة للفصل فيها[2]، و في الحقيقة إن الانطلاق من القضايا المتفق عليها بين البلدان المغاربية و استبعاد القضايا الخلافية، يعتبران بحق إستراتيجية ملائمة للخروج من مأزق جمود الاتحاد المغاربي، لكن رغم هذا الدور القيادي التونسي الجديد و رغم حماسة الرئيس "**المرزوقي**" فإن عملية تفعيل و إحياء الاتحاد لم تتم إلى حد الآن نتيجة ثقل الملفات العالقة بين الطرفين، بالإضافة إلى انشغال تونس و ليبيا بالفوضى الداخلية الناتجة عن أحداث الربيع العربي.

---

[1]- نفس المرجع، ص 30.

[2]- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم،"الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة و تزايد التحديات"، مرجع سابق، ص 17.

1.تكريس الجانب الصراعي و التصعيد بين البلدين:

يمكن توقع مستقبل العملية التكاملية من خلال توقع مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية، و بناءا على ما تم دراسته يمكن افتراض سيناريو الاتجاه نحو الأسوأ بمعنى استمرار تغليب الجانب التنافسي الصراعي على الجانب التعاوني و التمادي فيه، بطغيان مواضيع التنافس و النزاع في المجال الدبلوماسي و الاقتصادي و السياسي، من خلال كذلك استمرار مشكلة الصحراء الغربية دون حل، توتر الحدود، مقابل تراجع دور العوامل التكاملية بين البلدين تكريسا لفشل اتحاد المغرب العربي، و تراجع التبادلات التجارية، تواصل غلق الحدود، و تواصل الحملات المضادة و الاتهامات المتبادلة.

إن سمة التنافس و الصراع هي السمة الدائمة التي تميز علاقات البلدين منذ حرب الرمال سنة 1993 و التي شكلت الأرضية التي بُنيت عليها التفاعلات الثنائية بين البلدين و التي هدمت أسس التضامن و الإخاء التي كانت تميز حركات التحرر الوطني أيام الاستعمار الأوروبي، و لهذا نجد غياب قنوات الاتصال بين البلدي ن من قطع للعلاقات و جفاء طيلة السنوات الماضية كما يتجلى ذلك في قضية غلق الحدود التي أصبحت سمة دائمة في تاريخ البلدين، و هو ما يؤكد النمط السائد في التفاعلات البينية بحيث يؤدي أي نزاع أو توتر سياسي بين البلدين إلى الوقف الفوري لتدفق الأشخاص و السلع و الخدمات و قطع الصلات العضوية بينهما، بمعنى عودة العمليات التكاملية لنقطة الصفر في كل مرة.

في الحقيقة إن كل اتجاه لتلطيف العلاقات الجزائرية المغربية يتعرض للنسف نتيجة لحدوث أحداث عارضة تعلي من القيم الصراعية على حساب قيم التعاون و التكامل، و الغريب في الأمر أن ما ينسف جهود التقارب غالبا ما يأتي من قبل البلدين و ليس بعيدا عن حدودهما، فالمغرب يرى بأن هناك ازدواجية في الموقف الجزائري إزاء ملفي الصحراء الغربية و الاتحاد المغاربي، و هو ما دفعه للتصعيد بطلب تجميد مؤسساته في محاولة للضغط على الجزائر و إحراجها أمام باقي الأعضاء، الشيء الذي أدى إلى انقسام الدول المغاربية حول مسألة التجميد و أعادت مشهد انقسامها إلى محورين خلال السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي.

لكن بعد محاولات تجاوز هذه الأزمة بين البلدان المغاربية و سعي أطرافها للمصالحة بين الجزائر و المغرب، برزت بالفعل مؤشرات توحي بقرب لقاء بين مسؤولي البلدين في صيف 1999 خاصة بعد انتخاب "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للبلاد، إلا أن وفاة الملك المغربي "الحسن الثاني" أدت إلى إرجاء اللقاء، ليقع بعدها انهيار مفاجئ أخر للعلاقات بين البلدين بعد

اتهام الجزائر للمغرب بإيواء الجماعات المسلحة الجزائرية في سبتمبر 1999، كما ازدادت التوترات بين البلدين مع بداية سنة 2002 بعد قيام الرئيس الجزائري بزيارة إلى مخيمات تندوف، ما جعل المغرب يتهم الجزائر صراحة بأن لها أطماع للتوسع و الهيمنة تهدد الوحدة الترابية للمملكة[1].

كما بُعثت من جديد قضية الحدود بين البلدين بشكل مفاجئ و أضيفت إلى الأجندة العالقة بين البلدين عقب بروز مسعى مغربي لمراجعة الموضوع كلية في أعقاب ميلان حل قضية الصحراء باتجاه الموقف الجزائري بإجراء استفتاء لتقرير المصير، و هو ما جعل الجزائر تعلن في أواخر شهر جويلية 2003 عن استعدادها لرفع ملف حدودها مع المغرب إلى الأمم المتحدة من أجل الفصل فيه بصفة نهائية، و ذلك من أجل الترسيم النهائي للحدود معتمدة على اتفاقية جوان 1972، لا سيما و أن المغرب لم يصادق نهائيا على الاتفاقية بسبب موافقته المشروطة باستغلال المشترك لمناجم حديد تندوف، بالإضافة إلى دعمه في مسعاه لاسترجاع أراضيه و منها الصحراء الغربية[2]. و يبدو أن غياب الدعم الجزائري الواضح للمغرب بعد أزمة جزيرة تورة (ليلى) بينه و بين اسبانيا، و استمرارها في تبني مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار شكل سببا إضافيا للمزيد من تدهور العلاقات بين البلدين، و أكد على أن الهوة كبيرة بين البلدين[3]. كما أن موقف بعض الساسة المغاربة يدل على طموحهم و نواياهم المبيتة ضد الجزائر، و نورد هنا خاصة تلك التصريحات الاستفزازية التي يطلقها الزعماء المغاربة في كل مرة و التي تمس الوحدة الترابية الجزائرية، و منها ما صرح به السيد **محمد بوستة** الأمين العام لحزب الاستقلال المغربي في برنامج الواجهة الذي تبثه القناة المغربية الثانية، بأن سياسة حزبه في حال فوزه في الانتخابات و مشاركته في الحكومة هو العمل على استعادة المناطق المغربية المحتلة في شمالها و جنوبها و شرقها، و بالتالي فهو ضمنيا يشير إلى الأراضي الجزائرية. و عليه فإن مثل هذه المواقف تغذي الشكوك و المخاوف، و تقضي على فرص بناء الثقة، كما تعد العامل الأساسي الدافع لاستمرار التوتر الذي من مظاهره سباق التسلح، و في النهاية يؤدي تراكم هذه العوامل إلى هدم أسس التعاون و في مقابلها يتم تكريس أطر الصراع الذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه الكارثية .

---

[1]- Yahia H. Zoubir, Algerian-Moroccan relations and their impact on Maghribi integration, The Journal of North African Studies, London, Routledge, September 2000, p.58.

[2]- مصطفى الخلفي،" أزمة العلاقات الجزائرية المغربية و مشكلة الصحراء المغربية"، ملفات خاصة، عدد 03 أكتوبر 2004،موقع الجزيرة نت.

[3]- التقرير الاستراتيجي العربي2003/2002، مرجع سابق، ص 376.

أما قضية الصحراء الغربية فمن المتوقع استمرار النزاع فيها على ما هو عليه دون تسوية على المستوى القريب، فالمغرب ينظر إلى هذا النزاع على أنه معادلة صفرية فهو لا يقبل المساومات و المفاوضات التي تخرج عن مغربية الصحراء الغربية و يعتبر حل الحكم الذاتي ضمن هذا الإطار، أما الجزائر فيبدو أنها مستمرة في دعم البوليساريو و لن تقبل بأي حل آخر خارج عن إجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي، و في ظل هذا التناقض الجزائري المغربي في المصالح، تستمر آلية تغذية و تأجيج سباق التسلح و هو ما يزيد من الهوة و الانشقاق بين الطرفين و يضفي بعدا آخر حول النزاع، ما قد يؤشر إلى تصعيد الموقف لمواجهات عسكرية مباشرة بينهما أو غير مباشرة عبر جبهة البوليساريو، خاصة و أن استمرار النظام الملكي و استقراره مرتبط بشكل كبير بقضية الصحراء الغربية من خلال جمع المعارضة و كل أطياف المجتمع حول موضوع الوحدة الترابية.

كما أن استفادة المغرب من أفضلية الوضع العسكري على حساب جبهة البوليساريو عبر ميزة بناء الجدران الأمنية الدفاعية، و كذلك القدرات العسكرية النوعية التي يمتلكها الجيش المغربي مقارنة بتسلّح الحركة يجعل المغرب في وضعية لا يمكن من خلال التنازل عن الصحراء الغربية أو تسويتها خارج إطار الوحدة المغربية، لهذا فإن السيناريو المتوقع هو استمرار النزاع و ربما تصعيده في المستقبل، مما يضفي مزيدا من العداء بين الجزائر و المغرب و يلقي بظلاله على العملية التكاملية التي من المتوقع أن لا تراوح مكانها أو أنها معرضة للنسف النهائي في أي وقت كنتيجة تطور النزاع في الصحراء الغربية، بحيث قد يميل البلدان لتحويل التناقض في موضوع الصحراء الغربية إلى خصومة شاملة في مختلف الميادين و قد تصل ه ذه التمزقات إلى مستويات عليا عندما تعمد كلا الدولتين إلى استخدام كل الأدوات المتاحة للإضرار بمصالح بعضهما البعض.كما قد يُصعّد سباق التسلح باتجاه حرب بين الطرفين خاصة إذا ما اختل ميزان القوى بينهما لصالح أحدهما على حساب الآخر، و هو ما قد يدفع الطرف المتخلف نحو إيجاد مبرر لشن الحرب بغية استعادة ميزان القوى المختل في المنطقة و إيقاف تقدم خصمه.

2. بناء الثقة و تكريس أطروحة الاندماج:

لقد ظلت الوحدة المغاربية مفهوما محوريا في الخطاب السياسي الجزائري و المغربي رغم الفترات الطويلة من التوتر و الجفاء، فالقادة المغربة عموما ما فتئوا يؤكدون على أهمية التكامل و الاندماج وصولا إلى الوحدة المغاربية، فتصريحات الساسة تعكس إلى حد بعيد مدى نضج الفكر الوحدوي في وجدانهم التي تحمل في ثناياها مشاعر الود و الإخاء بالرغم من

اختلاف المصالح و تضاربها، فالجزائر دائما ما تصرح بأنها ليست طرفا في النزاع حول الصحراء الغربية، و أنها تدعم الشرعية الدولية لا غير. مثل هذه التصريحات تهدف إلى بناء الثقة و تلطيف الأجواء المتوترة .

كما تدل الخطابات و الرسائل المتبادلة بين البلدين في مختلف المناسبات على حميمية الارتباط، متجاوزة الشروط البروتوكولية التي تفرضها المجاملة، لتلامس حقيقة و صدق المشاعر الأخوية، و ذلك بالتذكير بالنضال المشترك ضد المستعمر، إضافة إلى الروابط الحضارية المشتركة: جغرافية، تاريخية، اجتماعية، و مبادئ حسن الجوار، كما ساهمت الزيارات المتبادلة للمسؤولين في البلدين في بعث الثقة من جديد إبداءا لحسن النية و تعزيزا للتشاور، فبعد التوتر الذي ساد بين الطرفين في سنة 1999، و بعد المد و الجزر الذي عرفته علاقاتهما، جاء رمضان 2002 ليشكل انفراجا و بداية جديدة، حيث قام الرئيس الجزائري ببعث ثلاث رسائل للملك محمد السادس: الأولى كانت لمواساة المغرب إثر الفيضانات التي ضربت المملكة، و الثانية كانت بمناسبة عيد الفطر، و الثالثة و الأهم كانت لتقديم تعازي الجزائر في وفاة أحمد العلوي من الأسرة المالكة، ناهيك عن المبادرة التي قامت بها الجزائر خلال شهر نوفمبر من ذات السنة حينما فتحت الحدود المغلقة مع المغرب لأول مرة منذ سنة 1994 لتسمح بمرور مساعدات إلى المناطق التي أغرقتها الفيضانات في المغرب[1]، و هو ما شكل بادرة طبية في مسار بناء الثقة يمكن التأسيس عليها مستقبلا للاتفاق بشأن فتحها نهائيا.

لقد ظل الخلاف الجزائري المغربي يتغذى بسبب تباين المواقف من قضية الصحراء مما أدى إلى تعثر الاتحاد المغاربي، و هذا يعني بأن الأزمة أكبر من استيعابها بمجرد الاتفاق على فتح الحدود، إذا فالتطبيع الكامل للعلاقات ممكن لكنه يحتاج إلى مقاربات جديدة لتحسين العلاقات و بناء الثقة المفقودة، و التي لا تكون إلا بالتفاهم حول قضية الصحراء فالجزائر ليس بإمكانها التخلي عن دعم الصحراويين كما أن المغرب ليس بإمكانه فرض حل أو الاطمئنان لحل لا تسانده الجزائر، و لهذا يكون التوافق ممكنا إذا ما تم التباحث حوله.

إنه بالإمكان إيجاد حل توافق لقضية الصحراء الغربية إذا تحلى أطرافها بروح المسؤولية، و تبنوا استراتيجيات تفاوضية ملائمة، خاصة إذا اقتنعوا بأن تصاعد التنافس و الصراع و ازدياد حدتهما سوف يكلف الخزانة المالية و الاقتصادي الداخلي خسائر كبيرة قد تؤثر على الاستقرار السياسي و الاقتصادي، ضف إلى ذلك الدور الذي قد يلعبه الطرف الثالث

[1]- التقرير الاستراتيجي العربي 2003/2002، ص 373.

للتخفيف من حدة التناقضات و تقريب وجهات النظر و هو الدور الذي عادة ما تقوم به المملكة العربية السعودية، و بهذا فإن أي تسوية سياسية لموضوع الصحراء الغربية ستلقي بانعكاساتها الايجابية على منطقة المغرب العربي ككل.

في الحقيقة ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن نجاح البلدين في الحفاظ على توازن إقليمي بينهما قد ساهم بطريقة غير مباشرة في حفظ السلم بينهما و عدم تصعيد الموقف إلى حرب شاملة حينما تأزمت علاقات البلدين في كثير من المرات، و هذا مؤشر جيد يحدد مدى و نطاق التفاعل الصراعي بين الطرفين و الحدود التي تم التوافق عليها ضمنيا في إطار لعبة التوازن بينهما و التي لا يمكن تخطيها، لاقتناع البلدين بأنه لن يكون هناك فائز بينهما في حالة تصعيد الموقف إلى مواجهة عسكرية شاملة، لهذا فإن سباق التسلح بين البلدين رغم الآثار السلبية التي يتركها في مجال التنمية الاقتصادية، إلا أنه قد أدى إلى توازن للقوى و ردع متبادل من البلدين، بحيث لم يستطع أي طرف أن يفرض رؤيته و مصالحه على حساب الطرف الآخر.

و أخيرا يمكن تصور حدوث ارتقاء في العلاقات الجزائرية مغربية نتيجة لحدوث تغيير في النخبة السياسية الحاكمة، فمن نتائج الربيع العربي هو انفتاح الأنظمة المغاربية الحاكمة على أطياف المعارضة و حدوث تغييرات كبيرة في الخارطة السياسية الداخلية خاصة بتغير في القيادات و ظهور وجوه جديد يُؤمل أن تكون لها رؤية جديدة للخلافات بين البلدين و لكيفية حلها، و لهذا يمكن الرهان في المستقبل القريب مع انفتاح أكبر على التعددية و مشاركة المجتمع المدني أن يتم الارتقاء بالعلاقات بين البلدين و تجاوز الحواجز و العراقيل التي تشكلت تدريجيا و تراكمت، خاصة تلك العراقيل الذهنية المرتبطة بالقيادات السياسية التي عايشت الصراع كما عايشت الفشل و كانت جزءا منه، و ساهمت في تشكل عقد نفسية متبادلة لم تستطع التنازل عنها بسهولة، فإفساح المجال لجيل سياسي جديد نقي هو رهان المستقبل للعلاقات الجزائرية المغربية، و من خلالها لاتحاد المغرب العربي.

و بالنتيجة مما سبق يمكن القول بأن هذه المرحلة في تاريخ بلدان المنطقة كانت لابد منها حتى يدرك كل طرف أن الاختلاف و الانشقاق لا يقود إلا لمزيد من الضعف و التقهقر، و أن الاستفادة من استخلاص العبر و الدروس التاريخية كفيل بصنع مستقبل أفضل.

خلاصة الفصل:

لقد حاول هذا الفصل معالجة مسار عملية التكامل المغاربي في ظل سباق التسلح الجزائري المغربي، فقد تم التطرق إلى محاولات التعاون و الاندماج قبل سنة 1989، ثم فترة إنشاء اتحاد المغرب العربي و ما تلاها، محاولة لدراسة التأثير المباشر و غير المباشر الذي سببه تورط البلدين في منافسة عسكرية على مسعى تحقيق التكامل الإقليمي المنشود، كما تم التطرق كذلك لبعض العوامل الأخرى التي أعاقت و مازالت تعيق عملية التعاون و التكامل المغاربي، و في النهاية حاولنا توقع مسار العملية التكاملية في المستقبل القريب.

و قد خلص الفصل إلى النتائج التالية:

الأسس التي بني عليها التكامل المغاربي لم تكن كافية لدفع مساره إلى الأمام، نتيجة عوامل الصراع و التجزئة التي وقفت حائلا بين طموح الشعوب و إرادة القادة المغاربة، و هنا يجب التأكيد على أن فكرة التجزئة و القضايا الخلافية قد برزت منذ الوهلة الأولى، بالرغم من وجود عوامل الوحدة التي تجسدت إبان فترة الكفاح المشترك، غير أن بروز فكرة الدولة القومية ذات المصلحة الوطنية و إعلاء النزعة القطرية أدى إلى ظهور اختلافات و أحيانا تناقضات في أهداف و الوسائل التي اتبعتها كل دولة لتحقيق مصالحها الوطنية.

لهذا انشغل القادة المغاربة في أعقاب الاستقلال الوطني ببناء الدولة القطرية عوضا عن تجسيد الوحدة المغاربية التي كانت تنادي بها الأحزاب القومية في فترة الكفاح المشترك، فهذا التوجه في الحقيقة قد خلق مصالح قطرية متناقضة وَأَدَتْ فكرة الوحدة في مهدها، فتم استبدالها بنهج جديد للتعاون بإقامة علاقات اقتصادية و تجارية، و مشاريع اقتصادية للتعاون المشترك، لكن هذه المحاولات أيضا قد فشلت بسبب الصراعات السياسية بين الدول المغاربية من جهة و من جهة ثانية بسبب الاختلاف في طبيعة النظم السياسية و الاقتصادية المتبعة من قبل كل دولة.

و مع بروز النزاع الجزائري المغربي و انسياق الدولتين نحو سباق تسلح غير معلن بسبب قضايا الحدود و الصحراء الغربية، قد أفضى ذلك إلى إتباع سياسة التوازنات و المحاور، الشيء الذي عمق فكرة التجزئة و ألغى مشاريع تفعيل العمل المشترك. و هنا ننوه بأن المعاهدات الثنائية التي أبرمتها الدول المغاربية فيما بينها، خاصة الجزائر و المغرب، في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي عكست منطق و طموح القوة بحث كانت كأحد آليات إدارة سباق التسلح في المنطقة، فبالإضافة إلى الإنفاق العسكري كأحد مظاهر سباق التسلح نجد أن الجزائر و المغرب سارعتا لعقد ترتيبات و تحالفات ثنائية بغية احتواء كل منهما للآخر و

تهميش دوره. و بفضل هذه السياسات سادت حالة عدم الثقة و طبعت الشكوك التفاعلات الإقليمية بين البلدان المغاربية في تلك الفترة.

لعبت المبادرات و الوساطات العربية خاصة السعودية و المصرية دورا مهما في تحقيق انفراج في العلاقات الجزائرية المغربية، و هو ما انعكس إيجابا على مسار التعاون و الاندماج، حيث قاد التقارب الجزائري المغربي إلى عقد اتفاق إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989. و يعتبر هذا الأخير تجمعا إقليميا متعدد الأطراف لدول مستقلة ذات سيادة مبني على قاعدة الإجماع للتأكيد على أنه ليس منظمة أو مؤسسة فوق قومية، بل هو فقط تجمع للتعاون الاقتصادي و السياسي لا غير.

و بالنسبة للعلاقة بين سباق التسلح و اتحاد المغرب العربي فقد خلص الفصل إلى اعتبار أن لسباق التسلح تأثيرا مباشرا على العلاقات الجزائرية المغربية من خلال التأثير في مستويات الثقة المتبادلة بين البلدين، كما أثر على إرادتهما في تفعيل و دفع مسار التكامل إلى الأمام بسب مظاهر و مصادر الصراع القائمة بينهما، و بالتالي كان لسباق التسلح تأثيرا غير مباشر على اتحاد المغرب العربي و مشروع التكامل المغاربي ككل. هذا الأخير الذي أصبح رهينة للإرادة السياسية الغائبة في تجاوز الخلافات العالقة أو حلها.

الخاتمـــة:

إن دراسة واقع سباق التسلح كأحد عوامل التنافس و الصراع الجزائري المغربي يسهم إلى حد كبير في فهم مختلف التحولات و التطورات التي عرفتها علاقات البلدين منذ بداية سنوات الاستقلال الوطني، و الحالة التي وصلت إليها اليوم علاقات البلدين ما هي في حقيقة الأمر إلا امتداد و تراكم تاريخي مستمر و متتابع للاختلافات الواضحة حول عديد من القضايا السياسية و الاقتصادية و الإستراتيجية.

و يشكل سباق التسلح الجزائري المغربي مظهرا من مظاهر الصراع المتأصل في تاريخهما المشترك، و هو الجانب المظلم من هذا التاريخ الذي يفترض فيه أن يكون جامعا لا مفرقا لما يحتويه من عوامل مشتركة كالنضال المشترك، الدين الواحد، و الترابط العضوي نتيجة تشابه و تشابك النسيج الاجتماعي بين البلدين الجارين مشكلا وحدة متميزة عن باقي الشعوب الإفريقية و المتوسطية و حتى العربية، ففي الماضي الذي هو ليس ببعيد حينما لم تكن هناك دول قومية بمفهومها الحديث و قبل أن تصطنع الحدود و توضع الحواجز، لم يكن هنالك فرق بين الجزائري و المغربي فالكل عربي أمازيغي مسلم.

لكن خضوع المنطقة إلى الاستعمار و التنافس الأوروبي خلق معه قضية الحدود و الهوية، فقد عملت الإدارة الاستعمارية و فق مبدأ فرق تسد على اصطناع قضايا خلافية في المنطقة بين الأشقاء المغاربة، فكانت قضية الحدود إحدى هته المشاكل المزمنة صنيعة استعمارية بحثة لضرب الاستقرار و عوامل الوحدة المغاربية، و بالفعل فقد نجح الاستعمار في خلق الشقاق و العداوة بين الأشقاء المغاربة، و أدى إلى حرب باردة خاصة بين الجزائر و المغرب أضحت سمة دائمة محددة لعلاقة البلدين المتجاورين، ضاربة كل أسس الوحدة، و المصلحة المشتركة و حسن الجوار.

و تعتبر قضية الحدود العامل المحدد في تشكيل علاقات البلدين ما بعد الاستقلال، بحيث أن وجود مطالب و مطامع مغربية في الأراضي الجزائرية، قد قاد البلدين إلى مواجهات عسكرية عرفت باسم حرب الرمال سنة 1996، بحيث كانت هذه الواقعة سببا مباشرا في تورط الجزائر و المغرب و دخولهما في سباق تسلح غير معلن استنزف الكثير من قدراتهما الاقتصادية. إن الجزائر حديثة العهد بالاستقلال في وقت لم تستيقظ فيه بعد من نشوة و حلاوة التحرر، وجدت نفسها مجبرة على خوض حرب أخرى للدفاع عن وحدة أراضيها، في ظل عدم التكافؤ بين جيش مغربي منظم و حديث في مقابل جيش جزائري يفتقر لخبرة تكوين الجيوش

النظامية و بأسلحة ضعيفة، إن اختلال الموازين لصالح المغرب هو الذي جعل القوات المغربية تتشجع للاعتداء على الأراضي الجزائرية، و من هذا المنطلق تشكلت المخاوف لدى الجزائريين و دفعتهم للمسارعة بالقيام بعمليات تسلح قصد تحقيق التوازن العسكري مع الجارة المغربية.

في الحقيقة إن التوازن هو الذي حكم علاقة البلدين ضمن الفضاء المغاربي منذ حرب الرمال، والتنافس العسكري هو المحرك لتفاعلات البلدين، مما خلق حالة من انعدام الثقة و بث المخاوف و سوء الظن تجاه الطرف الآخر، و في ظل هذه الأجواء برزت قضية الصحراء الغربية كعامل آخر يضاف إلى العلاقات الصراعية بين البلدين، و يشكل محورها منذ سبعينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، ففي حين ظن البعض بأن مشاكل الحدود قد سويت و أن سباق التسلح بين البلدين في طريقه إلى الاضمحلال بمرور الوقت، انبعثت هذه القضية لتحيي معها من جديد تنافسا عسكريا شديدا، و قضت بذلك على كل محاولات التقارب و تطبيع العلاقات بين البلدين.

لقد لعبت القوى الكبرى دورا كبيرا في تأجيج عوامل الصراع في المنطقة ضمن حساباتها الجيواستراتيجية، و من خلال مصالحها الاقتصادية و السياسية في المنطقة ساهمت بصورة واضحة في تأجيج سباق التسلح عبر صفقات ضخمة لتوريد السلاح، حتى أصبح هنالك تنافس فيما بينها للفوز بعقود و صفقات سلاح مغربية و جزائرية . ففي ظل ضخامة و نوعية هذه الصفقات ازدادت المخاوف و الشكوك بين البلدين و تصاعدت التهديدات المتبادلة، فأصبح كل طرف يشك في نوايا الطرف الآخر بل و يعتبره مصدر تهديد فعلي وجب مواجهته و الاستعداد له، و بذلك اتجهت الدولتين إلى تأجيج التنافس فيما بينهما من خلال عقد المزيد من الصفقات و مضاعفة نفقاتهما العسكرية إلى حدود تنبئ باندلاع حرب بينهما في المستقبل القريب.

إذن فبالرغم من عوامل الوحدة بين البلدين إلا أن الملاحظ هو سيطرة العوامل الصراعية على تفاعلاتهما البينية، وهو الشيء الذي أثر على مسار التكامل في المنطقة، و هنا يمكن التأكيد على أن سباق التسلح بين البلدين كان له تأثيرا غير مباشر على عملية التكامل بين بلدان المغرب العربي، فسباق التسلح يعتبر مظهرا من مظاهر الصراع كان نتيجة لوجود عوامل و قضايا نزاعية بين البلدين، لكن استفحال و تأجج الظاهرة مع ارتفاع معدلات الإنفاق العسكري و استمرارها جعل من سباق التسلح محورا من محاور الصراع، أثر على فرص تحسين العلاقات السياسية و الاقتصادية بين البلدين في ظل تصاعد المخاوف و الشكوك المتبادلة

وانخفاض لمستويات الثقة المتبادلة، فقضى بالتالي على إرادة البلدين و مساعيهما للتكامل و التعاون في إطار ثنائي و في إطار اتحاد المغرب العربي.

إن سباق التسلح بهذا المنحى قد أثر في السابق على عمليات الوحدة في ستينات و سبعينات القرن الماضي و عمل على تأخير انطلاق المشروع التكاملي حتى سنة 1989، و كان ذلك أساسا نتيجة إتباع الطرفين لسياسات المحاور و التوازنات، و التي هي في حقيقتها تندرج ضمن آليات سباقات التسلح، فالدولة قد تلجأ إلى إبرام صفقات سلاح كأحد الخطوات الأساسية في سباق التسلح كما أن بإمكانها البحث عن حلفاء و عقد ترتيبات إقليمية و دولية لمحاصرة و احتواء خصمها و تقويض أهدافه في المنطقة، و هو ما حصل فعلا بين البلدين لأزيد من عقدين أدخل المنطقة كلها في توتر شديد.

لكن الظروف العامة الداخلية و الإقليمية التي عرفتها دول المغرب العربي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إضافة إلى بروز الكثير من المستجدات على الساحة الدولية آنذاك خلقت هاجس التكتل لدى القادة المغاربة الذين أدركوا هشاشة وضعية بلدانهم في مواجهة المجموعة الأوروبية و أنه لا جدوى من سياسات التحالفات و المحاور السابقة، في ظل الهيمنة الأوروبية الوشيكة على بلدانهم، و لهذا كانت النتيجة إعلان ظهور اتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي سنة 1989، و الذي اعتبر من أهم الانجازات التي حققتها الدول المغاربية منذ استقلالها في ظل السياق العام للتصارع الذي طبع علاقاتهم البينية.

و مهما اختلفت دوافع الدول و خلفياتها فإن هذا التكتل حمل مشروعا سياسيا و اقتصاديا طموحا سعى إلى تحقيقه في فترات زمنية محددة مسبقا، لكن إرادة الدول المغاربية أخذت تتلاشى شيئا فشيئا قبل استكمال بناء مؤسساته، و بدأ الفتور يميِّز علاقات أعضائه منذ انعقاد أول قمة لمجلس رئاسة الاتحاد و توالي غياب الزعماء المغاربة عن الحضور الجماعي في كل قمة، مؤكدين بذلك أنهم بعيدين كل البعد عن ما رسموه من أهداف و طموحات في معاهدة مراكش، و مؤكدين كذلك أن قيام الاتحاد لم يكن خيارا استراتيجيا أملته الظروف الواقعية، و إنما كان مجرد حالة اضطرارية أو عملية تقليد لموضة انتشرت في ذلك الوقت.

في الحقيقة لقد كانت قضية الصحراء الغربية السبب المباشر في تعليق مسار التكامل في اتحاد المغرب العربي، بعد طلب المغرب من الجزائر باعتبارها رئيسة الدورة تجميد مؤسساته، و كان ذلك في أعقاب تصاعد الخلافات بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية، و لهذا يمكن القول بأن هناك عوامل متعددة أسهمت في توقف مسار التكامل و إن كانت قضية الصحراء

الغربية هي السبب المباشر في ذلك، لكن انعدام الثقة و انعدام الإرادة السياسية الحقيقية في التعاون متعدد الأطراف أثّرا منذ الوهلة الأولى في أداء الاتحاد و فعالية مؤسساته، و التي هي كلها ناتجة عن التنافس العسكري و سباق التسلح بين البلدين و لا يمكن فصل القضيتين عن بعضها البعض، بحيث يمكن اعتبار سباق التسلح كآلية من آليات إدارة النزاع حول الصحراء الغربية، و بالتالي ما يمكن نسبه إلى النزاع في الصحراء الغربية قد يعود ضمنيا إلى سباق التسلح و العكس صحيح، لأن النزاع في الصحراء الغربية قد قاد إلى سباق التسلح بين البلدين على اعتبار وجود أهداف مغربية في التوسع و الهيمنة الإقليمية و هو ما يشكل تهديدا حقيقيا و مستقبليا لأهداف و مصالح الجزائر و سلامة أراضيها، لكن من ناحية أخرى أثر سباق التسلح على إمكانية تسوية هذا النزاع بحيث أنه بعث الشكوك و المخاوف من جديد حول الأهداف الحقيقية للبلدين، ما جعل كل منهما يتمسك برؤيته لحل النزاع و بالتالي تحويله إلى نزاع على أساس معادلة صفرية لا يحتمل إلا فائزا واحدا.

وفي ظل هذه الرؤية أصبح اتحاد المغرب العربي رهينة للعلاقات الجزائرية المغربية و لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، بحيث أنه بدون تسوية جذرية لهذا النزاع المزمن لن يكون هناك مغربا عربيا موحدا، كما أن التعاون و التكامل بين أقطاره لا يمكن أن يُبنى إلا على أساس التفاهم و التعاون الحقيقي خاصة بين الجزائر و المغرب، فهذان القطران هما اللذان يتحكمان في مصير المغرب العربي.

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية

الكتب

1. أحـمد يوسـف أحمد، الصراعات العربيـة العربيـة، بيروت، مركز دراسـات الوحـدة العربية،1981.
2. الإمام محمد محمود، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
3. الإمام محمد محمود ، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000.
4. بدوي محمد طه، النظرية السياسية، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ط1، 2010.
5. براهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
6. براهيمي عبد الحميد ، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4، 1986.
7. البيطار نديـــــــــــم، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979.
8. بيليس جون و سميث ستيف ،عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2004.
9. بكر محمد عصمت ، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط 1، سوريا، دار نينوى للدراسات و النشر و التوزيع،2004.
10. بوزيان عمـر، جـذور اتحاد المغـرب و الجـزائـر 1830-1845،الرباط، منشورات عكاظ،1988 .
11. الجابري محمد عابد و آخرون، وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
12. جعفر مرزة نوري ، المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

13. الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
14. حسين عادل و آخرون، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.
15. حافظ صلاح الدين ، حرب البوليساريو، ط1 ، بيروت ، دار الوحدة للطباعة والنشر 1981.
16. حجازة أشرف عرفات سليمان ، النظرية العامة للتوارث الدولي، القاهرة ، دار النهضة العربية 2000.
17. دوروتي جيمس و بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985.
18. دوتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمود شعبان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
19. سعيداني ناصر، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر، ج 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
20. سعد الله عمر، القانون الدولي للحدود، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
21. الشامي علي، الصحراء الغربية عقد التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الكلمة للنشر 1980.
22. شقير محمد لبيب، الوحدة الإقتصادية العربية: تجاربها و توقعاتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
23. شقير محمد ، النخبة العسكرية و امتيازات السلطة بالمغرب، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2010.
24. صديق أحمد، اتحاد المغرب العربي: تركيب في التنمية و الإدماج الاقتصادي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991.
25. عبد الرحيم محمود ، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، القاهرة، الدار القومية للطباعة و النشر فرع الساحل، 1963.
26. علي فتحي ثابت عبد الحافظ ، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة،1997.

27. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية ، منشأة المعارف، الطبعة الثانية عشرة، بدون تاريخ.
28. العيسوي ابراهيم و آخرون، الاعتماد المتبادل و التكامل الاقتصادي و الواقع العربي: مقاربة نظرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
29. غالي بطرس بطرس، جامعة الدول العربية و تسوية المنازعات المحلية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية،1977.
30. الغندور أحمد، الاندماج الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1983.
31. الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
32. فرج أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق،2007.
33. الكتاب مصطفى و بادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق، دمشق، دار المختار،1 ط ،1998.
34. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة الدولية، الجزء 1-6، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1990.
35. مالكي أحمد، الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
36. مانع جمال عبد الناصر ، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، عنابة: دار العلوم 2004.
37. المساري محمد العربـــي ، المغرب و محيـــطه، المغرب، شركة توب للاستثمار و الخدمات للطباعة و النشر، 1998.
38. مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي و السياسي، ترجمة: سمير كرم، ط1، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
39. الميلي محمد، المغرب العربي بين حسابات الدول و مطامح الشعوب، بيروت: دار الكلمة للنشر 1983.
40. ميلاد خيري ، اتحاد المغرب العربي، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 1995.

41. مهنا محمد نصر ، النظرية السياسية والعالم الثالث، ط 3، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

42. المخادمي رزيق ، النزاعات الحدودية العربية، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

43. وعلو فتح الله ، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية، بيروت، دار الحداثة، 1982.

اليوسفي فؤاد، اتحاد المغرب العربي، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان 1989.

44.رضوان محمد ، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة الحدود العربية، المغرب، مطبعة أفريقيا الشرق،1998.

45. الرشيدي أحمد، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية و المستقبل، 1992.

46. زايد عبد الله مصباح ، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد،2002.

الرسائل الجامعية

1. أبو العينين إبراهيم محمود محمد ، حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي أريتيريا و الصحراء الغربية، رسالة دكتوراه في الدراسات الأفريقية، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية.
2. بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ 1995.
3. تيقمونين إبراهيم ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،الجزائر، جامعة الجزائر، 2005.
4. بخوش صبيحة ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
5. بعزيز عز الدين، سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997.

6. بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 –1988، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2007–2008.
7. مطعيش عبد الجبار ، العلاقات المغربية الجزائرية، من 1830 إلى اليوم، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 1992.
8. العايب أحسن ، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية، 1993.
9. عمرون محمد ، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975– 2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.
10. الراوي محمد حميد فرحان ، الدول الإفريقية و مشكلة الصحراء الغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 1987.
11. فرحات محمد فايز ، الإقليمية الجديدة و تطبيقاتها: دراسة حالتي الآبك وتجمع المحيط الهندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، يونيو 2001.

البحوث و المقالات

1.أبو بكر أحمد كمال، "و ماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية–الجزائرية"، السياسة الدولية. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد83، جويلية 1988.

2.بازغ عبد الصمد، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: مناقصها و نواقصها، الحوار المتمدن، عدد 3696، ديسمبر 2012.

3.بلقزيز عبد الله، "الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 259، سبتمبر 2000.

4.بناني محمد، "بعض الجوانب القانونية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي"، المجلة المغاربية للقانون، مركز الدراسات و البحوث و النشر، تونس: العدد1، 1990.

5.بوزيدي عبد المجيد و طاهر حسين،"تمحيص في الاقتصاد المغاربي المعاصر و إشكالية الاندماج"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 174، أوت 1993.

6.بوقارة حسين، "السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الاعلامية، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر، العدد الثاني 2002-2003.

7.بوبوش محمد ،" وحدة المغرب العربي و التكتلات الإقليمية الأخرى"، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، عدد42، ربيع 2008 .

8.الجابري محمد عابد،"وحدة المغرب العربي" المستقبل العربي، العدد93، نوفمبر 1986.

الجابري محمد عابد، "ضرورات بناء المغرب العربي"، في ندوة المغرب العربي الكبير، أطروحات عدد15، 1989.

9.حاطوم نورالدين، "التجارب الوحدوية و التكاملية في العالم"، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد 43، 1985.

10.الحراثي ميلاد مفتاح، "الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21، مقترحات من أجل تطبيق منهج لاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المركز و مراكز المحيط و استكشاف آفاق جديدة لنظام اقتصادي إقليمي عربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 187، سبتمبر 1994.

11.الحراثي ميلاد مفتاح، " العلاقات المغاربية_الاوروبية سنة 2000"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 20، جويلية 1996.

حسن ابراهيم، "مسيرة التعاون و التكامل الاقتصادي العربي"، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 79، 1994.

12.حماد مجدي، "المنظمات الإقليمية و مسألة الوحدة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 121، مارس 1989.

13.زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي: الطموح و الواقع"، المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 236، أكتوبر 1998.

14.ساعف عبد الله، "اتحاد المغرب العربي : الهوية و التفاعلات"، السياسة الدولية. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 108، 1992.

15.سامح محمود، "مؤتمر الجزائر في التسعينات: التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية"، السياسة الدولية. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 114، 1993.

16.سالم صلاح ، قمة تونس و قراءة في أداء الاتحاد المغاربي، السياسة الدولية، عدد 117، جويلية 1994 .

17.شكري عزالدين، "المغرب العربي الكبير: آليات الوحدة و التجزئة"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 93، جويلية 1988.

18.شكري عزالدين، "اتحاد المغرب العربي"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 97، 1989.

19.شكري عزالدين، "المغرب العربي_أوروبا: إعادة صياغة العلاقات"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 99، 1990.

20.شوشان عبد الباري،"التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد الخامس،كانون الثاني 2008.

21.عطا سليم، "واقع و آفاق التكامل الاقتصادي في اتحاد المغرب العربي"، دراسات دولية. جمعية الدراسات الدولية، تونس، العدد 48، 1993.

22.عوض محسن، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: العدد 121، أمارس 1989.

23. عطوة فتحي حسين،" السياسة الخارجية الجزائرية: الجدلية التاريخية بين أولوية الاقتصاد و العي إلى المكانة"، مجلة الفكر الاقتصادي، عدد 27، 1989.

24.عثمان السيد عوض ، الاتحاد المغاربي و مشكلة التوافق، السياسة الدولية، عدد 102، أكتوبر 1990.

25.القادري عبد القادر، " اتحاد المغرب العربي: محاولة تكييفية قانونية"، مجلة الميادين، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، وجدة، العدد 6، فبراير 1990.

26.الكثيري مصطفى و آخرون، "اتحاد المغرب العربي، أحد مداخل التكامل الاقتصادي العربي"، دراسات عربية، بيروت: العدد 2، 1989.

27.الكثيري مصطفى، "مشروع الاندماج الاقتصادي المغاربي و الانفتاح على الفضاء الأوروبي"، في: ملتقى الاندماج الاقتصادي المغاربي، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر جوان 2000.

28.مهابة أحمد، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، السياسة الدولية. مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 111، 1993.

29.مهابة أحمد، "انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي، ما له و ما عليه"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 119، 1995.

30.رابح خوني و رقية حساني، " اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكتل الاقتصادي"، في الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004.

31.خشيم أبو القاسم مصطفى عبد الله،"الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة و تزايد التحديات"، المستقبل العربي، عدد397، آدار 2012.

32.خشيم أبو القاسم مصطفى عبد الله، "اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، حزيران 2009.

33.ذياب أحمد،"المغرب و الجزائر..تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية"، السياسة الدولية، عدد 159،جانفي 2005.

34. شيخ فتيحة ،"تحديات الأمن الاقتصادي و الاجتماعي في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد التاسع،2009.

35. لعجال أعجال محمد لمين،"معوقات التكامل في إطار التحاد المغاربي و سبل تجاوزها"، مجلة المفكر، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، 2010.

36. الخلفي مصطفى ،" أزمة العلاقات الجزائرية المغربية و مشكلة الصحراء المغربية"، ملفات خاصة، عدد 03 أكتوبر 2004.

37. أحمد باسل البياتي، "دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية"، المستقبل العربي، العدد 400 ، يونيو 2012.

38. محمد أتركين،" التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية و أسئلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية، و الوثيقة الدستورية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 14، ربيع 2007.

39. ربيع كسروان،" الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية"، المستقبل العربي، السنة 21، عدد 238، ديسمبر 1998.

40. غسان سلامة، "احصاءات عسكرية"، المستقبل العربي، السنة الرابعة، عدد 34، ديسمبر 1981.

41. السرجاني خالد ،" أسباب الحرب الباردة بين الجزائر و المغرب"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 2004/109.

42. الحسان بوقنطار،" السياسة المغربية في المحيط العربي"،المستقبل العربي، السنة 16، العدد 173، يوليو1993.

43. رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة،الحوار المتمدن، عدد 1852، مارس 2007.

44. رياض الصيداوي، سوسيولوجيا الجيش الجزائري و مخاطر التفكك، الحوار المتمدن، عدد 1887، أفريل 2007.

45. إدريس ولد القابلة، "ثراء جنرالات المغرب على حساب البلاد و العباد"، الحوار المتمدن، عدد 2276، ماي 2008.

46. إدريس ولد القابلة، "كيف يتحكم الجنرالات في السياسة بالمغرب؟"، الحوار المتمدن، عدد 1778، ديسمبر 2006.

47. السيد أمين شلبي،" القوتان العظميان و المنازعات الإقليمية"، السياسة الدولية، عدد 89، يوليو1987.

48.عمرو هاشم ربيع،"ميزان القوى في المغرب العربي"، السياسة الدولية، عدد89، يوليو 1987.

49. مجدي علي عطية،"الحوار الوحدوي الليبي الجزائري، انعكاساته.. واحتمالاته"، السياسة الدولية، عدد 90، أكتوبر 1987.

<u>الوثائق الرسمية:</u>

1.اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، الرباط: الأمانة العامة، 1995.

2.اتحاد المغرب العربي، الأمانة العامة، معلومات عن اتحاد المغرب العربي، الرباط : الأمانة العامة، 1994.

الجرائد

1.جريدة الخبر:

18 جوان 2011، عدد 6389.

27 أوث 2011، عدد 6459.

18 ماي 2011، عدد 6358.

2.الشروق اليومي.

06 جوان 2011، عدد 3316.

25 مارس 2008، عدد 2258.

3. صحيفة الشمس الليبية، عدد 30،451 جانفي 1995.

المواقع الالكترونية

01. www.akhbar.libya.comp/index
02. www.alarabonline
03. www.mondissimo.com/pays_fr/centre.asp
04. www.arab-algayyash.net/arabic
05. http://www.alshames.com
06. http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2
07. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91008
08. www.frstratégie.org
09. http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5299164
10. http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/11/265745.html.

ثانيا: باللغة الفرنسية و الانجليزية

Ouvrages:

01. Balta, Paul. Le grand Maghreb des indépendances a l an 2000. Paris : Ed la découverte, 1990.

02. Berramdane, Abbdelkhalek. Le Sahara occidental enjeu maghrébin. Paris : Ed Khartala, 1992.

03. Berramdane, Abdelkhaklek Maroc et l'occident, Paris : Ed Karthala, 1987.

04. Claire Brunel, "Maghreb Regional Integration", In Gary C. Hufbauer & Claire Brunel (ed), Maghreb Regional and Global Integration, Washington, Peterson Institute for International Economics, 2008.

05. Carston Stroby Jenson, New Functionalism in Michelle Cini ED: EU Politics, Oxford: Oxford University Press, 2003.

06. Charles Pentland, International Theory and European Integration, New York: The Free Press, 1973.

07. Cherif Idris, "Rethinking Maghrebi Security : The Challenge of Multilateralism", In: Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernàndez (ed), North Africa Politics: Region, and the Limits of Transformation, London, Routledge, 2008.

08. Daguzan jean-Francois. La méditerranée, nouveaux défis, nouveaux risques. Paris : Publisud,1995.

09. Daguzan Jean François, le Dernier Rempart ? Forces Armées et Politique de Défense au Maghreb, Paris : Publisud, 1998.

10. Guechi, Djamel-eddine. L union du Maghreb Arabe : Intégration Régionale et développement économique. Alger : Ed casbah, 2002.

11. Gaudio Atilo, Sahara Espagnol: Fin d'un Mythe Colonial, Rabat, Arrissala, 1975.

12. Ghali B. Boutros, les Conflits de Frontières en Afrique, Paris : Ed Techniques et Economiques, 1972.

13. Grimaud Nicole, la Politique Extérieure de l'Algérie (1962.1978), Paris, Editions Karthala, 1984.

14. Groom A.J.R and Taylor Paul, Functionalism : Theory and Practice in International Relation, London: University of London Press ltd, 1975.

15. Laurent Eric, Hassan II, La mémoire d'un roi, Paris, Plon, 1993.

16. Lebow Richard Ned, Coercion, Cooperation and Ethics in International Relations, Routledge Taylor and Francis Group, New York, 2007.

17. Mearsheimer John, The Tragedy of Great Power Politics, New York: Norton & Company, 2001.

18. Kydd Andrew H, Trust and Mistrust in International Relations, Princeton, N.J: Princeton University Press, 2005.

19. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999.

20. Wheeler Nicholas and Booth Ken, Uncertainty Rethinking The Security Dilemma In Security Studies An Introduction, Ed , Paul Williams, Abingdon, Oxon, Routledge, 2008.

21. Wheeler Nicholas and Booth Ken, The Security Dilemma, in John Baylis and N.J. Rengger ed, Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World, Oxford: Oxford University Press, 1992.

Theses :

1. Ahmed Salim Albursan, The Superpowers and the Maghreb: Political, Economic and Strategic Relations, A Thesis Submitted in Fulfillment of Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Politics, United Kingdom, Durham University, 1992.

2. Bruno Calla du Fay, La Coopération Militaire Franco-Algérienne, Mémoire de Master 2 Recherche Relations Internationales, France, Université de Paris1 Sorbonne, 2006.

3. Benny Teh Cheng Guan, Regionalism in East Asia: The Dynamics of Formal and Informal Processes of Regionalization, Doctoral Dissertation: Graduate School of Socio-Environmental Studies, Kanazawa University, Japan, 2006.

Articles :

1. Mebtoul Abderrahmane, Face à la Mondialisation : le Renforcement de la Coopération Algéro-Marocaine Passe par l'Intégration Maghrébine, Institut Royal des Etudes Stratégiques IRES, Rabat, 16 Février 2012.

2. Nachida Bouzidi, les Enjeux Economiques de l'Accord d'Association Algérie-Union Européenne, IDARA, n° 24, Alger, 2003.

3. Yahia H. Zoubir, Algerian-Moroccan relations and their impact on Maghribi integration, The Journal of North African Studies, London, Routledge, September 2000.

4. Jean François Daguzan, Armées et Société dans le Monde Arabe: Entre Révolte et Conservatisme, Fondation pour la Recherche Stratégique, Février 2013.

5. The Military Balance 2010, International Institute for Strategic Studies.

6. Anthony Cordesman, The Military Balance in North Africa in 2002, Centre Strategic and International Studies, Washington, February 28, 2002.

7. Antonio Sanchez Andrés, Political-Economic Relations Between Russia and North Africa, Elcano Royal Institute of International and Strategic Studies, Vol.2006, Issue.22.

8. Mark N. Katz, Russia and Algeria: Partners or Competitors?, Middle East Policy,Vol.14,Issue.4,Winter 2007.

9. Charles Glaser, The Causes and Consequences of Arms Races, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000.

10. Dagobert L. Brito and Michael D. Intriligator, Arms Race, Defense and Peace, Economics, February 2000, vol.11.

11. Evaghoras L. Evaghorou, The Economics of Defence of Greece and Turkey: A Contemporary Theoretical Approach for States Rivalry and Arms Race, Center for International Politics Thessaloniki, January 2007.

12. Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Vol.24, No.1, October 1971.

13. Stephan.G.Brooks,Duelling Realism in International Relations, International Organization,vol,51n 03, Summer 1997.

14. Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics, Princeton: Princeton University Press,1976.

15. Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics,Vol.30,No.2,Janvier1978.

16. Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World Offensive Realism and the Struggle for Security: A Review Essay,International Security, Vol. 27, No. 1 ,Summer 2002.

17. Charles Glaser, The Causes and Consequences of Arms Races, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000.

18. Robert Jervis, Security Regimes, International Organization, Vol.36,Issue.02, March 1982.

فهرس الجداول و الأشكال

رقم الجدول	عنـــوان الجدول أو الشكـــل	الصفحة
01	واردات المغرب من الأسلحة 1973-1997	118
02	واردات الجزائر من الأسلحة 1973-1997	125
03	نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات 1985-1989-1990	125
04	نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات 2001-2002-2003	126
05	واردات وعقود السلاح لكل من الجزائر و المغرب 1996-1998/ 2000-2003	126
06	نفقات الدفاع للمغرب و الجزائر سنوات 2005-2006-2007-2008	127
07	واردات السلاح للجزائر و المغرب في الفترة 2000-2007	127
08	سلاح الطيران لدى الجزائر والمغرب (1998-1999)	128
09	التبادلات التجارية بين دول المغرب العربي بين 1964- 1970	130
10	هيكل اتحاد المغرب العربي	151
11	الحدود المغربية التي يشملها "المغرب الكبير" لعلال الفاسي	203
12	الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية	204
13	حرب الرمال بين الجزائر والمغرب سبتمبر– أكتوبر 1963	205

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول :الإطار النظري للدراسة ص01

المبحث الأول: مفهوم سباق التسلح و أنماطه..... ص 02

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح ص02

المطلب الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بسباق التسلح..... ص05

المطلب الثالث: أنماط سباقات التسلح ص10

المبحث الثاني: تفسير أسباب سباقات التسلح .....ص 15

المطلب الأول: النظرية الواقعية الكلاسيكية و الجديدة.....ص15

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية في التحليل الواقعي.....ص22

المطلب الثالث: الواقعية الدفاعية.....ص25

المطلب الرابع: الواقعية الهجومية.....ص 29

المبحث الثالث: نتائج سباقات التسلح .....ص 32

المطلب الأول: الحرب ص33

المطلب الثاني: توازن القوى و الردع.....ص40

المطلب الثالث: الطمأنة و بناء الثقة.....ص45

المبحث الرابع: نظريات التكامل و الاندماج.....ص 49

المطلب الأول: مفهوم التكامل و المفاهيم الرتبطة به.....ص49

المطلب الثاني: أنواع التكامل.....ص52

المطلب الثالث: نظريات التكامل الاقليمي.....54

الفصل الثاني: أسباب سباق التسلح الجزائري المغربي ص64

لمبحث الأول: قضية الحدود الجزائرية المغربية .....ص 65

المطلب الأول: الأصول التاريخية للحدود الجزائرية المغربية ص65
المطلب الثاني: تطور النزاع و مبادرات التسوية ص70
المطلب الثالث: تفسير النزاع و علاقته بسباق التسلح.....ص75

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية .....ص 77

المطلب الأول: أصول النزاع في الصحراء الغربية ص78
المطلب الثاني: الخلاف المغربي الجزائري حول الصحراء الغربية ص82
المطلب الثالث: تداعيات الخلاف الجزائري المغربي ص87

المبحث الثالث: دور العوامل الذاتية في الصراع الجزائري المغربي ص94

المطلب الأول: طبيعة النظم و الصراع على الزعامة.....ص94
المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في الجزائر.....ص100
المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في المغرب.....ص105

المبحث الرابع: الدور الخارجي و صفقات السلاح .....ص 108

المطلب الأول: الدور الخارجي ص108
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية و صفقات السلاح المغربية ص114
المطلب الثالث: العلاقات العسكرية و صفقات السلاح الجزائرية.....ص119

الفصل الثالث:اتحاد المغرب العربي في ظل سباق التسلح ص132

المبحث الأول: التعاون و الاندماج الاقتصادي قبل 1989 .....ص 133

المطلب الأول: العمل الوحدوي قبل عام 1962 .....ص134
المطلب الثاني: العمل الوحدوي بعد عام 1962 .....ص136
المطلب الثالث: مغرب الشعوب ص142

المبحث الثاني: اتحاد المغرب العربي .....ص 146

المطلب الأول: تأسيس اتحاد المغرب العربي و دورات القمة ص147

المطلب الثاني: تقييم أداء اتحاد المغرب العربي ص155

المبحث الثالث: عوائق التحاد المغرب العربي و مستقبل العملية التكاملية .....ص 172

المطلب الأول: معوقات التكامل المغاربي ص172

المطلب الثاني: مستقبل العملية التكاملية ص178

الخاتمـــة:.....ص189

الملاحق: ص194

قائمة المراجع: ص207

فهرس الجداول و الأشكال:.....ص214

فهرس المحتويات: ص215